

واقع سعر صرف النقود في الدولة العربية الاسلامية

الدكتور
جلال جميل سلمان الأزهري





واقع سعر صرف النقود في الدولة
العربية الإسلامية
للمدة من 18-132 هـ/ 639-749 م

واقع سعر صرف النقود في الدولة
العربية الإسلامية

للمدة من 18-132هـ / 639-749م

الدكتور

جلال جميل سلمان الأزهرى



محفوظ جميع الحقوق

رقسم التصنيف : 251.1

المؤلف ومن هو في حكمه : جلال جميل الأزهرى.

عنوان الكتاب : واقع سعر صرف النقود في الدولة العربية الإسلامية.

رقسم الإيداع : 2013/7/1951

بيانات الناشر : عمان - دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع

يحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يبرأ هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

(ردمك) ISBN 978-9957-32-790-0

تم إعداد بيانات القهرمة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأي طريقة أكلت إلكترونية، أم ميكانيكية، أم بالتصوير، أم التسجيل، أم بخلاف ذلك، دون الحصول على إذن الناشر الخطي، وبخلاف ذلك يتعرض الفاعل للملاحقة القانونية.

الطبعة الأولى 1435-2014 هـ



دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن - صان - شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: 6 5231081 +962 فاكس: 6 5235594 +962

ص.ب. (366) الرمز البريدي: (11941) صان - الأردن

www.daralhamed.net

E-mail : daralhamed@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وشروه بثمن بخس دراهم
معدودة وكانوا فيه من الزاهدين ﴾

صدق الله العظيم

سورة يوسف: 13 / الآية 20

المحتويات

الصفحة	الموضوع
15	المقدمة
19	التمهيد
23	البَصِيرَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ
25	الاستقرار الاقتصادي والتقدم المالي وأثرهما في ثبات سعر صرف النقود
25	المبحث الأول: النظر إلى المال في المنهج الإسلامي
25	المال لغة
27	المال اصطلاحاً
29	المال في نظر الإسلام
29	المال عند العلماء المعاصرين
31	تقسيم المال ونظرة الإسلام فيه
36	تعريف النظام المالي
37	مالية الدولة العامة
38	تنمية المال شرعاً
49	المبحث الثاني: الاستثمار وعلاقته بسعر صرف النقود
49	الاستثمار لغةً واصطلاحاً
52	مشروعية العمل التجاري طبقاً للقرآن الكريم والسنة
55	عمليات الصرف
63	المبحث الثالث: أثر النقود في المعاملات المالية
63	السعر النقدي (الثمن)
66	استعمال الصكوك والصفائح
76	دور الحسبة والمحاسب في الأسواق المالية
78	نظام الحسبة في القرآن الكريم، والسنة، ولدى العلماء والفقهاء

الموضوع	الصفحة
اختيار المحتسب وواجباته	84
استخدام السفائح (الحوالات) للمالية بين للتجار العرب والصينيين	85
المبحث الرابع: ادارة بيت المال	89
بيت المال لغةً واصطلاحاً	89
ديوان بيت المال	90
الصدقات	92
تطور بيت المال	95
الدواوين في الدولة العربية الاسلامية	99
البُطْنُ الثاني	
التعريف بسعر صرف النقود في الاقتصاد الاسلامي	105
المبحث الاول: الصرف ومعناه	107
الصرف لغةً	107
الصرف اصطلاحاً	108
الدراهم المغشوشة	108
النقد لغةً واصطلاحاً	109
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في سعر صرف النقود	111
عمليات تصريف النقود	111
تبديل النقود	114
المصادر العربية المتعلقة بصناعة وتنقية النقود	116
دور الضرب الحكومية	117
المبحث الثالث: اثر التعريب والسكة على سعر صرف النقود	119
اولاً: تعريب النقود	119
ثانياً: تعريب الدواوين	131
ثالثاً: السكة	134

الموضوع	الصفحة
المبحث الرابع: أثر المستوى المعاشي على سعر صرف النقود	139
موارد دخول الأفراد	140
العمل في الاسلام والعدالة الاجتماعية	146
حق الله في اموال الاغنياء	149
الفصل الثالث	
سعر صرف النقود في عصر الراشدين	151
المبحث الاول: النقود قبل سنة 18هـ/ 639 م	153
اولاً: النقود في عصر الرسالة الاسلامية للمدة من 1-11هـ/ 622-632م	153
ثانياً: في عصر الخلافة الراشدية للمدة من 11-18هـ/ 632-639م	178
الملكية العامة للأراضي	181
المبحث الثاني: سعر صرف النقود والاجراءات الاقتصادية في عهد الخليفة	185
عمر بن الخطاب ؓ للفترة من 18-23 هـ/ 639-643م	185
اجراءات الخليفة الاقتصادي والمالية	185
موقف الاسلام من اهل الذمة	186
دور الخليفة في اجتثاث الفساد المالي	186
النشاط الاقتصادي المالي	188
الاقتراض من بيت المال	191
بيت المال	192
موقف الخليفة من ملكية الاراضي والثروة	195
المبحث الثالث: سعر صرف النقود زمن الخليفة الراشد الثالث عثمان بن	199
عفان ؓ للمدة من (24-35 هـ/ 644-655 م)	199
واقع سعر صرف النقود	199
الملكية العامة للأراضي وما يتعلق بها والاستخلاف	200

الصفحة	الموضوع
203	المبحث الرابع: سعر صرف النقود زمن الخليفة الراشد الرابع علي بن ابي طالب ؑ للفترة من (36-40 هـ/656-660م)
204	المضاربة في الاسلام
204	الاقتراض من بيت المال
205	توزيع العطاء
208	للزروع والمواد التي يدفع عنها العشر
	الفصل الرابع
211	جهود ووصايا الخلفاء الأمويين واثار ذلك في الاستقرار السياسي والمالي للدولة العربية الاسلامية وبوائق سعر صرف النقود
213	تمهيد: الوصية ومشروعيتها
219	المبحث الأول: اثر وصايا الخلفاء الامويين في الاستقرار السياسي وعلى سعر صرف النقود
219	مرحلة تأسيس للدولة الأموية
225	الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والمالية
232	وصايا الخليفة معاوية لولاة الاقاليم
235	المبحث الثاني: جهود الخليفة عبد الملك بن مروان ووصاياه السياسية
235	موارد بيت المال
235	سك النقود
236	دور الصيرفة في المعاملات المالية
238	دور لوصايا السياسية
238	الدرهم الأموي
241	الاقتراض من بيت المال
243	سعر صرف النقود

الصفحة	الموضوع
247	المبحث الثالث: جهود الخليفة عمر بن عبد العزيز السلمية للفترة من (99-101هـ/717-719م) ووصاياه السياسية والمالية
247	دور الوصية السياسية السلمية
250	الاجراءات المالية
252	الاستثمار ودور بيت المال
261	المبحث الرابع: جهود الخلفاء الامويين المتأخرين ووصاياهم في ارساء الاستقرار
261	اثر الفتوحات الاسلامية اقتصادياً
263	التعامل بالدينار والدرهم
264	دور بيت المال
264	الفتوحات الاسلامية والاهتمام بضرب النقود
267	اثر الاستقرار السياسي في الازدهار الاقتصادي والمالي
268	تغير سعر صرف النقود
268	الوصايا السياسية
273	المصادر والمراجع

الرموز

اتخذنا الرموز الآتية، التماسا للاختصار:

الرمز	معناه
ت	سنة الوفاة
تج	تحقيق
ص ص	الصفحات
ج	جزء
(د، ت، بلا)	دون تاريخ
د . م	دون مكان
ف	الفصل
ص	صفحة
ط	طبعة
ع	العدد
م . ن	المصدر نفسه
ق . م	قبل الميلاد
ق	القسم
ق . هـ	قبل الهجرة
م	سنة ميلادية
مط	مطبعة
نص	نصحيح
هـ	سنة هجرية
A.H	هجري
A.D	ميلادي
B.C	قبل الميلاد
م . م	للمصدر السابق

بسم الله الرحمن الرحيم

- تقديم -

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الانسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على النبي الاكرم ﷺ وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين (رضي الله عنهم اجمعين) اما بعد:

شهدت الدولة العربية الاسلامية وتحديدًا منذ 18هـ/ 639م وما تلاه، والذان يعدان امتدادًا طبيعيًا لعصر الرسالة الخالد، بالرغم من حصول المنعطف الكبير في تاريخها السياسي بانتقال الخلافة إلى الامويين، من عصر الشورى إلى عصر الورثة، واستجذت في عصرهم لحدوث سياسية واقتصادية مهمة أثرت في مجرى الحياة العامة للمجتمع العربي الاسلامي، وتشكل نظام دولة متين أثر في مجرى العلاقات مع الدول والامبراطوريات الاخرى.

ان دراسة البحث الموسوم ((ثبات سعر صرف النقود في الدولة العربية الإسلامية للمدة من 18-132هـ/ 639-749م)) يعد موضوعًا مهمًا في حقل الدراسات الأكاديمية، بل أكثرها حيوية في التاريخ العربي الإسلامي نظرًا لما تعكسه الأوضاع الاقتصادية والمالية في الدولة من آثار مباشرة بسبب الزهو والرفعة وغير المباشرة على مجمل نشاطاتها وتنظيماتها، فضلًا عن علاقتها الوثيقة بالأوضاع السياسية للدولة.

اما في جانبها الآخر فيتمثل في التطور المالي والنقدي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والمعاشية للمسلمين وغيرهم في ظل الدولة العربية الإسلامية من خلال ثبات سعر صرف النقود (الدينار الذهبي الرومي، والدرهم الفضي البغلي المساسي والحميري اليمني) حتى العقود الثلاث الأولى من العصر الأموي الوسيط، ثم باعتبارهما أي الذهب والفضة كسلعتين معدنيتين نفيستين تخضعان لقاعدة السوق (العرض والطلب) وللزيادة والنقصان بفضل جهود واهتمام بعض الخلفاء الأمويين الحديثة لتحقيق الاستقلال الناجز لها.

ولاهمية الموضوع في قياس مدى رقي الامة، وادراكا منا الى ان مثل هذه الدراسة غدت من المظاهر المطلوبة والملحة في حقل الدراسات الحديثة ونهضتها وتشعبها من ناحية، وما افرزته الدراسة من سياسات ناجحة واهتمامات بشؤون البلاد والعباد، وانعكاس ذلك على المستوى الاقتصادي متمثلا بثبات سعر صرف النقود، والذي يمثل مؤشرا للنمو والتطور الاقتصادي والمعاشي من ناحية اخرى.

يتضمن الفصل الاول الاستقرار الاقتصادي والتقدم المالي واثروهما في ثبات سعر صرف النقود، بينما الفصل الثاني ركز على التعريف بسعر صرف النقود في الاقتصاد الاسلامي، والفصل الثالث يحتوي موضوع سعر صرف النقود في عصر الراشدين، اما فيما يتعلق بالفصل الرابع والآخر فتناول جهود ووصايا الخلفاء الامويين واثار ذلك في الاستقرار السياسي للدولة العربية الاسلامية وبثبات سعر صرف النقود.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على اسمى كلام (هو كلام الله عز وجل - القرآن الكريم) كما استعان ببعض الاحاديث النبوية الشريفة من الصحاح والمساند، وكم كبير من المصادر والمراجع التاريخية والادبية وبالمعاجم اللغوية والنتراجم، وعلى بعض من الدراسات والبحوث الاكاديمية الاخرى.

ان هذا الباحث قد عمل على مقربة منا، ومشهود له بالكفاءة والمقدرة العلمية وكتابه يمثل جهدا مضافا الى جملة الجهود القيمة التي بذلت في حقل الدراسات التاريخية في الاقتصاد الاسلامي المتعلق بالموضوع، وثمرة يانعة يزددها الى مكتباتنا العربية لتنبؤا مكانتها في خدمة تراثنا الحضاري الفكري والعلمي العربي الخالد.

وفي الختام، لا يسعنا الا ان نقدم الشكر البالغ اليه متمنين له الموفقية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ. د حسام الدين السامرائي

جامعة الشارقة/ رئيس قسم التاريخ والحضارة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على النبي الأكرم ﷺ وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين (رضي الله عنهم لجمعين) أما بعد:

شهدت الدولة العربية الإسلامية وتحديدا منذ 18هـ/ 639م وما تلاه، والذان يعدان امتدادا طبيعيا لعصر الرسالة الخالد، بالرغم من حصول المنعطف الكبير في تاريخها السياسي بانتقال الخلافة إلى الأمويين، من عصر الشورى إلى عصر الورثة، واستجدت في عصرهم أحداث سياسية واقتصادية مهمة أثرت في مجرى الحياة العامة للمجتمع العربي الإسلامي، وتشكل نظام دولة متين أثر في مجرى العلاقات مع الدول والامبراطوريات الأخرى.

إن دراسة البحث الموسوم ((ثبات سعر صرف النقود في الدولة العربية الإسلامية للمدة من 18-132هـ/639-749م)) يعد موضوعا مهما في حقل الدراسات الأكاديمية، بل أكثرها حيوية في التاريخ العربي الإسلامي نظرا لما تعكسه الأوضاع الاقتصادية والمالية في الدولة من آثار مباشرة بسبب الزهو والرفعة، وغير المباشرة على مجمل نشاطاتها وتنظيماتها، فضلا عن علاقتها الوثيقة بالأوضاع السياسية للدولة.

لما في جانبها الآخر فيتمثل في التطور المالي والنقدي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والمعاشية للمسلمين وغيرهم في ظل الدولة العربية الإسلامية من خلال ثبات سعر صرف النقود (الدينار الذهبي الرومي، والدرهم الفضي البغلي الماساني، والحميري اليمني) حتى العقود الثلاثة الأولى من العصر الأموي الوسيط، ثم باعتبارهما أي الذهب والفضة كسلعتين معدنيتين نفسييتين تخضعان لقاعدة السوق

(للعرض والطلب) وللزيادة والنقصان بفضل جهود واهتمام بعض الخلفاء الامويين
الحديثة لتحقيق الاستقلال الناجز لها.

ولاهمية الموضوع في قياس مدى رقي الامة، وادراكا منا الى ان مثل هذه
الدراسة غدت من المظاهر المطلوبة والملمحة في حقل الدراسات الحديثة ونهضتها
وتشعبها من ناحية، وما افرزته للدراسة من سياسات ناجحة واهتمامات بشؤون
البلاد والعباد، وانعكاس ذلك على المستوى الاقتصادي متمثلا بثبات سعر صرف
النقود، والذي يمثل مؤشرا للنمو والتطور الاقتصادي والمعايشي من ناحية اخرى.

يتضمن **الفصل الاول** الاستقرار الاقتصادي والتقدم المالي واثرها في ثبات
سعر صرف النقود، بينما **الفصل الثاني** ركز على التعريف بسعر صرف النقود في
الاقتصاد الاسلامي، و**الفصل الثالث** يحتوي موضوع سعر صرف النقود في عصر
الراشدين، اما فيما يتعلق **بالفصل الرابع** والاخير فتناول جهود ووصايا الخلفاء
الامويين واثار ذلك في الاستقرار السياسي للدولة العربية الاسلامية وبثبات سعر
صرف النقود.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على اسمي كلام (هو كلام الله عز وجل -
القران الكريم) كما استعان ببعض الاحاديث النبوية الشريفة من الصحاح والمساند،
وكم كبير من المصادر والمراجع التاريخية والادبية وبالمعاجم اللغوية والتراجم،
وعلى بعض من الدراسات والبحوث الاكاديمية الاخرى.

ان هذا الكتاب المتواضع بين اياديكم الكريمة يمثل جهدا مضافا الى جملة
الجهود القيمة التي بذلت في حقل الدراسات التاريخية في الاقتصاد الاسلامي
المتعلق بالموضوع، وثمره يانعة ازديها الى مكتبائنا العربية لتنبؤا مكانتها في خدمة
تراثنا الحضاري والفكري والعلمي العربي الخالد.

وفي الختام، لا يسعنا الا ان نقدم الشكر البالغ الى اساتذتنا الاجلاء جميعا،
وتحظرنى الجهود المخلصة التي ازداها ا. د. حمدان عبد المجيد - المشرف على

الكتاب، والذي لم يألو جهدا لخدمة الكتاب، سائلا المولى جل في علاه ان يلهمنا
المسدّد لبلوغ الغاية المرجوة لخدمة ديننا الاسلامي الحنيف، فان اصبحت فتلك نعمة
قد امنن بها الله علي ارجو ثوابها عنده تعالى وان اخطأت فتلك زلة اعلن توبتي
عنها واستغفر الله وارجوه ان يتجاوز عني، والله المنة اولا واخرا واليه النشور
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بسم الله الرحمن الرحيم

التمهيد

ساهمت الحضارة العربية الإسلامية انسانياً في رفق الحضارات الأخرى، وشملت ميادين حياتية مختلفة؛ اقتصادية، ومالية، وسياسية... كما زخر التراث العلمي العربي بمنجزات كثيرة كان له الدور المؤثر في مسيرة الفكر العالمي وإنجازات الحضارة الإنسانية والتي تمثل شوطاً من لشواطئ التطور الإنساني والمباني في مراحل تقدمه، ويقر المنصفون بذلك.

إن دراسة التاريخ الاقتصادي العربي الإسلامي والذي يستند إلى الشريعة الإسلامية السحاء يمثل نظاماً مالياً متقدماً يستجيب لمتطلبات ورغبات المجتمع المتزايدة، كما أن هذا النظام مستمد من الإسلام الحنيف الذي هو فكر منزل له سماته المحددة، والذي يصلح لكل زمان ومكان، ولا يتقاطع مع المنهج الاقتصادي والمالي العقلاني والواقعي الذي يستند إليه الآخرين. في حين نجده يختلف تماماً عن المدارس الكلاسيكية الأخرى في المحتوى والمضمون، فالفرق واضح بين مفهوم التنمية في الاقتصاد الوضعي الذي يقتصر على البعد المادي الاقتصادي (الإنتاج)، وبين مفهوم التنمية في الاقتصاد الإسلامي الذي يشمل تنمية الإنسان في النواحي الاقتصادية والفكرية والروحية والأخلاقية، وبذلك فإن السياسة النقدية في الإسلام تمتاز عن غيرها بأنها تعني بشكل رئيس بتنمية الناتج العام والمحافظة على قيمته الحقيقية فضلاً عن حسن عدالة توزيعه بما يحقق الرفاه للإنسان، وليس إشباع الحاجات المادية فحسب. كما أن التطبيق الصحيح للاقتصاد الإسلامي بشكل عام يحول دون حدوث الأزمات والمشكلات الاقتصادية ويبعد عن ظاهرة التضخم وأثارها.

وبعبارة أخرى فإن السياسة النقدية في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي تهدف إلى تنمية الإنسان اقتصادياً ومادياً وروحياً، وأن محور السياسة النقدية هو المشاركة في الأرباح، مما يزيد في فعالية السياسة النقدية في مجال التنمية الاقتصادية التي تنتج إلى إيجاد المشروعات الاجتماعية ذات النفع للمجتمع. وأثر الزكاة على النقود التي تتطلب ثبات قيمة سعر صرفها لكي لا تؤثر في مجال العلاقات التجارية المتشابكة بين الناس، لا سيما المؤجلة منها، وشدد الإسلام على المحافظة على النقود لكي تدخل ميدان النشاط الاقتصادي بدلاً من بقائها معطلة. في الوقت الذي برزت معها ظاهرة تبرير وجود الفائدة (الربوية) والتي عدت كتعويض عن نقص قيمة النقود والتي يرفضها الدين الإسلامي الحنيف، في الوقت الذي عرف العرب قبل الإسلام النقود اليمينية والساسانية والبيزنطية وتعاملوا بها في مجال التجارة الخارجية، وفي المدن كانت الدراهم الساسانية الأكثر انتشاراً ومن فئتين: البغلية: زنة الواحد منها حوالي (4غ) والطبرية: زنة الواحد منها حوالي (2غ). واستمر التعامل بها وبوضعها الحالي زمن الرسول ﷺ وأبي بكر، وثمان سنوات من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، بعدها أدخل الخليفة الراشد الثاني -أمير المؤمنين -عمر بن الخطاب رضي الله عنه أول إصلاح لهذه الدراهم نتيجة الاختلاف في وزن النوعين لتسهيل عملية دفع الزكاة، فأمر أن تسك النقود الساسانية بحيث يكون وزن الدرهم الجديد وسطاً بين البغلي والطبري أي بحوالي (3غ) ولم يغير الخليفة عمر معالم النقد الساساني، إنما وضع النقاش في هامش وجه الدرهم كلمة أو كلمتين أو أكثر وهي (الله) أو (بسم الله) أو (بسم الله ربي) وأطلق عليها علماء النقود الدراهم الساسانية المعربة المغفلة، لأنها كانت لا تزال تحمل اسم العاهل الأسبق (خمسرو الثاني) وأغفلت اسم الحاكم العربي المعلم، والدولة الإسلامية -وسناتي إليها بشئ من التفصيل لاحقاً - ووجدت عملات مختلفة ساسانية معربة وحسب التواريخ المبينة إزاء كل واحدة منها ضمن القسم المخصص للنقود في المتحف الإسلامي - أمانة الشارقة، ينظر الملاحق.

وقد العرب الفلوس البيزنطية وفي مراحل التعريب الاولى وضعوا حرفي AM كدلالة على مدينة دمشق، وضربت النقود المقلدة على البيزنطية في انطاكية، وبعليك، وحمص، وطبرية ثم ظهرت عليها كلمات عربية مثل جائز، و(وفيه اي وافية)، (وطيب) وظهر اسم المدينة بالعربية، ثم ازيل رسم الملك البيزنطي واستبدل برسم للخليفة واقفاً ويضع يده اليمنى على سيفه وقد يكون عبد الملك بن مروان، اويزيد، او معاوية وكتب الى جانب رسم الخليفة (محمد رسول الله) في الوجه، كما كتب الى جانبيه حرف M فلسطين (يمينا) وايليا (يسارا) في الظهر اما الفلوس البيزنطية المعربة والتي وجد لها نماذج في المتحف الاسلامي، منطقة التراث الشارقة، ينظر الملاحق ايضاً. اما فيما يتعلق في مجالات التعاملات التجارية (الموق).

يذكر ان الاسواق في شبه الجزيرة العربية وخارجها قديماً تختلف عن اسواق اليوم فبدأت التعاملات التجارية على اساس المقايضة، ولم تستخدم العملات النقدية آنذاك، وكان لبعد المسافات بين المدن والقرى، ونعدام الامن احياناً سبباً كافياً لاقامة الاسواق الاسبوعية ليتبادل الناس المنافع لاشباع حاجاتهم الضرورية، الا ان الاسلام الحنيف كان يبحث عن وسيلة لتحقيق الحق والعدل لطرفي التعامل في السوق فريداً وريداً ادخلت النقود ذات الشارات الاجنبية، وبرزت السفائح (الحوالات) ومن ثم التعامل بالصكوك، وبذلك تحولت الاسواق العارضة (الاسبوعية) الى اسواق دائمية (ثابتة) في القرى والمدن الكبرى التي برزت فيها ايضاً الخانات، والحمامات، والميادين، والمطاعم... واصبح الموق يؤدي اغراضاً كثيرة عدا البيع والشراء، كتبادل الاخبار والمطاردات الشعرية، وحل الخصومات...الخ.

اذ كانت البضائع والسلع النفيسة من حرير وتولبل، وعاج، وحلي، وعود، واسلحة، تأتي من بلاد الشام واليمن، ومن الهند، وافريقية، مروراً بطريق الحرير الشهير الى الصين، ووسط اسيا ليشتريها التجار ويرحلوا بها الى الاسواق الاخرى،

فضلاً الى المنتجات المحلية من سمن، وعسل، وجلود، واصواف، واقطان،
وسيوف... الخ.

وما يريد الباحث التأكيد عليه ان تلك الاسواق في ظل الدولة العربية
الاسلامية كانت تخضع لمراقبة المحتسب، الذي كان يتجول من حين لآخر في المدن
المختلفة يتقدمه عامل يحمل الميزان ،وخلفه للجلادون والخدم ويقوم بتفتيش
الدكاكين والاسواق الواحد تلوى الآخر متفحصاً الموازين والمكاييل، ومستفسراً عن
اشمان المأكولات ونظافتها، وفق منهج الشريعة الاسلامية السمحاء المستندة الى
القرآن الكريم والسنة للنبوية الشريفة.

الفصل الأول

الاستقرار الاقتصادي والتقدم المالي وأثرهما

في ثبات سعر صرف النقود

المبحث الأول: المال.

المبحث الثاني: الاستثمار وعلاقته بثبات سعر صرف النقود.

المبحث الثالث: أثر النقود في المعاملات التجارية والمالية.

المبحث الرابع: إدارة بيت المال.

المبحث الأول

المال

يقصد به مال الله تعالى وحده، وأنز بكرمه وحكمته ولطفه ان يخص به الانسان للارتفاع والتصرف به بمشروعية، أي جعل الانسان مستخلفاً على جزء منه وفق قسمته العادلة. بقوله تعالى: ((وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ...))⁽¹⁾. يقول الامام الزمخشري في هذه الآية: ((وما ورثوه من تقاليد او مألوف))⁽²⁾.

المال لغة:

معروف، وبينوا ان هذه المعرفة تتبع عرف كل قوم او جماعة على وفق محيطهم فالمال عند اهل البادية مثلاً يقصد به النعم، واكثر ما يطلق عند العرب على الابل، لانها كانت تشكل النسبة الاكثر من اموالهم. ويذكر الفخر الرازي: ((ان الاموال التي في ايديكم انما هي اموال الله بخلقه وانشائه لها، وانما مولكم اياها، وخولكم بالاستمتاع بها، وجعلكم خلفاء في التصرف بها، فليست هي باموالكم في الحقيقة، وما انتم فيها الا بمنزلة الوكلاء والنواب، فانفقوا منها في حقوق الله، وليهن عليكم الاتفاق منها، كما يهون على الرجل النفقة من مال غيره اذا اذن له فيه...))⁽³⁾. كما يقول الفخر الرازي في تفسير الآية للكرامة: ((انه تعالى جعل الاموال تحت يد المكلف، وتحت تصرفه لينتفع بها على وفق اذن الشرع، فالمكلف في تصرفه في هذه الاموال بمنزلة الوكيل، والنائب والخليفة. فوجب ان يسهل

(1) سورة الحديد، جزء من الآية -7.

(2) الزمخشري، ابو القاسم جابر الله محمود بن عمر، (ت 538هـ/1143م)، اسس البلاغة، الهيئة المصرية للكتاب القاهرة، 1985م، ج2، ص14: وينظر: الكشف عن حقائق التنزيل وعلوم الاقوال في وجوه لتأويل، (القاهرة، 1968م)، ج2، ص28.

(3) الرازي، ابو عبد الله عمر بن حسين القرشي، (ت، 606هـ)، التفسير الكبير، مطب مصطفى الباني الحلبي، (القاهرة 1948م)، ج3 ص200.

عليكم الاتفاق من تلك الاموال، كما يسهل على الرجل النفقة من مال غيره اذا اذن له فيه⁽¹⁾.

بينما جاء في تفسير الرازي للآية نفسها قوله: ((لليل على ان اصل الملك لله سبحانه وتعالى، وان العبد ليس له فيه الا التصرف الذي يرضى الله فيثيبه على ذلك بالجنة.. وهذا دليل على انها ليست باموالكم في الحقيقة، وما انتم فيها الا بمنزلة النواب والوكلاء فاعتمدوا الفرصة فيها باقامة الحق قبل ان تزال عنكم الى من بعدكم⁽²⁾).

وفي اللسان يذكر: ((لشيء معلوم هو ما يقع على الخبر عنه⁽³⁾). وعن صاحب القاموس المحيط فيقول: ((المال هو ما ملكته من كل شيء⁽⁴⁾). وبهذا يشمل كل المنافع والاعيان، والحقوق، والديون مما يحرزه الانسان ويقتنيه سواء اكان عيناً أم منفعة كالذهب والفضة، والحيوانات، والنباتات، ومنافع السكن، واللباس والركوب، ونحو ذلك مما يشبع الحاجات الانسانية⁽⁵⁾.

الا ان علماء الفقه قد اعطوا لهذه الالفاظ اللغوية معانٍ اتفقوا على بعضها، واختلفوا في البعض الآخر من خلال منلولات هذه الالفاظ على معانيها، لتشكل معنىً خاصاً يفهم من عموم المال، وعدم تحديدها، وقصرها على معنى خاص، بل ترك لعرف الناس ومألوفهم وبما يتناسب مع طبيعة حياتهم وتطورها⁽⁶⁾.

(1) الرازي، (م ن)، التفسير الكبير، ط: عبد الرحمن محمد، (لقاهرة، بلا)، ج 29، ص 216.

(2) الرازي، التفسير الكبير نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب دار الكتب العربي، (لقاهرة 1378هـ - 1967م)، ج 17، ص 238.

(3) ابن منظور، ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الاقريقي المصري، (ت 711هـ/ 1311م)، لسان العرب، مادة شيء دار صادر، ط3، (بيروت، 1414هـ/ 1994م)، ج 1، ص 104.

(4) الفيروز ابادي، مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي، (ت 817هـ/ 1414م)، القاموس المحيط، (مصر، بلا)، ج 4 ص 7.

(5) ابن الاثير، علي بن ابي الكرم محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، (ت 630هـ/ 1232م) التكميل في التاريخ، دار صادر، (بيروت، 1965م)، ج 2، ص 383.

(6) موسى، محمد يوسف، الاموال ونظرية العقد في اللغة الاسلامي، دار الفكر العربي، ص 15.

وبذلك نجد ان أهل اللغة لهم اتجاهان في معنى المال:

1. حصر المال ووقفه على الاعيان فقط، كما ذهب الى ذلك فقهاء الحنفية، وتبعهم ابن الاثير.

2. شمول معنى المال للاعيان والمنافع وجميع الاشياء التي فيها اشباع حاجات الانسان وهو مايتفق مع رأى جمهور الفقهاء، وعلماء الاقتصاد.

أما المال اصطلاحاً: فنستطيع ان نتمسه مما ورد في القرآن الكريم باكثر من تسعين مرة⁽¹⁾، وكذلك في السنة المطهرة، الا انها لم يفصحا عن معنى خاص يقصره عليه، بل تركا ذلك لما يالغه للناس ويتعارفون عليه، تبعاً لتطور الحياة وتنوعها⁽²⁾. ومن تدبر اقوال الفقهاء اللوارد ذكرها نجد ان تعريف المال يسير باتجاهين:

اولاً: حصره في الاشياء المادية وما يحوزه الانسان من الاعيان المادية، او ما يتعلق بها، وهذا الاتجاه يتمثل فيما حدد الحنفية ومن تبعهم من المحدثين⁽³⁾.

فالـمال: ((كل ما تملكه الناس من دراهم او دنانير، او حنطة، او شعير، او حيوان، او ثياب ... او غير ذلك))⁽⁴⁾.

ثانياً: ما تجاوز الماديات الى كل ما ينتفع به سواء أكان مادياً ام معنوياً ليشمل الاعيان والمنافع والحقوق. كما عرفه المالكية بأنه: ((مايقع عليه الملك ويستبد به

(1) عبد الباقي، محمد فواد، المعجم للمفهرس لالفاظ القرآن، مط الشعب، 1378هـ ص ص 682-683، مادة (مول).

(2) ثلبي، محمد مصطفى، المدخل في التعريف بالفقه الاسلامي وقواعد الملكية والعقود فيه، ص 34.

(3) المرخسي، شمس الدين محمد بن احمد بن ابي سهل، (ت 483هـ) المبسوط، مط السعادة، (القاهرة، 1324هـ)، ج 11 ص 79. وينظر: اللبائري، اكل الدين محمد بن محمد بن محمود (ت 786هـ)،

شرح العناية على الهداية، مطبوع بهامش فتح القدير، (بولاق، 1318هـ/1900م)، ج 1، ص 519.

(4) القسبياني، الامام محمد بن الحسن (ت 189هـ)، شرح الطائفة، ص 519. ينظر: ابن نجيم، زين الدين بن ابراهيم بن محمد (ت 970هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، مط دار الكتب العربية الكبرى، (مصر بلا)، ج 5، ص 277.

المالك لاغيره، اذا اخذه من وجهه، ويستوي في ذلك الطعام والشراب واللباس مع اختلافها، وما يؤدي اليها من جميع المتحولات⁽¹⁾.

وقال الشافعي رحمه الله: ((لايقع اسم المال الا على مال قيمة يباع بها وتلزم متلفه وان قلت، وما لايطرحه الناس مثل الفلوس وما اشبه ذلك))⁽²⁾. وعرفه الزركشي بانه: ((ماكان منتفعاً به، أي مستعداً لان ينتفع به، وهو اما اعيان او منافع))⁽³⁾. وذكر الحنابلة، المال: ((هو مافيه منفعة مباحة لغير ضرورة))⁽⁴⁾. أي لغير حاجة⁽⁵⁾، او هو ما يباح نفعه مطلقاً، او اقتناؤه لغير حاجة او ضرورة⁽⁶⁾.

وذهب الشيعة الامامية الى ان المال: ((هو ما ينتفع به منفعة مقصورة للعقلاء محطلة في الشرع))⁽⁷⁾. واخيراً عرفه الشيخ كاشف الغطاء بانه: ((كل ماله قيمة في عرف الناس، ويشمل الاعيان والمنافع والحقوق))⁽⁸⁾.

(1) الشربيني، شمس الدين محمد الخطيب (ت977هـ)، لدر المختار، ج4، ص100.

(2) لشافعي، ابو عبد الله محمد بن ادريس، (ت204هـ/819م)، الامسط دار الشعب، (مصر، 1968م)، ج3، ص40. وينظر: الشاطبي، ابو اسحاق الغرناطي، (ت790هـ)، الموافقات في اصول الشريعة، تح، للشيخ عبد الله دراز، ج2، (مصر، بلا)، ص17.

(3) الزركشي، المنثور في القواعد، ج3، ص222-223. وينظر النووي، محي الدين ابو زكريا (ت676هـ)، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، تح عبد الله احمد ابو زينة، دار العلوم الحديثة، (بيروت، بلا)، ج3، ص350-351.

(4) ابن قدامة، موفق الدين ابي محمد بن عبد الله بن احمد بن محمد، (ت620هـ/1223م)، المقنع، ج2، ص50.

(5) ابن مفلح، ابو اسحاق برهان الدين ابراهيم بن محمد المقسي، (ت884هـ)، المبدع في شرح المقنع، تح زهير الشاويش، (بيروت، 1968م)، ج4، ص9.

(6) البهوتي، منصور بن يونس بن ادريس، (ت1051هـ/1641م)، دقائق اولي، نهي لشرح المنتهى - منتهى الارادات، ج20، ص140.

(7) الاتصاري، الشيخ مرتضى، المكاسب، ج10، ص58-59 والروضة البهية مع اللمعة الدمشقية، ج2، ص216.

(8) كاشف الغطاء، تحرير، المجلة، ج1، ص126.

والمال في نظر الاسلام:

عَدَّ كل ما في الارض من مال و ثروة وما في السماء من موجودات كالطيور والنجوم والاقمار والشموس ملكاً لله وحده لا ينازعه منازع لقوله تعالى: ((لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ...))⁽¹⁾. لذلك فان مورد الاسلام للاموال التي يستحقها المسلمون من الناحية الشرعية هي ثلاثة موارد: الفیء، الخمس من الغنیمه، وللزكاة⁽²⁾.

كما انها وسيلة لا غاية بحد ذاتها كونها من وسائل الخير في الحياة يتعامل بها الناس ويتبادلون المنافع، لذلك فقد كان المال ولا يزال سلاحاً ذا حدين، ان أحسن استخدامه للخير فهو خير، وإذا استعمل للشر فإنه يؤدي الى ضرر فادح. وقد يكون وسيلة أيضاً لالتحريف الناس عن عقيدتهم لا سمح الله من خلال تزيين النفس وتشجيعها على الرذيلة والفحشاء. لذلك دعا الاسلام من خلال كتاب الله العزيز وسنة رسوله العظيم ﷺ الى جعل الاموال وسيلة لمساعدة ومعاونة المجتمع وتقوية اواصر صلة الرحم، وسد حاجة البائسين خاصة لقوله تعالى: ((كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ))⁽³⁾. والمراد هنا بالخير هو المال⁽⁴⁾.

اما المال عند العلماء المعاصرين:

عرف المال تعاريف عدة، وعلى الرغم من اختلاف صيغها وتعدد اشكالها، لكنها- بالنتيجة النهائية- لا تخرج عن المعاني التي ذكرها جمهور الفقهاء، والحنفية في تعريفاتهم السابقة⁽⁵⁾.

(1) سورة البقرة، جزء من الآية - 107.

(2) الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، (ت 450هـ/1058م) الاحكام السلطانية والولايات الدينية، (مصر 1298هـ) ص213.

(3) سورة البقرة، الآية - 180.

(4) ابن كثير، عماد الدين ابو الفداء اسماعيل بن عمر، (ت، 774هـ)، تفسير القرآن الكريم، تب، ابراهيم خليل المشهداني، مكتبة النهضة، (بغداد، 1950 م)، ج1، ص197.

(5) ابو الفتح، المعاملات في الشريعة الإسلامية، ط2، ج1، ص27.

فالحقبة تعرف المال بأنه: ((كل ما يمكن حيازته والانتفاع به على وجه معتاد))⁽¹⁾. اما التعاريف التجارية كتعريف الدكتور عبد السلام العبادي للمال الذي جاء فيه: ((ما كان له قيمة مادية بين الناس وجاز شرعاً الانتفاع به في حال السعة والاختيار))⁽²⁾.

وبالمعنى نفسه جاءت صياغة الدكتور عبد القادر العاني للمال بقوله: ((ماله قيمة مادية عرفاً وجاز الانتفاع به لغير ضرورة))⁽³⁾.

والتعاريف التي ورد ذكرها سابقاً تتسجم كلياً مع التعريف اللغوي الذي اختاره صاحب اللسان والقاموس المحيط من ان المال: ((ما ملكته من كل شيء، ومقرر اعراف الناس، وممستثى حالة الضرورة))⁽⁴⁾.

اما تعريف المال من قبل علماء الاقتصاد:

فقد توسعوا في مفهومه ليدخل في الحقوق المجردة، كحق الامتياز، والمنافع والاعيان، ونحو ذلك⁽⁵⁾، وبذلك فمن وجهة نظرهم فالمال: ((كل ما ينتفع به على أي وجه من وجوه النفع المادي، او كل ما يقوم بشئ))⁽⁶⁾. وبمعنى اخر فالمال: ((هو كل ما اشبع حاجة للانسان من حاجات الحياة او ساعد على اشباعها))⁽⁷⁾، سواء لكانت سلعة ام خدمة.

(1) زيدان، عبد الكريم، المدخل لدراسة للشرعية الاسلامية، (183)، وقد نقله عن الشيخ علي الخطيب من مذكراته، ص2.

(2) لعبادي، عبد السلام، الملكية في الشريعة الاسلامية، ج1، (بغداد، بلا)، ص179.

(3) العاني، عبد القادر، المعوض في المتلفات المالية، (بغداد، بلا)، ص38.

(4) العاني، (مر. ن)، ص39.

(5) التبهان، محمد فاروق، ابحاث في الاقتصاد الاسلامي، ص33.

(6) الخطيب، عبد الكريم، السياسة المالية في الاسلام، دار المعرفة، (بيروت، بلا)، ص22.

(7) مجلة الفكر الاسلامي، مقال للتحرير، نظرة الاسلام الى المال العلم، السنة الثامنة عشر العدد (11)،

ربيع الاول 1409هـ / ت2، 1988م، ص49.

ومن يتدبر تعاريف المال آنفة الذكر، يلاحظ تقاربها من حيث الشمولية للاعيان والمنافع والحقوق، الا ان للفقه الاسلامي يجعل له قيداً كونه قد يبيح الانتفاع به شرعاً باستثناء المحرمات التي ورد ذكرها في القرآن الكريم؛ كالميتة والدم والخمر ولحم الخنزير، وما أهل به لغير الله. بينما يعد مالاً في نظر الاقتصاديون، واصحاب النظم الوضعية.

وللمال مفهوم آخر: اذ يقصد به محور النشاط الاقتصادي في كل مجتمع من المجتمعات على اختلاف المذاهب. والاقتصاديون يسمون بين المال والثروة، لأن الثروة تمثل الغنى والرفاهية، والوفرة وكثرة المال⁽¹⁾. فهي تساوي المال عندهم أي: ((مايسد حاجة من حاجات الانسان ايأ كانت قيمة))⁽²⁾.

والثروة لغة: يقصد بها من الثراء، والثراء يعني كثرة المال، ويقصد به ايضاً كثرة العدد في المال والرجال⁽³⁾. كما ويقصد بالثروة: ((الاموال القابلة للتملك والتقويم والمحددة الكمية))⁽⁴⁾.

تقسيم المال ونظرة الاسلام فيه:

بداية لا بد من القول ان التبذير والترف ناشئان من تكس الامول بآيدٍ قليلة، والدين الاسلامي ينبذ تينك الظاهرتين، ويشجع على التدبير والاقتصاد في كل شيء ضمن حدود المعقول، انطلاقاً من القول المأثور: ((خير الامور أوسطها)) والله عزوجل جعل الامة الاسلامية امةً وسطاً، ولذلك فقد كره الاسلام تجمع الثروة في ايذ محدودة، بينما في جانبه الآخر يحث على دفع العطاء والصدقات والمساعدة

(1) حمزة، سعد ماهر، علم الاقتصاد، دار المعارف، (بغداد، بلا)، ص 48-49.

(2) الكحلوت، عبد العزيز، الاسلام والثروة، منشورات صحيفة الدعوة الاسلامية، ط1، 1400هـ، ص15.

(3) الجوهري، اسماعيل بن حماد، (ت398هـ/1007م) تنج اللغة وصحاح العربية، (مادة ثراء)، دار العلم للملايين، ط3، (تقارنه 1404هـ) ج6، ص2292.

(4) د. ابراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار لحياء لثقافت العربي، ج1، ص95.

للمحتاجين من خلال قوله تعالى: ((وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ آتِسِطٍ فَتَقْدَعَ مَلُومًا مَّحْسُورًا))⁽¹⁾. ومن يتدبر امر الله ﷻ يجد بين ثأياه ما يتعلق بقسمة المال والاتفاق في وجوه عدة من خلال الزكاة، ولذلك ذكر تعالى في محكم كتابه العزيز: ((كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ...))⁽²⁾، وفي هذا المجال يمكننا التطرق الى حادثه أظهرت اختلافاً في وجهات النظر بين الخليفة عمر والصحابه (رضي الله عنهم جميعاً) في ما يتعلق بتقسيم أراضي العراق، ومصر، والشام على الفاتحين، اذ كان رأي الخليفة عمر رضي الله عنه بتقسيمها، وأنظم اليه الصحابة، ومن بينهم: معاذ بن جبل، (ت18هـ)، رضي الله عنه الذي قال للخليفة عمر رضي الله عنه: ((انك ان قسمتها صار الربع العظيم في أيدي للقوم ثم يبيدون (بمعنى يموتون) فيصير ذلك الى الرجل او المرأة، ثم ياتي من بعدهم قوم يسدون في الاسلام مسداً، أي يقومون بخدمة الاسلام ويدافعون عنه، وهم لا يجدون شيئاً))⁽³⁾.

يتألف المال في الأمة الإسلامية من نوعين:

1. مال فردي بحوزة كل فرد من افراد الامة الاسلامية: ويعني صاحبه ابتداءً من سد حاجته، ومن يجب عليه ان يقوم بهم لاسيما عياله، فالمشرع الاسلامي هو الذي وضع الاسباب التي يترتب عليها الملك ((كون مستند الاستخلاف الفردي، هو الحكم الشرعي وليس طبيعة الانسان، ولا تكليف المجتمع، لان ما هو حق للعبد انما يثبت كونه حقاً له باثبات الشرع، ذلك له لا لكونه مستحقاً لذلك بحكم الاصل))⁽⁴⁾. لو تنحو بالمسلم لمؤاساة المسلمين من بني جنسه، وهو المال الذي

(1) سورة الامراء، الآية -29.

(2) سورة الحشر، جزء من الآية -7.

(3) ابو عبيد، لقاسم بن سلام، (ت224هـ/838م)، الاموال، تحقيق محمد هراس، ط3، دار الفكر (بيروت)

1975م، ص75.

(4) الشاطبي، (م.س)، الموافقات في اصول الشريعة، ج2، ص279.

اكتسب بطريقة قررته الشريعة الاسلامية من طرق الاكتساب، وان يدفع عن هذا المال بجميع الاشكال.

يذكر عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رجلاً قال: يا رسول الله أرأيت ان جاء رجل يريد اخذ مالي؟ قال: فلا تعطه، قال: أرأيت ان قاتلني؟ قال: قاتله. قال أرأيت ان قتلني؟ قال: فأنت شهيد، قال: أرأيت ان قتلته؟ قال: هو في النار⁽¹⁾.

2. مال موحد لجميع المسلمين، وهو مال الله، لان ليس له ملك على اساس ان الله هو الذي خلقه ويسر لمكسبه اكتسابه، وهياً لهم اسبابه. قال تعالى في محكم كتابه العزيز: ((إِنَّ أَرْضَ اللَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ))⁽²⁾. يذكر عندما قامت الفتوحات، وتدفقت الاموال الى الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه فوضعت في المسجد وأمر نفرأ من الصحابة بالمبيت فيه لحراستها⁽³⁾، كونها تمثل مال المسلمين، كما ان كثرة الفتوحات، واتساع بلاد الاسلام، وازدياد موارد بيوت الاموال في المدن، مما دعا الخلفاء (رضي الله عنهم) فيما بعد الى بناء الحصون وتهيئة التمدد الحربية وبناء الاساطيل، والمدن⁽⁴⁾، وإن دل على شيء إنما يدل على كثرة الموارد المالية مما يساعد على بناء المساجد والمدارس، ودور للكتب، واقامة الجسور والقناطر، واغداق العطايا على الناس، لكون نظرهم للاموال ان تُسخرَ في خدمة الاسلام والمسلمين، ورغم ذلك فقد استخدم بعض الولاة أموال المسلمين بالاسراف والترف والملاذات الشخصية فقد

(1) مسلم، مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، (ت 261هـ/874م)، صحيح مسلم، (مصر 1332هـ)، دار الطباعة (القاهرة)، ج 1، ص 608.

(2) سورة الاعراف جزء من اية - 128.

(3) الطبري، محمد بن جرير، (ت 310هـ/922م)، تاريخ الرسل والملوك، مط دار المعارف، (القاهرة 1966م)، ج 4، ص 135.

(4) بلغ بناء بغداد 4,833,000 درهم في زمن الخليفة المنصور. ينظر الطبري، تاريخ، ج 7، ص 655. ينظر: المقدسي، ابو عبد الله محمد ابن احمد، (ت 387هـ/997م)، احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم، (طبعة لبنان، 1906م)، ص 121.

كتب الخليفة علي بن ابي طالب عليه السلام الى المنذر بن جارود أحد عماله كونه ينصرف بما لا يليق فقال: ((تَعْمُرُ دُنْيَاكَ بخرابِ آخرتك، وتصل عشرينك بقطيع دينك))⁽¹⁾، ورغم ذلك لم تتعطل مصالح المسلمين، اذ كانت الاموال من العوامل الحاسمة في تغذية الدولة الاسلامية بالرغم من قلتها أحياناً اذ انحصرت للغنائم، والصدقات، والجزية، والخراج ... مما أرست دعائم الاقتصاد.

وللفقهاء وجهة نظر بتقسيم المال تبعاً للوصف فيقسم الى: متقوم وغير متقوم استناداً لآبحة الانتفاع به او الحرمة. بينما يقسم الى: منقول وغير منقول بموجب استقراره. والى مثلي، وقيمي على اساس تماثل أحاده أو أجزاءه وعدم تماثلها.. وأخيراً الى استهلاكي، واستعمالي حسب بقاء عينه أو عدمه⁽²⁾.

1- فالعمال المتقوم: هو ما يمتلكه الانسان فعلاً، وجاز له الانتفاع به اختياراً، واحاطة الشارع بحيث يجب ضمانه على من يتلفه، مثل العقارات، والمنقولات والمطعومات المباحة في الشارع كالبر، والشعير، والخضروات⁽³⁾. وبذلك يتطلب شرطين: الأول - كونه مالاً مجازاً واقعياً (ملموساً)، أما الثاني - فيتمثل بجواز الانتفاع به في حال الاختيار شرعاً، ويخرج عنه، وجاز الانتفاع به شرعاً في حالة الضرورة، مكتناول المينة والدم والخمر للمسلم لانه غير متقوم⁽⁴⁾.

(1) عبده، محمد، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. مطبعة الاستقامة، (مصر، بلا)، ج3، ص132.

(2) الزحيلي، فقه الاسلامي وادلته، ج4، ص43.

(3) ابن نجيم، البحر الرائق شرح كثر الرقائق، 277/5 واخيراً يقسم المال من ناحية ملكيته الى: 1- المال الخاص 2- المال العام.

(4) الكتاني، عبد الحق الفاسي محمد بن عبد الله، (ت1333هـ)، الابداع، الناشر محمد امين، مط (القاهرة، بلا)، 149/5. ينظر: الدسوقي، الشيخ محمد عرفة، حاشية عن الشرح الكبير، المكتبة البخارية للكرى (ت، بلا)، 10/3. الشرييني، محمد الخطيب، رد المحتار، 3/4 وشرح منتهى الارادات، 142/2.

ومن وجهة نظر اقتصادية معاصرة فإن المال المتقوّم: هو المال الذي دخلت إليه قيمته بالعمل الانساني بعد ان كان مالاً غير متقوّم برأى ما اسماء الفكر الليبرالي حالياً بالسلع الحرة، او اطلق عليه الفكر الاشتراكي الان بالقيم الاستعمالية كالهواء ومفردات الثروة القومية التي لا تزال بعيدة عن العمل الانساني.

2- المال غير المتقوّم: وهو كل مال يحزره الانسان بالفعل او اجازته، ولكن لا يجوز له الانتفاع به في حال الاختيار، لان مال يحزره الانسان بالفعل يشمل المباح من الذهب والفضة والحديد والنحاس ... قبل استخراجها من مناجمها، وكذلك الطير في الهواء، والسماك في الماء ... فهذه كلها أموال غير متقومة، وكذلك الحال في الاشياء التي بحوزة الانسان، ولكن الشريعة حرمتها، كالميتة والدم والخمر للمسلم⁽¹⁾.

بالرغم من ان الدين الاسلامي يعد المسلم لمدى تناولها عند الضرورة غير باغ من اجل ضرورة العيش⁽²⁾. بينما اباح حيازتها من قبل غير المسلم (الذمي ونحوه) فقد اختلف الفقهاء في امره على النحو الآتي:

1. انهما متقومان بالنسبة لاهل الذمة، وذهب اليه الحنفية والمالكية والزيدية⁽³⁾.

2. انهما غير متقومين، واليه ذهب الشافعية والحنابلة والظاهرية⁽⁴⁾.

بينما أجاز الاقتصاديون الوضعيون ذلك وعدوا ان المال: هو كل ما له قيمة بين الناس يصح التعاقد عليه سواء كان متقوماً ام غير متقوّم.

(1) الشربيني، رد المحتار، 4/100. وينظر: (5/149)، و 2/157. وينظر: النسوقي، حاشية 3/10.

(2) الكتاني، (مبس)، البدائع، 5/149-150.

(3) المرخسي، المبسوط مط السعادة، (لقاهرة 1324) ج 11، ص 102. وينظر النسوقي، حاشية، ج 3، ص 10.

(4) الشربيني، رد المحتار، 4/100. وينظر القياوي، شهاب الدين احمد بن محمد، (ت 1069هـ/ 1658م) البدائع، 5/149، و 2/157. وينظر النسوقي حاشية 3/10.

لما المال على اساس استقراره فينقسم الى ما يأتي:

1. العقار.

2. المنقول.

بينما ينقسم المال من حيث تماثل وعدم تماثل اجزائه الى مايلي:

1. المال المتلي.

2. المال القيمي.

والمال من حيث بقاء وعدم بقاء عينه فينقسم الى:

1. المال الاستهلاكي.

2. المال الاستعمالي.

تعريف النظام المالي:

المقصود بالنظام المالي الطريقة والترتيب والانتساق⁽¹⁾، أي بمعنى ترتيب الاشياء وتناسقها بطريقة منضبطة لتؤدي الى غايتها المرسومة، كما في مجال اخر فالنظم تعني التأليف، يقال نظمه ينظمه نظاماً، ونظاماً، ونظمه فانظم وتنظم، ونظام كل امر: ملاكه، وجمعها انظمة، واناظيم ونظم، قال الليث: ((النظم نظمك الخرز بعضه الى بعض في نظام واحد، حتى ويقال: ليس لامره نظام: أي بمعنى لا تستقيم طريقة، فالانتظام يعني الانتساق، والنظام: الهدية والسيرة⁽²⁾). ومن يعرفه بتأليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل⁽³⁾.

يذهب علماء الاقتصاد لاعطاء مفهوم النظام: بانها الخطوات التي تتخذها الدولة بغية التأثير في الحياة الاقتصادية لتحقيق اهداف معينة⁽⁴⁾. وبهذا المعنى فان

(1) د. ابراهيم تيس واخرون، المعجم الوسيط مادة نظم، 933/2.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة نظم، 578/12.

(3) الجرجاني، التعريفات، ص310.

(4) لتركمانلي، عدنان خالد، المذهب الاقتصادي الاسلامي في المجتمع مكتبة السوادي،

(1411هـ/1960م)، ص112 وينظر: سعود، سميع، الموسوعة الاقتصادية، شركة المطبوعات، ط1،

(بيروت، 1993م)، ص254.

النظام الاقتصادي يَقْصِدُ منه رَسْمُ طريق معين وانشاء واقع اقتصادي مامول او تعديل لواقع اقتصادي قائم يسعى لتحقيق الاهداف المرسومة وفق اصول وقواعد، ووجهات نظر محددة، وبذلك يلتقي المفهومان وينسجمان في معنى ترتيب الاشياء، وضبطها في صورة معينة. وللنظام المالي الاسلامي يمثل مجموع التشريعات التي تنظم الحقوق المالية والمعاملات الاقتصادية، كالزراعة، والمضاربة... من المعاملات المتعلقة بالافراد انفسهم، وبينهم وبين الدولة الاسلامية بما يحقق الاستفادة من الموارد المتاحة وترشيد سياستها الاقتصادية والمالية العامة من حيث الانفاق والايراد، وبما يحدد التصرفات المؤثرة على السياسة الاقتصادية، مثل تحريم الربا والغش في المعاملات على مختلف لوانها وصورها، وربط ذلك بالانتاج، وتوزيع الثروة من خلال الاحكام التي نظم بها الاسلام العقود، والحقوق، والالتزامات⁽¹⁾ وبذلك فان مالية الدولة الاسلامية العامة بشقيها الواردات والمصروفات (الدخل والخرج) تكون الميزانية العامة، والتي تدعى بالنظام المالي ايضاً والذي هو جزء من النظام الاقتصادي العام.

مالية الدولة العامة:

هي العلم الذي يبحث في ايرادات ونفقات الدولة، ويمتد الى دراسة ما يعرف باسم الميزانية العامة⁽²⁾، (او ميزانية بيت المال) والذي ينضوي تحته انظمة الزكاة، والخراج، والعشور، والتوظيف المقابل للفرائض.

ومن يتبصر يجد ان النظام المالي في الاسلام ينسجم مع التشريعات المالية والاقتصادية ولا يتقاطع معها، ويقابله في الاقتصاد الوضعي (المالية العامة والخاصة)، لان هذا المال تمتلكه الدولة وتتخذ بشأنه القرارات المتعلقة باستخدامه على صور النفقات المختلفة، فتحدد طبيعة هذا المال وتكيف وفق ما تهدف اليه

(1) اشرف، تطبيق النظام الاقتصادي الاسلامي في المجتمع، تح، زكي محمود شيبان، ص ص324-325.

(2) لعرضي، رفعت السيد، في الاقتصاد الاسلامي المرتكزات، لتوزيع، الاستثمار للنظام المالي، (القاهرة، بلا)، ص126.

هذه القرارات⁽¹⁾. وبذلك يتبين ان موضوع النظام المالي الاسلامي هو بمثابة مصطلح يتلأم مع التشريعات المالية والاقتصادية، والذي يمثل بحق فرعاً من فروع الاقتصاد، ولاسيما ان البحث الموسوم، الذي نحن بصدد تناوله الواقع المالي الدولة العربية الاسلامية.

تنمية المال شرعاً: لم يقف الاسلام موقفاً سلبياً من اصحاب رؤوس الاموال، بل عمل على دعمهم ومساعدتهم، ودعاهم الى تنمية اموالهم بالطرق الشرعية، ونهاهم عن تجميدها، ويسر لهم سبل تنميتها، وحرم على المسلم اذا ملك ارضاً ان يتركها من غير زراعة اذا كان المجتمع بحاجة الى زراعتها... وكذلك اصحاب المصانع الذين يحتاج الناس الى صناعاتهم، وبذلك يكون الاسلام قد فتح الباب على مصراعيه امام اصحاب رؤوس الاموال لينموها، لكن قيد تنميتها للمال بالطرق المشروعة التي ينتفع منها الافراد والمجتمع على حد سواء، ونهى عن تنميتها بما حرمة الله عزوجل من الربا والاحتكار، والغش والتجارة بالمحرمات ...

تجدر الاشارة الى ان هناك مذاهباً قديمة عدت المال شراً، والفقر خيراً كما في الفلسفة البرهمية في الهند، وفي للرهبانية المسيحية. كما عد المذهبان الحديثان الراسمالي والماركسي المال بمثابة كل شيء في هذا الوجود: فالاول يقدم مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة. اما الثاني فانه يقوم على تقديم مصلحة الجماعة ولم يول اهتماماً بمصلحة الفرد.

اما الاسلام فله نظراته الخاصة الى المال: وهي نظرة وسط بين النظرة التي عدت المال شراً والفقر خيراً، فعده عصب الحياة، وسماه خيراً في آيات كثيرة، كما عده نعمة من النعم التي امتن بها الله عزوجل على عباده، واصفاً الفقر - ايضاً - عقوبة يصيب بها الله تعالى للناس الذين ينحرفون عن نهجه المستقيم بقوله جل في علاه: ((الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَةُ الصَّلَاحُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرُ

(1) (مرن)، في الاقتصاد الاسلامي، والصفحة ذاتها.

أَمْلاَ))⁽¹⁾. يتضح من هذا ان الاسلام يتخذ موقفاً وسطاً من المال: فلا يعده خيراً مطلقاً، ولا شراً مطلقاً، بل هو يمثل وسيلة لاشباع الحاجات، فيكون اداة خير في يد الاخيار، واداة شر في يد الاشرار وما ابلغ حديث النبي ﷺ: ((نعم المال الصالح للرجل الصالح))⁽²⁾.

المال مع المصلحة المرسله (الالزامات):

والمقصود به اذا حل بالمجتمع المسلم مجاعة او حاجة ضرورية وصارت اموال الزكاة وغيرها من موارد الدولة العربية الاسلامية لا تفي بما يحتاجه الناس فان من حق ولي الامر في هذه الحالة ان يفرض على اغنياء المسلمين دفع كمية معلومة من المال تفي بسد حاجة الناس ورفع الضرر عنهم، وتمكينهم من الحياة الكريمة التي يحياها سائر الناس، وهذا يمثل -بحد ذاته- حقاً كحق الزكاة لا يجوز التهاون به، اخذاً بأصل مصدر مهم من مصادر تشريعنا، الا وهو المصالح المرسله.

وليست المصلحة الضرورية هي الملحة وحدها التي تبيح الالتجاء الى فرض الضرائب حسب مقتضيات الضرورة، بل ان المصلحة التي لا ترتفع الى مرتبة الضرورة القصوى والتي يطلق عليها اسم (المصالح الحاجية) هي التي تبيح التوظيف، او ما يسمى بفرض للضرائب -ايضاً- وذلك من اجل رفع الحرج ودفع المشقة عن الناس، تلك المشقة التي ربما تحدث، لكن يبذل جهود مضنية.

وذكرنا قول الامام مالك رحمه الله: ((يجب على الناس فداء اسراهم وان استغرق ذلك اموالهم، وهذا اجماع ايضاً))⁽³⁾. ومما تجدر الاشارة اليه في هذا

(1) سورة الكهف، الآية -46.

(2) ابن حنبل، الامام ابو عبد الله احمد بن محمد، (ت241هـ/855م)، المسند الكبير، نج، احمد محمد شاكر، مطابع دار المعارف، (مصر، 1953م)، رواه وصححه الحاكم، وابن حبان عن عمرو بن العاص.

(3) مالك، بن انس الاصبحي، (ت179هـ)، الموطأ، ج2، ص من 241-242.

الصدد ما اتفق عليه علماء عصرهم على انه اذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد اداء الزكاة، فانه يجب صرف المال اليهم وهذا ما لكده الامام القرطبي⁽¹⁾.

وقال العلامة محمد ابو زهرة -رحمه الله- ((اذا خلا بيت المال، او ارتفعت حاجات الجند، وليس فيه ما يكفيهم، فلأمام ان يوظف على الاغنياء ما يراه كافياً في المال، الى ان يظهر مال في بيت المال، او يكون فيه ما يكفي، ثم له ان يجعل هذه الوظيفة في اوقات حصاد الغلات، وجني الثمار لكيلا يؤدي تخصيص الاغنياء الى إيجاش قلوبهم، ووجه المصلحة؛ ان الامام العادل لو لم يفعل ذلك لبطلت شوكته وصارت الديار عرضة للفن، وللاستيلاء عليها من الطامعين فيها))⁽²⁾. وإذا كان يرجى لبيت المال دخل يمكن الامام ان يستقرض من بيت المال، وقد اجاب عن ذلك الشاطبي بقوله: ((الاستقراض في الازمات، انما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل ينتظر، واما اذا لم ينتظر شيء، وضعفت وجوه الدخل بحيث لا يعني، فلا بد من جريان حكم التوظيف))⁽³⁾. وهذا الذي ذكره الشاطبي له اصل من شريعتنا، فان الرسول ﷺ مدح الاشعرين بقوله: " ان الاشعرين اذا ارملوا في الغزو، او قل طعام عيالهم بالمدينة، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في اناء واحد بالسوية فهم مني واثمنهم"⁽⁴⁾.

وقال النبي ﷺ: ((من كان عنده طعام اثنين فليذهب بخالط، ومن كان عنده طعام اربعة فليذهب بخامس بسانم))⁽⁵⁾. ان مجمل الاحاديث للكثيرة التي وردت

(1) القرطبي، ابو عبد الله محمد بن احمد، (ت671هـ/1273م)، الجامع لأحكام القرآن، 20 جزء، دار احياء التراث العربي، (بيروت، 1965م)، ج3، ص360 وما بعدها.

(2) ابو زهرة، محمد، التكاليف الاجتماعية في الاسلام، دار الفكر العربي، (القاهرة، بلا)، ص25 وما بعدها.

(3) مالك بن انس الاصبحي، الموطأ، ص365. وينظر: الشاطبي، الاعتصام، 2/ 298.

(4) البخاري، ابو عبد الله محمد بن اسماعيل (ت256هـ/869م) صحيح البخاري، دار الجليل، (بيروت، بلا) ج7، (باب: لشركة في الطعام وغيره). ومسلم، صحيح مسلم، (فضائل الصحابة)، (باب: في فضائل الاشعرين)، دار الطباعة القاهرة، (مصر، 1332هـ).

(5) مسلم، صحيح مسلم، باب لكرام الضيف وفضل اثاره.

في هذا المعنى هي التي جعلت الامام (ابن حزم) يقول: ((وفرض على الاغنياء من اهل كل بلد ان يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك ان لم تقم الزكوات بهم، ولا في سائر اموال المسلمين بهم، فيقام لهم بما ياكلون من القوت الذي لا بد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يكتفون من المطر والصيف والشمس وعيون المارة...))⁽¹⁾. وسئل الامام احمد بن حنبل (رض) عن رجل يجلس في بيته من غير عمل بحجة ان رزقه سيأتيه فاجاب: ((هذا رجل جهل العلم، اما سمع قول النبي (ص): ((جعل رزقي تحت ظل رمحي))، وقوله حين ذكر الطير: (تغدوا خماصاً وتروح بطائناً)⁽²⁾. وقال بعض فقهاء المالكية: ((ان الملكية لا ترد الا على المنافع فقط، اما الاغنياء، فملكيتها لله - سبحانه وتعالى - ولا ملك للانسان فيها في الحقيقة.

انه ليس للانسان سلطان على المارة وإنما سلطانه على منافعه فقط))⁽³⁾. وفي هذا المعنى ورد قول الله عزوجل: ((وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي مَاتَكُمُ...))⁽⁴⁾. ينصح ان المال كله لله عزوجل، ويد الانسان هي استخلاف، والانسان يعمل موظفاً في ملك الله والموظف لو الوكيل يجب ان يتقيد بتعليمات موكله. وقد اشار الى هذه الحقيقة ايضاً النبي ﷺ قائلاً: ((يقول ابن ادم: مالي مالي. وهل لك يا ابن ادم من مالك الا ما اكلت فافنيت، او لبست فابليت، او تصدقت فامضيت))⁽⁵⁾. ولكون المال

(1) ابن حزم، ابو محمد علي بن احمد الظاهري الانلسي، (ت456هـ/1063م)، المحطى، المكتب التجاري للطباعة والنشر، دار الجيل (بيروت 1968م)، 6/165.

(2) ابن حنبل، احمد، المسند الكبير، مشكلة الفقر وكيف علاجها الاسلام، تح، احمد محمد شاكور، دار المعارف، (مصر، 1953م)، ص46.

(3) المصري، عبد السميع، مقومات الاقتصاد الاسلامي، مط الحضارة العربية (القاهرة 1395هـ)، ص41.

(4) سورة التوبة، جزء من الآية 34-35.

(5) احمد، المسند. ومسلم في كتاب الزهد والرقائق، الرقم (2958). وصحيح مسلم، 4/2273. للترمذي، الحافظ ابي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، المنن، باب الزهد، تح، الحوت والنسائي، دار احياء التراث العربي، (بيروت، بلا)، الرقم (2342).

ملكاً لله ﷻ، والانسان مستخلفاً عليه، فلا يكون تصرفه مطلقاً في ما نطلق عليه مجازاً انه ماله، بل يتصرف وفق الشرع ونحو ما يأتي:

1- إنه لا يكتنز المال لو شيئاً منه. فان فعل ذلك استحق غضب الله-موكل الله- عليه، قال في محكم كتابه العزيز: ((وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ يَوْمَ يُخْفَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَتَرْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتِزُونَ))⁽¹⁾.

2- أن لا يستعمل شيئاً من ماله رشوةً، فان فعل ذلك استحق غضب الله عليه كقوله جل في علاه: ((سَمِعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْلُونَ لَسَعَتِ ...)). وروى عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ قال: [(للعن رسول الله ﷺ للراشي والمرتشي)، وفي رواية أخرى: ((والرائش))]⁽²⁾.

3- ان لا يسرف في استعمال ماله، ولا يبيذره، فان اسرف او بذر غضب الله عليه بقوله تعالى: ((وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ))⁽³⁾.

4- ان يتجنب الاحتكار، فقد قال رسول الله ﷺ: ((من احتكر حكرة يريد ان يغلي بها على المسلمين فهو خاطيء، وقد برئت منه نمة الله ورسوله))⁽⁴⁾.

5- ان لا يستعمل المال في الربا، لان التعامل الربوي حرمه الله في محكم كتابه العزيز بقوله تعالى: ((الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ

(1) سورة المائدة، جزء من الآية -42.

(2) رواه الامام احمد من حديث ثوبان وفيه (والرائش). و ابو داود سليمان بن الاشعث الازدي، (ت888/275م)، سنن ابي داود، الاضحية، (باب في كراهة الرشوة)، مط مصطفى البابي الحلبي ونولاده، (مصر، 1953م).

(3) سورة الانعام، جزء من الآية -141.

(4) احمد، الامام، رواه في مسنده. والحاكم في مستدركه. ورمز اليه السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت911هـ/505م)، الفتح الكبير في ضم الزيادة الى الجامع الصغير، مط مصطفى البابي الحلبي، (القاهرة، 1350هـ/1931م)، ج1، بالحصن. وينظر: القدير، فيضي، 50/4.

أَشْطَرْنَ مِنْ آتَمَسَ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَنِيُّ مِثْلُ الرَّبِّوَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَنِيَّ وَحَرَّمَ
 الرَّبِّوَا...⁽¹⁾). ومن يتدبر قول الله عزوجل لاحقاً يجد نصيح العباد، ومن لا
 يسير وفق هداة فإن العاقبة كبيرة، بقوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ
 وَذُرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِمِزْجٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ
 وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ⁽²⁾)).

وجاء قول رسول الله ﷺ موضحاً أن: ((لربا ثلاثة وسبعون باباً، ايسرها
 مثل ان ينكح الرجل امه، وان اربى للربا عرض الرجل المسلم⁽³⁾)). صدق رسول
 الله ﷺ.

يتبين من ذلك ان الله سبحانه هو المالك الحقيقي بقوله تعالى: ((وَلِلَّهِ مُلْكُ
 السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَاللّٰهُ عَلٰى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ⁽⁴⁾)).

موقف الاسلام من الربا: ولاهمية الموضوع، يرى من المناسب التطرق الى
 مال الربا الذي حرمه الله عزوجل لتغطية الجانب المالي فيه لان المسلم يصدق
 ويذعن لكل ما احله وحرمه الله في محكم كتابه العزيز، ويؤمن ان في ذلك الخير
 كل الخير سواء ظهرت له الحكمة لم لم تظهر، لكن معرفة الحكمة فيما انزله الله
 تزيد المؤمن ايماناً... فلا بأس اذن من ذكر شيء من الحكمة في تحريم للربا، اذ تم
 تقسيم الربا على اساس التحريم الى ما ياتي:

(1) سورة البقرة، جزء من الآية -275.

(2) سورة البقرة، الآية -278-279.

(3) رواه الحاكم، ورمز اليه السيوطي بالصحة، وقال العراقي، زين الدين لبي الفضل (725-806هـ)،
 المغني عن حمل الاسفار في تخريج معاني الاحياء من الاخبار الغزالي، ابو حامد محمد بن محمد
 (ت505هـ)، مطبوعة بنجل احياء علوم الدين، مط مصطفى البابي الحلبي، ج1. باسناد صحيح.

وينظر: القدير، الهضي، 50/4.

(4) سورة المائدة، جزء من الآية -17.

أ- تحريم الربا في مال الأفراد والمجتمع ويتمثل بما يأتي:

1. تقوم المعاملات الربوية على اخذ اموال الناس من غير عوض، اذ المال الذي اخذ عليه الربا مضمون الفائدة وغير معرض للخسارة، والذي يبيع الدينار الواحد بالدينارين نسيئةً (سدادها لاحقاً) تحصل له زيادة دينار من غير عوض. وقد اكد لنا النبي محمد ﷺ من ان مال المسلم مصان وله حرمة، ولا يجوز اكله بالباطل بقوله: ((حرمة مال المسلم كحرمة دمه))⁽¹⁾. ولهذا ايقنا ان هذا التعامل فيه لجحاف وابتزاز بشع لاموال الناس، اذ المرابي يتحين ساعة احتياج الناس فيستغل ضعف موقفهم فيأخذ منهم اكثر مما اعطاهم، وهذا ما تبابه الشريعة الاسلامية والاخلاق الكريمة الفاضلة.

ومن جانب اخر، فقد اراد الاسلام ان تقوم علاقة الافراد في المجتمع المسلم على النبل والكرم، لاعلى البخل والشح، والمادية التي تتكرر لكل خلق حميد وادب لباب.

2. يؤدي التعامل الربوي الى انقطاع المعروف بين الناس، فتتقطع اصرة المحبة بين الاخوة، والاصدقاء، وابناء المجتمع الواحد، بل ان هذا اللون من التعامل يوقد نار الحقد والبغضاء، فتفرق الامة شيعاً متناحرة يقتل بعضها بعضاً- وفق سياسة فرق تمدد البغيضة -اذ المال شقيق الروح لدى البعض- كما يقال - وينظر للفقير المدين الى المرابي الذي ياكل جهده وعرق جبينه فيزداد عليه حقداً...!، على ان المستكين - ولو تظاهر بالرضا - فان حقه على المرابي يسري في كيانه - كله - لاذ يعلم ان الحاجة هي التي دفعت الى ركوب ذلك المركب الخشن... ان هذا ان هو الا معنى من معاني الانذار الذي اعلنه جل في

(1) الاصبهاني، ابو نجم، احمد بن عبد الله، (ت430هـ/1038م)، حلية الاولياء وطبقات الاصفياء، مؤسسة جواد للطباعة، (بيروت 1980م)، ج7، ص334. ويلاحظ في لسانه ضعف. كما اورد ابن حجر شواهد له لو يتقوى. ينظر: ابن حجر المسقلائي، شهاب الدين احمد بن علي، (ت852هـ/1448م)، تلخيص الطباعة لفتية الحنيفة، (لقاهرة، 1964م)، 4/36.

علاه على المتعاملين بالربا بقوله تعالى: ((فَأَنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ...))⁽¹⁾. وبهذا اراد الاسلام من تحريمه للربا ان يسد الابواب كافة التي تؤدي الى العدوة والبغضاء كما ورد ذكره.

3. التعامل الربوي يشجع اصحاب الاموال على القعود، ويعطل المال من اخذ طريقه في المشروعات المفيدة؛ من تجارة، وزراعة، وصناعة... فعلام الجهد والعناء والتعب والنصب ما دام الربح مضموناً عن طريق الربا؟ وهكذا تتعطل الكثير من المشروعات النافعة، ويتوقف تقدم الانتاج. بينما في الواقع ان الاسلام يمجّد العمل، بل ويعدّه عبادة وافضل وسيلة من وسائل الكسب، كما يوجه المسلم الى استثمار ماله في اوجه العمل الشريفة. ويذكرنا حديث متفق عليه للرسول الكريم ﷺ بقوله: ((اعطوا الاجير اجره قبل ان يجف عرقه))⁽²⁾. ومن يتدبر المعنى العميق لقوله الماثور على اعطاء الحقوق، وتشجيع العمل والعمال يتوصل الى حقيقة بناء الدولة العربية الاسلامية.

4. ومن حكمة تحريم الربا؛ فتح ابواب الخير في وجه المسلم ليتزود من الاعمال الصالحة - وخير الزاد التقوى - حين يقوم باقراض اخيه بلا فائدة ابتغاء مرضاة الله وتقريج كربه. والرسول ﷺ يقول: ((...ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة))⁽³⁾. كما ويقول مؤكداً: ((من انظر معسراً او وضع عنه، اظله الله - جل في علاه - في ظله))⁽⁴⁾.

5. يؤدي التعامل الربوي الى اضرار خلقية كثيرة؛ فإين من طبيعة المرابي حرصه الشديد على المال، فيكون انساناً بخيلاً قد استولى عليه الشح من كل جانب..

(1) سورة البقرة، جزء من الآية - 279.

(2) البخاري، صحيح، للظالم، (باب: لا يظلم المسلم المسلم...)، وينظر: مسلم، البر، (باب: تحريم الظلم).

(3) مسلم، البر، (باب: تحريم الظلم)، 2274/4.

(4) احمد، المسند، الرقم (2959).

فضلاً عن صفات وضیعة أخرى تنزل بالإنسان عن مكانته التي ينبغي ان يتبوأها.

6. يكون المقرض - في الغالب - غنياً، والمستقرض فقيراً. وهذا اللون من المعاملة يمكن للغني من اخذ المال الزائد من الفقير، فيعصر الفقير لمصلحة الغني، فيزداد الغني غنيً والفقير فقراً، فتضخم طبقة من المجتمع على حساب طبقة أخرى - فيختل التوازن الطبقي للمجتمع وتزداد الكراهية - بينما اراد الاسلام ان تشمل الثروة كل افراد المجتمع، وذلك بقوله عزوجل: ((كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ...))⁽¹⁾. وخير مثال على ذلك ما نراه من تنازع بين طبقتي العمال وارباب العمل في الدول الغربية الأخرى، بينما نجده اقل من ذلك في مجتمعاتنا الإسلامية.

7. كثيراً ما تظل ظهور ذوي الحاجة ممن اقترضوا بالربا تنوء بذلك القرض الذي تزداد شدته عليهم سنة بعد سنة - وهذا حال الدول المقرضة من صندوق النقد الدولي - بل ان الابناء يرثون عن اباانهم حملاً ثقيلاً تظل صخرته جاثمة على الصدور، ولا يكادون يتخلصون منه الا بعد ان يؤدوا الى المرابي اضعاف ما اعطاهم... وهذه الحالة الظالمة قد تؤثر تأثيراً مباشراً في سلوك هؤلاء الافراد، فينجرف بعضهم في ارتكاب الجرائم ليتخلص من هذا العبء الذي تركه يتقلب على جمر الغضب، سرقةً وغضباً، وغشاً واحتيالاً، وقتلاً... بل ان هذه المعضلة الكاداة قد تؤثر في تعليم اولادهم وتربيتهم فوق الاحزان التي لاتفارقهم في الليل ولا في النهار، وتتحول المادة عندهم الى غاية وليست وسيلة، وبذلك تغيب القيم الانسانية والاخلاقية.

⁽¹⁾ سورة الحشر، جزء من الآية -7.

8. ومما ينكره الفقهاء؛ من ان المال الذي يقترضه الانسان بالربا ويتجر به امرٌ موهوم، فهو يحتمل الربح والخسارة، ولما كان اخذ المال ربا متيقناً، والربح موهوماً صار تقويت المتيقن لاجل الموهوم لا يخلوا من ضرر⁽¹⁾.

يتضح مما تقدم، أن تحريم الربا ليس مجرد تحريم سلبي، بل هو داءٌ خطير، وشرٌ مستطير، اراد الله عزوجل به ان يخلص الانسان من ظلمه لآخيه الانسان.

ب- تحريم الربا في لموال القروض الدولية: صار بديهياً ان تصاب بعض الحكومات والدول بازمات اقتصادية خانقة، فتهرع الى دولة قريبة او بعيدة او باللجوء الى مؤسسات مالية- كمصندوق النقد الدولي والبنوك الاقتصادية الاخرى- تستدين منها لكشف غمتها وشد حاجتها او لتطوير وسائل بلادها العلمية والعمرانية، ولا تكون تلك القروض التي تطلبها الدول - في الغالب - الا كبيرة.. ويحل موعد قضاء الدين، او وفاء قسط منه... وقد تعجز الدول عن سداده فيزداد دينها حين يزداد الربا المترتب عليه.. وقد تعتمد الحكومات على فرض ضرائب اخرى على ابناء شعبها لتصفية القساط ديونها، الامر الذي يؤدي الى حقد الناس على حكوماتهم وتظل المعضلة مستعصية على الحل. وهكذا تضطرب شؤون الدول، ويستفحل الداء، وتضيق نفاس الناس، ولا تجد الدولة سبيلاً الى الخلاص مما تعاني فيقوم بعض شبابها محاولاً تخليصها من معضلتها بمظاهرات صاخبة، وثورات دامية، وحروب ضارية تاكل الاخضر واليابس، وتهلك الحرث والنسل... وهكذا يؤثر التعامل الربوي بالنتيجة على سياسة الدول وامنها... كما ينجم عنه تحطيم لاقتصاديات البلدان المستدينة عن طريق قراصنة الغرب وامريكا، وقد وعى لنا ذاكرة التاريخ بأمثلة كثيرة لذلك الاستغلال البشع، مثلما فعله الخديوي اسماعيل - في العصر الحديث - حين قام ببيع نصيب مصر في اسهم للقناة سنة 1875 م بما يقرب من اربعة ملايين جنيه، وتقول الوثائق ان مصر لم تأخذ هذا الثمن بل استولى عليه بعض المراهبين استيفاءً لما استحق لهم من فوائد.

(1) ينظر الموسوعة الفقهية، وزارة الاوقاف للشؤون الاسلامية، ط3، (الكويت، 1984م)، 22/

وهناك من الديون نسبة الربا فيها أكثر من ذلك لذا اضفنا الى هذا الفوائد المركبة، وجدنا ان نسبة الربا تتضاعف في سنوات اذا عجزت الدولة المدينة عن سداد دينها، وقد اعترف رئيس احدى الدول العربية في خطاب له قائلاً: ((اننا استندنا اربعة مليارات فتضاعفت حتى اصبحت كذا وكذا مليار))⁽¹⁾. هذا فضلاً عن ان العلاقة بين دولة واخرى تزداد قوة ومنعة كلما كان التعامل بينهما قائماً على التعاون والتأزر، والعكس صحيح اذ اجرى التعامل بينهما على اساس الشح والاثانية. يقول العلامة ابو الاعلى المودودي - رحمه الله - وهو يتحدث في القروض الدولية الربوية: ((يحمل هذا النوع من التعامل الربوي في نفسه مفسدة هي اشد خطراً واكثر مضرّة على الانسانية من سائرهما، هي ان الامم - بجميع ما تشتمل عليه من الافراد والطوائف - تحتل مالياتها وحالتها الاقتصادية لاجل هذا النوع من القروض، مما يؤثر تأثيراً غير محمود في الوضع الاقتصادي للعالم كلها، ويغرس بذور العدوة والبغضاء بين امم الارض وشعوبها))⁽²⁾.

ويذكرنا ما عانته انجلترا كمثال عندما شعرت باستقبال الربا يوم اكتوبر بناره فنادت باعلى صوته: ((الا ان الربا حرص واثانية، الا ان الربا مفسد للعلاقات الطيبة، الا ان الربا موغر للعداء بين الامم والشعوب))⁽³⁾.

ومما تقدم نجد ان الدين الاسلامي الحنيف قد حسم ذلك الصراع من خلال آيات الذكر الحكيم، واحاديث المعلم الاول ﷺ والتقييد بمبادئ الشريعة الاسلامية السمحاء والابتعاد عن التشبهات، فكان موضوع الربا واضحاً ولا يقبل الشك والتأويل.

(1) القرضاوي، يوسف الدكتور، فوائد البنوك هي الربا الحرام، ط1، دار الصحوة للنشر، (لقاهرة 1410هـ)، ص42.

(2) المودودي، ابو الاعلى العلامة، الربا، تحرير محمد عاصم الحداد، دار الفكر، (بيروت، بلا)، ص61.

(3) عتر، نور الدين (فكتور)، المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الاسلام، ط4، مؤسسة الرسالة 1400هـ-1980م، ص61.

المبحث الثاني

الاستثمار وعلاقته بثبات سعر صرف النقود

الاستثمار لغةً: يعني النماء والزيادة⁽¹⁾.

واصطلاحاً: فيقصد به ذلك النشاط الاقتصادي الذي يستهدف توسيع الثروة الانتاجية من خلال توظيف رؤوس الاموال في المجالات الاقتصادية المختلفة⁽²⁾.

ويلاحظ ان المفكرين والفقهاء المسلمين لديهم رأي يوضح فيه مفهوم الاستثمار واحكامه وضوابطه من خلال كتاباتهم التي استندوا فيها الى احكام الشريعة الاسلامية، يذكر منها على سبيل المثال ما خصصه الشيباني بكتابه (الاكتساب) موضحاً فيه النمو المستحصل بالعمل التجاري قائلاً: ((وبالتجارة يحصل ذلك، ولكنه ينمو المال))⁽³⁾. كما لنبرى الجاحظ⁽⁴⁾، وتصدى بجدية لسبل تنمية المال وتكثيره، وتعرض لفوائد التجارة وافضلها في تثير المال ايضاً في كتابه ((التبصر بالتجارة))⁽⁵⁾.

اما الماوردي فلقد اورد معنى للاستثمار بصيغة النماء ضمن قوله عن ضوابط الزكاة واحكامها قائلاً: ((للزكاة تجب في الاموال المرصدة للنماء...))⁽⁶⁾.

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص106. وج15، ص341. وينظر: الفهرز لبادي، للقاموس المحيط ج1، ص397.

(2) الصكيان، عبد المال واخرون، الاقتصاد، (بغداد، 1969م)، ص34.

(3) الشيباني، الاكتساب في الرزق المستطاب، تحقيق: محمود عرنوس، (مط الاثوار، 1938م)، صص37-38.

(4) الجاحظ، ابو عثمان عمرو بن بحر (ت255هـ/868م)، البخل، ص94.

(5) الجاحظ، (م.ن)، البخل، صص24-28 وص32.

(6) الماوردي، الاحكام السلطانية والولايات العربية، دار الكتب العلمية، (بيروت 1978م)، ص113.

بينما يوضح للكاساني مفهوم الاستثمار من خلال تفسيره لعقود الاستثمار التجاري بقوله: ((المقصود من هذا العقد هو استثمار المال ...))⁽¹⁾.

كما اشار الدمشقي الى مفهوم الاستثمار بصيغة اخرى قائلاً: ((التميز والزيادة والنمو))⁽²⁾. وهذا يدل على المعنى الحقيقي للاستثمار، في حين يتعرض ابن خلدون الى الاستثمار بصيغة التنمية بقوله: ((ان معنى التجارة هو تنمية المال بشراء البضائع ومحاولة بيعها باعلى من ثمن الشراء))⁽³⁾. تجدر الاشارة الى ان الفكر العربي الاسلامي قد اولى اهتماماً كبيراً لتنمية الاموال وعدم تعطيلها، لاسيما وان الاسلام قد اوجب للزكاة في المال. لذا وجب الاستثمار في انماء المال واستثماره حتى تستمر هذه الفريضة الدينية الهامة⁽⁴⁾. كما تشير الوقائع التاريخية الى ان التجارة تمثل الميدان الاقتصادي الرحب في مجال توظيف الاموال واستثمارها لدى العرب منذُ عصر ما قبل الاسلام⁽⁵⁾.

وبعد ظهور الاسلام، ونشوء للدولة العربية الاسلامية فقد حظيت التجارة بمكانة كبيرة، لدورها الرائد في نشر الدعوة الاسلامية في مختلف الاصقاع، ولكونها تمثل احدى مقومات بناء الدولة اقتصادياً، وبذلك حظيت بمكانة كبيرة في المجتمع الاسلامي بعد ان ابتعدت عما كان يشوبها من رواسب لا تتسجم مع

(1) الكاساني، علاء الدين ابو بكر بن سعود، (ت587هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط1، (القاهرة 1910م)، ج6، ص88.

(2) الدمشقي، جعفر بن علي، الاشارة الى محاسن التجارة، تح، للبشري الشوريجي، (الاسكندرية، 1977م)، ص95.

(3) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، (ت808هـ/1405م)، المقامة، مكتبة الهلال، (بيروت 1983م)، ص ص 394-395.

(4) عبد السامي، شوقي، المال وطرق استثماره في الاسلام، (بغداد 1985م)، ص185. وينظر: الفاضلي، خولة عيسى، وسائل الاستثمار المالي في المجال التجاري (بحث غير منشور)، ص3 وما بعدها.

(5) خليل، محسن، في الفكر الاقتصادي العربي الاسلامي، (بغداد 1982م)، ص ص 54-55. وينظر: ياسين، نجمان، تطور الأوضاع الاقتصادية في عصر الرسالة والراشدين، (دار الشؤون الثقافية العامة، 1999م)، ص ص 70-74.

اخلاقية الدين الاسلامي الحنيف. اذ اصبح الاستثمار عملاً مشروعاً مادامت اساليبه ووسائله بعيدة عن الغش والاستغلال⁽¹⁾.

وتأخذ الاستثمارات التجارية أوجهاً عدة؛ من بينها النشاط الاستثماري الفردي الذي يوظف من خلاله الأفراد أموالهم بما يتفق وما يمتلكونه من خبرة ودراسة بمتطلبات العمل⁽²⁾.

وتقع ميادين هذه الاستثمارات في مجالات عدة، من أبرزها تجارة العروض التي تشمل الامتعة والبضائع والجواهر... والمجال الثاني في العقارات التي تشمل على المسقفات مثل الدور، الحوانيت، الحمامات، للمعاصر، والاقران..

اما المجال الثالث فيشتمل على المال الناطق ويتضمن التجارة بالكرّاع، المائنية، والرفيق. كما يعد العمل في الصيرفة للمجال الرابع في الاستثمار المالي، ويشتمل على تجارة العملة، لا سيما وان مهنة الصيرفة قد قامت بتسهيل امر تداول العملات في الاسواق التجارية⁽³⁾، وتحرير الوثائق المالية وتنظيمها⁽⁴⁾.

كما كان من مهام الصيرافة الاخرى في دعم الاستثمار التجاري قبول الودائع المالية التي كانت تهى للصيرافة سيولة نقدية تمكنهم من اعطاء القروض التي يتطلبها النشاط الاقتصادي، فضلاً عن كونها تمكن الصيرافة من استثمارها في مشاريع تجارية مختلفة، كالدخول في المضاربات، وتأسيس الشركات⁽⁵⁾.

(1) وجاء حديث المصطفى ﷺ من غشنا ليس منا. ينظر: الشيباني، الاكتساب، ص 37.

(2) قفطلي، خولة، وسائل الاستثمار، ص 7.

(3) للدمشقي، الإشارة الى محسن للتجارة، مط المؤيد، (دمشق 1318هـ)، ص ص 17-18.

(4) للسعدي، لمل عبد الصين، للصيرفة والجبيضة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية

الاداب، جامعة بغداد 1985م، صص 276-310.

(5) قفطلي، القاضي ابو علي المحسن بن علي (ت 384هـ/944م)، نوار المحاضرة واخبار المذاكرة، مط دار صادر، (بيروت 1972م)، ج 8، ص ص 38-39. وينظر: الصليبي، الهلال بن المحسن بن ابراهيم (ت 448هـ)، تحفة الامراء في تاريخ الوزراء، (بيروت 1904م)، ص ص 90-91. وينظر: الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي، ص 167.

بينما يتمثل الوجه الثاني للاستثمارات التجارية بالشركات، وقد عرف العرب نظام الشركات منذ عصر ما قبل الاسلام، فكانت تجارتهم غالباً ما تقوم على اساس الشراكة بين الافراد، فمنهم من يسهم بعمله، ولخرون يسهمون بالمال والعمل معاً، وكانت الارباح توزع وفق نسب معينة يتفق عليها مسبقاً، ولقد استحسن الاسلام هذا النمط من النظم التجارية لانها قائمة على اساس التعاون، فضلاً عن كونها مبنية على توافر الخبرة التجارية والمستلزمات المالية التي قد لا تتوافر مجتمعة عند بعض الأشخاص، فقد لا تستثمر الاموال بشكل جيد بسبب لفقر اصحابها الى الخبرة، لاسيما وان هناك صنوفاً وابواباً للاستثمارات التجارية التي لا يدخل فيها الا من كانت له الخبرة الكافية⁽¹⁾.

مشروعية العمل التجاري طبقاً للقرآن الكريم والسنة:

ورد في محكم التنزيل ما يدل على مشروعية العمل التجاري -البيع والشراء و على اساس المشاركة بقوله تعالى: ((رِجَالٌ لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ...))⁽²⁾. وقوله جل في علاه:

((قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ...))⁽³⁾.

اما ما يذكر في السنة النبوية الشريفة في ما يتعلق بمشروعية للتجارة، فقد جاء عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ انه قال:

(1) اللب، ابراهيم فاضل، عقد المضاربة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية الشريعة، جامعة بغداد 1973م، ص3.

(2) سورة التور، جزء من الآية -37.

(3) سورة ص، جزء من الآية -24.

((ان الله يقول: "أثبت الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانه خرجت من بينهما"))⁽¹⁾. وقد أجاز الإمام مالك⁽²⁾ الشركة في استثمار الأموال وتوظيفها، والشركات المعنية هنا شركة العقود، أي التي تنشأ بعقد بين اثنين أو أكثر، وهي على خمسة أشكال⁽³⁾، وهي: شركة المضاربة، شركة العنان، شركة الوجوه شركة للمفاوضة، وأخيراً شركة الإبدان.

عرفت المضاربات التجارية منذ عصر ما قبل الإسلام - كما أسلفنا -، ثم استمر المسلمون يعملون بها في عصر الرسالة وما بعدها، فقد ذكر ابن العباس ابن عبد المطلب دفع مالاً كمضاربة، واشترط على صاحبه شروطاً، فرفع ذلك إلى الرسول الكريم ﷺ فأجازه⁽⁴⁾، ثم استمر العمل بالمضاربة في عصر الخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم)، فلقد ذكر أن الخليفة الراشد الثاني عمر القاروق ﷺ قد أعطى مال اليتيم مضاربة⁽⁵⁾، كما ورد عن الخليفة عمر ﷺ أيضاً أنه أخذ من ولديه عبيد الله وعبد الله نصف الربح لبيت المال، وذلك في مال لهما مع أبي موسى الأشعري، حينما لقرضه كان أميراً على البصرة لغرض شراء متاع من العراق ونقله إلى المدينة لبيعه فيها فعد الخليفة المال المقترض من بيت المال على أساس المضاربة⁽⁶⁾، وكان الخليفة عثمان بن عفان ﷺ من كبار التجار، وغالباً ما دفع

(1) أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، (ت275هـ)، السنن مطب الباي الحلبي، ط1، القاهرة 1952م، ج3، ص256.

(2) مالك، الموطأ، مطب مصطفى محمد، (مصر 1971م)، دار النفائس، (بيروت 1985م)، ج4، ص479 وص484.

(3) للرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت483هـ)، الميسوط، (القاهرة 1324هـ)، ج11، ص156.

(4) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، (ت458هـ)، السنن الكبرى، مطب مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1737م، ج6، ص111.

(5) للشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت1172هـ/1250م)، نيل الأوطار، مطب مصطفى الباي الحلبي، (القاهرة 1961م)، ج5، ص267.

(6) للشوكاني، (م.ن)، نيل الأوطار، ج5، والصفحة ذاتها.

بأمواله مضاربةً على النصف⁽¹⁾، ومن بين المضاربات الاستثمارية ما أورده ابن سعد عن سفيان الثوري الذي عقد شركة مع عدد من كبار للتجار اليمينيين⁽²⁾، وتوالى العمل بهذا المجال في العصور التي تلتها، ففي إشارة إلى ما نقله وكيع عن مضاربات السراج النحوي مع التاجر البغدادي (يسار بن محدوج) الذي كان يتنقل بين العراق وبعض البلدان حتى وصل إلى للصين⁽³⁾.

كما تحدث للتوخي من أن شخصاً من أهل البصرة قد شارك غلامه في التجارة ودفع إليه ثلاثة آلاف دينار واستثمرها في تجارة المتاع⁽⁴⁾. فضلاً عن أن بعض القضاة كانوا يستثمرون أموال الأيتام مضاربة. يذكر أن القاضي محمد بن محمد بن جعفر الأنباري. قد أوعز باستثمار تركة أموال تعود لطفلين يتيمين وأمر أحد أمانته بأن يكون مشرفاً على المضارب بهذه التجارة⁽⁵⁾.

وبذلك اجمع الفقهاء على أن أحكام المضاربة تتألف من: رأس المال، العمل، والربح، واشترطوا أن يكون رأس المال من النقود المضروبة ((الدرهم والدنانير))⁽⁶⁾، والا يكون ديناً في نمة المضارب، ويجب أن يكون رأس المال معلوماً أي (محدد) لاعادته عند النصفه بعيداً عن المنازعات لأن ((جهالة رأس المال تؤدي إلى جهالة الربح))⁽⁷⁾.

(1) السرخسي، المبسوط، ج12، ص18.

(2) ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد، الكاتب، (ت230هـ/844م)، الطبقات الكبرى، مط بربل، (لبن 1332هـ)، ج6، ص372. وينظر: الفاضلي خولة، وسائل الاستثمار المالي، ص23 وما بعدها.

(3) وكيع، محمد بن خلف بن حيان، (ت306هـ)، أخبار القضاة (القاهرة 1947م)، ج2، صص81-82.

(4) للتوخي، الفرج بعد الشدة، مط الهلال، (مصر 1903)، ومط (القاهرة 1955م)، ج3، ص75.

(5) للتوخي، الفرج بعد الشدة، ج3، ص76.

(6) ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد (ت630هـ) المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل، دار الفكر للطباعة والنشر، (بيروت 1985م)، ج5، ص190.

(7) ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد، (ت595هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار المعرفة، ط4 (بيروت 1978م)، ج2، ص179. وينظر: ابن قدامة، المغني، ج5، ص190.

اما فيما يتعلق بالعمل فيتطلب تقييد المضارب بنشاطات معينة، كما اجازوا
انهاء المضارب عن التعامل بصنف معين من السلع، بينما في المضاربة المطلقة
فقد اختلف الفقهاء في حدود العمل فيها⁽¹⁾.

اما فيما يخص الحكم الخاص بالريح، فلا بد من بيان مقدار نصيب كل طرف
منه عند التعاقد، لان جهالة ذلك توجب فساد العقد⁽²⁾. كما يتوجب ان يكون نصيب
كل من المتعاقدين بنسبة شائعة من الريح، وليس مقداراً عدداً. وذلك لان اشتراط
مبلغ محدد لاحدهم ربما يستدعي الريح كله⁽³⁾.

ومما تقدم انفاً فان الاستثمار يسهم في نشأة القاعدة الاقتصادية - البنية
التحتية - المهيئة لاقتصاد الدولة وتوسيع الثروة الانتاجية من خلال توظيف الاموال
وفق احكام الشريعة الاسلامية - فهو يبتعد عن الربا الذي ينبذه الدين الاسلامي
الحنيف - من خلال اسهام رؤوس الاموال والعمالة البشرية والريح المتحقق
سيفضي بالتاكيد الى تحقيق وفورات مالية ونقدية من العملات الذهبية والفضية،
ومعروض من السلع والخدمات التي تشكل الاساس في الناتج القومي للدولة، والذي
ينعكس ايجابياً على سعر صرف النقود وقوته من خلال الاستثمار في مجالات
الحياة المختلفة.

عمليات الصرف:

ولا يفوتنا ان نذكر ان عمليات الصرف تؤدي دوراً رائداً في اكمال الصورة
الناصعة للنشاط الاقتصادي، وبذلك كان لا بد من التعرض الى الصيرفة:

(1) مالك بن انس، المدونة الكبرى، ج5، ص120. وينظر: لكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع،
مط، الاميرية الكبرى، (بوق 1318م) ج6، ص82. وينظر: ابن قدامة المغني، ج5، ص154.

(2) لكاساني، بدائع الصنائع، ج6، ص85. وينظر: ابن قدامة، المغني، ج5، ص21-144.

(3) السرخسي، المبسوط ج22، ص150. وينظر: لكاساني، بدائع الصنائع، ج6، ص148.

1. فالصيرفة لغةً: من الصرف، ويعني فضل الدرهم على الدرهم، والدينار على الدينار.. والصرف يعني أيضاً بيع للذهب بالفضة او تحويله بالعكس، كما يعني استبدال الدينار الذهبي بالدرهم الفضية⁽¹⁾. مما حدا بالزبيدي من التركيز على المعنى المهني للصيرفة فدعاه ب((صراف الدراهم ونقادها))⁽²⁾.

وبذلك حددت مهنة الصيرفة بانها: ((مزاوله الصرف بين العين والورق في التفاضيل بين النقود المختلفة))⁽³⁾. وما يترتب على ذلك من تقدير جودتها وتمييز المشغوش فيها ومعرفة محاولات التليس والتزييف في الوزن، او بنسبة نقاوة المعدن الجيد المضروب منه⁽⁴⁾.

ويلاحظ ان هذه المعطيات تؤثر ايجابياً على سعر صرف النقود مثلما ورد ذكره سابقاً.

اما في اطار المعنى المهني للصيرفة فقد حدد القلقشندي ماهية عمل الصراف في دواوين الدولة ذات العلاقة بالامور المالية بقوله: ((ان الصيرفي هو الذي يتولى قبض الاموال وصرفها ...))⁽⁵⁾. الامر الذي يتطلب من الصيرفي دقة في تقويم العملات لتمييز جيدها من رديئها، وصرفها، ومبادلتها، وانفاذ جيدها، ورد زيوفها. لذا اطلق على الصيرفي في تسمية الناقد و(الناقدي)⁽⁶⁾.

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص190. وينظر: الزبيدي، محب الدين ابو الفيض محمد بن محمد الحسيني، (ت1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، مط الجبرية (مصر 1306هـ)، ج6، ص163.

(2) الزبيدي، تاج العروس، ج6، ص164.

(3) البيروني، محمد بن احمد الفوارزمي، (ت440هـ/1048م)، الجماهر في معرفة الجواهر، باعتناء من كركنو، جمعية المعارف الحثمانية، (حيدر اباد الدكن 1355هـ)، ص242.

(4) الدمشقي، الاشارة الى محاسن التجارة، ص54.

(5) القلقشندي، ابو العباس احمد بن علي (ت821هـ/1418م)، صبح الاعشى في صناعة الانشاء، (نسخة مصورة عن الطبعة الاميرية) مط، لوستا تسولمس، (القاهرة 1383هـ)، ج 5، ص466.

(6) السمعاني، الاثنا عشر، ص551.

ومن الناحية العملية فقد شهدت الدولة العربية الإسلامية وعلى مدى طويل تطور نشاطها المصرفي، والذي أسهم بشكل فاعل في تنظيم الحياة الاقتصادية والمالية، والسياسية، ومنذ وقت مبكر من نشوئها، وتعد حقبة العصر الأموي زخرة ((الاسما في الشام والبصرة والكوفة والفسطاط والقيروان))⁽¹⁾. ووصل هذا النشاط لقصاه اثر بناء مدينة السلام - مركز الخلافة الإسلامية - بغداد، وهو امر طبيعي يتناسب وكونها اكبر المدن.

وتبرز اهمية عمل الصراف من خلال المسؤولية التي تقع على عاتقه، لان الاسواق تحتوي على انواع شتى من العملات النقدية التي تختلف نوعاً، ووزناً، ونقاوة ... وهذا متأت من تعدد دور ضرب النقود في الاقاليم، واختلاف السكة التي تضرب بها النقود⁽²⁾. وتحكم الايادي الاجنبية الدخيلة فيها احياناً، والناشئة عن ارتباك الظروف السياسية ابان التسلط الاجنبي وتأثيراته السلبية على نوعية النقود المطروحة للتداول، وعموم العمليات الاقتصادية والمالية⁽³⁾. ووجدنا خير من يحدد العمل الوظيفي للصيرفة مهنياً ما يذكره المؤرخ الفلقشندي، اذ حصره في دواوين الدولة في جانبها الحسابي، كقبض النقود، والامعان فيها لتمييز جيدها من رديتها ورد زيوفها وصرفها ومبادلتها⁽⁴⁾.

(1) الطي، صالح احمد، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الاول الهجري، مط المعارف، (بغداد 1953م)، ص 233 وص 279، وص ص 289-290.

(2) البلاذري، ابو الحسن احمد بن يحيى بن جابر بن داود البغدادي، (ت 279هـ/892م)، فتوح البلدان، مط المعارف، (القاهرة 1901م)، ص 471 وما بعدها وينظر: الماوردي، الاحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، (بيروت 1978م)، ص 153 وما بعدها. وينظر: ابن خلدون المقمة، طبعة بالادبيات، مكتبة المثلث، (بغداد، بلا)، ص 226 وص 261.

(3) ابن خرداذبة، ابو لقاسم عبيد الله بن عبد الله، (ت 300هـ/912م)، المسالك والممالك، مط بريل، (لندن 1889م)، ص 34 وص 38. ينظر بالقرطبة، مقمة في تاريخ الحضارات القديمة، شركة التجارة والطباعة المحدودة، (بغداد 1955م)، ج 1، ص 436. وينظر: الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري مط المعارف، (بغداد 1948م)، ص 227.

(4) الفلقشندي، صبح الاعشى في صناعة الانشاء، ج 5، ص 466 وما بعدها.

ولكون النقود تضرب من المعادن الثمينة (الذهب والفضة) وبسبب ندرتهما، ومحدودية مناجمهما في العالم، وتزايد الاقبال العالمي على اقتنائهما - العرض والطلب - مما يؤدي الى تعرضها الى انواع شتى من الغش والتقليد، والتزييف سواء في وزنها، او في نسبة نقاوة المعدن الجيد المضروبة منه، وهذه جزء من الاسباب التي تؤثر على سعر صرف النقود وتارجحه، وهنا يبرز دور الصيرفي كما ورد ذكره.

تجدر الاشارة الى وجود اناس لديهم مستوى مناسب من الاداء الاقتصادي الاستثماري، فيحاولون الاشتغال بالمشاريع الاستثمارية لكنهم في اغلب الاحيان لا يملكون راس المال اللازم لتوظيفه (استثماره) في مثل هذه المشاريع، فيلجؤون الى الحصول على المال من الصيرفة، او التجار، او الموسرين، او من بيت المال. وهي قروض ميسرة تقدمها احدى هذه للجهات وفق تأكيد الشرع الاسلامي. وفي جانبه الاخر يوجد اناس اخرون يمتلكون رؤوس اموال مكتنزة وليس في مقدورهم استثمارها ذاتياً، فهم والحال هذه يرحبون بمن يبدي استعدادا لاقتراضها واستثمارها على ان يكون لهم نصيبٌ محددٌ من الربح المتحقق من النشاط الاستثماري، الذي يمارس من خلال رؤوس اموالهم المقترضة. وعليه فان هذا النشاط الاستثماري كونه يضيف رؤوس اموال جديدة الى اصول الاموال الموظفة في الاسواق والمشاريع الانتاجية الاخرى القائمة في المدن او الاقاليم، ومن شان الاستثمار ان يسهم في تنمية الاسواق وتنشيط الحركة التجارية فيها، وخلق فرص عمل جديدة لاناس كانوا بالامس القريب عاطلين عن العمل، كما وفي الوقت نفسه يخلق مورداً جديداً يضاف الى موارد بيت المال⁽¹⁾. ان هذا للنمط من الاستثمار يسهم في تدوير عجلة الاقتصاد وانتقال الثروات بين المساهمين، الامر الذي ادى الى رفع مستوى المعيشة بشكل عام بين الافراد ايضاً.

(1) ابن خلدون، المقدمة، ص382.

يذكر في هذا المجال ابن خلدون: ((إن الاموال الموظفة في مجال التجارة اوفر ربحاً من الاموال الموظفة في مشاريع إنتاجية أخرى، كما انها لا تتعارض مع مبادئ الدين الحنيف))⁽¹⁾.

يلاحظ ان عمليات الاقتراض قد وفرت فرصاً جديدة للأفراد والجماعات التي تتطلع الى ممارسة النشاط الاقتصادي، او تحسين نمط انتاجها في المجالات الاقتصادية الاخرى؛ كالزراعة، او الحرف الصناعية... ويبدو ان طبيعة الاغراءات في مجال للتجارة، والتي كانت تترأى امام اعين مستثمري رؤوس الاموال، او للمقترضين تجعلهم يفضلون استثمار الاموال التي اقترضوها فيها، ويعزفون عن خوض المجالات الاخرى⁽²⁾.

وما يهتما في هذا الصدد التاكيد على مبدأ سلامة الاقتراض، سواء اكان متأتياً من الصرافين، لم من التجار الموسرين، لم من خلال بيت المال - مع اختلاف الطبيعة الاستثمارية لكل منهما - ويذكر ان الخلل يكمن في صيغ تقديم لقرض، واعني بها فيما اذا كانت تتقاطع مع مبادئ الشرع ام لا⁽³⁾.

وينصب اهتمام المقترض في هذه الحالة على مدى نجاح المشروع الاقتصادي الاستثماري وزيادة ريعه، وتحقيق الفائدة المرجوة التي تضاف الى راس المال بمثابة هامش الربح عن راس المال المستثمر بعد طرح للتكاليف. وهكذا يتبين لنا ان عمليات استثمار القروض متى ما اسهم فيها راس المال فله نصيب محدد من الربح، سواء اكان مقترضاً من التجار لم من الصرافين.

(1) ابن خلدون، (م.ن)، ص394.

(2) الجاحظ، عمرو بن بحر، البخلاء، مطب دار المعارف، (القاهرة 1971م)، ص27 وص29 وص31 وص85 وص89.

(3) سيد سابق، محمد، فقه السنة، اسلامنا، (القاهرة 1982م) ج3، ص ص182 - 183.

ولذلك يبدو ان مهمة استعادة مبلغ القرض وفق الشروط المتفق عليها، ستعتمد على نجاح المشروع الاستثماري وحسن استخدام رأس المال المقرض (الموظف)، وحصول القدرة الشرائية لدى الافراد التي من شأنها سحب ناتج المشروع - سلع وخدمات- وبذلك فان كل هذه العوامل مجتمعة تسهم في جعل المشروع الاستثماري يمتلك القدرة الذاتية على مواصلة النمو لتحقيق الغاية.

الجهيزة:

وهو مصطلح يعبر عن حرفة ووظيفة ترتبط مهامها بالقضايا المالية ذات الاختصاص بالامور المالية⁽¹⁾، أي ضبط الامور المالية في دواوين الدولة وتسهيل التعامل للمالي، والجهيز؛ هو الخبير بالنقود، وجمعه جهيزة، وجاهزة⁽²⁾.

وعرفها السمعاني وذكرها البلاذري قائلا: ((حرفة معروفة في نقد الذهب))⁽³⁾.

كما عرف الجهيز ((بالنقاد للذهب والفضة))⁽⁴⁾، لقدرته على التمييز بين الجيد والرديء من الدنانير والدرهم، ولمعرفته بزائفها وبهرجها وستوقها⁽⁵⁾. كما ورد مصطلح الجهيز في نص للتوخي بمعنى (الناقد) حينما تحدث عن ناقد من الابله، طالب تاجراً بمبلغ قدره خمسمائة دينار عيناً وورقاً كان قد اقتضى عليه⁽⁶⁾، في حين يرى البستاني: ((ان الجهيز في الاصل للناقد العارف بتمييز الجيد من الردي))⁽⁷⁾

(1) السعدي، لمل عبد الحسين، الصيرفة والجهيزة، ص18.

(2) ابن الاثير، اللباب في تهذيب الانساب، ج1، ص357. وينظر: القلقشندي، صبح الاعشى، ج5، ص44 وما بعدها.

(3) البلاذري، السمعاني، لتمام الاشراف، ج3، ص434. وينظر: ابن الاثير، اللباب في تهذيب الانساب، ج1، ص257.

(4) القلقشندي، صبح الاعشى، ج5، ص44.

(5) الجمحي، محمد بن سلام، (ت231هـ)، طبقت فحول الشعراء، السفر الاول، شرح، محمود محمد شاكر، (القاهرة 1974م)، ص5.

(6) التوخي، للفرج بعد الشدة، ج4، ص251.

(7) البستاني، نماذج العناصر البشرية، مجلة المشرق، العدد (32)، (السنة 1934 م)، ص230.

ويراد به الصيرفي الرسمي، وهذا ما ذهب اليه الزيات أيضاً بقوله: ان الجهيد يعني: ((الناقد والصيرفي الذي تحال اليه لموال الجهات والاعمال))⁽¹⁾. ولم تأت السعدي بجديد بتعريف للجهيزة حيث جاءت جميع الاراء متوافقة بينما في رواية للتوخي ورد مصطلح الجهيد بمعنى (القسطار) حيث ذكر انه كان يقوم بمهمة الاقراض وارتجاع المال من المقرضين بشكل دقيق⁽²⁾، ومما يشار اليه في هذا الصدد ان بعض المظان التاريخية قد اطلقت على الجهيد لفظ القسطار ايضاً للدلالة على المهام المالية التي اضطلع بها جهيزة الدولة في الدواوين الرسمية في بعض الحقب⁽³⁾، فعلى سبيل المثال وردت للجهيزة بمعنى مرادف لوظيفة القسطار في خلافة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه اذ كان لصاحب هذه الوظيفة في ديوان الخراج مسؤولية حساب الضريبة الخراجية⁽⁴⁾ وطبقاً لهذا المعنى يعرف ابن مماتي الجهيد بانه: ((كاتب يرسم استخراج المال وقبضه وكتب الوصولات به))⁽⁵⁾ الامر الذي استدعى ان تكون الجهيزة وظيفة من الوظائف الرسمية، فدفع الدولة العربية للاستعانة بالجهيزة احياناً كموظفين رسميين في الامور ذات العلاقة بالنقود، وطرق تعاملها اعتماداً على خبراتهم في الاعمال الحسابية، والصيرفة منهم، وبذلك اصبحوا اثبت ما يكونون بالخبراء الماليين لاسيما وقد اسهموا الى حد كبير في جمع الضرائب وتقويمها⁽⁶⁾.

(1) الزيات، حبيب، الخزنة الشرقية، (بيروت، 1937م)، ج2، ص132.

(2) التوخي، الفرج بعد الشدة، ج4، ص24.

(3) ابن عبد الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله، (ت214هـ)، سيرة عمر بن عبد العزيز، (بيروت 1967م) ص160. وينظر: الثعالبي، ابو منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل (ت429هـ/1038م)، فقه اللغة، (قاهرة 1318هـ)، ص199.

(4) ابن عبد الحكم، (م.ن)، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص160.

(5) ابن مماتي، اسد بن المهذب، (ت606هـ/1203م)، قوانين الدواوين، نج، عزيز سوريل عطية، (القاهرة 1943م)، ص ص 297-302.

(6) التوخي، نشوار المحاضرة، ج1، ص41 وص ص 72-73. وينظر: قفاضلي، خولة، الرقابة الادارية الادارية والمالية، 231.

يتضح ان الوظيفة المالية التي اضطلع بها الجهاز ضمن اطار العمل الرسمي كانت ترتبط بمهمة تسلم الإيرادات، وتدقيق الحسابات التي تستلزمها ميزانية الدولة، فضلاً عن تولية اعمال الصيرفة في مؤسسات الدولة لتنظيم الوثائق المالية وتنفيذ امر صرف المعاملات المالية المحالة اليه من الجهات المختصة، كدفع مبالغ نقدية معينة بحسب الاوامر الصادرة بها⁽¹⁾. وفي ضوء تلك المعطيات يستطيع التمييز بين الصيرفي والجهاز. فالصيرفي يكون نطاق عمله محصوراً في السوق، والتجارة، بالرغم من ان بعض الجهاز كانوا في البداية تجاراً ايضاً، ثم انصرفوا بعدها للاشتغال بالصيرفة والائتمان⁽²⁾. فالجهاز يفهم من عمله كالمصرفي الذي يرقى الى مستوى العمل في مؤسسات الدولة، فهو صيرفي رسمي.

(1) للتوحي، (م.ن)، نشوار المحاضرة، ج1، ص41 وص ص72-73.

(2) الدوري، عبد العزيز، تاريخ المراق الاقتصادي ص157.

أثر النقود في المعاملات المالية

للنقود اثر فاعل في عمليات البيع والشراء في اسواق الدولة العربية الاسلامية المختلفة، ولولا للنقود لصعب الحديث عن ذكر مصطلح السعر (الثمن) المحدد للسلع والخدمات المعروضة في الاسواق. فتوسع المبادلات التجارية والمالية، وكثرة متطلبات الخدمات التي تطلبتها الحياة الجديدة التي طرأت تدريجياً على المجتمع والزيادة المطردة في موارد الدولة⁽¹⁾، وبروز ظاهرة التخصص الوظيفي عبر مراحل التطور الاقتصادي والمالي الكبير، وتعد جميعاً اسباباً وجبهة جعلت الحاجة الماسة الى نقود عربية خالصة لتقويم الفعالية او النشاط الاقتصادي برمته، لان ما يميز اية دولة عن غيرها يتمثل بوجود هيكل من القيم الاقتصادية أي (اثمان المبيعات لوسائل الانتاج والسلع والخدمات...) لتكون الممثل الحقيقي والمعبر عنها.

السعر النقدي (الثمن):

هو عدد الوحدات النقدية التي تعادل قيمة وحدة واحدة من سلعة معينة⁽²⁾، في الفقه الاقتصادي. ومن هنا تبرز الحاجة الى النقود كأداة تقييم لا يمكن الاستغناء عنها في الدولة الاسلامية، وكان الناس احياناً يتعاملون بهذه النقود عدداً واحياناً اخرى بوزنها على اساس انها تبرّ (ناقصة الوزن والعيار). وبذلك ينكر (ابو يوسف) ان للعرب اوزاناً خاصة، اذ كانت قريش تزن الفضة بوزن تسميه درهماً، وتزن الذهب بوزن اخر تسميه ديناراً، فكل عشرة دراهم منها تساوي سبعة مثاقيل⁽³⁾.

(1) ابو يوسف، يعقوب بن ابراهيم، (ت182هـ)، كتاب الخراج، دار المعرفة، (بيروت 1979م)، ص45 وص57. وينظر: الملوذي، الاحكام السلطانية، ص174 - 176 وص190 وص194.

(2) المقرئزي، تقي الدين لحد بن علي بن عبد القادر بن محمد، (ت845هـ/1441م)، اغائة الامة في كشف الغمة، (لقاهرة، 1940م)، ص47.

(3) ابو يوسف، الخراج، ص15.

وهذا يمثل سعر صرف النقود، والذي يتأثر سلباً أو إيجاباً بعوامل عدة من بينها يذكر: حركة السوق، العرض والطلب، ونوعية النقود المتداولة، وتدخلات الدولة وتقلبات السوق، والوضع السياسي والأمني، والتعامل بالدينار الذهبي، ومبادلة النقود الأجنبية بالنقود المتداولة في أسواق الدولة العربية الإسلامية... على حساب الدرهم الفضي.

ولما كانت النقود قد ضربت من المعادن الثمينة كالذهب والفضة، ولندرة هذين المعدنين، ولتقلبات قيمة المعدن المضروب، ومحدودية مناجمهما في العالم، وتزايد الأقبال العالمي على اقتنائهما، نجد أن النقود التي ضربت منهما قد تعرضت إلى شتى أنواع اللغش والتدليس والكسر والتزييف سواء في وزنها، أو في نسبة نقاوة المعدن الثمين المضروبة منه، وهنا دعت الحاجة إلى إبراز دور الصيرفي لتحديد الصالح من الطالح، لكي يتحدد سعر صرفها، ولهذه الأسباب مجتمعة كان يتحدد سعر صرف النقود.

ولكون المعروف من النقود آنذاك مقارنة إلى الدخل الكلي الذي يمثل نسبة منخفضة عموماً، إذا ما قورنت بتلك النسبة التي كانت سائدة في الدول المعاصرة لها، ويعود ذلك إلى حداثة نشوء للدولة العربية الإسلامية من جانب، وإلى الافتقار إلى سوق مالية متطورة (نشاط مصرفي) من جانب آخر، وبذلك فقد استمرت هذه القضية رديفاً من الزمن، أخذت بالتطور إيجابياً بحكم ما رافقها من تقدم اقتصادي وسياسي ومالي، وما صاحبها من تطور في المجالات الأخرى، إذ برزت الحاجة إلى طلب النقود لتأمين الحاجات الضرورية، وهذا ناتج عن ضالة الانخارات والاستثمارات، واعتماد أساس الدفع النقدي المباشر في التجارة والسوق إلى حين وبديهي أن يكون لمستوى الأسعار في مجتمع ما دور كبير في تحديد القدرة الشرائية لإبنائه، ولقد أشار الدمشقي إلى جملة من العوامل المؤثرة في تحديد سعر (ثمن) مادة معينة بقوله: ((أما تثمين ما يثمن الأعراض ومبلغ قيمته المتوسطة، فهو فضلاً عن المكان الذي يلتمس معرفة ذلك فيه، وذلك لأن قيمة الاسفاط الهندية

بالمغرب مخالفة لقيمتها باليمن، والمتوسط (المعتدل) من اسعارها في احد المكانين غير المتوسط و المعتدل من اسعارها في المكان الاخر، قيمة المرجان بالمشرق غير قيمته بالمغرب، و ذلك لأجل القرب من المعادن...⁽¹⁾. فالبعد والقرب من اماكن توفير السلع و طرق نقلها، و مدى الحاجة اليها و آلية السوق في العرض والطلب كلها عوامل مؤثرة في تحديد لقيام السلع ارتفاعاً أو انخفاضاً، فضلاً عن توافر عوامل أخرى عدة⁽²⁾. ومما اورثته مصادرها التاريخية نستشف ان مستوى الاسعار في عصر الرسالة و الخلافة الراشدة كانت مناسبة ومعتدلة، غير انها متباينة تبعاً لنوعية السلعة، و مدى جودة صنعها و حاجة للناس اليها، فلقد كانت اسعار المواد الغذائية معتدلة، اما المنسوجات فكانت اسعارها مرتفعة نوعاً ما، غير ان سعرها يتوقف على نوعيتها وجودتها⁽³⁾.

اما في العصر الاموي، فلقد كان مستوى الاسعار مرهوناً بطبيعة الظروف السياسية، وحالة الاستقرار من عدمه، هذا فضلاً عن نوعية السلعة، وحجم الطلب عليها⁽⁴⁾.

توسعت العلاقات وشملت مجالات تجارية ومالية ونجم عنه بروز طبقة الصرافين فبدأ العمل بالاوراق المالية _ النقدية: وسوف نتطرق الى ما يأتي:

(1) الدمشقي، الإشارة في محاسن التجار، ص 38-39.

(2) القفطلي، خولة، مستوى المعيشة، ص 20.

(3) الشيباني، الكسب، ص 41. و ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج 9 ص 41. و ينظر: الطبري، تاريخ الرسل، ج 4، ص 78.

(4) البيلاني، فتوح البلدان، ص 355-356. و ينظر: الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج 6، ص 350. ينظر: الجيشاري، محمد بن عبدوس، (ت 331هـ/942م)، الوزراء والكتاب، مط مصطفى البابي الحلبي ولولاده، (القاهرة، 1938م)، ص 26.

1- استعمال الصكوك والسفاتيح:

والى جانب التعامل بالعملة النقدية من الدنانير الذهبية والدرهم الفضية. استعملت الصكوك والسفاتيح كوسيلة سهلة من وسائل للتبادل التجاري والمالي خفيفة الحمل، ومضمونة وسهلة التعامل لأنها مبنية على الثقة المتبادلة وما يقابلها من رصيد رسمي، فضلاً عن الالتزام بالقيم الاجتماعية والاخلاقية إذ أن مسألة ظهور الصكوك والسفاتيح نجم عنه وجود بديل عنه للمسكوكات المعدنية الثقيلة الوزن والصعبة الاصدار، كما لانت الى التوسع في العمليات التجارية، إذ كانت الصكوك والسفاتيح -اول الامر- عبارة عن ورقة تكتب عند الدفع او عند الاقتراض، ويوقع بها بعض الشهود وتختم وتكون بمثابة الصك، وقد سهلت هذه العملية الصفقات التجارية في حالات الاستدانة او التحويل من شخص لأخر، ومن مدينة الى اخرى من دون حمل النقود إذ كان التجار يكتبون الصكوك على الصرافين بدلاً من ان يدفعوا لهم النقود مباشرة، فيتعهد بذلك الصراف بالدفع، وقد استخدمت هذه الطريقة في المدن الكبيرة، والموانئ التجارية تجنباً من حصول أي طارئ، وكان التجار لا يحملون النقود المعدنية إلا في حالات الضرورة⁽¹⁾. في حين كان التوسع الاقتصادي عاملاً في ابتكار الاوراق النقدية، وقد تزايد عدد المؤسسات التجارية، كما ظهرت صكوك بمثابة اوراق نقدية بعد لكتسابها صفة الإبراء القانوني⁽²⁾. تعامل الصرافون المسلمون بالصكوك والسفاتيح، الى جانب تعاملهم بالنقود، من الدنانير الذهبية والدرهم الفضية منذ وقت مبكر. لتسهيل مهمة التعاملات التجارية ودفع الاخطار المحقة الناجمة عن نقل الاموال، ولتبسيط العمل المصرفي وزيادة فاعليته، وتوسيع مجالاته، لذا جرى التعامل بها في مختلف الاسواق الداخلية والخارجية وبضمانات

(1) معروف، ناجي، المنخل في تاريخ الحضارة العربية، (بغداد، 1966م)، ص 101.

(2) تضمنت وصولات لقاء ودائع الاهلين من الذهب بأشكاله المختلفة، ثم تطورت تلك الوصولات الى صكوك. ينظر: البنك المركزي العراقي، نشرة صادرة بعنوان: (هل تعرف نقودك جيداً)، (بغداد، 1973م).

الصرافين أو غيرهم لقاء مبالغ يجري الاتفاق عليها بين الاطراف المتعاقدة ومن ثم تصرف الصكوك والسفائح (الحوالات) لحاملها.

أ- الصك لغةً:

هو امر خطي يدفع بواسطته مقدار معين من النقود الى الشخص المسمى فيه⁽¹⁾. واصطلاحاً: فهو والحال هذه، يعد وسيلة ضامنة لدفع الاموال الى مستحقيها⁽²⁾ او بمعنى اخر هي الاموال التي تعاطاها الصرافون بالذات. و يجري تحرير الصكوك ببنقة متناهية، إذ يدرج اسم صاحبه كاملاً، ومقدار المبلغ الواجب دفعه (رقماً وكتابةً)، وموعد الاستيفاء، محدداً بالشهر والسنة، وفيما إذا كانت عملية التسديد تتم مرة واحدة ام خلال دفعات، ثم يؤرخ و يختم. وقد يتطلب الامر ان يشهد على تدوين الصك شهود و يصنق عليه⁽³⁾. و يحترس بعدم ترك فراغ في الصك بعد ختمه لئلا تحصل فيه اضافات غير متفق عليها⁽⁴⁾، مما تسبب في خلقه المشاكل والاستحواذ على مال اخر زيادةً يلاحظ ان صيغة التعامل بالصكوك كان يجري في اسواق الدولة العربية الاسلامية المختلفة، واسهمت في احداث نشاط اقتصادي ومالي في الاسواق، لا سيما ان الدولة كانت تنظم الصكوك بالمال والارزاق فتصرف تلك الصكوك لحاملها⁽⁵⁾، لقد تم للتطرق الى الصكوك الشخصية، في الوقت الذي جرى تحرير الصكوك من قبل الدولة فسميت بالصكوك الحكومية وتنفع من قبل الدولة.

(1) الخوارزمي، ابو عبد الله محمد بن احمد، (ت407هـ/103م)، مفاتيح العلوم، مط الشرق، (القاهرة 1342هـ)، ص38. وينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص99. وج2، ص459 (مادة صك).

(2) الخوارزمي، مفاتيح العلوم، صص53-54.

(3) ابن المهلب، هيثم بن سلمان، (ت275هـ)، ادب القاضي، مط لشركة التونسية، (تونس 1970م)، صص115-116.

(4) وكيع، اخبار القضاة، ج2، 369. وينظر: ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص812.

(5) اليعقوبي، احمد بن ابي يعقوب، (ت284هـ)، تاريخ اليعقوبي، مط الفري، (النجف، 1358هـ)، ج2، ص145.

ب- استعمال الصكوك (الرسمية):

جرى استعمال للصكوك لدفع الاموال منذ وقت مبكر كما اسلفنا، فاندفع الناس يتعاملون بها تدريجياً على نطاق واسع، وكانت الصكوك (الحكومية) تثبت في سجل خاص (الدواوين)، على اساس انها من للنفقات التي صرفت من بيت المال⁽¹⁾.

كما انها تختم بختم الخليفة الخاص تأكيداً لصحتها وعدم تزويرها⁽²⁾. يذكر ان استعمال الصكوك منذ خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، (13-23هـ/634-643م)، ذلك ان الخليفة الراشد الثاني قد استخدم الصكوك في توزيع مقادير العطاء على مستحقه، اذ ارسل والي مصر (عمرو بن العاص) في البحر عشرين مركباً وفي كل مركب ثلاثة الاف ((ارب))⁽³⁾. ولدى وصولها امر الخليفة زيد بن ثابت بان يكتب للناس على منازلهم، وامره ان يكتب لهم صكوكاً من قراطيس، ثم يختم في نهايتها، فكان اول من صك وختم اسفل الصكوك⁽⁴⁾. لقد شاع استعمال الصكوك من قبل المسؤولين في الدولة والصرافين على حد سواء، وكذلك من قبل التجار والمؤسسات المالية، ومن عامة الناس ايضاً في اسواق الدولة العربية الاسلامية واقاليمها بشكل ملفت للنظر، وحلت الصكوك محل التعامل النقدي المباشر وغير المباشر في كثير من الاحيان، إذ سهلت في تسهيل عمليات البيع والشراء، خاصة عندما لا تتوفر الاموال نقداً من جهة، ولكونها تمثل وثائق ائتمان مضمونة لتقرير الديون واستيفائها⁽⁵⁾. كما يذكر ان للصكوك المكتوبة والمؤرخة والموقعة والمختومة

(1) الثعلبي، لطائف المعارف، ص22.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص812.

(3) الارنب: مكيال مصري للحظنة خاصة، ويساوي ست وبيات، وكل وبة تساوي 8 اقحاح كبيرة، وارداب الحظنة: 125 و73 كيلو غراماً. ينظر: هنتس فالتر، المكيال والاوزان الاسلامية، ص58. وينظر: لكيسي، النشاط المصرفي، ص88.

(4) البعقوبي، تاريخ، ج2، ص144-145. وينظر: لكيسي، النشاط المصرفي، ص88.

(5) الصابي، الوزراء، ص73. وينظر: لكيسي، النشاط المصرفي، ص88.

والمختومة يجري تثبيتها في الديوان إذا كانت محررة من جهة رسمية⁽¹⁾ ولا يفوتنا ان نذكر ان الختم المستعمل في الصكوك يمثل نوعاً خاصاً من الطين ذي لون احمر قان يجلب من احدى المدن التابعة للدولة العربية الاسلامية وهي (سيراغ) ويعرف بالقرص وطين الختم⁽²⁾.

وللضمان فقد شاع استخدام الصكوك في مجالات عدة، وبذلك حلت محل الاموال النقدية في التداول⁽³⁾، والصك للمصروف كان يبطل مفعوله بعد صرفه ويمنح دافع المبلغ البراءة⁽⁴⁾، ايضاً.

وبذلك ومثلما يذكر البيهقي: ((ان الدولة كانت تسترد ديونها من المدنيين عن طريق صكوك خاصة، تستطيع ان تصرفها عند الصرافين))⁽⁵⁾، او تسد ديونها باستعمال الصكوك⁽⁶⁾. كما كان للرحالة ناصر خسرو قد شاهد للنشاط المصرفي في اسواق مدينة البصرة الرئيسية، مثل سوق خزاعة⁽⁷⁾، وسوق عثمان⁽⁸⁾، وسوق القلاحين⁽⁹⁾، اذ لاحظ ان بامكان للتجار الوافدين من افاق شتى الى مدينة البصرة ان يعطي كل واحد منهم ما عنده من مال لاحد الصرافين المعتمدين لديه، فيأخذ منه

(1) الصباي، (م.ن)، الوزراء، ص 84.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ص 266. وينظر: القلقشندي، صبح الاعشى، ج 6، ص 356.

(3) للتوخي، نشور المحاضرة، ج 3، ص 253، وج 6، ص 308.

(4) السمناني، علي بن محمد، (ت 499هـ)، روضة القضاة وطريق النجاة، ج 2، (بغداد، 1970م) ص 732 - 733. وينظر: ابن عبد ربه، احمد بن محمد، (ت 328هـ/939م)، العقد الفريد، در الجبل، (بيروت، 1953م)، ج 4، ص 306 - 307.

(5) البيهقي، المحاسن والمساوي، ج 2، ص 159-160. وينظر: الكبيسي، النشاط المصرفي، ص 93.

(6) الصباي، الوزراء، ص 73.

(7) سوق خزاعة، ينظر ياقوت شهاب الدين ابو عبد الله، (ت 626هـ/1228م)، معجم البلدان، ج 1، ص 435.

(8) سوق عثمان، ينظر: ياقوت، (م.ن)، ج 1، ص 435.

(9) سوق القلاحين، ينظر: ياقوت، (م.ن)، ج 1، ص 435.

صكاً ثم يشتري كل ما يلزمه من الاسواق، ويحول دفع الثمن الى الصراف الذي تعامل معه ودفع نقوداً له⁽¹⁾.

وتبين من كل ذلك مستوى الرقي والتطور الذي بلغه النشاط المصرفي في مدينة البصرة - نجر العراق - والذي شمل تبادل العملات، وحفظ الايداعات، وتنظيم المعاملات، واحالة صرفها، والتدابير التي اتخذت لسحب هذه الايداعات، كما ان هذه المعاملات المصرفية قد اوضحت عمق الثقة المتبادلة بين التجار والصرافين، الامر الذي ادهش المستشرق ادم متر فعده ارقى ما وصل اليه التعامل المالي في الدولة الاسلامية⁽²⁾، كما ان المنح والهبات التي تعطى الى المقربين من العلماء، والفقهاء، والشعراء والمفكرين من قبل بعض مسؤولي الدولة، كانت تدفع في بعض الاحيان بالصكوك⁽³⁾. كما تسترد الدولة ديونها من المدنيين ودفعي الضرائب عن طريق الصكوك⁽⁴⁾، او توفي ديونها باستعمال الصكوك⁽⁵⁾، فقد اشار اشار (التتوخي) الى ان سعيد بن خالد، كان رجلاً جواداً، فاذا لم يجد شيئاً من النقود بين يديه تكفي لمن يريد ان يمنحه مالا، كتب له صكاً بالمبلغ الذي قرر منحه اياه⁽⁶⁾. اياه⁽⁶⁾. بينما يذكر (ابن الجوزي) مضيفاً: ان صكاً حرر لعبيد الله ابن زياد بمبلغ ثمانمئة الف، أحيل الى بيت المال ليتولى صرفه⁽⁷⁾. كما تشير النصوص التاريخية الى ان العطاء والارزاق كانت توزع على مستحقيها بالصكوك في صدر الدولة

(1) ناصر، خسرو علوي، سفر نامه، ترجمة: يحيى الخشاب، مطبعة لجنة التأليف والترجمة (القاهرة،

1945م) ص 145. وينظر: الكبيسي، النشاط المصرفي، ص 93.

(2) متر، أم، الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة،

(القاهرة، 1948م)، ج 2، ص 380-381.

(3) للتوخي، المستجد من فملات الاجود، ص 137.

(4) الديبقي، المحاسن والمساوي، ج 2، ص 159.

(5) الصابي، الوزراء، ص 73.

(6) للتوخي، المستجد من فملات الاجود، ص 175-176.

(7) ابن الجوزي، ابو الفرج عبد الرحمن بن علي البكري، (ت 597هـ/1114م)، سيرة عمر بن الخطاب،

لدار القومية للطباعة والنشر، (القاهرة، بلا)، ص 79.

الاموية⁽¹⁾. ويذكر ايضاً في هذا المجال أن والي العراق الحجاج بن يوسف الثقفي وزع العطاء على مستحقه بصوك⁽²⁾، وان يزيد بن المهلب بن ابي صفرة (96-97هـ/714-715م)، والي العراق في العصر الاموي ايضاً، كان عندما يشتري متاعاً من احد الباعة، يصك للبايع الصوك، ويحيل امر صرفها الى صالح بن عبد الرحمن المسؤول عن الخراج والامور المالية في الولاية كي يقوم بصرفها⁽³⁾.

ويؤكد (الطبري): ان صالح بن عبد الرحمن مسؤول الامور المالية بالولاية كما اسلفنا قد صرف صكوكاً للوالي بمبلغ مئة الف درهم احييت اليه من الوالي يزيد ابن المهلب بن ابي صفرة⁽⁴⁾. تجدر الإشارة الى ان استعمال الصوك اصبح شائعاً للفوائد الكثيرة المتحققة من استعمالها، فاستعملها كل من سعيد بن العاص الذي قيل انه اول من اسس مصرفاً، وعبد الله بن العباس، وقيس بن سعد في معاملاتهم المالية المعتادة، وعندما يكون احدهم مديناً بالآخرين ولا يقع بين يديه المال المطلوب يكتب على نفسه صكوكاً⁽⁵⁾. ينكر (الزبيري)، ان عمرو بن سعيد بن العاص اضطر ان يدفع ثمن صك كان والده قد صكه على نفسه بمبلغ عشرين الف درهم⁽⁶⁾، وان عبيد الله بن العباس قد وقع قيمة صكوك محولة الى احد احد الصرافين⁽⁷⁾. وتذكر المصادر التاريخية ان الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز (99-101هـ/717-719م) للحرص على الاموال العامة والخاصة للمسلمين قد

(1) ابن عبد الحكم، فتوح مصر واخبارها، مطبريل، (لبن 1920م)، ص 166.

(2) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج 1، ص 31.

(3) الكبيسي، النشاط المصرفي، ص 89.

(4) الطبري، تاريخ الرسل، ج 6، ص 524.

(5) البلاذري، انساب الاشراف، مط الجامعة، ج 4، 285، (لبن 1938م)، ص 132. وينظر: ابن حبيب، محمد، (ت 245هـ)، المحبر، منشورات دار الافاق الجديدة، (بيروت، 1361هـ)، ص 46.

(6) الزبيري، للمصعب بن عبد الله (ت 236هـ/850م)، نسب قرش، مطبع دار المعارف، (القاهرة، 1976م)، ص 177 - 178.

(7) ابن حبيب، المحبر، منشورات دار الافاق الجديدة، (بيروت، 1361هـ)، ص 146.

امتنع عن صرف صك بعشرين ألف دينار كان سلفه الخليفة سليمان بن عبد الملك (95-99 هـ/713-717م) قد منحه لعقبة بن سعيد بن العاص قبل ان يتوفى الخليفة سليمان بن عبد الملك (ت99هـ/717م)⁽¹⁾، لأن المبلغ كبير ولا يريد الخليفة تحمل مسؤوليته فتركه لمن بعده بالخلافة.

واخيراً، يذكر ابن سعد ان عاصم بن عمر بن قتادة، وبشر بن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد رية قد قدما على الخليفة عمر بن عبد العزيز في خلافته، فذكرا ان عليهما ديناً لا يستطيعان قضاءه وطلبا مساعدة الخليفة العادل في هذا الامر، فامر الخليفة لكل واحد منهما باربعمائة دينار، وكتب لكل منهما صكاً بالمبلغ الذي منح له، ووجه امر صرف الصك الى بيت المال⁽²⁾. واخر المطاف يؤكد ابن عبد الحكم، ان صكوكاً نظمت في خلافة مروان بن الحكم، ليوزع بموجبها العطاء⁽³⁾. ولا يفوتنا ان نذكر من ان فقهاء المسلمين لم يجزوا الفائدة على استعمال الصكوك لأنها تدخل في خانة الربا، الذي يتقاطع كلياً مع الشريعة الاسلامية.

ج- السفطة لغة:

فهي معروفة كما يقول الخوارزمي في كتابه مفاتيح العلوم، وتعني كتاب يبعثه صاحب المال لوكيله، ويقضي بدفع مالا قراضاً يأمن به من خطر الطريق⁽⁴⁾، الطريق⁽⁴⁾، او هو خطاب الحوالة في التعبير المالي⁽⁵⁾. او بعبارة اخرى، السفطة: السفطة: يقصد بها اعطاء المال لرجل له مال في بلد تريد ان تسافر اليه، فتأخذ منه خطأ (أي سفطة) لمن عنده المال في ذلك البلد رجاء ان يعطيك مثل مالك الذي

(1) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، دار العلم للملايين، (بيروت 1967م)، ص 58-59.

وينظر: الكبيسي، النشاط المصرفي، ص 89.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج 5، ص 257. وينظر: الكبيسي، النشاط المصرفي، ص 90.

(3) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص 166.

(4) الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص 41. وينظر: التلماني، شار القلوب، ص 545.

(5) قيساني، محيط المحيط، ج 1، ص 961.

سبق ان دفعته قبل سفرك⁽¹⁾ لضمان نقل المال لقاء مبلغ تدعى في زماننا (بالعمولة المصرفية) من جراء الخدمة المضمونة. وبذلك من الممكن تسوية الحسابات، وتصفية الديون بين الاطراف المتعاملة بالسفاتيح او (الحوالات)، حسب ما يرتثيه صاحب المال الذي يجتهد في المحافظة على سلامة ماله، وتجنبه لمخاطر الطريق⁽²⁾ من قطاع للطرق، او الغازين، وعليه فإن السفجة تمثل الوسيلة المضمونة إذ يدون في السفجة عادةً مقدار المبلغ الواجب الدفع، عدداً ووزناً، وتصرف السفجة لحاملها⁽³⁾.

وبالسفجة يمكن نقل المال من بلد الى اخر، او من إقليم الى اخر دون تعرضه لمخاطر الطريق⁽⁴⁾. ويذكر التتوخي وابن الجوزي: انه يمكن تحويل الدين من شخص الى اخر وتصفية الحساب بين المتعاملين⁽⁵⁾. واصبح من الممكن تصفية الحساب بين مدن واقاليم عدة دون الحاجة الى النقود بينها⁽⁶⁾. تشير النصوص التاريخية من ان السفاتيح (او الحوالات) قد استعملت من قبل الطرفين منذ وقت مبكر من قيام الدولة العربية الاسلامية في التعامل المالي المألوف.

أما السفجة اصطلاحاً:

أن مؤلف كتاب (مفاتيح العلوم) في شرحه (اصطلاحات الادارة)، لم يكن لديه شيء يقوله بالنسبة لكلمة سفجة لأنها معروفة⁽⁷⁾. يذكر ان الزبير بن العوام كان يأخذ بمكة الورق (أي الدراهم الفضية) من التجار والمسافرين من الحجاز الى العراق، فيكتب لهم سفاتيح الى المسؤولين من فروع مصرفه في البصرة أو الكوفة،

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص298.

(2) السعدي، الصيرفة والجهينة، ص296.

(3) التتوخي، الفرج بعد الشدة، ج4، ص84. وينظر: الثعالبي، بئمة الدهر، ج1، ص244.

(4) لزيبيدي، تاج العروس، ج2، ص59.

(5) شوار للمحاضرة، ج8، ص222. الانكباء، ص192.

(6) جهشياري، الوزراء، ص109. وينظر: التتوخي، شوار للمحاضرة، ج1، ص211-212.

(7) الخوارزمي، ص41. وينظر: الكيسي، حمدان، اسواق بغداد، ص270.

فيأخذون اجود من ورقهم⁽¹⁾، أو مثل ورقهم⁽²⁾، كما يشير المرخصي، وبذلك أصبحت السفاتج تقوم مقام النقود. وهذه إحدى المزايا، ولا يوجد ما يشير إلى أخذ أي خصم أو فائدة عند صرف هذه السفاتج (أو الحوالات) من قبل الصرافين، لأن هذا العمل يدخل ضمن الربا الذي يحذر منه الدين الاسلامي الحنيف، وإن الصيرفي يكتفي في الاستفادة من تعامله بمثل هذه الحالات، كونه يستقل من نقل جزءاً من امواله من المصرف الرئيس إلى أحد فروعه في المدن الاخرى، أو الاقاليم وبذلك يكون قد جنب ماله مخاطر الطريق، أو احتمال تعرض حامل النقود إلى السرقة من قبل قطاعي الطرق، أو الضياع.

ولا بد من الوقوف على رأي الفقهاء المسلمين لتحديد الموقف الشرعي الاسلامي فيما يترتب على صرف السفاتج: إذ أباح الفقهاء استعمال السفاتج (أو الحوالات) التي يتعامل بها للناس، إذا كان صرفها يتم بلا فائدة. تشير إلى الربا⁽³⁾. كما هي الحال في استعمال الزبير بن العوام وعبد الله بن عباس للدين تتاولناهما قبل قليل⁽⁴⁾. وخلال المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها الدولة العربية الاسلامية، تطورت وسائل للتعامل التجاري والمالي والمصرفي في الاسواق، فنجم عنه ازدياد للنشاط المصرفي في جميع اقاليم الدولة، ولا سيما المدن الرئيسة منها. يروي الصابي: أن عمال الاقاليم كانوا أحياناً يرسلون واردات اقاليمهم، كلها أو جزءاً منها إلى عاصمة الدولة العربية الاسلامية مع رسل أو بهيئة سفاتج إلى تجار أو صرافين معينين يتولون صرف هذه السفاتج وتحويلها إلى نقود كي يستفاد منها، يقال: ((مع الرسل أو سفاتج تجار إلى تجار))⁽⁵⁾، كما يذكر (الجهشداري) في هذا

(1) المرخصي، المبسوط، ج 14، ص 37. ينظر: ابن قدامة، المغني، ج 4، ص 321.

(2) المرخصي، المبسوط، ج 14، ص 37.

(3) ابن منظور، لسان العرب، ج 1، ص 99. وينظر: الزبيدي، تاج العروس، ج 2، ص 59.

(4) المرخصي، المبسوط، ج 14، ص 37. وينظر: ابن قدامة، المغني، ج 4، ص 321.

(5) الصابي، الوزراء، ص 93.

للخصوص ان ايرادات بعض الاقاليم كانت ترسل الى مدينة البصرة بواسطة سفاتج اiban خلافة مروان بن محمد (127-132هـ/744-749م)⁽¹⁾ وتبين ان المسؤولين في الدولة العربية الاسلامية قد استعانوا بالسفاتج (الحوالات) كحلول عاجلة لمعالجة الازمات المالية كلما استجندت. وعلى غرار ذلك فيذكر لنا التتوخي⁽²⁾، والصابي⁽³⁾، مثلاً على ذلك حين ذكر ان سفتجة تم قبض المبلغ الذي ورد فيها قبل حلول اجلها، وكانت نسبة الخصم الذي لتفق عليه الطرفان دائماً ونصف في كل دينار.

وبماكان حامل السفتجة الشرعي ان يقبض المبلغ المدون فيها مرة واحدة، او على شكل دفعات⁽⁴⁾، وأشار التتوخي⁽⁵⁾ الى سفتجة حدد موعد صرفها باربعين يوماً يوماً بدءاً من تاريخ تنظيمها، واورد ابن الجوزي، ان رجلاً اودع سفتجة عند احد الصرافين في البصرة، فلما حل ميعادها فضل ان ياخذها على شكل دفعات⁽⁶⁾. واخيراً يذكر ان احد العراقيين المقيمين بمصر قد حرر سفتجة بمبلغ مائة دينار ارسلها الى زوجته المقيمة ببغداد⁽⁷⁾.

د. نظام الحسبة:

ولما كانت الحسبة في ظل الدولة العربية الاسلامية ذات صلة وثيقة بحياة المجتمع وحماية مصالحه الاقتصادية، المالية، والاجتماعية... ولكون اعمال الصيرفة كانت -هي الاخرى- خاضعة للمحتسب الذي يتولى الاشراف على كل ما يجري في الاسواق من معاملات، وظهور بعض حالات الغش والتطفيف والتكليس،

(1) الجهنباري، الوزراء، ص98. وينظر: الكبيسي، النشاط المصرفي، ص97.

(2) نشوار المحاضرة، ج 8، ص41.

(3) الوزراء، ص93.

(4) التتوخي، نشوار المحاضرة، ج8، ص222. وينظر: ابن الجوزي، الأنكباء، ص192 (أي شكل القساط مستحقة).

(5) الفرج بعد الشدة، ج3، ص270.

(6) ابن الجوزي، الأنكباء، ص417.

(7) الغزالي، احياء علوم الدين، ج2، ص304. وينظر: ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص284 - وص295.

ورغبة الدولة في تطبيق الشريعة الإسلامية وفق مبدأ (الامر بالمعروف والنهي عن المنكر) وهو يمثل جزءاً من الملل الشرعي لخطه الحسبة وللحد من الظواهر المدانة⁽¹⁾. انفة الذكر، ولاهية الحسبة في هذا المجال، فان الروايات التاريخية تشير الى ان الرسول الكريم ﷺ والخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم) كانوا يباشرون وظيفة الحسبة بانفسهم، او ينيبون من يتولاها عنهم، وهذا دليل واقع على اصلتها في ظل ازدهار الحياة الاقتصادية والمالية والسياسية للدولة العربية الإسلامية في كافة مراحلها. ولاهية الحسبة إيمانياً وتاريخياً وتراثياً وجدنا من المناسب التطرق اليها بشكل اوسع.

دور الحسبة والمحتسب في الاسواق المالية:

وكنتيجة لارتباك الاسواق وخوفاً من تكاثر حالات الفساد في المجتمع من قبل القلة من ضعاف النفوس برزت اهمية الحسبة، فيدعى الشخص المشرف على الاسواق بالمحتسب، ووظيفته سميت ((بالحسبة))⁽²⁾، وهو منصب ديني خلقي اساسه الامر بالمعروف اذا ظهر تركه، والنهي عن المنكر اذا ظهر فعله⁽³⁾، استناداً الى كتاب الله ﷻ ((وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ، وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ))⁽⁴⁾ فضلاً عن آيات كثيرة من القرآن الكريم. ويعد ابن تيمية⁽⁵⁾ ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على كل مسلم قادر، وهو فرض على الكفاية، ويصير فرض عين على القادر الذي لم يقم به غيره، والقدرة هي السلطة والتقويض وصار منصب المحتسب في القرن الرابع للهجرة

(1) لغزالي، احياء علوم الدين، مط دار الندوة الجديدة، (بيروت)، بلا، ج2، ص304. وينظر ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص284، وص295.

(2) الكيسي، حمدان عبد المجيد (الدكتور)، اصول النظام النقدي في الدولة العربية الإسلامية، (بغداد 1988م)، ص48-49.

(3) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص240.

(4) سورة آل عمران، الآية-104.

(5) رسالة الحسبة، ص60. وينظر: لغزالي، احياء علوم الدين، ج2، ص284 وص295.

(المعاصر للميلاد) من المناصب المهمة في الدولة العربية الإسلامية، بعد أن كان معروفاً في المجتمع العربي قبل ظهور الإسلام، إذ كان يوجد أناس معينون يتولون أمر هذه الأسواق وادارة شؤونها التجارية، والأمنية، والثقافية، وبخاصة مراقبة عمليات البيع والشراء في تلك الأسواق بعد أن شاعت حالات الغش والتطفيف والتليس، ورغبة الدولة العربية الإسلامية في تطبيق المبدأ الإسلامي فيما بعد وتشير الروايات التاريخية إلى أن الرسول الأعظم ﷺ، والخلفاء الراشدين كانوا يباشرون وظيفة الحسبة بأنفسهم، أو ينيبون من يتولاها عنهم، وهذا ما يؤكد أصالة الحسبة العربية. التي شاعت بعد أن انتظمت أحوال المدن العربية وتوسعت أسواقها، وترتب على ذلك تعدد الأسواق وتوسعها وتخصصها، وازدهار النشاط التجاري فيها، وظهور النقود الزائفة، عندئذ بات من الضروري الأخذ بنظام الحسبة وتطبيقه وفق نهج الدولة وقد توسعت مهمة المحتسب لتشمل مراقبة أعمال الصياغة وتعاملهم بصرف النقود والصكوك والسفاتج فكان يراقبهم في أسواقهم، فإن كان هناك من مرابي أو مخالف لمبادئ الشرع، فيما يخص أمور الصرف، عزره⁽¹⁾، وطرده من السوق، وعليه أن يمنع الصياغة من ترويج للمعاملات المالية غير الشرعية في السفاتج وغيرها⁽²⁾، ومهما يكن من أمر فإن هذه الحالات كانت تؤدي إلى حصول نشاط مصرفي ملحوظ، يدر على العاملين فيه أرباحاً طائلة مجزية إذا ما نظرنا إليها. ونستطيع أن نتلمس النشاط المصرفي في الدولة العربية الإسلامية، ومن خلال الروايات التاريخية التي أشارت بوضوح إلى أن السفاتج قد استعملت في المعاملات الحكومية، ومن قبل المواطنين على حد سواء، وتتعلق بنقل

(1) التعزير: هو عقاب المخالف لأمر لم تشرع فيه الحدود، و يترك نوع العقاب فيها لولي الأمر. والتعزير أنواع: فزجر بالكلام، للتوبيخ، والنفي من الوطن. ينظر: للموردي، الأحكام السلطانية، ص 136 وما بعدها. وينظر: الكيسى، أصالة نظام الحسبة، ص 32.

(2) الشيزري، عبد الرحمن بن نصر، (ت 589هـ)، نهاية الرتبة في طلب الصبة، (القاهرة، 1946م)، ص 74. ينظر: ابن الأخوة، محمد بن محمد بن أحمد القرشي، (ت 729هـ/1327م)، معالم القرية في أحكام الحسبة، مط دار الفنون، (كسبرج، 1937م)، ص 143-144.

المبالغ الكبيرة بين مدن الدولة وأقاليمها دون تعرض هذه المبالغ المنقولة الى مخاطر الطريق، لا سيما ما كان يحصل بين بغداد ومدن بلاد الشام.

نظام للحسبة في القرآن الكريم والسنة ولدى الفقهاء:

تبلور نظام الحسبة تدريجياً في ظل الدولة العربية، واصبح يدعى المشرف على الاسواق بالمحتسب، ووظيفته سميت بـ(الحسبة) وبعد ازدهار النشاط التجاري والمصرفي، وظهور النقود الزائفة ابان انتظام احوال المدن العربية وتوسع اسواقها وتخصصها، بات من الضروري الاخذ بنظام الحسبة، وتطبيقه وفق نهج الدولة العربية الاسلامية، وتوجهات الاحوال الاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، والخلقية، والسياسية، الامر الذي تطلب تولية شخص معين للقيام بهذه المهمة الصعبة، ويراقب سيرة الحياة اليومية بطريقة تجعلها في اطار قواعد الشرع الاسلامي، وفي نطاق المصلحة العامة للمجتمع وبهذا المعنى يكون لنظام الحسبة اربعة اركان هي: المحتسب، للمحتسب عليه، للمحتسب فيه، والاحتساب نفسه⁽¹⁾. وابلغ ما اكده القرآن الكريم فيما يتعلق بضبط الموازين والمكاييل وعلى التقيد بالامانة في الكيل والوزن تحقيقاً لمبدأ العدالة. لكن المأخذ عليه فيما يتعلق بحجم الصلاحيات المعطاة للمحتسب واعوانه والتي قد تفتح الباب امامهم لسوء الاستغلال، مما يدفع بعض اهل السوق الى اللجوء الى الوساطات والشفاعات⁽²⁾. مما يستدعي التدقيق لدى اختيار المحتسب، وعرفاء الاسواق، وامناء الصناعات، وشيوخ الدروب، واصحاب الارباع، وفق المؤهلات والمقاسات للدقيقة التي يجب توافرها في المحتسب واعوانه، بحيث تعطيم الحصانة الفكرية وتجنبهم احتمال الانزلاق او الابتعاد عن اساسيات النهج الاقتصادي العربي الاسلامي الذي يرفض الاستغلال ويحاربه بشدة خدمة للمجتمع.

(1) لغزالي، احياء علوم الدين، ج2، ص312 وص333.

(2) لكيسي، حمدن، امثلة نظام الحسبة، ط1، (بغداد 1989م) ص38.

وينكر ان مراقبة الاسواق لم تقتصر على الموظفين المتخصصين، بل ان التجار اسسوا نقابة مسؤولة عن مراقبة المعاملات التجارية، ومنع الغش والتدليس وكان رئيسها ينتخب من بين الاعضاء المختارين ويطلق عليه بـ((رئيس التجار)).

ولا يفوتنا ان نذكر ان اختصاصات وصلاحيات المحتسب قد تعددت، اذ اصبح من حقه ان يمتحن الطبيب البيطري ليجيز ممارسة مهنته باخلاص⁽¹⁾ وله ان يمتحن الاطباء ايضاً⁽²⁾، وله حق الاشراف على اعمال الصيارفة، فقد كان عليه ان يراقبهم وينتقد اسواقهم ان كان يوجد مرابٍ، او مخالف لنهج الدولة الاقتصادي فيما يخص امور الصرف لطرده من السوق، ومنعه من محاولة ترويج الدراهم المزيفة وغش الناس بها⁽³⁾. وبذلك يستلزم ان تتوافر في المحتسب صفات من بينها ان يكون من اهل الاجتهاد العرفي دون الشرعي⁽⁴⁾، لان الاجتهاد العرفي هو ما روعي فيه، اصل ثبت حكمه بالعرف السائد بين اهل السوق انفسهم⁽⁵⁾.

أ- في القرآن الكريم:

ورد في القرآن الكريم التأكيد على ضرورة ضبط الموازين والمكاييل، وعلى الامانة في الكيل والوزن تحقيقاً لمبدأ العدالة والحق، وتطبيقاً لنهج الدولة وفكرها، وحفظاً لمصالح الممشرين من عامة الناس بقوله تعالى: ((وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى التَّالِسِ، يَسْتَوْفُونَ، وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ، أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ))⁽⁶⁾. وقوله سبحانه وتعالى: ((وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمِنهُ بِقِطَارٍ يُؤْدُو

(1) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص242. وينظر: الشيزري، عبد الرحمن بن نصر (ت589هـ)، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، (القاهرة 1946م)، ص80-81.

(2) الشيزري، نهاية الرتبة، ص98. وينظر: ابن الاخوة، محمد بن محمد القرشي (ت729هـ)، معالم القربى في احكام الحسبة، (كمبرج 1937م)، ص165 وص169.

(3) الشيزري، (م)، نهاية الرتبة، ص74-75. وينظر: ابن الاخوة معالم القربى، ص144.

(4) ابن الاخوة، معالم القربى، ص11 وص113.

(5) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص258.

(6) سورة المطففين، الآية - 1 - 4.

إِلَيْكَ، وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنُ بِدِينَارٍ لِأَيُّدِهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا))⁽¹⁾. ولما كان نظام الحسبة يقوم على مبدأ الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، فجاء قوله جل في علاه: ((كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُقِيمُونَ بِاللَّهِ. وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ، لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ، مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ، وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ))⁽²⁾ وقوله تعالى: ((يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَذُكِّرُوا فِي الْخَيْرَاتِ، وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ))⁽³⁾. يتضح من ذلك ان كلام الله ﷻ كان ينذر بالشور والويل لمن لا يخافه، وهناك المئات من الايات التي تشدد على التعامل التجاري والمالي في الاسواق ومما جاء به كلام الله المنزل على العباد ليوقروه.

ب- في السنة النبوية الشريفة:

ولأهمية تطبيق نظام الحسبة وسمو منزلتها في الاسلام، ففي الحديث النبوي الشريف، قال ﷺ: ((احتسبوا اعمالكم، فإن من احتسب عمله كتب له اجر عمله، واجر حسبته))⁽⁴⁾ وجاءت لحدى مزايا شهر الطاعة والغفران من خلال قوله ﷺ: ((من صام رمضان ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه))⁽⁵⁾.

ينكر ان الامين ﷺ قد مارس مهمات الحسبة بنفسه، اذ انكر على بائع طعام ان يجعل ما اصابه المطر قابئل وسط الصبرة، اذ ينكر السقطي: ((مر بصبرة طعام فادخل يده فيها فتالت بللاً، فقال: ما هذا يا صاحب الطعام، فقال: اصابته السماء يا رسول الله. فقال: افلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس، من غش فليس منا))⁽⁶⁾.

(1) سورة آل عمران، الآية - 75.

(2) سورة آل عمران، الآية - 110.

(3) سورة آل عمران، الآية - 114.

(4) لقيال موسى، الحسبة للمذهبية في بلاد المغرب العربي، (الجزائر، 1971م)، ص 20.

(5) اقبال، (م.س)، الحسبة المذهبية، والصفحة ذاتها.

(6) السقطي، ابو عبد الله محمد بن ابي محمد، في اداب الحسبة، (باريس 1931م)، ص 4.

كما كان النبي الاكرم ﷺ يعين ممن تتوافر فيهم الصفات الاسلامية العالية، فهذا عمر بن الخطاب ؓ يُعين بمهمة مراقبة سوق المدينة المنورة، وسعيد بن سعيد بن العاص على سوق مكة المكرمة بعد ان ضُمَّت الى حضرة الدولة العربية سنة 8هـ/629م⁽¹⁾، وهذا ما يؤكد على عروبة نظام الحسبة، كما في الوقت نفسه تبين النهج للمحمدي السليم.

ج- لدى العلماء والفقهاء:

وكان للعلماء والفقهاء آراؤهم السديدة في اقامة العدل والابتعاد عن الغش والتليس فوضعوا ادق الشروط التي تفي بتلك المتطلبات⁽²⁾. إذ كان أئمة الصدر الاول يباشرون بأنفسهم مراقبة الاسواق وتطبيق نظام الحسبة لعموم صلاح هذه المهمة، وجزيل ثوابها⁽³⁾. فقد روي ان الخليفة عمر بن الخطاب (رض) مارس مهام الحسبة من الناحية العملية بنفسه، فراقب الاسواق⁽⁴⁾، لذ كان يطوف فيها ويتفقد احوالها، وكثيراً ما علقب من يقعد في السوق ويجهل احكامه واعرافه⁽⁵⁾، ذلك ان الخليفة عمر بن الخطاب ؓ كان حريصاً على ان يسود العدل والتراحم. فروي عن الخليفة انه في احدى جولاته، سمع حواراً ما بين ام وابنتها المؤمنة تريد الام خلط اللبن بالماء...⁽⁶⁾، وكما يذكر انه قد جعل السائب بن زيد عاملاً على سوق

(1) زيني دحلان، احمد نور الدين علي بن ابراهيم الطيبي، السيرة الحلبية، ج3، (مط الازهرية،

1320هـ/1903م)، ص365. وينظر: المجيدي، التيسير في احكام للتيسير، ص42.

(2) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص146-147 وص227-229. وينظر: الغزالي، احياء علوم الدين، ج2، ص215-216 وص285-286 وص288-290. الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، (القاهرة، 1946)، ص12-13 وص15-16 وص23-25 وص33-40.

(3) الماوردي، الاحكام السلطانية ص245.

(4) الغزالي، احياء علوم الدين، ج2، ص55.

(5) الفيضوني، تاريخ، ج2، ص158.

(6) ابن نوية، احمد بن عبد الحليم، (ت738هـ)، الحسبة في الاسلام، مط المؤيد، (دمشق، 1318هـ)،

ص43.

سوق المدينة، وعين عبد الله بن عتبة⁽¹⁾، وبعدئذ اختار لهذه المهمة سليمان بن ابي خثمة، وكان من فضلاء المسلمين المهاجرين⁽²⁾. وينكر ان الخليفة عمر رضي الله عنه قد انتدب كمحتسب على اسواق المدينة لمرأة هي الشفاء بنت عبد الله بن عبد شمس العدوية، وهي من رهن الخليفة نفسه، وفي الوقت نفسه هي ام سليمان بن ابي خثمة⁽³⁾، وربما ولاها في مهمة خاصة تتعلق بأمر النساء كصحابية فاضلة، وكانت تجيد الكتابة. وتواصل نظام الحسبة والاشراف على الاسواق ايان خلافة الراشد الثالث - عثمان بن عفان رضي الله عنه، فقد كان في عهده الحارث آبن العاص - عاملاً على السوق، يشرف على عمليات البيع والشراء ويرى الموازين، ويأخذ العشور⁽⁴⁾. والعشور⁽⁴⁾. واستمر الاهتمام بنظام الحسبة زمن الخليفة الراشد الرابع علي بن ابي طالب رضي الله عنه، فقد راقب الاسواق بنفسه، وحث التجار والباعة على ألا يظلموا الناس، وأن يبتعدوا عن الغش والتطفيف بالكيل والميزان⁽⁵⁾. واستمر الاهتمام بنظام بنظام الحسبة كثيراً في ظل الدولة الاموية.

اذ شددت رقابتها على الاسواق منذ البداية وتابعت التعامل التجاري والمالي فيها فبعد أن تم تشييد المدن القديمة والتي اصبحت مراكز تجارية مهمة فضلاً عن المدن التي شيدت كالبصرة، الكوفة، القسطنطينية، القيروان، وواسط، مما جذبت اليها عدداً كبيراً من التجار ورجال الاعمال، والصيارفة، والصناع واصحاب الحرف، إذ

(1) للشافعي، ابو عبد الله محمد بن ندر، (ت204هـ/819م)، الأم، مط دار الشعب، (مصر، 1968م)، ج4، ص205. وينظر: ابو عبيد، الاموال، ص71.

(2) ابن سعد، الطبقات، ج3، ص208. وينظر: ابن حجر الصقلاني، تهذيب، ج12، ص428. المجلي، التيسير في احكام التفسير، ص43.

(3) ابن سعد، الطبقات، ج8، ص198. وينظر: الطبري، تاريخ الرسل، ج3، ص280. وينظر: الكبيسي، اصالة نظام الحسبة، ص12.

(4) البلاذري، انساب الاشراف، ج5، ص47، نقلاً عن الشيعي، الاصناف، ص140. ينظر: الكبيسي، (ممن) اصالة نظام الحسبة، ص12.

(5) ابن سعد، الطبقات، ج3، ص18. وينظر: لقبال، الحسبة المذهبية، ص23. ينظر: الكبيسي، اصالة نظام نظام الحسبة، ص12.

وفنوا من مناطق مختلفة، واستوطنوا هذه المدن مما أدى الى ازدهار الحياة الاقتصادية والمالية فيها، ولاحتمالات بروز الغش، والتليس، والتطيف، والتزييف، والاحتكار، من قبل بعض الباعة، فكان لا بد عليها من معالجة مثل هذه الظواهر المدانة اسلامياً عن طريق نظام الحسبة الذي عززت مركزه. وهكذا اثرت الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في النظام الاداري، فأسهمت في بروز نظام الحسبة وتأثيره لمعالجة بعض المشاكل التي أخذت تظهر في الاسواق. يذكر المدائني أن (الجعد النمري) كان محتسباً على اسواق البصرة سنة 45هـ/665م، إبان ولاية زياد بن ابيه عليها، وإن لديه معاونين واعواناً يساعدونه في مهمته هذه⁽¹⁾. كما اهتم الخليفة الاموي (الوليد بن عبد الملك) بتطبيق نظام الحسبة في الاسواق، وكان يمر على البقالين والباعة مستفسراً عن الاسعار وكثيراً ما كان يلح عليهم في ان يوفوا الكيل⁽²⁾، وعين (ابن حرملة) عاملاً على سوق المدينة⁽³⁾. وتذكر الروايات التاريخية ان (المهدي بن عبد الرحمن) الذي كان محتسباً في مدينة واسط خلال ولاية (عمر بن هبيرة الفزاري)، وخلفه في هذه الوظيفة (أياس بن معاوية)، الذي كان يتولى الكتابة بين يديه إبان بن وليد ابن عبد الله وفي يديه سجل يتضمن اسماء اصحاب الحرف والاصناف، وإن كلا منهما كان مسؤولاً عن مراقبة الاوزان والمكاييل والمقاييس، والصيارفة والعطارين، واهل الحرف ويحول دون وقوع الغش والتليس في المبيعات⁽⁴⁾.

(1) العلي، للتطبيقات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص239. ينظر: الكبيسي، اصالة نظام الحسبة، صص 13-14.

(2) الطبري، تاريخ الرمل، ج6، ص496. وينظر: ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج4، ص424.

(3) المقدسي، البدء والتاريخ باعثناء هوار، 1916م، ج6، صص 51-52. ينظر: الكبيسي، (م.س)،

اصالة نظام الحسبة، ص14.

(4) وكيع، اخبار القضاة، ج1، ص357.

وكان ممن تولى السوق في العصر الاموي ايضاً (داود وعيسى) ابنا علي بن عبد الله بن عباس اللذان كانا من اعوان السوق بالطرق لخالد بن عبد الله القسري سنة 125هـ/742(1).

اختيار المحتسب وواجباته:

كان لا بد من توافر مؤهلات بمن يتشرف قبوله لوظيفة الحسبة: ان يكون قوياً من سراة القوم، لا يخاف في الله لومه لائم، ذا مهابة ووقار، يتصف بالورع والتقوى، وبالعلم والمعرفة، يجب ان يكون مسلماً بالغاً، قادراً، حراً، عدلاً، ذا رأي، وصرامة وعلم بالمنكرات الظاهرة، غنياً، ورعاً، فطناً، لا يميل، ولا يرتشي، مواظباً على سنة الله ورسوله ﷺ، كما في شيمته الرفق ولين القول(2) ويتوافر الشروط بالغة الذكر من شأنها ان تضمن الدولة تطبيق نظام الحسبة بدقة وانتظام وبشفافية.

وبسبب التوسع الاقتصادي والتجاري والمالي وتوسع المدن وتعدد اسواقها برزت مهمة نظام الحسبة، والمحتسب الذي جاز له ان يتخذ اعواناً يستعين بهم في ملاحقة المخالفين وكاعوان في اداء مهمته، اذ جعل على كل صنعة عريفاً من صالح اهلها، خبيراً بصناعتهم، بصيراً لغشهم وتليسهم، مشهوراً بالعة والامانة والشهامة، يكون مشرفاً على احوالهم وتعاملهم مع زبائنهم، ويطالع المحتسب اخبارهم. وقد مارس العريف، والمشهور بالعة والامانة والشهامة، ليكون مشرفاً على احوالهم وتعاملهم مع زبائنهم. لقول المصطفى ﷺ: ((استعينوا على كل صنعة بصالح من اهلها)) (3). كما ينكر ان العريف قد مارس مهمة تنظيم طرق العمل بين أهل الاصناف، وتوزيع العمل على ارباب الصناعات، كما يقوم ايضاً بحل الخلافات

(1) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج7، ص202. ينظر: الكبيسي، اصالة نظام الحسبة، ص14.

(2) المجليدي، الحسبة المذهبية، ص43. وينظر: الكبيسي، اصالة نظام الحسبة، ص23.

(3) لماوردي، الاحكام السلطانية، ص227. وينظر: الشيزري، نهاية الرتبة، ص12. وينظر: الصفدي، صلاح الدين، خليل بن ابيك، (ت764هـ/1362م)، الوافي بالوفيات، ج12، ق2، ص192.

والمنازعات التي قد تقوم بين اهل صنعته، ويحكم بها من دون ابلغائها المحتسب
واذا حدث نزاع ما بين صنعتين، قام عريفهما بحله، وتسوية الامر⁽¹⁾.

مما تقدم، فإن واجبات المحتسب واعوانه تستهدف لخدمة الناس، وبذلك لم
يفرضوا على الصناع، او للتجار، او للباعة قيوداً ثقيلة، كما لم يتح لهم بالتدخل
الكبير في السوق للتأكيد على حسن الاختيار ليقف حائلاً امامهم من سوء الاستغلال
ولمنع اللجوء الى الوساطات والشفاعات، بحيث تعطيم الحصانة الفكرية، وتجنّبهم
احتمال الانزلاق او الابتعاد عن اساسيات النهج الاقتصادي العربي الاسلامي الذي
يرفض الاستغلال والغش: في الوقت نفسه، كان التجار قد اسسوا نقابة من بينهم
مسؤولة عن متابعة المعاملات التجارية ومنع التكتيل والغش، وكان رئيسها ينتخب
من بين الاعضاء المختارين ويدعى [(برئيس للتجار) ويسمى اعضاء النقابة
بـ(الأمناء)]⁽²⁾ لمتابعة شؤون السوق التجارية.

استخدام السفاتج (الحوالات) المالية بين التجار العرب والصينيين:

تميزت العلاقات التجارية بين للعرب والصين منذ القدم بالافتتاح والدعم،
والقت بظلالها على تحقيق المنفعة المتبادلة، فقد عرفوا استخدام الصكوك منذ صدر
الاسلام⁽³⁾، واستمر الحال في العصر الاموي⁽⁴⁾ بحيث يجري تحرير الصك بدقة
ويدرج فيه اسم صاحبه، ومقدار المبلغ الواجب دفعه (رقماً وكتابة)، وموعد استيفاء
مبلغ الصك، ويؤرخ ويختتم بخاتم خاص ويصدق عليه⁽⁵⁾، كما اشاع استخدام
السفاتج (الحوالات) عند العرب، وهو يقضي بأعطاء المال مقابل خط مكتوب⁽⁶⁾.

(1) وكيع، اخبار القضاء، ج2، ص247.

(2) الكبيسي، حمدان، اصالة نظام الحصة العربية الاسلامية، ط1، (بغداد، 1989م)، ص38.

(3) البيروني، الآثار الباقية، ص29-30. وينظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري، (ت276هـ

/889م)، المعارف، مط الاسلامية، (مصر، 1934م)، ص46.

(4) للتوحي، المستجاد، ص175-176.

(5) ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص813.

(6) الكبيسي، اصول النظام النقدي في الدولة العربية الاسلامية، (بغداد، 1988م)، ص48-49.

ومن الجدير بالذكر أن الزبير بن العوام كان يأخذ الورق من التجار، ويكتب لهم سفاتج (حوالات) إلى فروع مصرفه في البصرة والكوفة، فيأخذون لجور ما دفعوا⁽¹⁾، وبذلك تحفظ السفاتج الاموال عن المخاطر التي قد تتعرض لها في اثناء نقلها من مدينة إلى أخرى، أو من اقليم إلى آخر كما اسلفنا، ومن النماذج الأخرى على ذلك ان سفتجة بالف دينار قد صرفت من الكوفة إلى البصرة لغرض شراء عقار⁽²⁾، واكتت تلك السفاتج (الحوالات) من انها كانت بمثابة الاوراق النقدية المضمونة في التعاملات التجارية وغيرها. ولا يفوتنا ان نذكر ان الدعاة المسلمين قد مارسوا التجارة ونشروا الدعوة الاسلامية، وتمخض عن ذلك قيام كيانات واحياء اسلامية في الاصقاع، ومساجد يذكر فيها اسم الله تعالى... اذ كانت للعلاقات المتشعبة ما بين الجانبين العربي الاسلامي والصيني من القوة بمكان بحيث سارت دولتهم على النهج الاموي ائذاك في مواصلة التوسع شرقاً، أو رغبة في الحفاظ على النفور الاسلامية وحماية سكانها من خلال للعلاقات التجارية او السياسية. والمدونات الصينية تدل بوضوح على وجود معرفة جيدة من قبل الصينيين باخبار الدولة العربية الاسلامية وعلى مختلف الصعد، وكان اتباع السياسة السلمية من قبل الامويين الهادفة لكسب ود سكان المدن والقلاع للذين فتحت صلحاً، فان الامويين قد ارتفعوا بالبوذية إلى مصاف اهل الكتاب، اذ لم يكونوا يتعرضون لدور العبادة الخاصة بالبوذيين الذين فتحت مندمهم وقلاعهم صلحاً، كما مر ذكره وقال: ((ما البلد⁽³⁾ الا ككنائس النصارى، واليهود، وبيوت نيران المجوس...))⁽⁴⁾ لقد ادى ذلك الاحترام والتسامح إلى انضمام البوذيين إلى الدولة العربية الاسلامية متخذين وضعية المعاهدين، فظفروا بالحقوق الانسانية نفسها، وأدوا ما عليهم من واجبات،

(1) الكيسى، اصول النظم، ص50.

(2) الكيسى، (م-ن)، اصول، والصفحة ذاتها.

(3) البد: منارة عظيمة من بناء لهم، فيه صنم أو اصنام، وكل شيء اعظموه عن طريق العبادة فهو (بد).

ينظر السيرافي، رحلة إلى الهند والصين واليابان واندونيسيا، ص99.

(4) البلاذري، فتوح البلدان، ص424-427.

((مما اثار دهشة البراهمة..))⁽¹⁾ وما نجم عنه من وفاء العرب المسلمين في عهودهم، فضمنوا شطراً من الرأي العام في البلاد من خلال تحييد المعاهدين، وظهور ود بين العرب المسلمين و بينهم.

⁽¹⁾ محمود، حسن احمد، الاسلام في اسيا الوسطى، ص227.

المبحث الرابع إدارة بيت المال

بعد أن تطرق الكتاب الى تغطية مفهوم المال في (المبحث الاول في الفصل الاول). كان لا بد من التطرق لبيت مال المسلمين، او ما يدعى (بالخزينة المركزية) في وقتنا الحاضر لعلاقته بالجانب الاقتصادي والمالي⁽¹⁾.

بيت المال لغة: يقصد به المكان المعد لحفظ المال خاصاً لم عاماً، كما يطلق عليه (بديوان بيت المال). أما بيت المال اصطلاحاً: فاطلق عليه لفظه (بيت مال المسلمين) في صدر الاسلام للدلالة على المبنى والمكان الذي يوضع فيه المال على اساس انه المؤسسة المالية التي تشكل الخزينة العامة للدولة العربية، والتي تحفظ فيها الاموال العامة؛ كالقوى، وخمس الغنائم، والخراج ونحوها الى ان تصرف في وجوها. وبعد حين اكتفي بكلمة (بيت المال) للدلالة على المهمة التي يضطلع بها، ثم تطور لفظ بيت المال في العصور الاسلامية اللاحقة، فانقل إطلاقه الى الجهة التي تملك المال العام للمسلمين بشتى انواعه⁽²⁾.

اما ما يتعلق بخزائن الاموال الخاصة بالخليفة ونحوه، فكانت تدعى (ببيت مال الخاصة)، ويجدر التنويه الى وجود اختلاف ما بين وظيفتي ديوان بيت المال، وبيت المال. اذ أن المقصود بديوان بيت المال: وهي الادارة المختصة بتسجيل الدخل والخرج والاموال العامة⁽³⁾، وعدّ ابن خلدون، وابن تيمية الملقب بـ(شيخ الاسلام) وظيفة بيت المال من اهم الوظائف في الدولة الاسلامية لانها تهتم بحفظ

(1) ابن منظور، لسان العرب، 2/14. وينظر: الموسوعة الفقهية، 8/242.

(2) الموسوعة الفقهية، 8/242.

(3) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص325. وينظر: ابو يعلى، القاضى محمد بن الحسين لفراء الحنبلي،

(ت458هـ/1065م)، الاحكام السلطانية، تح الشيخ محمد حماد الفقي، دار الكتب العلمية، (بيروت،

1403هـ/1983م)، ص251.

حقوق الدولة في دخلها وخرجها⁽¹⁾، ولاهيمته في ظل الدولة العربية الإسلامية،
سمي (بالديوان السامي)⁽²⁾.

ويمثل احد الدوليين الاربعة: كالديوان المختص بالشؤون العسكرية في اثبات
العطاء، والديوان المختص بالاعمال، والديوان الذي يختص بالعمال، وديوان
يختص ببيت المال⁽³⁾، بينما يعرف بيت المال لغةً: على انه المؤسسة المسؤولة عن
كل ما يرد من الاموال للدولة وما يخرج منها في اوجه النفقات المختلفة⁽⁴⁾. كما
اطلق على الخزنة لفظة (بيت المال) وهي التسمية العامة التي نجدها في جميع
المصادر، كذلك سمي (بيت مال المسلمين) لكي تعكس بذلك الاتجاه الديني
للالاموال⁽⁵⁾، لوما تسمى بملكية الدولة، وهي التي يكون صاحبها بيت المال او
الدولة⁽⁶⁾. ومهمة هذه الخزنة هي تسلم الاموال المجتمعة في الزكاة، والمغانم،
والفيء، والخراج لصرفها في مصالح الدولة العربية الإسلامية وخدمة المسلمين في
ارجاء المعمورة، ولا يفوتنا ان نذكر ان ديوان بيت المال في الحقيقة يمثل الركن
الاساسي للنظام المالي والاجتماعي والاقتصادي الاسلامي ودعامته القوية، لأنه
للشريان الذي يتغذى منه، وينطلق من خلاله لممارسة النشاطات، واستثمار القوى
العاملة في الدولة، فهو بمثابة وزارة المالية في العصر الحديث⁽⁷⁾. ويمكن حصر

(1) ابن تيمية، السياسة الشرعية، (41). وينظر: ابن خلدون، المقدمة، ص243.

(2) للدجيلي، خولة شاكر، بيت المال نشأته وتطوره، مطب وزارة الاوقاف، (بغداد 1396هـ/ 1976م)،
ص13.

(3) المارودي، الاحكام السلطانية، ص312. ابي يعلى، الاحكام السلطانية، ص240. القيسي، كامل صكر،
السياسة المالية لعمر بن الخطاب، رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد،
(1414هـ/ 1993م)، ص31.

(4) قدامة بن جعفر، الخراج، ص36.

(5) للدجيلي، خولة، (م.س)، بيت المال نشأته وتطوره، ص13-ص14.

(6) العبادي، الملكية، 1/258.

(7) طرايزوني، محي الدين، النظام المالي الاسلامي، بحث منشور في مجلة وقائع ندوة النظم الإسلامية،
(ابو ظبي، 1984م)، ج2، ص106.

مسؤوليته بأن كل مال استحقه المسلمون ولم يتعين مالكة منهم فهو من حقوق بيت المال... وكل حق وجب صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال⁽¹⁾.
وقد أوضح الماوردي أنواع الأموال التي استحقها المسلمون هي:

1- الفيء 2- الغنيمة 3- الصدقة 4- الجزية 5- للخراج

إذ بين أن الفيء من حقوق بيت المال وتعود الملكية له، لأن مصرفه منوط باجتهاد الامام، ولما فيما يتعلق بالغنيمة فليمت من حقوق بيت المال، لأن الغانمين لهم أربعة اخماسها، وليس لاحد ان يجتهد في صرفها او حرمان المقاتلين الذين حضروا الواقعة منها وفيما يخص الاربعة لخماسها⁽²⁾، اما خمسها فعلى ثلاثة اقسام⁽³⁾ وهي:

1- سهم الرسول الكريم ﷺ الذي يصرف في المصالح العامة للمسلمين فهو من حقوق بيت المال، لأن مصرفه متوقف على اجتهاد الامام.

2- سهم ذوي القربى مستحق لهم فقد تعني مالكيه فخرج عن حقوق بيت المال لأنه لا اجتهاد للامام في صرفه، وبذلك نستطيع ان نتلمس معياراً دقيقاً لدى الفقهاء به يتميز ما هو حق لبيت المال، وما هو لغيره، وهو ما يكون للدولة احقية الاجتهاد في صرفه وما ليس كذلك، ومن ثم بعد القسم الاول من حقوق بيت المال دون الثاني. وهذا ما يفهم من عباراتهم في كنيته المعينة بذلك⁽⁴⁾.

3- واما ما يكون بيت المال حافظاً له، كسهم اليتامى والمساكين وابن السبيل، فلا مالاً له غيرهم، وبيت المال ما هو الا مكان لحفظها، ولتنظيم عملية الجمع والتوزيع، فإن وجد اصحابها دفع لهم والا احرز لهم. وبذلك نستطيع ان نجد

(1) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص325. ابو بطل، الاحكام السلطانية، ص251. لشريبي، رد المحتار، ج2، صص337-338.

(2) الماوردي، (م.س)، الاحكام السلطانية، ص325.

(3) الماوردي، (م.ن)، الاحكام السلطانية، والصفحة ذاتها.

(4) القوسي، السياسة المالية لمر بن الخطاب، ص42.

معيّاراً دقيقاً يتميز به ما هو حق لبّيت المال وما هو لغيره، وهو ما يكون للدولة احقية الاجتهاد⁽¹⁾.

لما فيما يتعلّق بالصدقات فهي على نوعين هما⁽²⁾:

1- صدقة المال الظاهر:

كاعشار الزروع والثمار وصدقات المواشي. بهذا الخصوص فقد اختلف الفقهاء في تفسير هل هي من حقوق بيت المال ام لا؟

فذهب الشافعي واحمد على انها ليست من حقوق بيت المال⁽³⁾، اما البعض الاخر فعده من حقوق بيت المال، كمالك وابي حنيفة ...

2- صدقة المال الخفي (الباطن):

كالنقود، فليس لبّيت المال حق فيها، لان اصحابها يمتلكون الحرية في دفعها الى مستحقيها من غير حاجة الى الامام، لذ وجب عليه كفاية ذوي الحاجة من المسلمين. ولما كان الاسلام حري به ان يوجه امكانياته لخدمة المسلمين باعتماده مبدأ الحاجة في التوزيع المنصف، فلم ينمّ الذين منعتهم قساوة الظروف من العمل وبذل الجهد ليوفر لهم ضرورات العيش وسد الحاجات الانسانية الاساسية، الا ان البعض من هؤلاء لا يستطيعون توفير وسائل العمل التي تمكنهم من مواصلة توفير حاجاتهم الاساسية، وهنا يأتي دور بيت المال في تأمين تلك الوسائل وتنمية القدرات، ولذلك قرر الفقهاء على ضرورة اعطاء هؤلاء من الزكاة ما يسهل عليهم استمرارهم في الحرفة التي يعملون بها وتمكينهم من العمل بانفسهم واستغنائهم عن غيرهم فهؤلاء يعتمدون في دخلهم على العمل من جهة وعلى الحاجة من جهة

(1) القوسي، (م. ن)، السياسة المالية لمر، والصفحة ذاتها.

(2) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص326. ابو يعلى، الاحكام السلطانية، ص252.

(3) الشافعي، الام، 69/2، الماوردي، الاحكام السلطانية، ص326. وابي يعلى، الاحكام السلطانية، ص252.

أخرى، فتصرف الأموال لهم من بيت المال وفق مبدأ الحاجة هذا في توسيع دائرة الاستخدام وزيادة الإنتاج⁽¹⁾.

ولا بد أن نذكر أن المعيار المستخدم لتقدير العطاء يتمثل بـ (حد الكفاية) وهو المستوى المقارب نوعاً من معنى الغنى بحيث يتوافر للإنسان حاجاته الإنسانية الأساسية من الطعام، والملبس، والسكن، ووسائل النقل وادوات ووسائل الإنتاج، والحاجات العامة (كالزواج، والتعليم، والصحة، وقضاء الديون..)، مما يصل بالإنسان إلى مستوى الرقي والازدهار من خلال زيادة المستوى المعاشي المرتبط بالاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي وتطور الموارد المالية ومن ثم يؤدي إلى نمو وتطور المجتمع، وهذا ما يسعى إليه الدين الإسلامي الحنيف ((والذي يختلف باختلاف للزمان وتحصيل المكان، واختلاف الهيئة والحال))⁽²⁾، وتجدر الإشارة إلى أن الفقهاء اشترطوا في وجوب تحصيل الزكاة أن يكون المال زائداً عن الحاجة الأصلية وبعبارة لا تجب للزكاة⁽³⁾؛ أي بمعنى آخر غير معوز ولهذا قرر الفقهاء على اختلاف مذاهبهم الإسلامية وجوب توفير مستوى الكفاية عند الاتفاق على الفقراء والمساكين⁽⁴⁾. ولذلك أمر الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه عماله أن يعطوا الناس ما يكفيهم، فقال لهم ((إذا أعطيتُم فاعنوا))⁽⁵⁾. قال النووي ((قال أصحابنا العراقيون وكثيرون من الخراسانيين يعطيان (أي للفقير والمساكين) ما

(1) القرطبي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، (بحوث في الاقتصاد الإسلامي)، طبعة الملك عبد العزيز، ص228. ينظر: النووي، المجموع، 6/193. قرطبي، محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الأنصاري، نهاية المحتاج، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 6/159.

(2) الفجيري، محمد شوقي، الإسلام وعدالة التوزيع، بحث في مجلة ثروة الاقتصاد الإسلامي، معهد البحوث والدراسات العربية، (بغداد، 1403هـ/1983م). ص337. وينظر: ح ابي، جعفر عباس،

للمذهب الاقتصادي في الإسلام، 1/498.

(3) الكاساني، البدائع، ج2، ص28.

(4) أبو زهرة، في المجتمع الإسلامي، ص76.

(5) أبو عبيد، الأموال، ص560.

يخرج بهما من الحاجة الى الغنى وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام وهذا رأي الشافعي رحمه الله⁽¹⁾ يذكر الماوردي ((يقذف الى كل واحد منهما ما يخرج به من اسم الفقر والمسكنة الى انى مرلبت الغنى وذلك معتبر بحسب حالهم))⁽²⁾، و اضاف قائلاً ((واما تقدير العطاء فمعتبر بالكفاية حتى يستغنى بها عن التماس مادة تقطعه عن حماية البيضة))⁽³⁾.

يستنتج مما تقدم ان سد الحاجات وضمان مستوى حد الكفاية لأبناء المجتمع يقع ضمن مسؤولية الدولة الاسلامية (ولي امر المسلمين) لأن لا ملكية لأحد الا بعد توفر حد الكفاف للجميع، ولا وجود للثروة وتكدس الاموال الا بعد بلوغ حد الكفاية⁽⁴⁾. وفي هذا المجال تذكرنا اقوال رجل العدالة الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه مؤكداً ((اني حريص على ان لا ادع حاجة إلا سدتها ما اتسع بعضنا لبعض فإذا عجزنا أسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف))⁽⁵⁾. وذكر أيضاً ((لو لم اجد للناس للناس ما يسعهم إلا ان ادخل على اهل بيت عدتهم فيقاسمونهم انصاف بطونهم حتى يأتي الله بالحياة فقلت، فأنهم لن يهلكوا على انصاف بطونهم))⁽⁶⁾. وتأسيساً على ذلك ذلك وفي مجال العمل والحاجة فقد اتخذ الدين الاسلامي الحنيف، ومن ضمن مسؤولياته تجاه العباد سياقات، فتعد مثلاً لمن ينخرط في صفوف العاملين في قطاع الاستخلاف الاجتماعي كالعامل، والقضاة، والجند، والمدرسين، والمؤننين... من موظفي الدولة الاسلامية ان يحقق لهم مستوى الكفاية من الطعام، والشراب،

(1) النووي، المجموع، 6/191-193. وينظر: روضة الطالبين، 2/311.

(2) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص193. وينظر: نبي يعلى، الاحكام السلطانية، ص132.

(3) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص315. وينظر: الباتع، 4/38. وشرائع الاسلام، 2/353.

(4) الفنجري، الاسلام وعدالة التوزيع، ص344. الفنجري، محمد شوقي، الاسلام وخطط التوازن الاقتصادي

بين افراد المجتمع، بحث منشور في مجلة منبر الاسلام، العدد(2)، القاهرة (1393هـ/1973م)،

ص102.

(5) ابن الجوزي، سيرة عمر بن الخطاب، ص274 وما بعدها.

(6) ابن سعد، الطبقات الكبرى، 3/316.

والسكن، والملبس، والزواج، والمركب والكتب لاهل العلم... ونحو ذلك⁽¹⁾ ولا يفوتنا ان نذكر ما جاء من دعم النبي محمد ﷺ في هذا المجال تأكيداً آخر على توفير العيش للرغد والامن للعباد بقوله: ((من ولي لنا عملاً ولم يكن له زوجة، فليتخذ زوجة، ومن لم يكن له خادم، فليتخذ خادماً، او ليس له مسكن فليتخذ مسكناً، او ليس له دابة فليتخذ دابة))⁽²⁾، ويشمل من فرغ نفسه لخدمة المجتمع والقيام بعمل في الدولة او من كان مقاتلاً في جيش المسلمين وسجل في ديوانهم ضمن الادارة العامة⁽³⁾، فضلاً على هذه المعايير والمتغيرات.

جاء قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ((لئن بقيت لأجعلن عطاء الرجل اربعة الاف؛ الف لسلحه، والف لنفقه، والف يخلفها في اهله، والف لفرسه))⁽⁴⁾. وخلاصة ما تقدم، يرى ان الاصل في المال هو ملك الله، وان الانسان مجرد مستخلف فيه يقوم وفق آذن الشرع الاسلامي، وان ملكيته هذه ليست ملكية رقبة، بل هي ملكية حيازة واختصاص، وهذه الملكية تشتمل على ثلاث: ملكية خاصة، ملكية عامة وملكية بيت المال، المسؤول عن تحقيق مصلحة المجتمع ورفاهيته وازدهاره وتوفير الحياة للكرامة. (وهذا ما يطمح اليه الاسلام في مراحلته التاريخية المختلفة كافة).

تطور بيت المال:

يتمثل جهاز النظام الاداري لبيت مال الدولة الاسلامية في العصر الاموي بأنشاء هياكل لادارية مالية تنظم شؤون الدولة، وكان حجر الاساس لقيامها هو

(1) ابن تيمية، السباسة للشرعية ص51.

(2) احمد، المسند، 230-229/4. وينظر: المتقي، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، (ت975هـ/1567م)، كنز العمال في سنن الاقوال و الافعال، مكتبة التراث الاسلامي، ط1، (حلب 1390هـ/1970م)، الرقم(14925)، 79/6.

(3) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص315.

(4) البيهقي، السنن، 347/6، المتقي، كنز العمال، (11646).

بأنشاء الدواوين. ولأهميتها سوف نعرف الديوان: بأنه دفتر الذي يكتب فيه أسماء اهل العطاء، والعساكر على القبائل والبطون⁽¹⁾، كما هو ((موضوع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الاعمال والاموال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال))⁽²⁾، إذ انه ((يشمل بمصطلحاتنا المعاصرة اعمال وزارة المالية في الاشراف على الموازنة العامة (الايرادات والمصروفات) واعمالها وممثليها في استيفاء انواع الضرائب والرسوم والمكوس، لأعمال دوائر الميرة - أي التموين والحسابات بوزارة الدفاع))⁽³⁾. وقيل: [يعود سبب تمويله الى ان كسرى: ((قد اطلع ذات يوم على كتاب الدواوين فرآهم يحسبون مع انفسهم فوصفهم بالجنون، فقال عنهم: ديوان ثم اطلق بعد ذلك على المكان الذي يجلسون فيه، فقيل ديوان))⁽⁴⁾.

والديوان اسم للشيطان بالفارسية، وقد تميز الكتاب بخرقهم وذكائهم وفطنتهم فأطلق عليهم ذلك⁽⁵⁾ ولا بد من عودة الى اعوام خلّت، وتحديدًا الى عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والذي بصماته واضحة في هذا المضمار، إذ تبنى فكرة انشاء الهياكل الادارية والمالية، فأخذ ديوان الخراج الذي كان معمولاً به عند اهل فارس والروم، واعتمده في مركز الدولة وولايتها، فقد اخذت تنشأ ادارة مالية منظمة في الدولة الاسلامية المترامية الاطراف، وتعتمد على الوسائل اللازمة في ضبط الواردات والنفقات، بالرغم من ان الدواوين بقيت بسيطة بشكل عام في خلافة

(1) يذكر ان بيت المال نشأ زمن خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ابي بكر الصديق رضي الله عنه، للترتيب الادارية، 225/1.

(2) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص337. وينظر: ابي يعلى، الاحكام السلطانية، ص237.

(3) الحصب، فاضل عباس، الموردي في نظرية الادارة الاسلامية العامة، منشورات المنظمة لتربية العلوم الادارية، (الاردن، 1984م)، ص ص56-57.

(4) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص337. ابن خلدون، المقدمة، 675/2. النويري، شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب، (732هـ/1331م)، نهاية الارب في فنون الادب، مطابع لوستا تسوماس وشركاه (القاهرة، بلا)، 195/8.

(5) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص337. وينظر: النويري، نهاية الارب في فنون الادب، 195/8. وينظر: ابن خلدون، المقدمة، 675/2.

الراشدين (عمر، وعثمان، وعلي)(رضي الله عنهم)، ولم تذكر لها تفاصيل وتشعبات مختلفة، وكان الخليفة الراشد الثاني قد جعل لادارتها والاشراف عليها بنفسه، ورفض ان يقوم سواه بهذه المهمة لأنها تتعلق بحقوق الدولة الاسلامية والعباد، فقد قيل له: ((إن ها هنا رجلاً من الأتباع له بصر بالديوان، لو اتخذته كاتباً))، فقال: ((لقد اتخذت أذاً بطانة من دون المؤمنين))⁽¹⁾، وعن حزام بن هشام الكعبي عن ابيه قال: ((رأيت عمر بن الخطاب يحمل ديوان خزاعة حتى ينزل قديداً فتأتيه بقديد فلا تغيب عنه امرأة بكر ولا يثب فيعطيهن بأيديهن ثم يروح فينزل غان فيفعل مثل ذلك أيضاً حتى توفي))⁽²⁾، اما في الامصار فكان يوزع العطاء عن طريق العرفاء والنقباء والامناء⁽³⁾، فكان يذكر ديوان مدينة الكوفة او البصرة المكتوب بالفارسية وديوان الشام بالرومية، وديوان مصر بالقبطية، وعندما اتسعت الدولة الاسلامية واختلطت بالدول المجاورة فأضطرها ذلك الى توسع الجهاز الاداري وظهور الدواوين، إذ لكل ديوان اختصاصاته ومهامه التي توكل اليه⁽⁴⁾.

وكما هو معلوم بسبب توسع الحاجات والطلبات المستجدة، هذا في الوقت الذي نشأت دولوين اخرى وتفرع قسم عنها، فظهر ديوان المستغلات، وديوان النفقات، وديوان الخاتم الصغير، وديوان الأحباس،... تجدر الإشارة الى ان بعض المؤرخين قد بحثوا في وقت تدوين الدواوين أول مرة، وذكروا انه كان في السنة الخامسة عشر للهجرة⁽⁵⁾، وجرى تأكيد هذه الرواية في الاداب السلطانية⁽⁶⁾، واستناداً

(1) الطبري، تاريخ، 202/4. وينظر: ابن شبه، ابو زيد عمر النعمري البصري، (ت262هـ/875م)،

تاريخ المدينة المنورة، دار التراث، ط1، (بيروت، 1410هـ/1990م)، 694/2.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى، 298/3. المتقي، كنز العمال، (11654).

(3) الطبري، تاريخ، 94/4. وينظر: الليثي، السنن، 360/6.

(4) للجيشياري، الوزراء والكتاب، ص32.

(5) الطبري، تاريخ، 613/3. ابن الاثير، الكامل في التاريخ، 502/2.

(6) ابن الملقط، محمد علي بن طباطبا، (ت709هـ/1313م)، فخرى في الادب السلطانية والدولة

الاسلامية، مكتبة محمد علي صبيح الزهر، (لقاهرة، بلا) ص680.

واستناداً الى هذه الرواية فإن الهرمزان لا يكون له ذكر علماً بأن بعض الروايات قد ذكرت انه هو الذي اقترح على عمر بن الخطاب رضي الله عنه تكوين الدواوين، ومن الثابت أنه لم يؤمر الا في السنة السابعة عشرة للهجرة⁽¹⁾. وفي روايات اخرى قد ذهبت ابعد من ذلك، بالاولى عن الشعبي، والثانية عن الواقدي عن الزهري عن سعيد بن المسيب حول بداية تكوين الدواوين يقول: ((إن تكوين الدواوين كان في السنة العشرين))⁽²⁾ إذ جاءت رواية ابن خلدون في المقدمة⁽³⁾ تأكيداً، وهذا هو الراجح، لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد جني خراج للعراق والشام في ذلك الوقت كما ورد في رواية للشعبي⁽⁴⁾، ولم يكن بوسعه ان ينال هذا الخراج قبل هذا الوقت، فكانت الحاجة للدواوين كنتيجة لفتوحات العراق والشام والتي ساعدت على توفير المال من اللغنائم والجزية والخراج وتوفير المبالغ الكبيرة التي تسع عطاء العرب جميعاً⁽⁵⁾. وبالإمكان التوليف ما بين الروايات بأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد بدأ التفكير في انشاء الدواوين في السنة الخامسة عشرة. ثم اقر القواعد وتشكيلها في السنة العشرين للهجرة⁽⁶⁾، وهذا للتاريخ يتوافق مع رواية الواقدي التي نكرها البلاذري ايضاً.

ولأهمية البحث في موضوع الدواوين وخاصةً للدواوين المسؤولة عن موارد الدولة خاصةً، والتي سوف نستعرضها باختصار، وتأسيساً على ما مر ذكره انفاً فإن الامويين حين اتخذوا دمشق عاصمةً لهم، وجدوا ان الدواوين قد اسست فيها، ولما جاء معاوية بن ابي سفيان، كان في الدولة ديوان الجند، وديوان الناس واعطياتهم، واخيراً ديوان الخراج. وكان دور الامويين هو تطوير هذه الدواوين،

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى، 296/3. الطبري، تاريخ، 83/4. ابن الاثير، التكميل في التاريخ، 548/2.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص436.

(3) ابن خلدون، المقدمة، 676/2.

(4) البلاذري، (م.س)، فتوح البلدان، ص435.

(5) هيكل، محمد حسنين، القاروق عمر، ج2، مطبعة، مصر، (لقاهرة، 1364هـ / م)، ص335.

(6) الرئيس، ضياء الدين، الخراج والنظم المالية، ص140.

واستحداث دواوين اخرى دعت اليها الحاجة لتدارك متطلبات العهد الجديد، والدواوين تنقسم الى:

1- الدواوين المركزية، وتشتمل على ما يأتي:

أ- ديوان الرسائل: استحدثه معاوية ويتركز عمله على المراسلات والكتابة بين الخليفة وولاته، أو مع الملوك والرؤساء من الدول الاخرى في مجال العلاقات الدولية.

ب- ديوان الخاتم: استحدثه معاوية وعمله منتم لعمل ديوان الرسائل السابق، ويستخدم كأداة في توثيق الكتب والرسائل التي بعثت الى الملوك والامراء والرسول، ويذكر ان الختم كان يوضع في اسفل الرسالة أو الكتاب المرسل، ففي الصحاح يذكر ((أتخذ رسول الله ﷺ خاتماً ونقش فيه محمد رسول الله وجعل فمه مما يلي كفه))⁽¹⁾، ونقش عليه (محمد رسول الله)⁽²⁾.

ج- ديوان البريد: استحدثه معاوية ويعد عمله مرتبطاً بالدواوين سالفة الذكر.

2- الدواوين المعنية بموارد الدولة:

أ- ديوان الخراج: وهو اهم ديوان مالي يدل يعد الركن المعول عليه في الجهاز المالي والاداري للدولة الاسلامية لتوفير الموارد المالية اللازمة، لذلك يعد العصب الرئيس في حركة الدولة وبناء نهضتها الاقتصادية والسياسية واستقرارها المالي، إذ اهتمت الدولة الاسلامية بأمر الخراج ونظمته بشكل دقيق بعد أن كثرت الاموال التي توالى عليها بسبب توسع الفتوحات الاسلامية في العراق والشام واماكن اخرى كما مر نكره، فأختار الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ بماذا يصنع بها حتى قال: (((انحثوا لهم او نكيل لهم بالصاع ثم

(1) احمد، المسند، 94/2.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى، 258/1. وينظر: البخاري، صحيح (باب اللباس)، ص 46-50. وينظر: صحيح، مسند، ص 56-58. البلاتري، فتوح البلدان، ص 448. وينظر: ابن كثير، البداية والنهاية، 2/6.

اجمع رأيه على ان يحثوا لهم، فحثاهم، قال سعيد بن المسيب رضي الله عنه: وهذا قيل ان يدون الدواوين⁽¹⁾. وعندما جاء ابو هريرة رضي الله عنه بمال من البحرين، قال له عمر: **[[أمن طيب هو؟ قال: نعم يا امير المؤمنين دون للناس دواوين⁽²⁾. ومن يتدبر هذا الحوار للمسؤول بين خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم - عمر بن الخطاب رضي الله عنه يأخذ برأي الناس في ادق الامور، ومن بينها الشؤون الاقتصادية والمالية، ايماناً بالحديث الشائع (ما خاب من استشار) بين الاعلى والانى (الرعية) ليصل الى افضل الطرائق لحفظ حقوق الدولة والمسلمين على حد سواء. كما ان الامويين قد اهتموا ايضاً بديوان الخراج كثيراً، لكونه قام بحصر الاموال الكبيرة الواردة اليه بسبب التوسع الكبير للدولة، وحافظ عليها ونظمها (المنخل والمخرج)، لأن الملك يصلح بها، فكان الخليفة معاوية بن ابي سفيان المنظم الحقيقي للدولة الاموية منذ بدايتها الاولى، فهو لول من امر بتسجيل ارقام بحفظ سجلات تحوي على مقادير الجزية والخراج بحسب المناطق او الاقاليم مميّزاً بين دخل ارض الخراج وارض للصوافي⁽³⁾. اذ كان كل ما يرد يسجل في ديوان الخراج⁽⁴⁾.**

وعد الخليفة عمر بن عبد العزيز الاموال احد الاركان الاربعة التي تثبت السلطان⁽⁵⁾ كما ان دواوين الخراج هي الاخرى قد تشكلت وتعددت في اقاليم الدولة الاسلامية المترامية الاطراف. فضلاً عن الديوان المركزي (وهو الاساس) ومقره في دمشق العاصمة، إذ كان امراء الاجناد والاقاليم يدفعون من اموال الخراج

(1) ابو يوسف، الخراج، ص47.

(2) ابو يوسف، (م.ن)، الخراج، ص47-48. وينظر: الماوردي، الاحكام السلطانية، ص337. وينظر: الليثي، السنن الكبرى، 350/6.

(3) ويقصد باراضي الصواف الاراضي المستقلة من اراضي الساسانيين والبيزنطيين دانيال، دينيت، الجزية والاسلام، ص64. وينظر: نجدة خماش، الادلة في العصر الاموي، ص274.

(4) للجيشباري، الوزراء والكتّاب، ص3.

(5) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، 568/6.

عندهم اعطيات الجند والنفقات الأخرى، وإذا ما زاد شيء منه دفعوه الى بيت المال المركزي في دمشق⁽¹⁾، وبذلك يلاحظ ان الخلفاء الأمويين كانوا يحاسبون العمال والامراء في حالة تقصيرهم في اداء الخراج، ويمكن الإشارة في هذا الخصوص الى ان الارض الخراجية في الأقاليم كانت مسجلة ايضاً في ديوان الخراج في دمشق لكي تمكن الخلفاء من مقارنة الواردات من هذه الاراضي مع الواردات في السنوات السابقة⁽²⁾، وان ما يدعو للفخر والاجلال ما حصل لهذا الديوان المهم بتعريبه خالصاً، (أي تم نقله من اللغات المحلية التي كانت سائدة آنذاك قبل الفتح الاسلامي الى اللغة العربية البهية والكتابة بحروف الضاد ويذكر: ((لانه كان مكتوباً في العراق وسائر المشرق باللغة الفهلوية، وفي مصر بالقبطية، وفي الشام بالرومية))⁽³⁾. وقد بدأت عملية التعريب الحقيقية هذه زمن الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان عندما عرب دواوين العراق والشام⁽⁴⁾، فكان عمله يعد بحق جزءاً من خطة الإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي والمالي والاجتماعي، لاطهار شخصية الأمة واستقلالها لتحديد الهوية العربية الاسلامية. وهذا ما سنتناوله بشيء من التفصيل في الفصل الثاني/المبحث الثالث ان شاء الله.

ب- ديوان الصدقات:

تحدثنا بشكل مفصل عن الصدقات وانواعها، وبقي التطرق الى المكان الذي يحفظ فيه مال الصدقات، أذ انشأ زمن الخليفة هشام بن عبد الملك، والذي هو عبارة عن الدفتر الذي يكتب فيه اسماء اهل العطاء، والذي اطلق عليه الماوردي بتسمية

(1) المعاضدي، عبد القادر، واسط في العصر الأموي، ص 290.

(2) المعاضدي، (م.ن)، واسط في العصر الأموي، والصفحة ذاتها.

(3) الجهشداري، الوزراء والكتب، ص 38. وينظر: الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 340-341. وينظر

المقريزي، الخطط المقرية، 1/181.

(4) الجهشداري، الوزراء والكتب، ص 67.

ديوان العشر⁽¹⁾. واخيراً جاء قول الله تعالى: ((إِنَّمَا الْصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَى فُلُوبُهُمْ فِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَآثِنِي السَّبِيلِ))⁽²⁾. ومن يتبكر حكم الله ﷻ في توزيع الصدقات على من يستحقها في سبيله تعالى لسد الهوة بين الاغنياء والفقراء لتوفير حد الكفاف للقضاء على الفقر وهو آفة.

ج- ديوان المستغلات:

وهو السجل الذي ينظر في ادارة ممتلكات الدولة غير المنقولة كالعمارات، والحوانيت والابنية، والاضياح⁽³⁾. وتم انشاءه زمن للخليفة الوليد بن عبد الملك فراقب الاسواق⁽⁴⁾، اذ كان يطوف فيها ويتفقد احوالها، وكثيراً ما عاقب من يقعد في السوق ويجهل احكامه واعرافه⁽⁵⁾، ذلك ان للخليفة عمر بن الخطاب ﷺ كان حريصاً على ان يسود العدل والتراحم. فروي عن الخليفة انه في احدى جولاته، سمع حواراً ما بين لم ولينتها المؤمنة تريد الام خلط اللبن بالماء...⁽⁶⁾، وكما يذكر انه قد جعل المائت بن زيد عاملاً على سوق المدينة، وعين عبد الله بن عتبة⁽⁷⁾، ويعتذر اختار لهذه المهمة سليمان بن ابي خثمة، وكان من فضلاء المسلمين المهاجرين⁽⁸⁾. ويذكر ان الخليفة عمر ﷺ قد انتدب كمحتسب على اسواق المدينة

⁽¹⁾ يطلق عليه الماوردي بأسم ديوان العشر. ينظر: الاحكام السلطانية، ص355. وينظر: الكبسي، حمدان، محاضرات في النظم الاسلامية على طلبية الدكتوراه، معهد للتاريخ، (بغداد، 2003م)، ص42.

⁽²⁾ سورة التوبة، جزء من الآية-60.

⁽³⁾ الكبسي، حمدان، محاضرات في النظم الاسلامية، ص43.

⁽⁴⁾ الغزالي، احياء علوم الدين، ج2، ص55.

⁽⁵⁾ المعقوبي، تاريخ، ج2، ص158.

⁽⁶⁾ ابن تيمية، احمد بن عبد العلیم، (ت738هـ)، الحسبة في الاسلام، مط المويد، (دمشق، 1318هـ)، ص43.

⁽⁷⁾ الشافعي، ابو عبد الله محمد بن ادریس، (ت204هـ/819م)، الأم، مط دار الشعب، (مصر، 1968م)، ج4، ص205. وينظر: ابو عبيد، الاموال، ص71.

⁽⁸⁾ ابن سعد، الطبقات، ج3، ص208. وينظر: ابن حجر العسقلاني، تهذيب، ج12، ص428. لمجلدي، التكميل في احكام للتفسير، ص43.

امراة هي الشفاء بنت عبد الله بن عبد شمس العدوية، وهي من ربط الخليفة نفسه، وفي الوقت نفسه هي لم سليمان بن ابي خثمة⁽¹⁾، وربما ولاها في مهمة خاصة تتعلق بأمر النساء كصحابية فاضلة، وكانت تجيد الكتابة. وتواصل نظام الحسبة والإشراف على الأسواق إبان خلافة الراشد الثالث - عثمان بن عفان رضي الله عنه، فقد كان في عهده الحارث آبن العاص - عاملاً على السوق، يشرف على عمليات البيع والشراء، ويرى الموازين، ويأخذ العشور⁽²⁾. واستمر الاهتمام بنظام الحسبة زمن الخليفة الراشد الرابع رضي الله عنه - علي بن ابي طالب رضي الله عنه، فقد راقب الأسواق بنفسه، وحث التجار والباعة على ألا يظلموا الناس، وأن يبتعدوا عن الغش والتطفيف بالكيل والميزان⁽³⁾. واستمر الاهتمام بنظام الحسبة كثيراً في ظل الدولة الاموية.

(1) ابن سعد، الطبقات، ج8، ص198. وينظر: الطبري، تاريخ الرسل، ج3، ص280. وينظر: الكبيسي، اصالة نظم الحسبة، ص12.

(2) تيلانري، فمساب الإشراف، ج5، ص47، نقلاً عن الشيخلي، الاصناف، ص140. ينظر: الكبيسي، (م.س) اصالة نظم الحسبة، ص12.

(3) ابن سعد، الطبقات، ج3، ص18. وينظر: نقبال، الحسبة المذهبية، ص23. ينظر: الكبيسي، اصالة نظم الحسبة، ص12.

الفصل الثاني

التعريف بسعر صرف النقود في الاقتصاد الاسلامي

المبحث الأول: الصرف ومعناه.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في سعر صرف النقود.

المبحث الثالث: اثر التعريب والسكة على سعر صرف النقود.

المبحث الرابع: اثر المستوى المعاشي على سعر صرف النقود.

المبحث الأول الصرف ومحتاه

الصرف لغةً: تعني لفظة ((صرف)) الفضل. قال الزمخشري: ((والدراهم على الدراهم صرف في الجودة والقيمة أي فضل))⁽¹⁾، وأوضح ابن منظور ذلك بقوله: ((وبين الدرهمين صرف، أي فضل جودة فضة أحدهما))، ويقول: ((الصرف فضل الدرهم على الدرهم، والدينار على الدينار))⁽²⁾.

كما تعني مفردة (صرف) أيضاً بيع العملة أو تبديلها في السوق (الدراهم بالدينار أو بالعكس)، فيقال: صرّف الدراهم؛ أي باعها بدراهم أو دنانير⁽³⁾ وتجدر الإشارة إلى أن (الصرف) يمثل عقد بيع للملح، أو بيع الثمن بالثمن بشروط خاصة تحدد حالة السوق ويركز على المعنى للصيرفي ففعته ((بصراف الدراهم ونقادها))⁽⁴⁾، أو بيع الذهب بالفضة، وهو من ذلك لأنه ينصرف عن جوهر إلى جوهر، ويقال: صرف الدراهم بالدينانير⁽⁵⁾، ويدعى الشخص الذي يتعامل ببيع وشراء العملات وتمييز السليم من المغشوش فيها بالصراف، وللصيرفي، والصيرفي⁽⁶⁾، لأنه صراف الدراهم ونقادها⁽⁷⁾. ومن يتدبر المعنى اللغوي لعملية

(1) الزمخشري، أساس البلاغة، الهيئة المصرية للكتاب، (لقاهرة، 1985م)، ج2، ص14. وينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص190.

(2) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، (بيروت، 1956م)، ج9، ص190، (مادة صرف)، إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ج2، ص647.

(3) ابن منظور، (م-ن)، لسان العرب، ج9، ص190، (مادة صرف). وينظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ج2، ص14.

(4) الزبيدي، تاج العروس في جواهر القاموس، مطبوعة لجمعية، (مصر، 1370هـ)، ج6، ص163.

(5) ابن منظور، لسان العرب، (مادة صرف)، ج9، ص90.

(6) الزمخشري، أساس البلاغة، ج2، ص14. وينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص190.

(7) الزبيدي، تاج العروس، ج4، ص19.

صرف الذناير الذهبية بالدرهم الفضية وبالعكس عن طريق الصراف المسؤول عن تقييم النقد وقيّمته.

اما معنى الصرف اصطلاحاً: فهو قريب من المعنى اللغوي، فهو يعني تبديل العملات، او بيع النقود الذهبية بالدرهم الفضية او بالعكس، والقيام بفحص العملات لتمييز المغشوش من الصحيح⁽¹⁾.

وقد كان للصيارفة اساليبهم ووسائلهم الخاصة التي يستطيعون من خلالها تمييز الذناير الذهبية والدرهم الفضية النقية للعيار والتامة الوزن عن الذناير والدرهم المغشوشة: او المزيفة والناقصة الوزن، ومن هذه الوسائل: لمس المعادن (الدينار الذهبي والدرهم الفضي)، وتذوق الطعم باللسان، او فحصه بالنار، او بمادة كيميائية معروفة لديهم⁽²⁾. وبالنظر لخبرة الصيارفة الكبيرة في مجال الصيرفة والتمييز وفراسطهم مما حدا بالكثير من التجار والباعة والعامّة بالجوء اليهم ليتأكدوا من سلامة عيار النقد ووزنه الذي يقبضونه ثمناً لسلعهم، لا سيما اذا كان المشتري شخصاً غير معروف لديهم، ففي هذا الشأن يروي المدائني ان الشاعر البعيث المجاشعي قدم مكة في خلافة عبد الملك بن مروان (65-86/684-705م) طالباً مساعدة اهلها له في قضاء دين عليه ((وكان الرجل من قریش يأتي بالشيء يحمله فيقول: لا اقبله حتى تجيء معي الى الصراف حتى ينقده ويزنه))⁽³⁾.

وتجدر الاشارة ان عمليات التصريف، ومهنة الصيرفة كانت تمارس عند البابليين في العراق قديماً وازدهرت في المدائن ابان السيطرة الماسانية (الفارسية)، كما ان اهل مكة كانوا قد عرفوا العملات النقدية في التعامل التجاري قبل الاسلام وبعده، مثل الدينار الرومي (الذهبي)، والدرهم الماساني واليميني (الفضي)، وكان

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص190. وينظر: السعدي، الصيرفة والجهنّة، ص103.

(2) السعدي، (م)، الصيرفة والجهنّة، ص110 - 112.

(3) الاصفهاني، ابو الفرج علي بن الحسين، (ت356هـ/967م)، الاغاني، مطبع لوستا تسومن، (القاهرة، 1963م)، ج16، ص232.

لهم اوزان خاصة بالذهب والفضة يتبايعون على اساسها، كالرطل، والاقية، والمقال (الدينار)، والدرهم⁽¹⁾. ولذلك تبين ان سعر صرف النقود يتأثر سلباً او ايجاباً بنوعية المعدن المستخدم أي عياره ووزنه فضلاً عن العرض والطلب (نشاط السوق).. فجرى التأكيد على الدور الحكومية لتلك النقود خوفاً من حالات الغش.

ومما تقدم تفيد المراجع أن كلمة النقد لغة تطلق على الدراهم ويراد بها التمييز بين جيدها ورديئها، فضلاً على اعطاء الثمن معجلاً، ومنه حديث جابر رضي الله عنه في قصة شراء الرسول الكريم ﷺ لجملة حيث قال: نقنني ثمنه - أي اعطاني النقد - الثمن - معجلاً⁽²⁾. كما ويراد بها الأخذ ومنه قولك نقدتها له بمعنى قبضتها وأخذها. وأخيراً تطلق كلمة النقد على العملة المتداولة بين الناس نفسها، ومنه قولك معي نقود، أي عملة أو مال⁽³⁾.

اما النقد اصطلاحاً:

فهو عبارة عن كل شيء يلقي قبولاً عاماً كوسيط للتبادل، ومقياس للقيمة مهما كان ذلك الشيء، وعلى أي حال يكون⁽⁴⁾.

اما في نظر علماء الاقتصاد، الذين يعدون ان النقد هو كل شيء ذا ندرة عالية كالذهب والفضة، او كان ذا ندرة خارجة (كامنة) كالأوراق النقدية، وقير قبولاً عاماً يخرج أي وسيط للتبادل يكون مقبولاً خاصاً لها للكيميالة والسندات

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ص 471 وما بعدها. وينظر: المقرئزي، اغنية الامة في كشف الغمة، ص 49.

(2) البيهقي، السنن الكبرى، 337/5.

(3) المقرئ، الشيخ احمد بن محمد بن علي الغيومى، المصباح المنير، مط مصطفى البابي الحلبي واولاده، (مصر، بلا)، 391/3. لزمخشري، لسان البلاغة، ص 469. الرازي، الشيخ محمد بن ابي بكر، (ت 666هـ/ 1267م)، مختار الصحاح، للمركز العربي للثقافة والعلوم، (بيروت، بلا)، ص 675.

(4) ابن منيم، الشيخ عبد الله بن سلمان، الورق النقدي، ط 2، مطابع الفرزدق التجارية، (الرياض، بلا)، ص 19. وينظر: زلوم، عبد القدير، الاموال في دولة الخلافة، دار العلم للملايين، ص 199.

الاذنية والشيكات فلا تسمى نقداً⁽¹⁾. واستناداً لعدالة الشريعة الإسلامية الواردة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي المنشود من خلال محاربة الغش والتلبس، والتزييف، يذكر الواقدي: ((ان الخليفتين عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان ؓ كانا اذا وجدا الزيف في بيت المال جعلاهما فضة))⁽²⁾.

يذكر ان الموازنة بين صرف الدينار الذهبي والدرهم الفضي وصرفها بما يوازنها من النقود الاخرى هو امر تولاه الصيرافة في عصر الرسالة، وعصر الراشدين، والعصر الاموي⁽³⁾ وما تلاه. وهذا للعمل بحد ذاته يشكل جزءاً من النشاط المصرفي في الدولة العربية الإسلامية.

تجدر الاشارة من خلال ما تقدم ان الصيرفة تمثل نظاماً مالياً رافق للنشاط التجاري والمالي والاقتصادي في اسواق المدن المهمة في الدولة العربية الإسلامية، ولوحظ اشتقاق لفظة صيرفة من الصرف.

(1) التركماني، عدنان خالد، السياسة النقدية والمصرفية في الاسلام، مؤسسة الرسالة، (عمان، 1988م)، ص32-33.

(2) قبلانري، فتوح قبلان، ص475. وينظر: الكبيسي، حمدان، النشاط المصرفي، ص175.

(3) الكبيسي، حمدان، النشاط المصرفي، ص75.

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة في سعر صرف النقود

عمليات تصريف النقود:

تمثل النقود (الدنانير الذهبية والدرهم الفضية) احدى علامات الخلافة وشاراتها، كما تسهم في ازاحة الستار عن واقع الاوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية للخلافة العربية الاسلامية، في الوقت نفسه تعطي صورة صادقة وموثقة عن النشاط المصرفي خاصة، والنشاط الاقتصادي عامة⁽¹⁾. ومن المعلوم ان النقود في الدولة العربية الاسلامية وغيرها من الدول تضرب من معدني الذهب والفضة وحياناً من النحاس، وان قيمة هذه المعادن متفاوتة من حيث الجودة وسلامة عيارها ووزنها من الغش والتدليس والتزييف، وهذا ما شدد عليه جميع خلفاء وامراء الدولة العربية الاسلامية في مختلف مراحل تطورها، لاسباب شرعية (دينية) واقتصادية واخلاقية وسياسية لان النقود تمثل رمز الدولة وشرعية حاكمها، الذي احياناً ينقش صورته على القطعة النقدية، كما لها نور اعلامي ايضاً. وكان المسؤولون في الدولة حريصين على سلامة النقود من الكسر والقرض (التبر) ومع ذلك فان سعر الصرف يتعرض الى حركة للعرض والطلب في الاسواق، كما انها تتأثر بالخلافات السياسية، وعدم الاستقرار الامني في البلد من ناحية قوة الدولة سياسياً، ومثانة اقتصادها، ومنعتها من ناحية اخرى. وتلاعب الصرافين والجهادة في سوق العملات. كما يذكر ان مؤشر سعر صرف الدينار الذهبي بعهد الرسول الكريم ﷺ وبداية عصر الراشدين كان يعادل عشرة دراهم، واستمر كذلك حتى وسط خلافة عمر بن الخطاب ؓ حيث لدينا نصوص تاريخية موثقة تشير الى ان الخليفة عمر ؓ كان قد قسم اهل النمة الملتزمين بنفع الجزية الى ثلاث فئات، اغنياء وفرض نفع اربعة دنانيراً وثمانية واربعين درهماً. وفرض على متوسطي الحال

(1) الكبيسي، النشاط المصرفي، ص 66.

دينارين أو أربعة عشرين درهماً، وفرض على الذين قدرتهم المالية اقل من متوسطي الحال ديناراً واحداً أو اثني عشر درهماً⁽¹⁾ وهذا يعني ان سعر صرف الدينار الذهبي اصبح اثني عشر درهماً فضياً، في حين كان في عصر الرسالة عشرة دراهم⁽²⁾ وفي النصف الاول من العصر الاموي. اما في النصف الثاني منه وما بعده فكان يتراوح ما بين 12-13 درهماً فضياً للدينار الذهبي بشرط ان يكون وزن الدرهم بـ(6 دنانير) في كلا العصرين، ثم اخذ الدرهم يتأثر سلباً لأمور اقتصادية، اذ تم لتناقصه حبة وحبة اخرى واصبح الدينار يساوي 14 درهماً، أي ان سعر صرف الدراهم قد انخفض تدريجياً، وغني عن البيان فإن عمليات صرف الدنانير الذهبية بالدراهم الفضية قد ارتبط باختصاص الصرافين وبذل هؤلاء جهوداً حثيثة في تسهيل عملية تبادل النقود (صرفها) في الاسواق، اما نقداً، او بموجب وثائق مالية قابلة للصرف كما ورد ذكره.

وبلا شك فان عملية التبادل تعد مهمة اساسية يتطلبها النشاط الاقتصادي في المدن بفعل ارتياد التجار الاجانب، الذين يحملون معهم نقوداً قد تختلف عن النقود المتداولة في اسواق الدولة العربية الاسلامية، وكان الصرافون هم الجهة الوحيدة التي تتولى امر تقويم جودتها وتحديد وزنها والتثبت من قيمتها للنقدية ازاء النقود المتداولة في اسواق الدولة. هذا فضلاً عن ان اقتصاد الدولة الاسلامية وسعر صرف النقود كان يتعرض في حالة تاثر اقتصاديات الدول المجاورة كالبيزنطينية وغيرها اذ كانت قوة الدولة ومنعتها ومثانة اقتصادها من العوامل المؤثرة في سعر صرف الدنانير، ومثال على ذلك؛ عندما ضعفت الدولة الساسانية (الفارسية) وتردت اوضاعها الاقتصادية في اواخر ايامها فخفضت عيار عملتها (الدراهم الفضية) يقول الماوردي: ((كان الفرس عند فساد امورهم قد فسدت نقودهم فجاء الاسلام ونقودهم

(1) ابو يوسف، الخراج، ص36 - 38. ينظر: الكبيسي، للنشاط المصرفي، ص73 وص74.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص131 وص473-474. وينظر: ابو عبيد، الاموال، ص32 وص44.

وينظر: الكبيسي، للنشاط المصرفي، ص74.

في العين⁽¹⁾، والورق⁽²⁾ غير خالصة⁽³⁾، وبذلك يعد السبب الرئيس الذي أدى الى تدهور سعر صرف الدرهم الماسائي بالنسبة للدينار البيزنطيني الذي لم يتعرض للتلاعب والغش.

وفي مقابل ذلك، يلاحظ أن قوة للدولة الاموية ومثانة لقتصادها في المحافظة على ثبات وزن الدنانير الذهبية وعايرها، والدرهم الفضية فيها، وتشدد المسؤولون في الدولة، ومنهم ولاية العراق: خالد بن عبد الله القسري، وعمر بن هبيرة الفزاري، ويوسف بن عمر الثقفي... في معاقبة من يتلاعب بوزن النقود وعايرها، وبذلك استطاعوا تخلص معنيهما (الذهب والفضة) من الشوائب لكي تكون الدنانير الذهبية والدرهم الفضية المصروفة نقية، ومن ثم يكون وزنها وعايرها ثابتين ينعكس ذلك على ثبات وقوة سعر صرفها. وكانت الدرهم الجيد (الخالدية، والهبيرية، واليوسفية) اجود نقود بني امية والتي اعتمدها ابو جعفر المنصور وسنتطرق اليها.

ومما تقدم فان ثبات سعر صرف النقود (الدينار الذهبي والدرهم الفضي) يؤثر اموراً كثيرة، فسياسياً يدل على حالة الاستقرار السياسي والامن، وعلى الصعيد الاقتصادي، فيمن على استقرار اقتصادي ونمو بوتائر متزايدة لتحقيق الرفاهية من خلال التطور والتقدم المالي واخيراً على الصعيد النفسي والمعنوي فانه يفتح افاقاً مستقبلية واعدة.

(1) العين: ما يضرب نقداً من الدنانير الذهبية. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج2، (مادة عين)، ص947، (سبق ان تطرقنا لذلك).

(2) الورق: والمقصود به الدرهم الفضية. ينظر: ابن ممتي، قوانين الدواوين، مط مصر، (القاهرة 1943م)، ص310.

(3) الماوردي، الاحكام المططقية، ص134.

تبديل النقود: الصيرفة من الانظمة المالية التي ولكبت النشاط الاقتصادي والتجاري والمالي في اسواق المدن الرئيسية في الدولة العربية الاسلامية⁽¹⁾، واشتقت لفظة ((الصيرفة)) من الفضل والتميز، ولكون النقود قد ضربت من المعادن الثمينة كالذهب والفضة، لذا يقوم الصيرفي بمهمة اجراء التفاضل بينهما لتحديد درجة جودتهما وزناً ونقاوة، وفي هذا المجال تشير المظان التاريخية المعتمدة الى وجود صرافين في اسواق المدن العربية كمكة، ويثرب والحيرة والاتبار، ودمشق ... قبل قيام الدولة العربية الاسلامية.

اما بعد ظهور الاسلام فقد مُصِرَّت البصرة، والكوفة، والفسطاط، والقيروان، وواسط، وبغداد، وسامراء، فكان للصرافين في اسواقها دكاكين معينة مارسوا فيها عمليات صرف النقود ومبادلتها⁽²⁾.

يذكر ان عمليات الصرف قد توسعت كثيراً بتوسع النشاط التجاري والزراعي وزيادة دخل الفرد، فكان الصرافون يقبلون احياناً الودائع من المومنين، فعندئذ يصبح في مقدورهم اقراض النقود لذوي الحاجة، وقد يكتفي المقرض بثقله في المقرض ضماناً له، وفي بعض الاحيان كان على المقرض ان يقدم كفيلاً يكفله يرد الدين في حالة امتناع او عجز المقرض عن الدفع. وفي احيان اخرى يكتفي المقرض باخذ رهن يفي بمقدار القرض او يزيد وله الحق في الانتفاع من هذا الرهن لمصلحته الخاصة.

وبحكم تعلق اختصاص الصيرافة بالنظام النقدي، فقد بذلوا جهوداً فعالة في تسهيل امر تبادل النقود في الاسواق، اما نقداً، او بموجب وثائق مالية قابلة للصرف، وبلا شك فان عملية تبادل النقود تعد مهمة اساسية تتطلبها عملية النشاط

(1) كانت الصيرافة اسكن خاصة لممارسة عملياتهم المصرفية. وينظر: اليعقوبي، احمد بن ابي يعقوب، البلدان، مطبعة بريل، (لندن، 1892م)، ص71، وص246. وينظر: الكبيسي، النشاط المصرفي، ص74 و ص75.

(2) الكبيسي، النشاط المصرفي، ص12.

الاقتصادي والتجاري والمالي في اسواق المدن المختلفة بفعل ارتياد التجار الاجانب، الذين يحملون معهم نقوداً قد تختلف عن النقود المتداولة في اسواق الدولة العربية الاسلامية وزناً وعياراً، وكان الصرافون هم الجهة الوحيدة التي تتولى امر تقويم جودتها، وتحديد وزنها، والتثبت من قيمتها النقدية، ازاء النقود المتداولة في اسواق الدولة⁽¹⁾، مما اضطر للتجار احياناً الى التعامل مع الصرافيين، لأن الاقاليم الشرقية في الدولة العربية الاسلامية كانت تتعامل بالدرهم الفضية في الاغلب، في حين كانت الاقاليم الغربية تتعامل، في الاكثر بالدينار الذهبية، وفي هذه الحالة اصبح لا بد من وجود الصرافين لتبديل النقود المختلفة، والتي قيمتها عرضة للصعود والهبوط تبعاً لتقلبات قيمة المعدن المضروبة منه، وبالتالي تغير سعر صرفها تبعاً لذلك، كما يمكن تحويل أي من النقدين الى النوع الاخر بحسب سعر الصرف السائد في السوق الذي تحدده الاحوال التجارية دون تدخل الحكومة، وكان باستطاعة الناس ان يبيعوا دراهم للصرافين ببنائير جديدة حسان⁽²⁾، وهذا لا يعني ان سعر الصرف كان ثابتاً، وانما كان يتعرض لتقلبات السوق، هذا شيء طبيعي، فالدينار بعد ان كان مساوياً لعشرة دراهم في صدر الاسلام، وصار فيما بعد و تحديداً في النصف الثاني من العصر الاموي يساوي اثني عشر درهماً، وفيما بعد قفز الى ثلاثة عشر واربعة عشر درهماً او اكثر⁽³⁾.

ولا مجال للتطرق اليه لكونه خارج نطاق البحث، وما يؤكد ان سعر صرف الدينار بالدرهم وبالعكس في صدر الاسلام والراشدين والذي كان يتراوح ما بين 10-12 درهماً فضياً للدينار الذهبي الواحد، على اساس ان وزن الدرهم يعادل 6

(1) لكيسي، (م.ب.)، للنشاط المصرفي، ص 13-14.

(2) الجهشاري، الوزراء، ص 281-282. ينظر: لكيسي، حمدان، النشاط المصرفي، ص 74-75.

(3) مسكويه، ابو علي احمد بن محمد، (ت 421هـ/1030م)، تجارب الامم في تعاقب الهمم، ج 2، مط، شركة للتدن الصناعية، (القاهرة، 1915م)، ص 31. وينظر: متر، الحضارة الاسلامية، ج 2، ص 277.

دوانيق⁽¹⁾، ويستدل ذلك من مقدار نصاب الدنانير الذهبية والدراهم الفضية، ومقادير العطاء في ذلك الزمن، إذ إن قيمة صرف الدينار عشرة دراهم، فجعل المصطفى ﷺ وللخلفاء الراشدون من بعده نصاب زكاة الذهب عشرين مثقالاً أي (عشرين ديناراً ذهبياً)، ونصاب الفضة متني درهم فضة، ومقدار الزكاة الواجبة على النصاب منهما نصف دينار ذهب، أو خمسة دراهم فضة⁽²⁾. وضبط عيارها، وقد ذكر البلاذري⁽³⁾ عن الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود ؓ من أنه كان يأمر بكسر زيوف الدراهم أينما وجدت، لأنها تحمل ضرراً اقتصادياً ومالياً، وتعطيل لدورها في السوق فضلاً عن تدني سعر صرفها، يلاحظ أن الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز ؓ (99-101هـ/717-720م) قد شدد على جودة الضرب، وعدم السماح بالسك خارج دور الضرب الحكومية لما له من تأثيرات اقتصادية ومالية سلبية على النقود من حيث الجودة والنوعية والوزن والعيار.. إذ عاقب رجلاً كان يضرب على غير سكة السلطان فسجنه وأخذ حديدَه فطرحه في النار، وكذلك فعل عند غير قليل من الخلفاء حفاظاً على النقود.

ولسرية الاعمال التي تنور في دور السك، فإن المعلومات عنهما تصبح قليلة، ويذكر من خلال المصادر العربية التي أشارت الى صناعة وتنقية النقود يذكر من بينها:

- 1- البلاذري (ت279هـ)، فتوح البلدان من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، حيث يذكر الاوزان للنقود السامانية والدراهم الأموية.
- 2- الماوردي (ت450هـ)، الاحكام السلطانية من القرن الخامس الهجري/للعادي عشر الميلادي، يذكر بعض المعلومات عن صناعة الدنانير والدراهم.

(1) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص119.

(2) أبو عبيد، الاموال، ص500 وص543. وينظر: الماوردي، الاحكام السلطانية، ص153-154.

وينظر: المقريزي، شذور العقود، ص6. وينظر: ابن مماتي، قوانين القوانين، ص310.

(3) فتوح البلدان، طبعة لندن (1866م)، ص657-658.

3- ابن خلدون (ت808هـ)، المقدمة من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، ويذكر ان لفظة المسكة تعني لها قالب المسك.

4- المقرئزي (ت845هـ)، شذور العقود في ذكر النقود من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي يتطرق فيه الى ذكر الأوزان للنقود.

وبذلك نستطيع القول أن الدولة العربية الاسلامية قد أهتمت بأقامة دور ضرب النقود في المدن الكبرى، ولاسيما بعد اجراء عملية اصلاح للنظام النقدي، واصبحت تؤدي مهمات جليلة لا تقل شأناً عما تؤديه مصارف الاصدار اليوم، فهي كانت تتولى ضرب الكميات اللازمة من النقود الجارية في التعامل حينذاك، واللازمة لتنشيط الحركة التجارية-وتزيد في انتاجها أو تقال منه حسب الحاجة وما متوفر من المعادن المضروبة منه النقود، كما تولت دور ضرب النقود عملية استبدال النقود القديمة التي بطل استعمالها، فضلاً عن كونها مخزناً للمعادن الثمينة (الذهب والفضة) والتي تمثل المادة الاساسية لضرب النقود والمحافظة في مخازن خاصة تلحق عادة بدور الضرب المحمية والملاصقة لدور الخلفاء لسهولة الاشراف عليها، كما تجدر الاشارة الى أن المشرفين على دور ضرب النقود، أحياناً يتدخلون اذا دعت الضرورة لتثبيت أسعار العملة خوفاً من تفاقم الأزمات المالية التي قد تتعرض لها الدولة⁽¹⁾.

دور الضرب الحكومية:

ولاهمية دور الضرب الحكومية في المحافظة على العيار والوزن للنقود المتداولة، التي رفدت بيت المال بموارد مالية هامة لأنها كانت تقوم بمسك ما يقدمه الافراد من سبائك طبقاً للوزن المقرر شرعاً-أو ما تدعى بدور للضرب الخاصة- نظير نقاضي رسوم معينة، تمثل ثمن الوقود وحق الضرب⁽²⁾- اجرة الضراب وهي تعادل 1% من الدراهم التي سكنت. إذ بلغت واردات الدولة من ريع دور

(1) ابن الاثير، للكمال في التاريخ، ج4، ص35-37.

(2) بيلاتري، فتوح البلدان، ص656. وينظر: لمقرئزي، اغثة الامة، ص55.

الضرب بمدينة السلام، وسامراء، وواسط، والبصرة، والكوفة فقط (60370 ديناراً)، وينكر ابن خرداذبة ان غلات الاسواق والارحاء ودور الضرب بها(بغداد) الف الف وخمسمائة الف درهم⁽¹⁾. في حين بلغت دخول دار السكة في الأندلس أواخر عهد بني امية مائتي الف دينار في السنة، وبما أن الدولة كانت تأخذ واحداً في المائة من المال المضروب فيكون مقدار ما ضرب في الأندلس وحدها خلال تلك المدة عشرين مليون دينار. ومعلوم ان الدينانير والدرهم الجياد كانت تضرب في دور للضرب الحكومية وفضلها واعتمدها الآخرون بسبب تشديد للخلفاء والامراء لجعلها مستوفية الوزن والعيار، كما ان العمل بدور للضرب لا يجري على طوال أيام السنة، وبخاصة في مشرق الدولة، وانما في مواسم معينة، ذلك أن الزبيدي نقلاً عن الجاحظ قد ذكر في اطلالة فصل الربيع يتم ((افتتاح الخراج وتولية العمال والاستبدال، وضرب الدرهم والدينانير وتقريب القربان واشادة البناية))⁽²⁾.

(1) ابن خرداذبة، الممالك والممالك، ص125.

(2) الزبيدي، تاج للعروس من جواهر القاموس، ص146.

المبحث الثالث

أثر التعريب والسكة على سعر صرف النقود

أولاً: تعريب النقود:

على الرغم من أن عملية تعريب النقود من قبل الخليفة عبد الملك بن مروان قد تناولها باحثون كثيرون إلا أننا وجدنا أن هذه الدراسة لأبد لها أن تشرح أثر عملية التعريب في عمليات صرف النقود وعملية التعريب ويقصد بها جعل النقود المتداولة في أسواق الدولة الإسلامية عربية خالصة من الشارات الأجنبية ومحددة العيار وثابتة الوزن، وقد قام بهذه العملية الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (65-86هـ/685-705م) وضربها على مراحل لتصبح بشكلها المتميز تماماً والمختلف عن النقود الأجنبية⁽¹⁾، إذ تشير النصوص أن العرب المسلمين استمروا يتعاملون بالنقود الأجنبية، وبالنقود العربية التي كانت تحمل الشارات الأجنبية التي ضربها خلفاء وللمراء الدولة العربية الإسلامية، والتي لم تثبت على وزن واحد، بل كانت متغيرة الأوزان أحياناً⁽²⁾، بالرغم من محدوديتها في مجال التعاملات اليومية وخضوعها إلى الإشراف المباشر من أولي الأمر، إلى أن استقر الأمر للامويين الذين وقعوا تحت تأثيرات قومية، ولدوافع مالية واقتصادية وسياسية ودينية ضاغطة. فبدؤوا جديين بسك عملة جديدة ذهبية فضية (دنانير ودرهم) خالية تماماً من الشارات الأجنبية.

يروى الماوردي⁽³⁾: أن سعيد بن المسيب قال: ((أول من ضرب الدرهم المنقوشة لعبد الملك بن مروان، وكانت الدنانير رومية، والدرهم ترد كسروية

(1) التتويح، الفرج بعد الشدة، (مصر، 1903م)، (بيروت، 1972م)، ص13. ينظر: الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص13.

(2) ابن عتيبة، المعارف، ص241 وينظر: البلاذري، فتوح البلدان، ص654. وينظر: اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3، ص26. وينظر: ابن رسته، أحمد بن عمر، (ت310هـ)، ص14. الإعتاق لنفسه، (لبن، 1891م)، ص192.

(3) الأحكام السلطانية، ص148. وينظر: الكبيسي، حمدان عبد المجيد، أصول النظام النقدي في الدولة العربية الإسلامية، ط1، (بغداد، 1988م) ص14.

وحميرية قليلة، وجاء تأكيد بن رسته بقوله: ((وإول من نقش بالعربية على الدراهم عبد الملك بن مروان⁽¹⁾)).

فَعُنَّتْ أعماله اصلاً جُزئياً حاسماً بتحديدِه عياراً ثابتاً للنقود بنسبة معينة وفق ما اقره الشرع⁽²⁾ الاسلامي اذ كانت الدولة العربية بأمر الحاجة لتلك الاجراءات حفاظاً على السيادة والامن، والقرار السياسي، ومتانة الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي. واصبح لديهم الحافز لأصدار العملة الاخرى العربية الاسلامية، وبالحرب التي نجمت عنه واقتراتها بموضوع (للقراطيس) التي كانت تدخل بلاد الروم من ارض مصر التي الهبت الشعور الديني والقومي لمساسها بحيثيات الدين والمصلحة الاقتصادية⁽³⁾، هذا في الوقت الذي كانت الدنانير الرومية (الذهبية) ترد الى العرب من قبلهم، كما يذكر ان الاقباط كانت تذكر سيدنا المسيح ^{عليه السلام} في رؤوس الطوامير⁽⁴⁾ وتنسبه الى الربوبية، وتضع الصليب مكان بسم الله الرحمن الرحيم، فكان الخليفة عبد الملك قد احدث في رؤوس الطوامير بوضع افتتاحية سورة الاخلاص بقوله تعالى: (قل هو الله احد)، (الاية-1)⁽⁴⁾، وغيرها من ذكر الله وذكر النبي مع التاريخ رداً عليهم، فكتب ملك الروم (جستيان الثاني) الى الخليفة عبد الملك بن مروان: انكم احدثتم في قراطيسكم كتاباً نكرهه فان تركتموه وإلا أتاكم في الدنانير من نكر نبيكم ما نكرهونه⁽⁵⁾، فكتب ذلك في صدر الخليفة عبد الملك واستشار (خالد بن يزيد بن معاوية)، فأشار عليه بضرب العملة وبتحريم الدنانير الرومية ومنع التعامل بها ويضرب للناس دراهم ودنانير

(1) ابن رسته، الاعلاق النفيسة، ص192.

(2) المقرئ، شذور العقود، ص10 وص13. بنظر: الكبيسي، حمدان عبد المجيد (م)، اصول النظام النقدي في الدولة العربية، ص14.

(3) الطوامير: وهي من صنف الصليبين، بنظر المقرئ، اغالة الامة، ص53.

(4) البيهقي، المحسن والمساوي، ج2، ص126.

(5) المقرئ، اغالة الامة، ص53.

(6) وهذا ما جاء به البيهقي، (م)، المحسن والمساوي، ج2، ص127-128.

جديدة فيها ذكر الله، ويمنع ان يدخل بلاد الروم شيء من القراطيس⁽¹⁾ من مصر الى بلاد الروم، فمكثت القراطيس حيناً لا تحمل الى بلاد الروم، في حين قيل ان الذي اشار على الخليفة بسك النقود وعليها اية التوحيد هو (محمد بن علي بن الحسين)⁽²⁾ وان يثبت اوزان الدراهم والدينار المنوي ضربها قائلاً ((وتعمد الى وزن ثلاثين درهماً عدداً من الثلاثة اصناف التي العشرة منها وزن عشرة مثاقيل، وعشرة منها ستة مثاقيل، وعشرة منها وزن خمسة مثاقيل، فتكون العدة من الجميع وزن سبعة مثاقيل، وتصب صنجات من قوارير لا تستحيل الى الزيادة والنقصان))⁽³⁾، ويفسر النص اعلاه لخطر حالات التحدي في التأريخ العربي الاقتصادي عامة، والاصلاح للنقدي الناجز الذي قام به الخليفة خاصة. والمرجح ان الخليفة عبد الملك قد أخذ برأي محمد بن علي بن الحسين (عليهم السلام)، وحث الناس على التعامل بالنقود الجديدة، وترك ما سواها من سائر العملات متوعداً من يخالف ذلك، في الوقت نفسه ارسل الخليفة الى الملك البيزنطي المبلغ السنوي المفروض عليه، والذي جرى الاتفاق عليه بالعملة الجديدة، فأشدت غضب الامبراطور لخلو هذه الدينار من صور اباطرة بيزنطة ولحملها عبارات لا تخلو

(1) البيهقي، (م.ن)، المحاسن والمساوي، ج2، ص128 وهذا ما ورد لدى البلاذري في امر القراطيس مع التأكيد على خالد بن يزيد بن معاوية. وينظر: فتوح البلدان، ومنع حواشيه عبد القادر محمد علي، منشورات محمد علي بيضون، دار للكتب العلمية، (بيروت، 2000م) ط1 ص146.

(2) محمد بن علي بن الحسين، يكتي ابا جعفر من ابناء المهاجرين من قرش ت118هـ. ينظر: ابن خياط، خليفة الصغرى، (ت240هـ/854م)، تح سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر، (دمشق 1993م)، رقم (2233)، ص444. وهو ما اجتمعت اغلب الروايات وسمي بالباقر لانه بقر العلم. ينظر: الشمراني، عبد الوهاب بن احمد بن علي الانصاري، (الطبقات الكبرى المسماة بلوائح الانوار في طبقات الاخبار، دار الفكر، ط1، (المغرب 1999م)، ج1، ص47. وينظر: الكبيسي، اصول النظام النقدي، ص25.

(3) البيهقي، المحاسن والمساوي، ص126 وينظر: فلهووزن، تاريخ الدولة العربية الاسلامية من ظهور الاسلام الى نهاية الدولة الاموية، نقله، محمد عبد الهادي ابو ريدة، راجع، د. حسين مؤنس، ص208 - 209.

من التحدي بالقول: ((ارسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله)) فرفض جو ستينيان الثاني هذه الدنانير وتحركت الجيوش ودارت المعركة على الروم وانهزموا في سبامبول سنة 73 هـ/692م بقيادة شقيقه محمد بن مروان - امير الجزيرة وارمينية اذ كانت له قيادة الجيش في اسيا الصغرى ولرمينيا، اذ كان المسلمون ايضاً يفتنون بلاد الروم في كل عام بغزوات صغيرة او كبيرة، كما كان الحال ايام معاوية⁽¹⁾ - (الصوافي والشواتي)-، وهي مفيدة لانها جعلت المسلمين متاهبين ومدربين جيداً لمواجهة الحرب. ولا نجد ضرورة للتعليق والتحليل، لانها جاءت على لسان مؤرخ في نظرنا منحاظ لابناء جلدته، لكن مهما فعل المستشرقون الاجانب من تضليل، فان الحقيقة لا بد ان تطفوا على السطح فعندها انصافاً بعض الشيء. ضرب للخليفة عبد الملك بن مروان الدنانير العربية الاسلامية في دمشق سنة 74هـ/693م وهذا مارجحناه للأسباب الوارد ذكرها - في حين بدا الحجاج بن يوسف الثقفي بضرب الدراهم في اواخر سنة 75هـ/694م، وكانت الدنانير الرومية والدراهم الكسروية وقليل من الدراهم الحميرية الرسمية المعول عليها في التعاملات اليومية بنطاقها الواسع، وحدد حق اصدارها مقصوراً على دور الضرب الحكومية المعتمدة خوفاً من التلاعب، في الوقت الذي اباح للتجار وغيرهم بأن يضربوا بها النقود لحسابهم⁽²⁾، لقاء اجرة قدرت بواحد في المائة⁽³⁾ تمثل اجرة الضراب والوقود، كما يجري احياناً ضرب نقود خارج تلك الدور. وساد اعتقاد في حينه مفاده ان الدراهم الجياد هي التي كانت تضرب في دور الضرب الحكومية، لكونها مستوفية الشروط، ويعتمد عليها.

(1) لاهوازن، تاريخ الدولة العربية الاسلامية، ص 208 - 210.

(2) البلاتري، فتوح البلدان، ص 656. وينظر: الكبيسي، حمدان، (ج)، اصول النظام النقدي، ط 1، (بغداد

1988 م)، ص 14.

(3) للمعريزي، اغلة الامه، ص 54 - 55.

- إجراءات الخليفة عبد الملك بن مروان النقدية:

تمثلت التدابير التي اقدم عليها الخليفة في مجال الاصلاح النقدي بسحب النقود القديمة التي كان يجري التعامل بها، فيكون بعمله هذا قد ابطل التعامل بالنقود الاجنبية الساسانية والرومية (البيزنطية)، وحذر الناس من التعامل بها، وقام باحضارها الى دور الضرب لاعادة سكها من جديد⁽¹⁾، بالشكل الذي كان موافقاً لسنة المصطفى (صلوات الله عليه وسلم) في فريضة الزكاة والتأكيدات الاخلاقية والشرعية بالمحافظة على النقود بغير تبرٍ ولا تلاعب، فاجتمعت عليه الامة⁽²⁾، ومن ثم اصبحت العملة موحدة في جميع الاقاليم. وكتب لعمله الاستمرار والبقاء، لانه قام على اسس علمية ناضجة، في الوقت نفسه كان هذا العمل المرموق له شأن في ارضاء الشعور الديني والقومي، ولضرورة للتأكيد على مسألة ضرب النقود، اذ تشير النصوص التاريخية الى ان الخليفة عبد الملك بن مروان ضرب الدنانير سنة 74هـ/693م، -كما اسلفنا- وهذا ما تتفق عليه اغلب الروايات التاريخية⁽³⁾، بينما ينفرد المقرئزي بروايته الضعيفة، والقائلة ان الخليفة ضرب الدنانير سنة 76هـ/695م. في حين بدأ ضرب الدراهم في العراق على يد الحجاج بن يوسف الثقفي بايعاز وتوجيه من قبل الخليفة سنة 74هـ، وقيل سنة 75هـ⁽⁴⁾.

(1) البيهقي، المحاسن والمساوئ، ج2، ص126. وينظر: ابن الاثير، الكامل، ج4، ص417. ينظر:

الكبيسي، (م.س)، اصول للنظام، ص14.

(2) المقرئزي، شذور النقود، ص12.

(3) ابن كتيبة، المعارف، ص241. وينظر: البلاذري، فتوح البلدان، ص655. وينظر: الماوردي، الاحكام

السلطانية، ص148. وابن الاخرة، معالم القرية، ص82. وابن الرفعة، احمد بن محمد، (ت710هـ)،
الرتبة في الحسبة، مخطوطة بمعهد المخطوطات، جامعة الدولة العربية (ورقة 45). وابن خلدون،

المقدمة، 809/2.

(4) المقرئزي، اغاثة الامة، ص53.

يقول المدائني: ((بل ضربها الحجاج في آخر سنة خمس وسبعين، ثم امر بضربها في النواحي سنة ست وسبعين))⁽¹⁾. في حين يذكر ابن قتيبة: ((ان الخليفة عبد الملك ابن مروان عين الحجاج والياً على العراق سنة خمس وسبعين، وضرب له الدنانير والدراهم بالعربية سنة ست وسبعين))⁽²⁾ وهنا يتفرد ابن قتيبة بذكر ضرب الدنانير على يد الحجاج بن يوسف الثقفي.

فروايات ابن قتيبة والبلانري، والماوردي،... تؤكد ان الخليفة عبد الملك قد ضرب الدنانير الذهبية سنة 74هـ/693م.^(*) وان ضرب الدراهم بدأ سنة خمس وسبعين للهجرة على يد والي العراق الحجاج، والذي امر بتعميمها في جميع اقاليم الدولة. وان هذه الروايات جديرة بالمصدقية، وينقل الماوردي رواية يحيى بن النعمان الغفاري والتي تؤكد على ان الحجاج ضرب الدراهم، وكتب على جانب منها ((بسم الله))، وفي الجانب الاخر ((الحجاج))⁽³⁾، وبذلك يكون الحجاج اول والٍ في الدولة العربية الاسلامية يكتب اسمه على الدراهم. في حين يذكر المقرئ، ان الحجاج نقش على احد وجهي الدرهم ((قل هو الله احد)) وعلى الوجه الاخر ((لا اله الا الله))، وطوق الدرهم من وجهيه بطوق، وكتب في الطوق للواحد ((ضرب هذا الدرهم بمدينة كذا))⁽⁴⁾، وفي الطوق الاخر ((محمد رسول الله، ارسله بالهدى ودين

(1) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص148. وينظر: لكيسي، اصول للنظام النقدي، ص15.

(2) ابن قتيبة الدينوري، المعارف، ص156.

(*) ان العام المرجح المقبول الذي بدا فيه عبد الملك عملية تعريب النقود هو عام 74هـ لأن العام الذي يلي وقوع الحرب بين العرب المسلمين والبيزنطيين، مما دعا الى التفكير الجدي لوضع عملة مستقلة ومعتقة، ويذكر ان سبب نشوب تلك الحرب هو إيقاف الخليفة عبد الملك دفع المال المتفق دفعه الى جستنيان الثاني في كل يوم جمعة يؤدي له (الف دينار) خوفاً منه على المسلمين، اذ ما كاد الخليفة يفرغ من مشاكله الداخلية حتى لمتنع عن دفع المال، الذي يبدو انه غير مقتنع بتلايته اليهم، فتحين الفرصة المناسبة. فشبت الحرب مرة اخرى وانتقض الصلح. ينظر: الرئيس، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ص208.

(3) الاحكام السلطانية، ص154.

(4) المقرئ، اشاعة الامة، ص55-56.

الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون))⁽¹⁾، وهناك نماذج من الدراهم والدنانير ضربت إبان عملية التعريب (يلاحظ ضمن الملاحق).

وبعد استقرار الأمور تم الانتقال الى مرحلة أخرى، إذ تم رفع صورة الامبراطور البيزنطي واولاده نهائياً، وبعد هذا العمل تطوراً جديداً، وخطوة حاسمة في سبيل اكمال تعريب النقود، وتخليصها من أي اثر اجنبي. يذكر من انه في اواخر سنة 77هـ/696م ضرب الخليفة عبد الملك بن مروان دنانير على الطراز العربي الاسلامي الخالص والخالي من الشارات الاجنبية تماماً، واستمر الضرب على هذا المنوال حتى نهاية الدولة الاموية سنة 132هـ/749م.

اسباب تعريب النقود:

1- سياسية: إذ ان الخطّ السياسي الذي يعتده الخليفة يرمي من ورائه تحقيق الاهداف الكبرى لتلك المرحلة التاريخية، في الوقت نفسه الذي يمثل تحدياً لمكانة الدينار البيزنطي وسيادته المالية⁽²⁾، كما يؤدي الى اظهار الدور الذي يمكن ان تلعبه القوة العربية الجديدة في الميدان الاقتصادي والمالي، بعد ان اثبتت تفوقها الكبير في المجالين السياسي والعسكري⁽³⁾.

واصعب منه معرفة اخابار استيلائهم على ما استولوا عليه من فرنسا⁽⁴⁾ مما ادى الى زيادة الاهتمام في بناء مؤسسات الدولة الحيوية، لاستكمال سيادتها. وكان طبعياً ان ينصرف جزء من هذا الاهتمام الى التفكير في تعريب للنقود، وان يكون

(1) للتقني، ناصر السيد محمود، الدينار الاسلامي في المتحف العراقي، (بغداد، 1953م)، صص 23-25.

(2) لكيسي، حمدان، (م.س)، اصول النظام النقدي في الدولة العربية الاسلامية، ط1، (بغداد، 1988م)، صص 22.

(3) ينظر: الرئيس، الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية، صص 208. وينظر: لكيسي، اصول النظام النقدي، صص 22.

(4) جوزيف رينو، تأريخ غزوات العرب في فرنسا، صص 21.

هذا الغرض هدفه المرجح تمهيداً لصبغ الدولة الاسلامية بالصيغة العربية وفق سياسة مرسومة ومتقنة، وهنا يبرز سر نجاح الخليفة في اتمام تعريب السكة الاسلامية، وجعلها طرازاً عربياً خالصاً، في الوقت الذي لم تقتصر اصلاحاته تلك على الشؤون المالية، انما تعدتها الى الشؤون الادارية الاخرى ايضاً⁽¹⁾.

2- مالية: ويقصد بها قيام الخليفة الاموي عبد الملك بن مروان بمواكبة النمو الاقتصادي، والذي ينبغي ان لا يغيب دور عملية الاصلاح النقدي لخلق الظروف الموضوعية لتسهيل العملية التتموية والتقدم المالي الطبيعي لاشباع الطلب المتزايد على النقود من خلال التوسع في سكها لتغطي حاجة المعاملات الجارية في الاسواق، بعد ان حلت المعاملات النقدية والتجارية محل المقايضة. ويتأكد ان السبب المرجح في عملية تعريب النقود العربية من قبل الخليفة عام 74هـ/693م⁽²⁾ إنهاء معاهدة السلام بين العرب المسلمين والبيزنطيين بقيادة (جستينيان الثاني) الذي رفض استلام المبلغ المتفق عليه (الف دينار ذهبي) في كل جمعة بالدنانير المعربة الجديدة والتي تختلف عن نقودهم السابقة (ذات الشارات الاجنبية)، ولم يعهد رؤيتها او يألف التعامل بها، مما دفع الخليفة عبد الملك ليؤكد للملك البيزنطي بأن العرب المسلمين لم يعودوا يقبلون على نقودهم اشكالا وشارات اجنبية ذات طابع بيزنطي.

وكان سبب نشوب تلك الحرب سنة 67هـ هو ايقاف الخليفة عبد الملك دفع المال الذي اتفق على ادائه مع جستينيان الثاني، وما كاد الخليفة يفرغ من مشاكله الداخلية حتى امتنع عن دفع المال، وانتقض الصلح⁽³⁾.

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ص 308. وينظر: الكبيسي، اصول النظام النقدي، ص 22.

(2) يتضح ان عام اربعة وسبعين للهجرة هو التاريخ المرجح والمقبول الذي بدأت فيه عملية تعريب النقود ينظر: الكبيسي، حمدان، (م ص)، اصول النظام النقدي، ط 1، (بغداد، 1988م)، ص ص 22-23.

(3) الرئيس: لخارج والنظم المالية للدولة الاسلامية، ص 208. وينظر: الكبيسي، حمدان، اصول النظام النقدي، ص 24.

3- دينية: ان اصلاحات الخليفة عبد الملك المرتبطة بتغييره لنظام العملة ذات الشارات الاجنبية بالعملة (وعليها صورة اليومه الالفية) هي الجارية، وما يؤكد الطبري من ان عبد الملك لم يبدأ بضرب الدراهم الفضية والدنانير الذهبية الا في سنة 76هـ/695م⁽¹⁾، مستنداً على رد الملك جو ستيان الثاني للدنانير الذهبية الممشفية، والذي كان السبب في استئناف الحرب بين المسلمين والروم، اذ كانت للعملة الجديدة تضرب وعليها بسم الله، وتنقش عليها آيات من القرآن الكريم تدل على وحدانية الله وصدق رسالة رسوله الكريم ﷺ. ويذكر ان العرب كانوا قبل عبد الملك يضربون عملة من الفضة والنحاس لكن بنماذج فارسية ورومية. يذكر ان احد اسباب قيام الحرب ما يتعلق بمسألة القراطيس التي احدثت الشعور القومي والديني المستعر في نفوس المسلمين لمساسها بحيثيات الدين والمصلحة الاقتصادية⁽²⁾، عندما اقدم الخليفة بأمر ازالة عبارات تنسب السيد المسيح ﷺ الى الربوبية وكانت تطرز في رؤوس الصحف، وامر الخليفة ان يكتب مكانها ((قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ))⁽³⁾.

ونكر النبي مع التأريخ⁽⁴⁾، فادى ذلك الى تشنج الاجواء كما اسلفنا، وكتب الى الخليفة بضرورة الاقلاع عن كتابة مثل هذه العبارات التي وردت في بداية الكتاب المرسل اليه، وهدد بأنه سوف يقوم بضرب دنانير جديدة يضع عليها ما يسيء الى الرسول ﷺ (حاشاه والى) قائلاً: ((انكم احثتم في قراطيسكم كتاباً نكرهه، فأما تركتموه والا اتاكم في الدنانير في نكر نبيكم ما نكرهونه))⁽⁵⁾.

(1) الطبري، تاريخ، ج2، ص939.

(2) البيهقي، المحاسن والمساوى، ج2، ص126. وينظر: الكبيسي، اصول النظام النقدي، ص23-24.

(3) سورة الاخلاص - الآية-1.

(4) المقرئ، اغلة الأمة، ص53.

(5) البيهقي، (م من)، المحاسن والمساوى، ج2، ص127-128.

فاستشار الخليفة عبد الملك من حوله، فاقترح عليه خالد بن يزيد بن معاوية بأن يترك دنانيرهم، ويمنع التعامل بها، ويضرب للناس دراهم ودنانير جديدة فيها ذكر الله، ويمنع أن يدخل بلاد الروم شيء من القراطيس⁽¹⁾. بينما يؤكد البيهقي⁽²⁾ أن الذي أشار على الخليفة عبد الملك بضرب سك الدراهم والدنانير وعليها صورة التوحيد هو (محمد بن علي بن الحسين) كما ورد ذكره - قائلًا: وتعمد إلى وزن ثلاثين درهماً عدداً من الثلاثة اصناف، التي العشر فيها وزن عشرة مثاقيل، وعشرة منها ستة مثاقيل، وعشرة منها وزن خمسة مثاقيل، فتكون العدة من الجميع وزن سبعة مثاقيل، وتصب صنجات من قوارير لا تستحيل إلى زيادة وتقصان. ومن يتدبر النص جيداً يجد في تفسيره خطورة كبيرة في تاريخ العرب الاقتصادي عامة، والاصلاح النقدي الذي قام به الخليفة خاصة⁽³⁾، اخذاً برأيه الصائب متقدماً إلى الناس بضرورة التعامل بالنقود الجديدة، وترك ما سواها من سائر العملات متوعداً من لا يلتزم بهذا الامر، وقام الخليفة بإرسال المبلغ السنوي المستحق عليه للملك جستين الثاني بموجب الاتفاق المبرم مما أدى إلى الاصطدام، لأن الدنانير الجديدة تحمل عبارات التحدي.

4- البواعث القومية: ذكرنا من اسباب تعريب النقود (سياسية، ومالية، ودينية) لكن هناك اسباباً معلنة وغير معلنة أخرى فجداً إذا كان الخلاف بين الخليفة والامبراطور البيزنطي كافياً لتعليل اصدار النقود الذهبية (الدنانير)، فإن هذا السبب قد لا يكون كافياً لتفسير اصدار النقود الفضية (الدراهم) في العراق على يد الحجاج وبإيعاز من الخليفة عبد الملك؛ إلا من باب وضع الحسابات مسبقاً لكليهما بسبب ارتباط الواحدة بالأخرى، لكن من القراءات المتأنية يتضح بوجود بواعث قومية واقتصادية، واعتبارات دينية

(1) البيهقي، (ج2)، المحاسن، ج2، ص128. وينظر: الكبيسي، اصول للنظام النقدي، ص23-24.

(2) البيهقي، المحاسن والمساوي، ج2، ص126.

(3) الكبيسي، حمدان، (ج2)، اصول للنظام النقدي، ص25.

ضاغطة...لأن التخطيط المستقبلي للدولة العربية الإسلامية المترامية الاطراف من ان يصبح لها وجود حضاري مؤثر عالمياً، وبذلك كان عليها ان لا تظل معتمدة في نشاطها المالي والاقتصادي المتزايد على النقود الاجنبية محدودة الكمية. لاسيما وان للنقود اهمية سياسية واقتصادية ومالية واعلامية (تعريفية) لأنها تمثل ايضاً ضرورة من ضرورات الحكم والسيادة فضلاً عن الجانب النفسي وتهدها الحرب بالانقطاع، علاوة على عوامل اخرى؛ من بينها ان للكثير من الدراهم القضية الساسانية كان مغشوشاً⁽¹⁾. فضلاً عن ان وضع النقود في الدولة الاموية كان يستدعي النظر به، بسبب اختلاف اوزانها وقيامها دون ان يكون هناك مقياس ثابت وموحد يمكن الركون اليه⁽²⁾، فكان العرب المسلمون يلاقون حرجاً عند اداء مقدار فريضة الزكاة، وان الدولة العربية تجد صعوبة كبيرة اذا ارادت ان تستوفي حقوقها الشرعية⁽³⁾، واخيراً وليس اخراً فإن حالة النقود بوضعها الحالي كانت تشكل عائقاً كبيراً امام نشاط السوق ومؤسسات الدولة التجارية. فازاء تلك المعطيات ادرك الخليفة بضرورة وضع نظام اداري واقتصادي موحد لكل اقاليم الدولة العربية الإسلامية واسعة الارحاء في النواحي السياسية والمالية، والادارية، والاقتصادية، وبذلك فقد صُبغت ادارة الدولة بالصبغة القومية، حيث بُدئ بتعريب الدوليين⁽⁴⁾ ايضاً، اذ جعلت اللغة العربية، لغة ديوان المال بدايةً، لان حساب الدولة حتى ذلك الحين يعمل بالرومية في دمشق، وبالفارسية في الكوفة⁽⁵⁾، التي بدأ بها اذ كان (زاذان فروخ بن

(1) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص148. وينظر: الكبيسي، (م.س)، اصول النظام النقدي، ص26.

(2) المقرئ، شذور العقود، ص9-10 وص16. ينظر: الكبيسي، (م.ن)، اصول، ص27.

(3) المقرئ، اغاثة الامه، ص55-56.

(4) الجهشباري، الوزراء والكتائب، ص41.

(5) البلاذري، انساب الاشراف، ص300 وما بعدها. وينظر: ابن النديم، محمد بن اسحاق،

(ت385م/995م)، الفهرست، تح ناهدة عباس، اليمامة، دار قطرى بن الفحاء، ط2، 1985م،

ص242.

بيري) أو ابنه مردانشاه آخر كاتب فارسي، وكان مساعده في ذلك (صالح ابن عبد الرحمن)، الذي عرض على الحاج ان يحول الحساب باللغة العربية واستطاع من ذلك، وان كانت كتابة الكسور قد شقت عليه، ويظهر ان رموز الارقام لم تكن تستعمل في الكوفة. وبذلك يتضح ان الخليفة قد اقام اسس بناء الدولة من وجود اخرى وعلى قواعد جديدة، فأصبحت ادارتها ذات طابع فني متدرج اكثر مما كانت عليه من ذي قبل. فقد اختط الخليفة عبد الملك في معاملاته لعماله خطة صارمة اوشك معها ان يكون جافياً غليظاً حتى مع الحاج على علو منزلته وفضله ومكانته، فكان يعامله معاملة تختلف كل الاختلاف عن معاملة - معاوية لزياد بن ابيه مثلاً - ولا لمن جاء بعده من الخلفاء الامويين - وذلك للطف بالمعهود من الخلفاء السفينيين، وهو اللطف الذي ربما كان لهم، كما كان السيد العربي القديم، اشبه بفضيلة مكتسبة منه بأن يكون صفة مظهرية، وانما اراد عبد الملك ان يظهر السيد الصارم بسبب الظروف الصعبة⁽¹⁾.

قام الخليفة بضرب اول سكة عربية خالصة⁽²⁾ لاثنا تمثل من ضرورات قيام الدولة العربية الاسلامية وسيادتها، بعد ان حقق الاستقرار الداخلي. كما ثبت ان الاوزان التي عول عليها الخليفة بسكه للدراهم والدنانير والتي كانت مطابقة⁽³⁾ للاوزان الشرعية، التي استقر الاجماع عليها وحصلت الموافقة الشرعية عليها من قبل الفقهاء ولأخذ الزكاة، كما تؤدي لها كل الحقوق التي اوجبها⁽⁴⁾.

تجدر الإشارة الى ان الاشراف للرسمي في دار الضرب موكل للقاضي واحياناً للحاسب، ولعل السبب في ذلك يعود لضممان شرعية النقود التي تصدر عن

(1) البلاتري، انساب الاشراف، ص 343 وص 352. وينظر: الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج 2، ص 134.

(2) فلها وزن، للدولة العربية، ص 212-213.

(3) البلاتري، انساب الاشراف، ص 178. وينظر: فلها وزن، الدولة العربية، ص 213.

(4) البلاتري، فوح البلدان، ص 656. وينظر: ابن خلدون، المقدمة، ج 2، ص 809.

دار السكة، سواء من حيث جواز العيار، أو الوزن، إلا أن الإشراف المباشر كان موكلاً إلى شخص يسمى (متولي دار الضرب) الذي كانت له سلطة مباشرة على العمال في الدار، وهو والحالة هذه، لم يكن وجوده يتعارض مع إشراف القاضي من الوجهة الإدارية⁽¹⁾.

وتوجد وظيفة (المشارف) والذي توكل إليه مهمة حفظ جميع المحتويات من المعادن الثمينة (الذهب والفضة)، والسكك والآلات من بينها الصنح (أي العيار المتعلق بالمعادن)، وختم الإقداح، وتحرير وزن عياري الذهب والفضة، فضلاً عن وظيفة (الشاهد)، الذي يشهد على جميع ما حوت الدار. أما وظيفة (المقدم) فهو أهم شخصية فنية بدار الضرب، موكل إليه حفظ عيار الذهب وسبائكه التي ترد إلى دار ضرب النقود⁽²⁾. وتوجد وظيفة أخرى هي (النقاش)، مهمته نقش السكة، أي حفر الكتابات المزعم إبرازها على السبيكة، ويحضر السباك وزن المعدن قبل طرحه في البوتقة في حالة السبك⁽³⁾. أما للضراب وعمله الضرب على السبيكة لإنتاج سكة مضروبة واعداد القضبان للمعدنية لإنتاج النقود والختم على الأجزاء المستديرة⁽⁴⁾.

ثانياً: تعريف الدواوين:

ولحاجة النقود المعربة إلى مكان (الديوان)، ولكون الدواوين هي الأخرى كانت غير عربية، ولبروز أهمية الكتابة بحروف الضاد، المحببة للنفوس العامرة بالإيمان، (إذ كان مكتوباً في العراق والمشرق باللغة الفهلوية، وفي مصر بالرومية

(1) ابن خلدون، للمقدمة، ج2، ص747. ينظر: الكبيسي، أصالة نظام الحسبة، ص37، وأصول النظم النقدي، ص45.

(2) ابن بكرة الكامل، منصور الذهبي، (عاش في النصف الأول من القرن السابع الهجري)، كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر، (القاهرة، 1966م)، ص35 وص91. وينظر: الكبيسي، أصول النظم النقدي، ص45.

(3) ابن بكرة، (م)، كشف الأسرار العلمية، ص76 وص90 وص91.

(4) (م)، كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، ص32.

والقبطية، وفي الشام بالرومية⁽¹⁾)) فقد جرت محاولات تكثرت بالنجاح بعد ان انجزت عملية التعريب الحقيقية هذه زمن الخليفة عبد الملك بن مروان عندما عرب دواوين العراق والشام⁽²⁾، فكان يعد بحق جزءاً من خطة الاصلاح السياسي والمالي والنقدي وتطرقنا اليه نواً خلال هذا البحث- لبواعث قومية ودينية وسياسية- كما ورد- لاطهار شخصية الامة واستقلاليتها في كل شيء لتحديد الهوية العربية الاسلامية، ليكون لها كيانها المستقل الذي تتحكم به بارادتها في نهضتها اللغوية والادبية فضلاً عن النهضة- السياسية والدينية والاخلاقية لبعث مجتمع متطور ومتجدد، من خلال ما تعنيه عمليات تعريب النقود وتوحيد العملة، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الناجز بتعريب الدواوين⁽³⁾. وعهدت هذه المهمة الى (سليمان ابن سعد الخشن)- كاتب الخليفة على الرسائل انذاك فأمره الخليفة ان يحول الديوان من الرومية الى العربية، وكان ذلك سنة 81هـ/700م⁽⁴⁾، بينما انتدب لمهمة تعريب ديوان العراق سنة 83هـ/702م (صالح بن عبد الرحمن) حين عهد اليه الحاجب بن يوسف الثقفي⁽⁵⁾. وفي خلافة الوليد بن عبد الملك امر واليه على مصر بتعريب ديوان خراجها (أي بنقله من اللغة القبطية والرومية الى العربية) سنة 87هـ/705م، وقام بالمهمة ابن يربوع الفزاري الذي تقلد هذا الديوان⁽⁶⁾. بينما عين عرب ديوان خراسان سنة 124هـ/741م على يد اسحاق بن طليق آبن نهشل، اذ كتب يوسف بن عمر والي العراق الى (نصر بن سيار) عامله على خراسان يأمره بنقله الى العربية ففعل⁽⁷⁾.

(1) الجهشداري، الوزراء والكتاب، ص38. الماوردي، الاحكام السلطانية، ص340-341. المقرئ، الخطط المقرئية، 1/181.

(2) الجهشداري، الوزراء والكتاب، ص67.

(3) الرئيس، محمد ضياء، الفراج والنظم المالية، ص211.

(4) الجهشداري، الوزراء والكتاب، ص40.

(5) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص34. لبلانزي، فتوح البلدان، ص298.

(6) المقرئ، الخطط المقرئية، 1/98.

(7) الجهشداري، الوزراء والكتاب، ص67. وينظر: الكبيسي، اصول النظم النقدي، ص13-14.

كما ساعدت عملية التعريب الى العربية تحقيق فوائد جمة من بينها نقل كثير من المصطلحات الفارسية واليونانية الى العربية، فضلاً عن شيوع العربية وانتشارها بين الموالي لتصبح لغة الادارة والثقافة، فضلاً عن العامل الاعتباري والنفسي لمركز الدولة الاسلامية، علاوة على انها (لغة السياسة والدين)⁽¹⁾. وقد توالى العمال على ديوان الخراج منذ تأسيسه في الدولة الاسلامية، فقد كتب عمر ابن الخطاب رضي الله عنه الى اهل الكوفة، وإلى اهل البصرة واهل الشام بمثل ذلك، وبعثوا اليه ممن يشعرون به الكفاءة وحسن العمل والتبدير وفي زمن الامويين ولي الخليفة معاوية (المغيرة بن شعبة) على الخراج ثم عزله⁽²⁾، وتجدد الاشارة الى ان ولاة بني امية قد استخدموا الاعاجم على الخراج في بداية الامر وبذلك بقي العمال يتواردون على الخراج من نوي الاختيار الجيد. فقد لاموا عبيد الله بن زياد على استخدامهم، فبرر ذلك بأن الاعاجم اطوع⁽³⁾، ولما خالد القسري فقد قصر جبابه الخراج على الاعاجم⁽⁴⁾، وكان على الخراج في العراق مصعب بن الزبير سارزاد صاحب باذن⁽⁵⁾، وصالح بن عبد الرحمن الذي خلف زادا تفروخ في ولاية الخراج، وقام بتعريب الدواوين في زمن الحجاج⁽⁶⁾، ثم تلاه يزيد بن ابي مسلم⁽⁷⁾، ثم عزله سليمان بن عبد الله واعاد تولية صالح بن عبد الرحمن⁽⁸⁾، فلما كان زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز امر بعزل العمال من اهل النمة، وان لا يستعين بهم، فعزل الكثير من الاعاجم⁽⁹⁾، وهذا اجراء حكيم من خليفة عادل. ويختم ويختم الباحث تعليقه بان من يحب العرب يحب الاسلام، وهذه علاقة جنلية اثبتت

(1) للدوري، عبد العزيز، للنظم الاسلامية، ص 149.

(2) البلاتري، انسب الاشراف، 344/13.

(3) ابن الاثير، الكامل في التاريخ، 140/4.

(4) الطي، صالح لحد (الدكتور)، الخراج العراق، ص 268.

(5) الجهشباري، الوزراء والكتاب، ص 44.

(6) البلاتري، فوح البلدان، ص 298. لوزراء والكتاب، ص 38. وينظر: الجهشباري، الوزراء والكتاب، ص 38.

(7) الجهشباري، الوزراء والكتاب، ص 43.

(8) الجهشباري، (م)، الوزراء، ص 94.

(9) البلاتري، انسب الاشراف، 164/8.

صوابها على مر الزمن⁽¹⁾ واشتهر على ديوان الشام مرجون بن منصور الرومي، ومن بعده ابنه منصور⁽²⁾ حتى نقل سليمان بن سعد كاتب الرسائل الديوان الى العربية⁽³⁾ اما في مصر فقد اشتهر اثناس، الذي كان رئيساً لديوان الخراج في عهد عهد مسلمة بن مخلد⁽⁴⁾، حتى صرفه عبد الله بن عبد الملك، وعين ابن يربوع للفراري في حمص⁽⁵⁾ ومن يتدبر انجازات عملية التعريب يلاحظ ان عملية تعريب ديوان خراج خراسان والذي تم تعريبه سنة 124هـ/ على يد اسحاق بن طليق، الكاتب الذي كلفه الولي نصر ابن سيار بذلك⁽⁶⁾. يطمئن قلبه لحسن سير العملية انذاك، من خلال العوائد المالية.

ثالثاً: السكة:

وطالما البحث يتعرض للنقود (الدنانير والدرهم) وجدنا من الضروري التعرض الى السكة التي هي ((ختم الدنانير والدرهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد ينقش فيه صوراً او كلمات مقلوبة، ويضرب بها على الدينار او الدرهم، فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة، بعد ان يعد عيار النقد من ذلك الجنس في خلوصه بالسبك مرة بعد اخرى. ويعد تقدير اشخاص الدرهم والدنانير بوزن معين صحيح، يصطلح عليه، فيكون التعامل بها عدداً (أي انها كاملة الوزن والعيار)، وان لم تقدر اشخاصها فيكون التعامل بها وزناً))⁽⁷⁾، وبذلك يكون ابن خلدون قد اتفق مع ما ورد عند البلاذري.

(1) ولمزيد من الايضاح. ينظر: النديم، جلال جميل سلمان، اثر السياسة السلمية للعرب في نشر الدعوة الاسلامية حتى 40هـ/660م، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لمعهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، محرم 1423هـ/اذار 2002م، ص 1-8.

(2) للجيشياري، الوزراء والكتاب، ص 31. المقرئ، الخطط، 1/182.

(3) البلاذري، فوح البلدان، ص 197- المقرئ، الخطط، 1/182.

(4) للكندي، ابو عمر محمد بن يوسف، (ت 350هـ/961م)، الولاة والقضاة، نص: رفن كيت، مطه الاباء

الاباء اليسوعين، (بيروت، 1958م)، ص 59. وينظر: المقرئ، الخطط، 1/182.

(5) الجيشياري، الوزراء والكتاب، ص 24. وينظر: الكندي، الولاة والقضاة، ص 59.

(6) الجيشياري، الوزراء والكتاب، ص 67.

(7) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، (بيروت، دار مكتبة الهلال، 1988م)، ص 170-171.

يذكر ان لفظ المسكة كان اسماً للطابع، وهي الحديدة المتخذة لذلك، ثم نقل الى اثرها، وهي النقوش الماثلة على الدنانير والدرهم، ثم نقل الى القيام على ذلك، والنظر في استيفاء حاجاته وشروطه، وهي الوظيفة. فصار علماً عليها في عرف الدول. كما أصبحت وظيفة ضرورية للملك اذ بها يتميز الخالص من المغشوش بين الناس في النقود عند المعاملات، ويتقون في سلامتها الغش بختم السلطان عليها بتلك النقوش المعروفة. وكان ملوك العجم يتخذونها وينقشون فيها تماثيل تكون مخصوصة بها، مثل تمثال السلطان لعهداها، او تمثال حصن او حيوان او مصنوع او غير ذلك. ولم يزل هذا الشأن عند العجم الى اخر امرهم. ولما جاء الاسلام اغفل ذلك لتمسكهم بمبادئ الدين، وقد اشار البلاذري في هذا الخصوص ايضاً. وكانوا يتعاملون بالذهب والفضة وزناً، وكانت دنانير الفرس ودراهمهم بين ايديهم ويردونها في معاملاتهم الى الوزن، ويتصارفون بها بينهم الى ان تقاحش الغش في الدنانير والدرهم لغفلة الدولة عن ذلك⁽¹⁾ وهذه ايضاً سبق وجرى الاطلاع عليها عند البلاذري، بينما نجد ان ابن خلدون يقرّ مباشرة الى عهد الخليفة الاموي عبد الملك بن مروان، ويتقاضى، بل يتجاهل ذكر جهود الآخرين المخلصة والتي بذلت قبله في مجال سك النقود، اذ قال: واجبر عبد الملك بن مروان الحجاج⁽²⁾، على ما نقل سعيد بن المسيب وابو الرصاد، بضرب الدرهم وتمييز المغشوش من الخالص وذلك سنة اربع وسبعين، وقال: المدائني⁽³⁾: سنة خمس وسبعين ونحن نؤيد رواية المدائني وهي المرجحة، ثم امر بصرفها في سائر النواحي سنة ست وسبعين،

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ج1، ص ص452-453.

(2) قام به الخليفة عمر بن الخطاب ومن بعده (رضي الله عنهم جميعاً)، واتفق ابن خلدون مع البلاذري عندما قال: ان الخليفة عبد الملك امر واليه على العراق الحجاج بضرب الدرهم، ولكنه اختلف معه عندما ذكر ان هذا الحدث التاريخي حصل سنة 74هـ، وماضين ابن خلدون ان الحجاج كان والياً على الحجاز سنة 74هـ، والله لم يأت الى العراق الا سنة 75هـ. وينظر: البلاذري، (م.س)، فتوح، ج1، ص ص452-454.

(3) البلاذري، (م.ن)، فتوح، ج1، ص ص452-453.

وكتب عليها ((الله احد الله للصمد)). وثم ولي ابن هبيرة العراق ايام يزيد بن عبد الملك فوجود السكة، ثم بالغ خالد القسري في تجويدها⁽¹⁾. ومن بعده ولي يوسف بن عمر من بعده⁽²⁾، وهذا التشديد من قبل هؤلاء الولاة قد وردت الاشارة اليه عند البلاذري. وقيل: ان اول من ضرب الدنانير والدراهم هو مصعب بن الزبير بالعراق سنة سبعين، بامر اخيه عبد الله بن الزبير لما ولي الحجاز، وكتب عليها في احد الوجهين عبارة ((بركة الله)) وفي الوجه الاخر ((اسم الله)) وهذا القول غير دقيق، لان مصعباً لم يكن اول من ضرب للدراهم في الاسلام، لان ابن خلدون لم يفتن الى ما قام به الخليفة الراشد الثاني (عمر بن الخطاب) -عليه السلام وما ورد من ذكر النقود التي ضربها مصعب وغيرها الحجاج بعد ذلك بسنة، وكتب عليها اسم ((الحجاج)) وقدر وزنها على ما كانت قد استقرت ايام عمر بن الخطاب عليه السلام، وذلك ان الدراهم كانت ليام الفرس مختلفة الاوزان فمنها على وزن المتقال عشرون قيراطاً، والاخرى على اثني عشر، واخرى على عشرة قيراط، ولما احتيج الى تقديره في الزكاة، اخذ الوسط، أي $(20+12+10=42)$ قيراط $\div 3 = 14$ قيراط، فكان المتقال درهماً وثلاثة اسباع درهم، وهذا الرأي قد ورد عند البلاذري ايضاً، وقيل: كان منها البغلي بثمانية دنانق، والطبري اربعة دنانق، والمغربي ثمانية دنانق، واليميني ستة دنانق⁽³⁾. فامر للخليفة الراشد الثاني عمر عليه السلام ان ينظر الاغلب في التعامل، فكان البغلي والطبري اثني عشر دانقاً، وكان الدرهم ستة دنانق، وان

(1) اتفق ابن خلدون مع البلاذري في هذه المسألة عندما جاء برواية المدائني، لكن نقر مرة اخرى الى ولاية عمر بن هبيرة. ينظر: البلاذري، فتوح البلدان، ج1، ص454.

(2) وفي هذه الرواية اتفق ابن خلدون مع البلاذري، ولكنه نسي ان يقول ان هذه النقود كانت مستبرة عند الخليفة العباسي ابي جعفر المنصور كما ورد ذكره. وانه لا يقبل من نقود بني لمية في الخارج الا للهبيرية، الخالدية، واليوسفية. ينظر: البلاذري، فتوح البلدان، ج1، ص454-455.

(3) اتفق ابن خلدون مع البلاذري في هذه الروايات عندما نكرها بشأن الدرهم الحميري الذي قال بأن وزنه ستة دنانق، بينما عند غيره وزنه دنانق واحد ومن المؤكد انه حصل خطأ في هذا النص. ينظر: البلاذري، فتوح البلدان، ج1، ص451.

زدت ثلاثة اسباعه كان مثقالاً، وإذا انقصت ثلاثة اعشار المتقال كان درهماً. فلما رأى الخليفة عبد الملك من ضرورة اتخاذ السكة لصيانة النقدين الجارين في معاملة المسلمين من الغش عين مقدارها على هذا الذي استقر لعهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه. واتخذ فيه كلمات لا صوراً، لأن العرب لديهم الكلام والبلاغة اقرب مناجهم واطهرها، مع ان الشرع الاسلامي ينهي عن الصور، فلما فعل ذلك استمر بين الناس في ايام السنة كلها. يذكر ان الدينار والدرهم كان على شكلين مدورين، والكتابة عليهما في دوائر متوازية يكتب فيها من احد للوجهين اسماء الله تهللاً وتحميداً، وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واله الطيبين. وفي الوجه الثاني يتم وضع للتاريخ واسم الخليفة، وهكذا ايام الامويين والعباسيين والعيديين اما مناجه فلم يتخذوا سكة الا اخر الامر، اتخذها منصور صاحب بجاية، ذكر ذلك ابن حماد في تاريخه، يذكر ابن خلدون⁽¹⁾ السكة من الخطط الدينية الخلافية، اذ يقول: ((اما السكة فهي النظر في النقود المتعامل بها بين الناس وحفظها مما بداخلها من الغش او النقص وان كان يتعامل بها عدداً او في ما يتعلق بذلك، ويوصل اليه من جميع الاعتبارات. ثم في وضع علامة السلطان على تلك النقود بالاستجادة والخلوص برسم تلك العلامة فيها من خاتم حديد اتخذ لذلك ونقش فيه نقوش خاصة به، فيوضع على الدينار بعد ان يقدر ويضرب عليه بالمطرقة حتى ترسم فيه تلك النقوش، وتكون علامة على جودته بصب الغاية التي وقف عندها السبك والتخليص في متعارف اهل القطر ومذاهب الدولة الحاكمة. فان السبك والتخليص في النقود لا يقف عند غاية ودائماً ترجع غايته الى الاجتهاد، فاذا وقف اهل افق او قطر على غاية من التخليص وقفوا عندها وسموها اماماً وعياراً يعتبرون به نقودهم وينتقلونها بممانئته، فان نقص عن ذلك كان زيفاً. والنظر في ذلك كله لصاحب هذه الوظيفة، وهي دينية بهذا الاعتبار،

(1) المقدمة، ص 150.

فتدرج تحت الخلافة، وقد كانت تتدرج في عموم ولاية القاضي، ثم افردت لهذا العهد، كما وقع في الحبشة⁽¹⁾.

يتضح ان ما اورده ابن خلدون يتفق في كثير من جوانبه مع ما سبق ان شاهدناه عند البلاذري، وان الاختلاف بينهما قليل وهذا يدل على ان ما كتبه البلاذري وقع بين يدي ابن خلدون، واطلع عليه. واضاف ما شاهده في عصره، والذي سبق ان اشرنا اليه بأن النقود التي ضربت في المغرب والتي كانت مستوفية الوزن والعيار وهذا ما يؤكد الدين الاسلامي الحنيف. كما يوجد في جنوب فرنسا كثير من المسكوكات العربية، واكثرها ليس عليه ذكر الملوك الذين ضربت في ايامهم ولا ينكر انه في اواخر القرن التاسع للميلاد كان المسلمون قطعوا مراحل بعيدة في المعارف والفنون واخذوا يتقدمون يوماً فيوماً في المدنية والعلوم في كل المجالات⁽²⁾. فضلاً عن انه عثر في (بريبيان) على ننانير عربية بعضها بالحروف العربية، واخرى بالحروف العربية واللاتينية مؤرخة في 127هـ/744م وعلى دراهم ايضاً، في الادوار الاولى من استيلائهم على اسبانيا، ومما تقدم فإن عملية تعريب النقود وسكها بالدور الحكومية وبأشراف دقيق، فإن النقود ستكون على سكة المسلمين، محددة العيار وثابتة الوزن، فضلاً عن عوامل عدة سبق ان ذكرت، من بينها جودة المعدن المستخدم. وستؤثر على ثبات سعر صرف النقود، ولتقتها ودورها في مجالات المبادلات التجارية والسوق وفي الحياة المالية والاقتصادية عامة لأن قبل عملية التعريب والسك سيتأثر سعر صرف النقود سلباً بسبب حالات الغش والتقليص.. فضلاً عن اسباب سياسية ودينية ومالية.. داخلية وخارجية من قبل الدول المحيطة كالاساسانية والبيزنطينية.

⁽¹⁾ (م.م)، المقدمة، ص150. وينظر: جوزيف رينو، تاريخ غزوات العرب في فرنسا، ص235.

⁽²⁾ جوزيف رينو، تاريخ غزوات العرب في فرنسا، ص235.

المبحث الرابع

أثر المستوى المعاشي على سعر صرف النقد

بعد ان تطرقنا الى مفهوم سعر صرف النقد والعوامل المؤثرة فيه، كان لا بد من تناول اثر المستوى المعاشي على سعر صرف النقد، اذ ان استقرار سعر صرف النقد يؤثر لموراً كثيرة: فعلى الصعيد السياسي يظهر استقراراً منظوراً من دون قيود تذكر على حرية التجارة وانتقال رؤوس الاموال من منطقة الى اخرى ومن اقليم الى اخر دون الاضرار بمصالح للناس وليس مثلاً ورد بالمفهوم الكنزي المتعلق بالاقتصاد الحر وفق مقولته الشائعة (دعه يعمل دعه يمر)، اما على الصعيد الاقتصادي فهو الاخر يبدو متداخلاً ومتربطاً مع استقرار العامل السياسي والامني والذي كان متوافراً في ظل الدولة العربية الاسلامية في معظم مراحل تطورها باستثناء فترات تعرضت لها سبب حجم التحديات التي واجهتها، وظهور الفتن والفتائل التي استطاعت من تخطيها وتعافت منها واشترت نمواً اقتصادياً بوتائر متزايدة لتحقيق الرفاهية لانها لفتت بظلالها على مجمل عمليات التطور والنهوض الحاصل في مختلف المجالات، ومن بينها التقدم المالي من خلال ارتباط سعر صرف النقد وعلاقته بالمستوى المعاشي كمؤشر معتمد، اما على الصعيد النفسي والمعنوي فإنه يفتح افاقاً مستقبلية واعدة.

وبلا ريب فان المستوى المرتفع من شأنه ان يخلق سيولة نقدية في الاسواق، وفي الوقت نفسه ترتفع القدرة الشرائية للأفراد و الجماعات، وهذه بدورها تنشط عمليات الصرف وابدال الدراهم الفضية بالدينار الذهبية وبالعكس وقد حدد المختصون بالسياسة الاقتصادية والمالية، مستوى المعيشة في المجتمع بقدرة افراده على استهلاك السلع والخدمات اللازمة، فكلما توفرت الامكانيات للأفراد ازداد استهلاكهم للسلع والخدمات اللازمة، والامر الذي يؤدي الى ارتفاع مستوى

معيشتهم⁽¹⁾، وهذا هدف الدولة العربية الإسلامية، وللتعرف على المستوى المعيشي للمجتمع الإسلامي.

منذ بداية نشأته وللصور اللاحقة يتطلب معرفة الوسائل التي اتبعت في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، علماً بأن لكل عصر من هذه العصور ميزاته الخاصة التي يتسم بها⁽²⁾:

موارد دخول الأفراد:

لقد اهتمت الدولة العربية الإسلامية منذ نشأتها بضرورة ضمان تحقيق الحياة الكريمة لأفراد المجتمع فطبقت نظام العطاء الذي فرض المال للمقاتلة من بيت المال في كل عام لينتفعوا للجهاد من أجل نشر الدين الإسلامي الحنيف، ولسد احتياجاتهم المعيشية، وبذلك غدا العطاء ذا فاعلية في تنظيم الوضع الاقتصادي والمعايشي للمجتمع، ولقد بدأ ذلك عملياً منذ تأسيس الدولة العربية الإسلامية، وتواصل في العهود اللاحقة، والمتداخلة فيما بينها⁽³⁾. ومما يشار إليه هنا أن القاضي التنوخي لم يتعرض بشكل واضح للعطاء من خلال مروياته الواردة في كتابه (الفرج بعد الشدة)، وكذا الحال مع الرزق الذي كان مكماً للعطاء من خلال ما يقدمه للمقاتلة وعيالهم وذرائعهم لسد حاجاتهم الشهرية من المواد التموينية، والذي كان بيت المال مسؤولاً عن سداده أيضاً حسبما يرد من موارد عينية أو نقدية⁽⁴⁾، وتشمل على:

(1) عماد، حامد، بعض مفاهيم علم الاجتماع، دار المعرفة، (بيروت، 1962م)، ص 59.

(2) الفاضلي، خولة عيسى، مستوى المعيشة في الدولة العربية الإسلامية، بحث غير منشور (مقدم الى بيت الحكمة ضمن الموسوعة الاقتصادية) ص 1.

(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى، (بيروت، 1958م)، ج 3، ص 301 و 308 و 396.

(4) المبرد، محمد بن يزيد، (ت 285هـ/ 898م)، الكامل في اللغة والادب، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة، 1977)، ج 1، ص 299.

أ- الرواتب والاجور: ليس من السهل البحث في دراسة مستوى الرواتب والاجور ورصد تأثيرها الجدي على الحياة السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية. فيما اذا كانت هذه الاجور ملائمة لظروف العصر الذي تسود فيه، والمعلومات المتوفرة بهذا الصدد، وجاء العصر الاموي الذي شهد تقدماً في مختلف مجالات الحياة، بسبب زيادة الاعطيات والسخاء. ومن الطبيعي ان تكون هنالك فوارق كبيرة في الرواتب والاجور حسب طبيعة الوظيفة او الحرفة وفيما اذا كانت ذات علاقة بالفتة العليا للمجتمع او من العامة، غير ان بشكل عام كانت المرتبات الرسمية للدولة اعلى نسبة من غيرها، وبذلك اشرت مستوى معاشياً مقبولاً نسبياً.

ب- الاسعار: ان مستوى الاسعار (الاثمان) في مجتمع ما، له دور كبير وحاسم في تحديد القدرة الشرائية لأبنائه، وقد اشار الدمشقي الى جملة من العوامل المؤثرة في تحديد سعر مادة معينة بقوله: ((اما تتمين ما يشمن من الاعراض ومبلغ قيمته المتوسطة، فهو فضلاً عن المكان الذي يلتمس معرفة ذلك فيه، وذلك لان قيمته الاسقاط الهندية بالمغرب مخالفة لقيمتها باليمن، والمتوسط والمعتدل من اسعارها في احد المكانين ليس نفسه في مكان اخر، وقيمة المرجان بالمشرق غير قيمته بالمغرب، وذلك لاجل القرب من المعادن...))⁽¹⁾، فالبعد والقرب عن اماكن انتاج السلع وطرق نقلها، ومدى الحاجة اليها والية السوق في العرض والطلب كلها عوامل مؤثرة في تحديد لقيم السلع ارتفاعاً او انخفاضاً فضلاً عن عوامل اخرى عديدة⁽²⁾، كان لها تأثير مباشر وغير مباشر على مستوى الاسعار، التي كانت مرهونة بطبيعة الظروف السياسية وحالة الاستقرار او عدمه، فضلاً عن نوعية السلعة وحجم الطلب عليها⁽³⁾.

(1) لدمشقي، الإشارة الى محاسن للتجارة، ص 28-29.

(2) الفاضلي، مستوى المعيشة، ص 20.

(3) البلاذري، فتوح البلدان، ص 355-356. وينظر: الطبري، تاريخ الرسل، ج 6، ص 350. الجعشاري، الوزراء والكتاب، ص 26.

وبذلك يتضح لنا ان مستوى معيشة فئات المجتمع كان مرهوناً بمستوى الاسعار السائدة في السوق، وبمقادير دخولهم المستحصلة كرواتب او اجور عمل او ارباح لاعمال حرة في التجارة والصناعة والزراعة او من خلال الاعطيات، فضلاً عن اثر الاوضاع السياسية في مدى نشاط هذه الاعمال من جهة، وبمستوى الاجور والاسعار، واسعار صرف العملات في العمليات التبادلية، وثبات سعر صرف النقود واهميته من جهة اخرى.

ج- فئات المجتمع والمستوى المعاشي: حظيت الفئة العليا بالمجتمع الاموي والمتمثلة بالخلفاء والامراء وكبار القادة واصحاب الدواوين بمستوى معيشي متميز بحكم ما امتلكوه من اموال جليلة، وهذا ما اكنته المظان التاريخية من خلال ما فصحت به عن وسائل الحياة المرفهة التي كانوا ينعمون بها فضلاً عما تظهر من شواهد عدة في هذا المجال.

وتتمثل الفئة التالية بفئة التجار، اذ امتعن العرب التجارة منذ عصر ما قبل الاسلام واستمر هؤلاء في صدر الاسلام ايضاً وكانوا عاملاً مهماً في نشر الدعوة الاسلامية، بل عدوها حرفة محترمة وذات شأن عظيم وفق معايير الشريعة الاسلامية السمحاء من حيث تسهيل البيع والشراء اقتداءً بقول المصطفى ﷺ والذي كان يوصي بتسهيل البيع والشراء والعقود والمبادلات وبالتجارة بشكل عام ومسألة ضبط الموازين والمكاييل استناداً لكتاب الله ﷻ: ((وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى الْتَائِسِ يَسْتَوْفُونَ، وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ، أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ⁽¹⁾))، ومن يتدبر الآية الكريمة يجد حالة الحصاب الشديد والثبور للمتلاعبين بالميزان، وانهم سيلاقون الحصاب الشديد وبذلك ازدهرت على ايديهم هذه المهنة او التجارة وتوسعت علاقاتهم التجارية. واستمر هذا النشاط الاقتصادي المهم في ظل الدولة العربية الاسلامية ووصل لوج الازدهار في ظل العصر الاموي، (حيث صار

(1) سورة المطففين، الآية 1-4.

يحمل من الامصار والاصقاع البعيدة وتحديداً من الهند والسند والصين والقيبت: والترك والديلم والخزر والحيشة والشام وسائر البلدان المنضوية تحت لوائها، حتى يكون بها من تجارات البلدان اكثر مما في تلك البلدان حتى خرجت التجارات منها...))⁽¹⁾ الى عاصمة الدولة كما يذكر من ان التجارة ببغداد كانت ايضاً تدر على اصحابها مالاً وفيراً، علاوة على الجاه، فحدثنا التتوخي عن بعض تجار الكرخ ببغداد قائلاً: ((كنت اعامل رجلاً من الخراسانيين ابيع له في كل موسم متاعاً فأنقذ من سمسارته بألوف الدراهم))⁽²⁾، وان رجلاً من اولاد احد التجار ببغداد يقال له ابن الدكني قد ورث عن ابيه خمسمائة ألف دينار⁽³⁾.

وتجدر الاشارة الى ان حال التجار المسلمين كانوا على هذا المستوى المحترم من الثراء، مع تباين تبعاً لما يمتلكونه من رأس المال، ونوع وحجم النشاط التجاري الذي يمارسونه، ولكون تلك المهنة معرضة للريح والخسارة، فقد يتعرض البعض منهم الى الخسارة وتحمل الديون، كما ادى النشاط التجاري ايضاً الى بروز تجار وسطاء من سماسرة ودلالين حققوا من هذا العمل التجاري ارباحاً كبيرة⁽⁴⁾، وفي السلم المهني العام وضع ابو يوسف الصيارفة والبزازين واصحاب الضياع والتجار والاطباء في طبقة الموسرين، بينما يأتي الخياطون والصباغون والاسكافيون والخزازون ومن شابههم في طبقة واحدة هي اقل الطبقات كسباً⁽⁵⁾.

ومما يشار اليه كونه الدولة هي مسؤولة عن رعاية المجتمع، لذا كان لا بد ان يقع على عاتقها مهمة الرعاية الاجتماعية والانسانية في المجتمع العربي الاسلامي من خلال تقليص الفوارق الطبقيّة بين ابناء المجتمع الواحد باشكال مختلفة معبرة

(1) اليعقوبي، البلدان، ص 4.

(2) التتوخي، الفرج بعد الشدة، ج 2، ص 245.

(3) التتوخي، تشوار المحاضرة، ج 1، ص 184.

(4) التتوخي، الفرج بعد الشدة، ج 2، ص 245.

(5) ابو يوسف، الخراج، ص 133-134.

عن النزعة الانسانية للاسلام الحنيف وتحقيق العدالة الاجتماعية لمجتمع متجانس بينه، وتأتي الزكاة التي هي احد اركانه في مقدمة الوسائل التي تفضي الى التكافل الاجتماعي لمساعدة المحتاجين، فضلاً عن دورها في تقوية الروابط الاجتماعية والانسانية النبيلة لخلق للمجتمع المتماسك الواحد والقوي⁽¹⁾، زيادة على ان الزكاة تلعب دوراً فاعلاً في تحقيق التوازن الاقتصادي، ففي الوقت الذي لا تؤثر على الغني، فانها ترفع من مستوى الفقير وتوفر له حد كفايته وتجنبه ألم الحرمان وشظف العيش⁽²⁾، وبذلك تمثل الصدقات الطوعية التي يبتغي المرء المثوبة من رب الملك ﷻ صورة اخرى للتكافل الاجتماعي، والذي مثل مظهراً جديداً للحياة الانسانية، اذ عبر القرآن الكريم خير تعبير، وادى دوراً تربوياً وتوجيهياً في الحث على ايلاء الجوانب الاجتماعية والمعاشية اهمية كبيرة انطلاقاً من ان الملكة لله وحده وان الانسان مستخلفاً عليها، كما جسد عصر النبي محمد ﷺ في صدر الرسالة الاسلامية قمة التعامل الانساني الهادف لتحقيق اعلى درجات التكافل الاجتماعي، اذ وضع العلاج الشافي لداء المشكلة الاقتصادية (الفقر) من خلال التوجيهات الاخلاقية والدينية مع تجنب الاستغلال. فكان ذلك نظاماً دائماً سواء اكان ذلك خلال وجود الموجه والمعلم الاول النبي ﷺ ام بعد وفاته، والتي شكلت حالة المواخاة مظهراً انسانياً واخلاقياً لم يسبق له مثيل في تاريخ الانسانية الى جانب ظهور اهل الصفة، اذ يمثل جانباً مشرقاً من جوانب التكافل الاجتماعي الذي امر الله به عباده بمساعدة اخوانهم المحتاجين، فضلاً عن انها قد عبرت عن تغيير بعض الحالات في المجتمع القبلي قبل وبعد مجيء الاسلام هذا في الوقت الذي اكد بأن الثروة الواسعة تعد خطيئة بحق المسلمين ما لم تستثمر في مساعدة الفقراء والمحتاجين وفق الوسائل التي حددتها الشريعة الاسلامية كالزكاة والصدقات على اساس انها وسيلة تطهر المال والنفس على حد سواء، لذلك فإن الخطاب القرآني

(1) سيد سابق، فقه السنة، ج1، (بيروت، 1985م)، ص415.

(2) سيد سابق، (م-ن)، فقه السنة، ج1، ص416.

كان واضحاً في التحذير من الاكتناز وإنذار الأثرياء بالويل والثبور ان لم يقدموا حقوق الله لخلق حالة التوازن الاجتماعي، وبذلك شهد عصر الرسالة والراشدي ترجمة حقيقية، وتطبيقاً واقعياً لمبادئ الشريعة الإسلامية وسنة النبي ﷺ في تطوير حالة التكافل الاجتماعي بين المسلمين والشعور بالمسؤولية أمام الله تعالى بالرغم من المتغيرات التي حدثت في جوانب كثيرة ومختلفة، إلا أنها ابرزت العديد من المواقف التي تؤكد على التكافل الاجتماعي بين المسلمين في الظروف القاسية كافة، مما يؤكد حاجة المجتمع الموحد، إذ هيأ ظهور نظام العطاء في العصر الراشدي للمهام المناسبة لتعاش الأوضاع الاقتصادية في ظل الدولة العربية الإسلامية، مما أوجد الحاجة إلى التوسع في الإنتاج وزيادته من أجل رفع المستوى المعاشي لأفراد المجتمع أيضاً، كما شهد العصر الأموي العديد من المواقف الإنسانية، وكان أبرزها ما ظهر جلياً زمن الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز، الذي جسد تجسداً رائعاً لمسيرة النبي ﷺ والخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم) في تطبيق اسم التكافل الاجتماعي بالاستناد إلى القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، إذ أظهرت الشريعة الإسلامية أهمية دور المال في الإسلام وكيفية تحصيله وإنفاقه لتحقيق الغاية الإنسانية لتوفير مستلزمات حد الكفاف للمسلمين عامة. لأن عدم توفر ذلك سيكون عاملاً مساعداً لتعطيل دوره الروحي والجهادي، كون نقص الحاجة قد يضعف العبادة نوعاً ما، وقد افصحت عن ذلك مصادرنا الفقهية والتاريخية، ومن الطبيعي أن يكون هدفها ملازماً لفعل الزكاة في تحقيق تماسك المجتمع الإسلامي ومنع الاختراق، إذ يتركز الاهتمام بتوزيع الصدقات الطوعية حسبما جاء في كتابه العزيز بقوله: ((إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ))⁽¹⁾، وبذلك يتجسد التكافل الاجتماعي بأروع صورة الاعتراف بالملكية الخاصة، والتي

⁽¹⁾ سورة التوبة، جزء من الآية-60.

تتمثل بالحقوق الواجب رعايتها خلال عصر صدر الاسلام بقيادة الامين ﷺ حتى غدا مثلاً يقتدى به في العصور الاسلامية اللاحقة كافة ومن بينها العصر الاموي.

واخيراً، تجدر الإشارة الى ان الاسلام اذا ما اقر التفاوت بين الناس في الارزاق تبعاً للفروق الفردية في الطاقات والمواهب والفرص المتاحة، الا انه يرفض المبالغة في الغنى الذي يقابله زيادة في الفقر، لكي لا يصبح الاغنياء في المجتمع طبقة مميزة، لذا يلاحظ تدخل الاسلام في الوقت المناسب من خلال تشريعاته واحكامه ومعاملاته ووصاياه الانسانية سعياً في تقريب الهوة ما بين الاغنياء والفقراء، لكي لا تكون دولة، حسبما ركز جل في علاه في محكم كتابه العزيز بقوله: ((لَا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ))⁽¹⁾.

العمل في الاسلام والعدالة الاجتماعية:

وكان لا بد من التطرق الى العمل الذي هو مصدر الرزق في الاسلام، الذي يمثل جانباً مهماً في تحسين المستوى المعاشي، والرفقي الفردي والعائلي ثم المجتمعي والعائلة فيه تمثل نواة المجتمع الاسلامي، فالعمل في رؤيا نظر الدين الاسلامي يمثل عبادة، ولما كان العمل في نظر الدين الاسلامي عبادة، فقد دعا الاسلام المسلم الى العمل، لأنه يمثل من اهم وسائل الارتزاق، وهو اساس الاقتصاد، بل الدعامة الاساسية للالتزاج، وكل قطرة عرق يبذلها المسلم في العمل، تكون في ميزان المسلم مع صلاته وصيامه وزكاته... والمسلم لا يعمل من اجل الحرص على الحياة المادية وحدها، لان العمل اساس كل شيء: انه اساس التقرب الى الله. قال العلامة ابو الاعلى المودودي -رحمه الله-: ((اذا تعاطيت التجارة او الصناعة لو اشتغلت بالخدمة، واديت ما عليك من الواجب بكل امانة وصدق اتقاء لله تعالى، ثم كسبت الحلال، وتجنب الحرام، كان كسبك هذا وسعيك في سبيله عبادة الله تعالى، مع انك ما قمت بكل ذلك الا لتكسب الرزق لنفسك))⁽²⁾.

(1) سورة الحشر، جزء من الآية-7.

(2) المودودي، ابو الاعلى، مبادئ الاسلام، ط3، (دمشق، 1381هـ/1961م)، مكتبة الشبب المسلم،

وكان القرآن الكريم قد قرن العمل بالإيمان في آيات كثيرة فجاء الحث عليه في كتاب الله، وفي سنة النبي ﷺ، وفي أقوال السلف الصالح، قال الله تعالى: ((هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ))⁽¹⁾. وفي هذه الآية دعوة صريحة إلى الأخذ بكل سبب من اسباب العمل المشروع، وهي دعوة إلى الضرب في الأرض، والسعي فيها لكسب المعاش، فالأرض منزلة للناس، وما عليهم إلا السير في أرجائها الواسعة، وفاجها البعيدة، ليحصلوا على الخيرات الكثيرة التي بثها الله فوق هذه الأرض وفي باطنها للناس قائلاً: اعْمَلُوا لِنَافَعِهِمْ ثَمَرَةٌ عَمَلِكُمْ، عليكم بالتعب والنصب، لتجدوا لذة كسبكم، فالسعي إذن هو الوسيلة إلى الكسب، ولقد قرن القرآن الحكيم السعي في التجارة بالجهاد في سبيل الله لاعلاء دين الله، فقال تعالى: ((وَأَخْرَجُوا مِنَ الْأَرْضِ الَّذِينَ يُبْتِغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ وَأَخْرَجُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ))⁽²⁾.

والآيات الكريمة في هذا المعنى كثيرة وقد احصى بعض الباحثين المحققين الآيات القرآنية الكريمة الداعية إلى العمل والسعي لكسب العيش، فكانت تزيد على (160) آية، أما التي ذكرت مطلق العمل، فبلغت (360) آية، ووردت بمعاني أخرى في (109) آيات⁽³⁾. أما المصطفى ﷺ فأحاديثه كثيرة في الترغيب بالعمل، من ذلك قوله: ((خير الكسب كسب العامل إذا نصح))⁽⁴⁾، وقوله: ((ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده))⁽⁵⁾، وقوله: ((من أمسى كالأ من عمل

(1) سورة الملك، الآية-15.

(2) سورة المزمّل، جزء من الآية-20.

(3) عقلة، إبراهيم محمد، حوافز العمل بين الإسلام والنظريات الوضعية، ط1، مكتبة الرسالة الحنيفة،

(الأردن، 1408هـ)، ص116.

(4) الإمام أحمد، المسند، حديث حسن.

(5) رواه البخاري، الصحيح، ج2، في أوائل كتاب البيوع، (باب: كسب الرجل وعمله بيده)، ص73.

يده امسى مغفوراً له))⁽¹⁾، وقوله: ((التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء))⁽²⁾.

وبذلك يسمو الدين الاسلامي بالعمل حتى يجعله بمنزلة الجهاد في سبيل الله، فقد روى كعب بن عجرة ؓ قال: مر على النبي ﷺ رجل، فرأى اصحاب رسول الله ﷺ من جلده ونشاطه، فقالوا: يا رسول الله، لو كان هذا في سبيل الله! فقال رسول الله ﷺ: ((ان كان خرج يسعى على اولاده صغاراً فهو في سبيل الله، وان كان خرج يسعى على ابوين شيخين كبيرين، فهو في سبيل الله، وان كان خرج يسعى على نفسه يغفها فهو في سبيل الله، وان كان خرج يسعى رياءً او مفاخرةً، فهو في سبيل الشيطان))⁽³⁾.

كما يسمو الاسلام بالعمل ايضاً حتى يجعله فوق كثير من العبادات: فالرجل الذي يعمل ويعول اخاه للعابد يصبح اعبد منه، فلا نعجب اذا علمنا ان بعضاً من العلماء كان يفضل الصناعات على العباد، القرضاوي عن الشيخ الشيرازي -وهو من دعاة التصوف- ذلك لانه نفع العبادة مقصور على صاحبه، اما الحرف، فيكون نفعها للناس كافة، وكان يقول: ((ما اجمل ان يجعل الخطاب ابرته سبحة، وان يجعل النجار منشاره سبحة))⁽⁴⁾. ومن روعة الدين الاسلامي انه حارب ما كان شائعاً عند العرب في احتقار لعدد من الاعمال اليدوية والحرف، فأوضح للناس ان كل عمل ينتفع به الناس هو عمل شريف ولو كان شاقاً، وكان الربح الذي يأتي منه

(1) البخاري، الصحاح، ج2، ص73. وينظر: الطبراني، ابو القاسم سليمان بن احمد، (ت360هـ/970م)،

المعجم الاسط، وينظر: الاصبهاني، محمود بن عبد الرحمن، في حديث ابن عباس ؓ.

(2) للترمذي، البيهقي، (باب:4). وينظر: الدارمي، الحافظ ابي محمد عبد الله بن عبد الرحمن، السنن،

(البيهقي)، (باب:8)، تج: عبد الله هاشم ايماني المدني للنشر، حديث اكنامي، نشاط آباد- فيصل آباد-

باكستان. وينظر: الحاكم النيسابوري، (ت450هـ)، المستدرک على الصحيحين، ج2، دار الكتب

العلمية، (بيروت، 1990م)، ص7.

(3) الطبراني، ورجاله رجال الصحيح.

(4) للقرضاوي، (م)، مشكلة الفقر وكيف عالها الاسلام، الدار العربية، (بيروت، بلا)، ص50.

ضئيلاً، ويأمر المسلم ببذل طاقته في العمل، وإن يمتنع عن الاستجداء لأن فيه مذلة، واران للمسلم ان يكون عزيزاً. كما يذكر عن المصطفى ﷺ فيما يتعلق بالعمل وتشجيعه إياه قائلاً: ((اليد العليا خير من اليد السفلى، وأبدأ بمن تقول، وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، ومن يستغف يعفه الله ومن يستغن يعنه الله))⁽¹⁾. كما طلب الاسلام من العامل المسلم ان يتقن عمله، ويقوم به بكل اخلاص، وتلك فريضة واجبة يقول ﷺ: ((ان الله يحب من احكم اذا عمل عملاً ان يتقنه))⁽²⁾ اما ارباب العمل فعليهم ان يعطوه اجره العادل قبل ان يجف عرقه يقول الرسول ﷺ: ((اعطوا الاجير اجره قبل ان يجف عرقه))⁽³⁾.

وبالعمل المخلص الذي يقوم به المسلم ويصل به احياناً الى مستوى العبادة واحسان له، وتقدير المجتمع لجهده واعطائه لحقه، يسمو المجتمع وينهض ويتقدم بخطى وثيقة وثابتة نحو الذرى. ولا بد من عودة لتغطية موضوع الزكاة بشيء من التركيز لاهميته من خلال كتاب الله والسنة.

حق الله في اموال الاغنياء:

للفقير حق في مال الغني، اذ المال الذي يدفعه الغني الى الفقير -اذا كان حقاً معلوماً- منحة منه ولا تفضلاً، بل هو حق يجبره ولي الامر على دفعه اذا امتنع، وقد ورد لفظ (حق) في القرآن الكريم بهذا المعنى، وقال تعالى: ((وَأَنزَلْنَا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ))⁽⁴⁾، وقوله ﷺ: ((وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ))⁽⁵⁾، يلاحظ ان الزكاة ليست بالحق الوحيد الذي فرضه الله ﷻ في كتابه، بل هناك حق اخر غير محدد،

(1) البخاري، الصالح، الزكاة، باب: (لا صدقة الا عن ظهر غنى)، ج2، ص518.

(2) البيهقي، في شعب الايمان عن عائشة، وصنه في صحيح للجمع الصغير.

(3) ابن ماجه، ابو عبد الله محمد بن يزيد، (ت275هـ/888م)، السنن، الرهون، (باب: اجر الاجراء)، طبع في شركة الطباعة العربية السعودية، (الرياض، 1984م)، رقم 2443، 817/2. وينظر: الحنبلي، محمد عبد الواحد، الاحاديث المختارة، ج1، (مكة، 1410هـ)، ص183.

(4) سورة الانعام، جزء من الآية-141.

(5) سورة الذاريات، الآية-19.

وغير ثابت، وغير دائم، فهو يزيد وينقص حسب الحاجة، وحسب مقدار الثروة، وليس له وقت معين، بل يطلب عند الحاجة، ويدفع عند حاجة للناس أو الدولة إليه، ويسقط إذا ارتفعت الحاجة، وهذا ما يصطلح عليه اسم (الإنفاق الواجب للصالح العام)، إذ إن الإسلام دين التأخي والمحبة والتكافل والتعاون فقد يدفع المسلم زكاته كلها، ومع ذلك يظل قسم من الناس بحاجة ملحة، إذ تمر بالدولة ازمات في احوال خاصة، فهل يترك هؤلاء الفقراء يتضورون جوعاً والماء، وبجانبيهم من يملك الثروات الكثيرة؟ وتدل على ذلك احاديث المصطفى ﷺ بقوله: ((ما ضر ابن عفان ما عمل بعد اليوم))⁽¹⁾، إذ جاء بالف دينار -من ذهب فصبيها في حجر النبي ﷺ. وقوله: ((إن في المال حقاً سوى الزكاة))⁽²⁾.

(1) احمد، للمسنن، 53/5. الترمذي، المناقب، 154/13-155. الحکم المستترك، 202/3.

(2) الترمذي، الزكاة، (باب ما جاء في الصدقة على ذي القرابة).

الفصل الثالث

سعر صرف النقود

في عصر الراشدين

المبحث الأول: النقود قبل سنة 18هـ / 639 م

المبحث الثاني: سعر صرف النقود والاجراءات الاقتصادية في

عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه للفترة

من 18 - 23هـ/639 - 643 م

المبحث الثالث: سعر صرف النقود زمن الخليفة الراشد

الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه للمدة من

(24 - 35هـ/644 - 655 م)

المبحث الرابع: سعر صرف النقود زمن الخليفة الراشد الرابع

علي بن ابي طالب رضي الله عنه للفترة من

(36 - 40هـ/656 - 660 م)

المبحث الأول

النقود قبل سنة 18هـ / 639 م

أولاً: النقود في عصر الرسالة الإسلامية للمدة من 1-11هـ/622-632هـ

كان لا بد من الرجوع قليلاً الى الوراء لمعرفة ما وصلت اليه المجتمعات من فترة ما قبل الإسلام، إذ ان كتب التاريخ العام والحديث والفقهاء قد عُنِيَتْ بجمع الروايات التي تشير الى وجود نشاط مصرفي في بعض مدن العراق المهمة ((كالحيرة والمدائن، والموصل...))⁽¹⁾، وهذا يدل على وجود نشاط تجاري وتقدم مالي آنذاك قبل ان تحررها الجيوش العربية الإسلامية، إذ كان الصيارفة يقدمون خدمات مالية تذكر، كاعطاء القروض، ومبادلة العملات النقدية لتسهيل عمليات الاسواق التجارية ((من شبه الجزيرة العربية، ولاسيما في مدن الحجاز(مكة ويثرب)، كما في مدن اليمن))⁽²⁾ ايضاً، والتي كانت اسواق ومراكز تجارية هامة قبل الإسلام وبعده، وما يهمننا في هذا المجال التأكيد على النقود. يذكر المؤرخ المقرئزي. اما في صدر الإسلام فقد ابقى الرسول الاعظم ﷺ الدراهم والدنانير على ما كانت عليه⁽³⁾، والتي تمثل احدى مستلزمات نشأة الدولة العربية الإسلامية، والتي حافظت على سلامة النقود من الكسر والغش والتزييف، وتشير روايات المظان التاريخية الى ان المصطفى ﷺ كان المبادر الاول، بمعاينة من يقوم بقطع النقود او تزيفها⁽⁴⁾ لذا فان الإسلام كان على دراية تامة عندما نهى بسبب الاضرار، فضلاً عن اتباعه سياسة مرنة مراعاة لحالة البلاد التي دخلت ضمن الدولة.

(1) غنيم، يوسف، الحيرة المدينة والمملكة العربية، (بغداد 1936م)، ص 93. وينظر: باقر، طه (الاستاذ)،

(مسن) مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج 1، ص 436.

(2) لكيسي، حمدان، النشاط المصرفي، ص 10-11.

(3) المقرئزي، اغاثة الامة بكشف الغمة، ص 51.

(4) البلازي، قحوح البلدان، ص 657-658. وينظر: الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 149.

يذكر المؤرخ الفقيه (ابو يوسف) ان للعرب اوزاناً خاصة، لذ كانت قريش من قبل تزن الفضة بوزن تسمية درهماً، وتزن الذهب وتسمية ديناراً⁽¹⁾، فكل عشرة دراهم تساوي سبعة مثاقيل⁽²⁾، وهذا ما يؤكد على ان النقود وسعر صرفها كانت تسير جنباً الى جنب مع نظام المقايضة الذي اخذ بالانحصار تدريجياً كلما تقربنا من تثبيت اسم الدولة العربية الاسلامية، ولتي كان احد رموزها النقود- التي توارثتها- والتي شاع استعمالها خاصة في النشاط التجاري وفي التعامل المالي اليومي.

تدابير الرسول الكريم ﷺ النقدية:

يروى ان الصادق الامين ﷺ قد نهى المسلمين عن كسر النقود⁽³⁾ مثلما ورد ذكره تأكيداً لاهمية الموضوع، والذي كان ربما بدوافع اقتصادية اذ كان يرمي من ورائه الاعداء الذين يترأفون منها اوان، فتكون والحالة هذه ارسدة مجمدة بعيدة عن التداول، الامر الذي يؤدي الى قلة السيولة النقدية في الاسواق، فضلاً عن ان عملية الكسر قد تؤدي الى التزييف والتلبس والالتباس، مما يؤدي الى تأثر سعر صرف النقود صعوداً ونزولاً وينجم عن تلك العملية عدم استقرار الاسعار (الاثمان) للسلع والخدمات، وتأثر السوق التجارية، وتسبب اضراراً مالية للبعض، وقد تؤدي الى تحقيق منافع للبعض الآخر ومن جانب اخر، فقد تأثرت الدراهم الماسانية التي بقي العمل بها في بداية قيام الدولة الاسلامية بسبب تردي الاوضاع الاقتصادية في اواخر ايامها- كشيوع الغش والتلبس والتلاعب كما ورد ذكره - فخفضت عيار دراهمها، مما اثر مباشرة على تدهور سعر صرف الدرهم بالنسبة للدينار البيزنطي الذهبي، الذي حافظ على سعر صرفه لعدم تعرضه لتلك الظواهر غير الطبيعية.

(1) الخراج، ص 15-16. وينظر البلاذري، فوح البلدان، ص 654.

(2) المقرئزي، اغاثة الامة، ص 51.

(3) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 155. وينظر: الكيسمي، حمدان الدكتور، اصول النظام النقدي، ص 8.

يذكر بأنه: كان للفرس عند فساد امورهم قد فسدت نقودهم، فجاء الاسلام ونقودهم من العين⁽¹⁾، والورق⁽²⁾ غير خالصة⁽³⁾. فكان الدينار الذهبي يصرف بعشرة دراهم زمن الرسول ﷺ، وكل عشرة دراهم تماوي سبعة مثاقيل⁽⁴⁾، وهذا ما سنراه لاحقاً. وقال المقرئ⁽⁵⁾: ((كانت الدراهم المستعملة ائذذاك مختلفة الوزن والعيار. فكان الطبري يوزن (باربعة دوانيق)، والبغلي يزن (بثمانية دوانيق)، والحميري (اليمني) يزن دانقاً واحداً، واخيراً المغربي يزن (ثلاثة دوانيق) وبذلك اعتمد الوسط في الاكثر مما يتعامل به الناس- أي ينظر الاكثر والادنى- فيكون $4+8=12=2 \times 6$ دوانيق، واعتمد هذا الدرهم ذو الوزن الشرعي الاسلامي⁽⁶⁾ فيما بعد من الخلفاء الراشدين (عمر وعثمان وعلي) (رضي الله عنهم)، ومعاوية بن ابي سفيان ايضاً. وعندما تكون الدراهم كاملة الوزن والعيار يصار الى التعامل بها عدداً، وبذلك يكون ابن خلدون قد اتفق مع ما ورد عند البلاذري، بالرغم من ان ابن خلدون قد قفز وانتقل مباشرة الى عهد الخليفة الاموي عبد الملك بن مروان وهذا لا يتناسب والجهود للخيرة التي بذلت قبل ذلك، اذ اعتمد الاخير عليهم في مجال سك النقود- وعلى الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ تحديداً- وما يؤكد ان سعر صرف الدينار كان يصرف بعشرة دراهم زمن الرسول الاعظم (صلوات ربي عليه

(1) العين: ما يضرب نقداً من الذنائب الذهبية. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج2، مادة عين، ص947. وينظر: وكيع، المعجم، حققه ابراهيم ليس واخرون، ج2، ص647. وينظر: ابن عياد، اسماعيل (ت385هـ)، المحيط في اللغة، تحقيق، الشيخ محمد حسين آل ياسين، (بيروت 1994م)، ج6، ص17.

(2) الورق: ويقصد بها الدراهم الفضية. ينظر: البلاذري، فتوح البلدان، دار الكتب العلمية، ص278. ابن مماتي، اسعد بن المهذب، قوانين الدوليين، مطب مصر، (قاهرة، 1943م)، ص310.

(3) البيروني، محمد بن احمد الخوارزمي (ت440هـ/1048م)، الجماهير في معرفة الجواهر، مطب جمعية المعارف العثمانية، (حيدر اباد، ايار 1355م)، ص244.

(4) البلاذري، فتوح البلدان، ص651-65.

(5) شذور العقود، ص7. وينظر: لكيسي، حندان، اصول، ص9.

(6) المارودي، الاحكام، ص147.

وسلم) من خلال مقدار نصاب الدنانير الذهبية والدرهم الفضية في مقادير العطاء، كما ان نصاب زكاة الذهب عشرون مثقالاً (أي عشرين ديناراً)، ونصاب الفضة مائتا درهم فضة، والزكاة الواجبة على النصاب فهما نصف دينار ذهب او خمسة دراهم فضة⁽¹⁾، ووزن الدرهم الواحد منها ستة دنانير⁽²⁾، وبذلك يكون سعر صرف الدينار الذهبي يعادل عشرة دراهم فضة، وهذا ما يؤكد ان سعر صرف الدينار الذهبي بالدرهم الفضية زمن الرسول الكريم ﷺ كان ثابتاً وبذلك فإن ادخارات الأموال توظف نحو الاستثمار، لتوافر المناخ المالي المطلوب والاستقرار السياسي والاقتصادي، وكان لثبات وزن النقود وسلامة عيارها العنصر الحاسم في تلك المعادلة. يقول الماوردي: ((ونصاب زكاة الفضة مائتا درهم بوزن الاسلام))⁽³⁾، واخيراً فان مقادير الجزية المفروضة على اهل الذمة من اليمن على كل حالم ديناراً بقيمة عشرة دراهم، ...⁽⁴⁾.

اراء الفقهاء والعلماء والمؤرخين:

يفتي بعض الفقهاء والعلماء والمؤرخين يذكر من بينهم: (ابو حنيفة واصحابه) فيما يتعلق بالنقود بقولهم: لا بأس بقطعها اذا لم يضر ذلك بالاسلام واهله، بينما عاقب اiban بن عثمان عليه، وقال سعيد بن المسيب بمنع كسر النقود واعدوا ذلك العمل من جملة الفساد في الارض⁽⁵⁾، بسبب الاضرار الاقتصادية والمالية والاخلاقية والتي تلقي بظلالها على النواحي السياسية بسبب الرابطة الوثيقة

(1) ابو عبيد، الاموال، ص 500 وص 543. وينظر: ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص 310. وينظر:

الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 153-154. وينظر: المقريزي، شذور العقود، ص 6.

(2) الدانق: ويعادل 6/1 درهم. وينظر: الشرباصي احمد، المعجم الاقتصادي الاسلامي، دار الجيل على (القاهرة، 1981م)، ص 149.

(3) لبلانري، فتوح البلدان، ص 474. وينظر: الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 154. للمقريزي، اغانة الامة، ص 57.

(4) ابو عبيد، الاموال، ص 32.

(5) لبلانري، (م.س)، فتوح البلدان، ص 452.

بينهما وما نجم عنهما من عدم الثقة وبروز سلوكيات مرفوضة في المجتمع، وفي مجال التعاملات المصرفية والتجارية.

يتفق البلاذري والمقرئزي على ملاحقة الخلفاء والولاة والمحاسبين للزبوف من النقود، والذين يضربون على غير سكة السلطان، فقد اتفقا على ذكر الننانير. يقول البلاذري: كانت دنانير هرقل ترد على اهل مكة قبل الاسلام⁽¹⁾. اما المقرئزي فيذكر: ((وننانير الذهب قيصرية من قبل الروم))⁽²⁾. كما اتفقا على ان الاوزان لاهل مكة اقرها النبي ﷺ يقول البلاذري: ((فلما قدم ﷺ مكة اقرهم على ذلك))⁽³⁾ ويذكر حديث الرسول الاعظم ﷺ بالقول: ((الميزان ميزان اهل مكة))⁽⁴⁾، والمقصود به الدنانير الذهبية الرومية ذات الشارات الاجنبية والدراهم الفضية السامانية والحميرية اليمنية))⁽⁵⁾. يتضح ان النظام النقدي في ظل الدولة العربية الاسلامية كان متميزاً عن النظام النقدي للدول المعاصرة له، بسبب الخطوات التي اتخذها الخليفة عمر رضي الله عنه، تجدر الإشارة الى ان البلاذري قال عن عبد الله بن ثعلبة: كانت دنانير هرقل ترد على اهل مكة قبل الاسلام، وترد عليهم دراهم الفرس البغلية⁽⁶⁾، فكانوا لا يتبايعون الا على انها نيرة، وكان المتقال عندهم معروف الوزن ويساوي اثنين وعشرين قيراطاً الا كسراً، وبذلك يكون وزن العشرة دراهم سبعة مثاقيل (فيكون الحاصل ان الدرهم يساوي 4، 15 قيراطاً تقريباً)، اما بالرطل فهو يساوي (12) اوقية، والاوقية تساوي (40) درهماً فيكون الرطل يساوي (480) درهماً⁽⁷⁾.

(1) البلاذري، (م)، فتوح البلدان، ص452.

(2) المقرئزي، اغانة الامة، ص48.

(3) ابو يوسف، الخراج؛ ص15 وينظر: البلاذري، فتوح البلدان، ص453.

(4) النووي، مستدرک الرسائل ومستنبط المسائل، (لبنان، مؤسسة اهل البيت الاحياء والتراث

1408هـ/1998م)، ج7، ص99. (نقوي بشرح الطبري).

(5) البلاذري، فتوح البلدان، ص453.

(6) البلاذري، فتوح البلدان، دار الكتب العلمية ط1 (بيروت، 200م)، ص276-278.

(7) البلاذري، فتوح البلدان، ص452.

فالمقريري يذكر ان الدراهم على نوعين: للسوداء الوافية وهي البغلية دراهم فارس، وهي وافية الاوزان⁽¹⁾. ونكروا (للنش) وهو يقصد به (النص) اذ حولت صاده شيئاً، وهو نصف الاوقية وتساوي عشرين درهماً، لما (النواة) وتعاود خمسة دراهم⁽²⁾. وبذلك يتفق البلاذري والمقريري على اقرار المصطفى ﷺ للنقود التي كانت متداولة قبل الاسلام كما اسلفنا، فضلاً عن ان كليهما لكدا بقبول اهل المدينة للنقود، اذ نقل البلاذري عن عثمان بن عبد الله عن ابيه قائلاً: قدمت المدينة وبها نفرٌ من اصحاب رسول الله ﷺ، وغيرهم من التابعين فلم ينكروا ذلك⁽³⁾، ويؤكد المقريري بقوله: (وكان سعيد بن المسيب يبيع ويشترى ولا يعيب من امرها شيئاً)⁽⁴⁾. ومما تقدم يلاحظ تطابق وجهتي نظر البلاذري والمقريري في مجال النقود، الا انه في الوقت نفسه توجد اختلافات من بينها فيما يتعلق بأمر الزكاة، اذ يقول البلاذري: واحتيج في اداء الزكاة الى الامر الوسيط، فاخذوا عشرين قيراطاً واثنى عشر قيراطاً، وعشرة قيراط فوجدوا ذلك اثنى واربعين قيراطاً، فضربوا على وزن الثلث من ذلك وهو اربعة عشر قيراطاً⁽⁵⁾ بينما المقريري يذكر ايضاً بقوله: ((وفرض رسول الله ﷺ زكاة الاموال إلى ذلك، فجعل في كل خمس اواق من الفضة الخالصة، التي لم تغش خمسة دراهم وهي النواة، وفرض في كل عشرين ديناراً نصف⁽⁶⁾))، وبذلك يعد المقريري خير من كتب عن النقود في كتابه اغاثة الامة، كما زاد عنه ابن خلدون في مقدمته في مجال النقود، اذ جاء بنظريات اقتصادية بحتة، كنظرية القيمة بالنسبة للاقتصاد المعاصر. وهذا ما يؤخذ على

(1) المقريري، اغاثة الامة، ص 48.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص 453.

(3) البلاذري، (م ن)، فتوح البلدان، ص 452.

(4) المقريري، اغاثة الامة، ص 53.

(5) فتوح البلدان، ص 451.

(6) المقريري، اغاثة الامة، ص 51.

المقريري، من أنه قد خصص قلائل عن النقود، والكثير من الحديث في الأمور الاقتصادية.

وفي مجال سكة الدينار والدرهم بذكر حقيقتهم الشرعية، وبيان مقدارهما، فيذكر أن الدينار والدرهم مختلفا للسكة في المقدار والموازين بالاقاق والامصار وسائر الاعمال، والشرع قد تعرض لذكرهما، وعلق كثيراً من الاحكام بهما في الزكاة والانتكحة والحدود وغيرها، فلا بد لهما عنده من حقيقة ومقدار معين في تقدير تجري عليهما لحكامه دون تأثر شرعي، فاعلم ان الاجماع منعقد منذ صدر الاسلام، وعهد الصحابة والتابعين، مؤكداً ان الدرهم الشرعي هو الذي تزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب، والواقية منه اربعين درهماً، وهو هذا يمثل سبعة اعشار الدينار⁽¹⁾. يرى الباحث ان المؤرخ ابن خلدون مصيباً فيما ذهب اليه، لان الحالات التي ذكرها تفأً يتعلق قسم منها بالفرائض، بينما قسمها الآخر يتعلق بحقوق الناس، وبذلك فمن الضروري ان تكون النقود التي يتم التعامل في ضونها كاملة للوزن والعيار. تجدر الاشارة الى ان المتقال من الذهب يزن اثنتين وسبعين حبة من الشعير، فالدرهم الذي هو سبعة اعشاره يمثل خمسين حبة وخمس حبات. وهذه المقادير جميعها ثابتة فالدرهم قبل الاسلام كان من بينها انواع: الطبري ويعادل اربعة دنانق، بينما للبغلي بثمانية دنانق، فجعلوا الدرهم الشرعي من بينهما وهو ستة دنانق، وبذلك فكانوا يوجبون الزكاة في مائة درهم بغلية، ومائة طبرية خمسة دراهم وسطاً⁽²⁾. هذا ويتفق للكثير من المؤرخين على ان العلاقة بين الدرهم والدينار هي بنسبة (10:7) اذ استقر الامر في الاسلام على ان وزن الدرهم يعادل

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ص 276.

(2) اتفق ابن خلدون في هذه النصوص مع ما ورد عند البلاذري. ينظر فتوح البلدان، ص 451. وتأمل ابن خلدون فيما اذا كان هذا للتعامل في النقود التي كانت سائدة في صدر الاسلام من صنع عبد الملك ام من الذين جاءوا من بعده؟ وما لعل ابن خلدون انه قال: بان هذا الامر حسم منذ خلافة عمر بن الخطاب عليه السلام. ويضيف ابن خلدون: ان عملة عبد الملك على غرار ما سبق من عملة عمر بن الخطاب عليه السلام الذي يد الاسلام للنظام النقدي العربي.

سنة دوايق، ووزن كل عشرة دراهم يمثل سبعة مثاقيل⁽¹⁾، ويذكر ان قيمة الدرهم من الدينار لم تقف عند حد معين في كل الحقب التاريخية التي مرت بها للدولة، لانه اخضع لعدة تغيرات⁽²⁾، وبذلك فانه يندر ان تصل الدرهم الى الوزن الشرعي بالرغم من التشديد على ذلك بسبب استعمال النقد وتأكله بمرور الزمن. واما مكسور الدراهم والدينانير، فلا يلزم اخذه لالتباسه وجواز اختلاطه، ولذلك نقصت قيمتها عن المضروب الصحيح، واختلف الفقهاء في كراهية كسرها، فذهب الامام مالك واكثر فقهاء المدينة الى انه مكروه، لانه من جملة الفساد في الارض كما ذكرنا، وينكر على فاعله، وروي عن النبي محمد ﷺ انه نهى عن كسر سكة المسلمين الجارية بينهم⁽³⁾، ويذكر ان السكة وهي الحديدة التي يطبع عليها الدراهم، ولذلك سميت الدراهم المضروبة سكة. وقد كان ينكر ذلك ولاه بني امية حتى اسرفوا فيه.

آراء بعض التابعين والفقهاء في كسر النقود:

يذكر ان: إسماعيل بن عثمان وهو على المدينة، من يقطع الدراهم ضربة ثلاثين سوياً وطاف به: وهذا عندنا فيمن قطعها ودس فيها المفرغة⁽⁴⁾، والزيوف⁽⁵⁾ (6). فان كان الامر على هكذا، فما فعله ابن عثمان ليس بعدوان، وذهب ابو حنيفة وفقهاء العراق الى ان كسرها غير مكروه، فقد روى صالح بن

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ص 654 وينظر: الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 147. وينظر: الكبيسي، حمدان، اصول، ص 8 و ص 27-28.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ج 2، ص 809. وينظر: الكبيسي: حمدان، اصول، ص 28.

(3) ابو داود، السنن، تم محمد محي الدين، دار الفكر، (بيروت، بلا)، ج 3، ص 271.

(4) فرغ للذهب والفضة وغيرها من الجواهر الذاتية: صبها في قالب، دورهم مفرغ: مصبوب في قالب ليس مضروباً. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 8/446. وينظر: للكرمي، الاب أ تستاس ماري، النقود وعلم النميات، (القاهرة، 1939م)، ص 156.

(5) جمع زيف، وهو الدرهم الذي خلط به نحاس او غيره، خفت صفة الجودة فيرده بيت المال لا لتجار.

(6) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 9/142. ينظر: للكرمي، النقود، ص 50.

(6) البلاذري، فتوح البلدان، ط 1، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1420هـ/2000م).

حفص عن أبي بن كعب رضي الله عنه في قوله تعالى: ((أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَكْهَى وَاتَّقَ)) لأنَّ الحليم آل رشيد⁽¹⁾ قال لكسر الدراهم؛ ومذهب الشافعي رحمه الله انه قال: ان كسرهما لحاجة لم يكره له، وان كسرهما لغير حاجة كسره له، لان ادخال النقص على المال من غير حاجة سفه، وقال احمد بن حنبل رحمه الله، ان كان عليها اسم الله تعالى كره كسرهما، وان لم يكن عليها اسمه لم يكره⁽²⁾ ولما الخبر المروي عن كسر للسكة، فكان محمد بن عبد الله الانصاري - قاضي البصرة يحمله على النهي عن كسرهما لتعدا تبرأ، فتكون على حالها مرصدة للنفقة، وحمله آخرون على النهي عن كسرهما لانتخذ منها اواني وزخرف، وحمله آخرون على النهي عن اخذ اطرافهم قرضاً بالمقاريض، لانهم كانوا في صدر الاسلام يتعاملون بها عدداً، فصار اخذ اطرافها بخساً وتطفيفاً مما يؤثر على سعر صرفها وتقليل قيمتها، ومن ثم ارتقا. الاسعار للسلع والخدمات خارج نطاق ديمومة الاسعار (العرض والطلب) بسبب عدد ثبات سعر صرفها. تجدر الاشارة الى ان الدولة العربية الاسلامية قد حافظت على سلامة نقدها، فمنعت الغش، والزيف فيه، اذ تشير الروايات التاريخية الى ان الرسول ﷺ كان يعاقب بشدة من يقوم بقطعها او تزيفها⁽³⁾.

القرض النقود في الاسلام:

عرفت الشريعة الاسلامية عملية الاقراض على ان تكون خالصة لوجه الله تعالى لتفريج كرب المحتاجين من المسلمين، في الوقت الذي يكره الدين الاسلامي للانسان الدين الاعند الضرورة الداعية⁽⁴⁾ ويذكرنا ايضاً بقوله: من سعى لآخيه المسلم بتفريج كربه من كرب الدنيا فله الف صلاة في بيت رسول الله، وقيل

(1) من سورة هود جزء من الآية-87.

(2) البخاري، صحيح، ج3، ص149 وما بعدها.

(3) قباذري، فتوح البلدان، ص ص 657-658. وينظر: الماوردي، الاحكام السلطانية، ص149.

(4) الطوسي، ابو جعفر محمد بن الحسين، النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، دار للكتاب العربي، (بيروت، 1970م)، ص304 ينظر: سابق، فقه السنة، ج3، ص182-183.

بالمعنى نفسه ((من نفس عن مسلم كربةً نفس الله عنه كربةً من كرب يوم القيامة))⁽¹⁾، ويحث عن مصدره بالغم لئني لم افاجأ به، لان هذا دين الاسلام الحنيف اذ ادى ﷺ دوراً كبيراً لأشاعة روح الاخاء والمحبة والتعاون ما بين المسلمين بقوله ((حب لاخيك مثلما تحب لنفسك))⁽²⁾.

ومن دون شك، فان عمليات الاقتراض الخالية من الفائدة تسهم بشكل جدي في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية في الاسواق وتبعد المقترض عن المعاملة المكروهة، وتسهل امور العباد. روي عن عبد الله بن مسعود ان الرسول الكريم ﷺ قال: ((ما مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين الا كان كصدقة مرة))⁽³⁾. وعن انس بن مالك، ان رسول الله ﷺ قال: ((رايت ليلة اسري بي على باب الجنة مكتوباً: الصدقة بعشرة امثالها، والقرض بثمانية عشر، فقلت يا جبريل ما بال القرض افضل من الصدقة؟ قال: لان السائل يسأل وعنده، والمستقرض لا يستقرض الا عن حاجة))⁽⁴⁾، ويرد المقترض (القرض) مثله او عينه، ما لم يتغير بزيادة او نقص، فان تغير وجب رد المثل⁽⁵⁾.

خلال نظرة الرسول الكريم ﷺ الاقتصادية والتربوية الثاقبة والمنبثقة من النهج الاقتصادي الاسلامي، وجاء تأكيد على ضرورة استيفاء القرض بالاحسان فقال: رحم الله سهل البيع، سهل الشراء، سهل الاقتضاء قال الامام الغزالي فليغتم دعاء رسول الله، واردف بقوله ﷺ: ((خيركم احسنكم قضاء))⁽⁶⁾.

(1) البخاري، صحيح، ج3، ص143 وما بعدها.

(2) حديث متفق عليه، (م ن)، الصحاح، ص143 وما بعدها.

(3) سيد سابق، فقه السنة، ج3، ص183.

(4) الغزالي، محمد بن محمد، احياء علوم الدين دار الندوة الجديدة، (بيروت، بلا)، ج2، ص81. (اخرجه

ابن ماجه) ينظر سابق، فقه السنة، ج3، ص183.

(5) سابق، فقه السنة، ج3، ص183.

(6) الغزالي، احياء علوم الدين، ج2، ص81-82.

دور الصيرفة في الاسلام:

ولاهمية الصيرفة والصرافين لاسيما بعد قيام الدولة العربية الاسلامية، وتوسع النشاط المصرفي، وبروز الحاجة الملحة، فقد تم تخصيص اسواق معينة للصرافين في المدن التالية: (البصرة، الكوفة، القسطنطينية، القيروان، واسط، بغداد، وسامراء، وكانوا فيها يمارسون عمليات تقديم القروض وصرف النقود ومبادلتها⁽¹⁾، وكان الصرافون يفرزون النقود السليمة العيار والنقاوة عن النقود المغشوشة او المزيفة، ومن الوسائل المتبعة بالفحص من بينها: لمس اللقطة النقدية، وتذوق طعمها باللسان، او فحصها بالنار، او بمادة كيميائية معروفة لديهم⁽²⁾. ومن جراء هذه الخبرة والفراسة في مجال الصيرفة، لجأ اليهم التجار والباعة، وفي احيان كثيرة ليتأكدوا من سلامة النقد ووزنه الذي يقضونه ثمناً لسلعهم، ولاسيما اذا كان المشتري شخصاً غير معروف في السوق.

تحريم الربا:

ولكون الصرافون يفرضون فوائد عالية على المقترضين منهم قبل الاسلام، فقد اشار القرآن الكريم الى ذلك في مواضع متعددة، منها قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ الرِّبَا أَضْعَافاً مُضَاعَفَةً، وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ))⁽³⁾.

وهذا نهى من الله ﷻ لعباده المؤمنين عن تعاطي الربا، مع التوبيخ ممن كانوا عليه قبل الاسلام من تضعيفه في هذه الآية حث المسلمين على ان يتقوا عذاب الله بترك ما نهى عنه جل جلاله كي يفلحوا ويكونوا من الفائزين⁽¹⁾.

(1) البقوي، البلدان، ص 71 وص 246. وينظر: الخطيب البغدادي، ابو بكر احمد بن علي، (ت 463هـ/1071م)، تاريخ بغداد ومدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة 463هـ، ج 1، مط السعادة، (القاهرة، 1931م)، ص 80. وينظر: ابن الجوزي، منقلب بغداد، ص 14. وينظر: ماسينيون لويص، خطط الكوفة، مط الفري الحديثة، (النجف، 1979م)، ص 13.

(2) الكبيسي، حمدان، النشاط المصرفي، ص 6، ينظر: السعدي، الصيرفة والجهيزة، ص 110-112.

(3) سورة آل عمران، الآية-130.

ولكون الحالة قد استمرت، وخوفاً من توسعها في صدر الاسلام، لذلك نزلت آية اخرى في تحريره، قال تعالى: ((الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقْوَمُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَخْبِطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا، وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا، فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ، وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ))⁽²⁾.

والذين يتعاملون بالربا، ويستغلون ويمتصون دماء الناس، لا يقومون من قبورهم يوم القيامة الا كما يقوم المصروع من جنونه، فيعثر في مشيه، ولا يستطيع ان يمشي سوياً، لان التخبط متأت من تحليل ما حرم الله ﷻ، وان تحریم الربا جاء من الضرر الفادح بالفرد والمجتمع⁽³⁾. وقال ايضاً: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ))⁽⁴⁾. قال النيسابوري؛ عن عبد الله بن عباس ان هذه الآية للكرامة نزلت في حق بني عمرو بن عمير بن عوف، وفي بني المغيرة، من بني مخزوم، وكانت بنو المغيرة يربون لتقيف فلما اظهر الله رسوله ﷺ على مكة، ومنع يومئذ الربا كله، فأتى بنو عمرو بن عمير ابن عوف، وبنو المغيرة الى عتاب بن اسيد، وهو على مكة، فتقاضوا امامه، فكتب عتاب الى رسول الله ﷺ بذلك⁽⁵⁾، فنزلت هذه الآية والتي بعدها: ((فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ...))⁽⁶⁾.

(1) المصابوني، محمد علي (لشيخ)، صفوة التفسير، ج1، دار القرآن الكريم، (بيروت، 1981م)، ص229.

(2) سورة البقرة، الآية-275.

(3) المصابوني، (م-ن)، صفوة التفسير، ج1، ص175.

(4) سورة البقرة، الآية-278.

(5) للنيسابوري، ابو الحسن علي بن احمد الوليدي، (ت468هـ/1075م)، اسباب النزول، المكتبة الثقافية،

(بيروت، 1989م)، ص50-51.

(6) سورة البقرة، الآية-279.

فعرف بنو عمير مصيرهم انهم اخذوا اكثر من المبلغ الذي رفعوه الى المقرض، وقال جل في علاه في سورة الروم: ((وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبَا لِيَرْبُوا فِي اَمْوَالِ الْاَنَامِ، فَلَا يَرْبُوا عِنْدَ اللَّهِ))⁽¹⁾، أي ما اعطيتم من اموالكم يا معشر الاغنياء على وجه الربا ليزيد ما لكم ويكثر به، فلا يزيد، ولا يزكو، ولا يضاعف عند الله لانه كمسب خبيث، والكسب الخبيث لا يباركه الله ﷻ⁽²⁾، وقال تعالى: ((يَمْحَقْ اللَّهُ الْارْبَا وَيُزَيِّدِ الصَّدَقَاتِ...))⁽³⁾، أي ان الله يذهب ريع الربا، ويمحو خيره ونفعه. وان كان زيادة في الظاهر. وحال الصدقات على العكس حيال الربا ذلك ان دفع الصدقات من مال ما، من شأن ذلك ان ينمي المال ويطرح فيه البركة، وان دفع للصدقات في الظاهر نقصاً⁽⁴⁾. وفي الحديث النبوي الشريف وضع المصطفى ﷺ ادق الشروط التي يجب ان يلتزم بها المقرضون كي لا يحصلوا من قروضهم على الفوائد، وتجرحهم هذه الى الربا الذي حرم شرعاً⁽⁵⁾.

تجدر الإشارة الى ان جمهور الفقهاء أيضاً قد اجازوا للمسلم ان يستثمر مال غيره للمضاربة، وعندئذ يكون للمضارب من الربح بمقدار ما وقع الشرط عليه من نصف، او ربع، او اكثر، او لقل⁽⁶⁾. واستدلوا في حكمهم هذا. كما ينكر الرسول الاعظم ﷺ قال: ((ثلاث فيهن البركة: البيع الى اجل، والمقارضة، وإخلاق

(1) سورة الروم، الآية-39.

(2) الصابوني، (م.س)، صفوة التفسير، ج2، ص479.

(3) سورة البقرة، الآية-276 (جزء من آية).

(4) الصابوني، صفوة التفسير، ج1، ص175.

(5) البخاري، صحيح البخاري، ج3، ص143 وما بعدها. وينظر: ابن ماجة، سنن، ج2، ص757 وما بعدها.

(6) النسفي، عمر بن محمد بن احمد، (ت357هـ/1042م)، طلبية الطلبة، مط العامرة، (القاهرة، 1311هـ)، ص100. وينظر: الطوسي، النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، ص428.

البر بالشعير للبيت لا للبيع⁽¹⁾ ومعلوم ان المصطفى ﷺ قد ضارب للسيدة خديجة قبل الاسلام⁽²⁾. ولما جاء الاسلام اقرها واعترف بشرعيتها تيسيراً للناس⁽³⁾.

وهكذا اخذ للنشاط التجاري والمصرفي والزراعي يتوسع تدريجياً، مما اسهم في زيادة دخل بعض الافراد بشكل لاقت للنظر⁽⁴⁾، وقبول الصرافين ودائع المومنين، وعلى الرغم من ان النصوص تشير الى ثراء الصيارفة⁽⁵⁾، اذ اصبح في مقدورهم اقراض النقود للدولة وللأفراد على حد سواء ذلك ان المصارف الخاصة كانت تمثل بمثابة بيوت مالية اوجنتها ضرورات النشاط التجاري والمالي في لسواق الدولة العربية الاسلامية الفتية من جهة، ولتعامل المسؤولين مع تلك المؤسسات التي التجؤا اليها عند الحاجة من جهة اخرى⁽⁶⁾.

النشاط الائتماني والمصرفي الاسلامي:

وبتوسع النشاط الاقتصادي والتجاري والمالي، برزت اهمية ظهور مصارف خاصة لحفظ النقود ولا سيما في مدن الدولة للرئيسة، وبالفعل تم ممارسة عمليات مصرفية، مثل عملية صرف العملات الذهبية والفضية (للنانير والدراهم)، وتسهيل امر تداولها واستبدالها، وقبول الودائع، وممارسة عملية الاقراض بجانب بيت مال المسلمين الذي سبق ان اشير اليه، ويمتلك هذه المصارف اصحاب الاموال الذين كانوا يوظفون اموالهم كلها او جزءاً منها في الاعمال المصرفية والاقراض⁽⁷⁾. وكان نشاط هذه المصارف وسعة تعاملها يتوقفان الى -حد كبير- على ثروة

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج1، ص83.

(2) ابن ماجه، سنن، ج2، ص768.

(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج1، ص83.

(4) ابن سعد، الطبقات الكبرى، 157/3-158.

(5) ابن عبد ربه، العقد الفريد، تحقيق: محمد سعيد العربي، مط الاستقامة، (القاهرة، 1953م)، ج5، ص67 وص69.

(6) الجاحظ البخلاء، ص208. ينظر: للتوحي، نشوار المحاضرة، ج3، ص80.

(7) للتوحي، نشوار المحاضرة، ج7، ص101-102.

اصحابها، وان كان هؤلاء يقولون الودائع احياناً التي يأخذونها من بعض الاغنياء، كالقواد وكبار موظفي الدولة من لائحة لهم في الشؤون المالية والمصرفية وتمييزها⁽¹⁾، وكان الصيارفة يرحبون بايداع الاموال لديهم ويعملون على تسهيل عمليات الائتمان لان من شأن ذلك ان يوفر لديهم سيولة⁽²⁾، نقدية تسهل عملهم المصرفي⁽³⁾.

الوديعة وعمليات الايداع:

قبل الاسلام:

عرفت بلاد العرب قبيل الاسلام عمليات ايداع الاموال وسحبها، ومارسه العرب قديماً، وهو عبارة عن نوع من الحفظ الامين الذي يلتزم فيه المؤتمن برد المبلغ الذي اودع لديه دون ان يتصرف فيه، وافضل دليل على ذلك ان الرسول الاعظم ﷺ كان يلقب بـ(الامين) قبل النبوة، وهذا ما اشارت اليه النصوص، وذلك ان اناساً كانوا قد اودعوا اموالهم عنده، وبقيت حتى قبيل الهجرة الميمونة من مكة الى المدينة، وسلمها الى الخليفة علي بن ابي طالب عليه السلام ليتولى ردها الى اهلها⁽⁴⁾، وكانت الوديعة تمثل مبلغاً من النقود، وكان المودع عنده مأثوناً له في استعماله، و يمكن ان يعد في هذه الحالة بمثابة قرض، لكن بدون فائدة كما شدد عليه الاسلام فيما بعد لانه يدخل في حقل الربا المرفوض شرعاً. يقول السرخسي: ((ان عارية

(1) مسكويه، تجارب الامم، ج1، ص95 وص129. وينظر: الصابي، الوزراء، ص224 وص226 وص291.

(2) تعني السيولة في الاصطلاح المصرفي: قدرة المصرف على تلبية طلبات السحب النقدي عليه من المودعين او المقترضين. ينظر: الجهشوري، الوزراء والكتاب، ص100 وص220-221.

(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج3، ص76. وينظر: الجهشوري، الوزراء والكتاب، ص100 وص220-221.

(4) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج1، ص153. وينظر: هارون عبد السلام، تهذيب سيرة ابن هشام، منشورات المجمع العلمي الاسلامي، (بيروت، 1373هـ)، ص129.

الدرهم والدنانير والفلوس فرض⁽¹⁾، وإيده في ذلك ((ابن قدامة))⁽²⁾. ومما يذكر انه منذ قيام الدولة العربية الاسلامية فقد اتيح للتجار فرصاً واسعة لجني الربح الحلال بعيداً عن الربا⁽³⁾. ونزلت آيات قرآنية تؤكد هذا التحريم⁽⁴⁾، على ان لا يفهم من ذلك للقنوط لان الاسلام يشجع على العمل والابداع ولم يمنع من قيام المؤسسات الاقتصادية والمالية التي لا تتعاطى اموراً تمس مبادئ الدين الحنيف، كما ان الدولة- كما يبدو- لم تمنع بالقوة الناس الذين يرومون انشاء مصارف خاصة، وإذا ما اخذوا فوائد على القروض التي يقدمونها فإنه يصعب على المسؤولين في الدولة كشف امرهم، لأن مثل هذه الامور كانت تتم بتكتم بين المقرض والمقترض وعندئذ يتعذر على المسؤولين معرفة ما كان يفعل المرءون، لأن هؤلاء كانوا حريصين على ان لا يكتشف امرهم، لان من شأن ذلك ان يعرضهم الى استخفاف الناس وازدراؤهم، فضلاً عن موقف سلطة الدولة وفي ضوء ذلك، لم يقع بين ايدينا ما يشير الى ان عقاباً قد انزل بشخص اخذ فوائد على مالٍ اقترضه، عدا ما قام به الخليفة الراضي بالله (وهو خارج نطاق البحث).

كما ويتم سحب المبالغ المودعة من لدن للصرافين، اما نقداً واما بواسطة صكوك او سفاتج تحرر لهذا الغرض⁽⁵⁾ وان بعض الصرافين كان يفضل ان تكون الودائع على اساس قرض وليس امانة- وهذا تطور بحد ذاته- وانه باستطاعة

(1) السرخسي، المبسوط، ج 11، ص 145. (ويقصد بعلرية الدرهم، اعارتها).

(2) المغني، ج 5، ص 207-208.

(3) ابن حنبل، احمد، المسند، ج 6، ص 71 وص 140 وص 157. وينظر: مسلم، صحيح مسلم، ج 5، ص 42 وص 50.

(4) سورة البقرة الآية-275. وسورة النساء الآية-159. وسورة الروم الآية-39. وسورة آل عمران الآية-130. ذكرت في المبحث الحالي.

(5) الفتاوى، نشار المحاضرة، ج 1، ص 203. وينظر: مسكويه، تجارب الامم، ج 2، ص 239. وينظر: ابن الهلال العسكري، الحسن بن عبد الله، (ت 395هـ / 1005م)، اثار الاول في ترغيب الدول بهامش كتاب الخلفاء للسيوطي، المطبعة الميمنية، (القاهرة 1305هـ / 1953م)، ص 2-23.

الشخص الذي اودع لديه المال ان يوظفه في النشاط المصرفي او التجاري، وبذلك بلغ ما كان مودعاً لدى ائدهم على سبيل القرض مليوني ومائتي الف الف درهم⁽¹⁾. وقد خطى احد الباحثين لاهمية هذه الالتفاتة وعدها حصول انتقال في المال المودع من مفهوم الامانة الى مفهوم القرض الذي يتيح للمقرض ان يوظفه في أي مجال من مجالات النشاط الاقتصادي والمالي الذي لا يتعارض مع مبادئ الشرع⁽²⁾ الاسلامي، في الوقت نفسه يصبح لضمان للمال المودع. اذ في حالة القرض يكون مضموناً في ذمة المقرض.

بعد الاسلام:

اما في حالة الوديعة، او ما تدعى (بالامانة) بعد الاسلام، فلا يكون المال مضموناً، لا سيما اذا حصل تلف المال المودع بغير تقصير متعمد في المودع عنده⁽³⁾. تجدر الاشارة الى ان نصوص المظان التاريخية تؤكد الى حصول عمليات ايداع عند المؤمنين والصرافين، ومن الامثلة ما اودعه عبد الله بن جعفر بن ابي طالب عند الزبير بن العوام رضي الله عنه، والذي عدّ صاحب اول مصرف في الاسلام من خلال نشاطاته وتسهلاته للآخرين - ذلك ان (ابن سعد)⁽⁴⁾ يذكر ان عبد الله بن جعفر قد اودع عند الزبير اربعمائة الف درهم - وهذا تأكيد ابتدائي على ما ذهبنا اليه - كما قيل ان يعلى بن امية قد اودع اربعين الف دينار عند الزبير ايضاً، وهذا ما لا يقلل الشك الى ما ذهبنا اليه من ممارسات الانشطة المصرفية انذاك، وان فيروز الحصين⁽⁵⁾ كان يمتلك ثروة كبيرة قد حققها من خلال ممارسته لعمليات

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج3، ص76.

(2) محمود، سامي حسن احمد، تطوير الاعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الاسلامية، مط للشرق، (عنان 1982م)، ص48.

(3) ابن قدامة، المغني، ج6، ص300. (اي ان المقرض يكون ضامناً ومازماً بأعادة القرض).

(4) الطبقات الكبرى، ج3، ص108.

(5) فيروز الحصين؛ يرد احياناً فيروز بن الحصين: وهو مولى حصين بن مالك بن عبد الله المعزى من تميم. (ينظر: ابن قتيبة، الدينوري، المعارف، مط الاسلامية، (مصر 1934م)، ص147.

الائتمان والاستثمار التي كان يمارسها، كما يذكر ان الاخير عندما احس بقرب اجله عفا مدينه من الديون والودائع التي بضمهم⁽¹⁾ وعلى الاغلب ان اموالهم كانت مستثمرة من مشاريع انمائية مختلفة، كما يذكر من تردد اسم سعيد بن العاص في المصادر مرتبطاً بقروض كان يمنحها لمن كان يطلبها⁽²⁾، وهذا ما يذكره الاصفهاني⁽³⁾ ايضاً من ان امرأة كوفية موسرة كانت تقرض الناس في سواد العراق وعلى الرغم من ان النصوص التاريخية لا تشير الى انها كانت تتقاضى فائدة ممن تقرضهم، الا انه من المرجح ان قروضها لم تكن من نوع القرض الحسن. ويذكر الصفدي ايضاً- ما اشرنا اليه سابقاً- من ان العباس بن عبد المطلب كان يقرض الناس ايضاً⁽⁴⁾ بفائدة مثلاً اطلق عليه المصطفى ﷺ بل ذكره كعمل منافع للشرعية الاسلامية لكي يتمتع للناس عن ممارسته.

وعن عبد الله بن مسعود، وحكيم بن حزام؛ انهما قارضا ولم ينكر عليهما احد من الصحابة⁽⁵⁾، فروى ان عبد الله بن مسعود ﷺ اعطى زيد بن خليفة مالا مضاربة⁽⁶⁾، وذكر ((ابن حجر)) انه قال: [[والذي نقطع به انها كانت (المضاربة)

(1) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج6، ص ص380-381. وينظر: ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج4، ص90.

(2) الزبيرى، نسب قریش، ط2، مطابع دار المعارف، (مصر 1976م)، ص ص176-177. وينظر: لكيسي، حمدان، النشاط المصرفي، ص41.

(3) الاصفهاني، ابو الفرج علي بن الحسين (ت356هـ)، الاغانى، مطبع لويسنتكسولاس وشركاه، (القاهرة 1963م)، ج2، ص145. وينظر: لكيسي، حمدان، النشاط المصرفي، ص41.

(4) الصفدي، نكت الهميان في نكت الهميان، المطبعة الجمالية، (مصر، 1911م)، ص294. وينظر: الاصفهاني، الاغانى، ج12، ص71. للقيرواني، ابو اسحاق الحصري، (ت488هـ/1095م)، زهر الادب وثمر الابواب، (4 اجزاء شرح النكتور زكي مبارك)، مط الرحمانية، (القاهرة، 1931م)، ص252.

(5) ابن قدامة، المغني، ج5، ص135، (النفسي، طلبة الطلبة، ص100).

(6) ابن قدامة (م-ن)، المغني، ج5، والصفحة ذاتها.

ثابتة في عصر النبي ﷺ، يطعم بها وقرأها، لولا ذلك لما جازت البتة⁽¹⁾. ويدون شك فإن الروايات سالفة الذكر تؤكد مشروعية النشاط الاقتصادي في المضاربة لأن الرسول ﷺ قد أقرها، وأخذ عنه الصحابة الكرام بما يرضي الله، ويفيدنا في هذا الشأن ما ذكره ابن حزم حين قال: أنه لم يجد للنشاط الاقتصادي مضاربة، أصلاً في القرآن الكريم والسنة، ولكن مشروعية إجماع صحيح⁽²⁾. ولعله وغيره من الفقهاء قد ذهبوا في هذا المجال بإجازة للنشاط الاقتصادي مضاربة، تلمسوا أن بعض المسلمين قد يكون مالكا للمال، ولكنه غير قادر على استثماره وتنميته، وقد يكون البعض الآخر من المسلمين لا يملك المال الذي يمكن أن يستثمره لكنه يمتلك القدرة على استثماره والمضاربة فيه. ولذلك أجاز النهج الاقتصادي العربي الإسلامي استثمار المال مضاربة لينتفع صاحب المال من خبرة المضارب، وفي الوقت نفسه ينتفع المضارب بالمال الذي بدونه لا يستطيع أن يمارس المضاربة في النشاط الاقتصادي، وبذلك يتحقق تعاون المال والعمل⁽³⁾. ولأرباب استثمار المال مضاربة يعقد بين اثنين، أو أكثر بلفظ المضاربة، أو القراض، لأنها لفتان موضوعان لهذا اللون من النشاط الاقتصادي، لو يوديان معناه، فيصبح والحال هذه الإيجاب والقبول صادرين ممن لهما اهلية للتعاقد، ولا يشترط أن يتم العقد بين الطرفين وفق صيغة معينة، بل من الممكن أن يتم العقد بكل ما يؤدي إلى معنى المضاربة، إلا أنه من الضروري أن يكون للمال المقدم من أحد الطرفين نقداً⁽⁴⁾— حسب رأي بعض الفقهاء—اذ لا يصح حسب رأي هؤلاء أن يكون تبرأ، أو عروضاً⁽⁵⁾— كما حرمه المصطفى ﷺ وعده جزءاً من الضرر الاقتصادي

(1) للنسفي، طلبية الطلبة، ص148.

(2) ابن قدامة، المغني، ج5، ص135. وينظر: سابق، فقه السنة، ج3، ص213.

(3) ابن قدامة، (م.ن)، المغني، ج5، ص136.

(4) للنسفي، طلبية الطلبة، ص148.

(5) لمرخسي، المبسوط، ج22، ص23. (وقد قال بهذا الرأي مالك، والشافعي، ومحمد بن سيرين، ويحيى ابن كثير، والنفوي، وأصحاب الرأي، والظاهرية، والزيدية، والاممية. ينظر: ابن قدامة المقسي،

الإسلامي كما أوردها سابقاً- على أساس أن النشاط الاقتصادي في المضاربة يقتضي أرجاء رأس المال بعد المفاضلة أو بمثله والعروض لا مثل لها حتى ترجع. فضلاً عن كون العروض قد ينقص ثمنها أو يزيد، فيفسر رد رأس المال نفسه الذي سبق للمضارب أن تسلمه أولاً. أن كل ذلك قد يفضي إلى التنازع بين رب المال والمضارب⁽¹⁾، كما لا يصح أن يجعل للرجل ديناً له على رجل مضاربة⁽²⁾. واجازت الحنفية، والظاهرية، والزيدية ما مفاده بأن يتم النشاط الاقتصادي مضاربةً بالعروض التي تكف عن المضارب على أن يبيعها ويتخذ من قيمتها رأس مال المضاربة، أو تقوم للعروض وقت العقد وتكون قيمتها رأس مال المضاربة، على أن يكون التقويم عادلاً ومنصفاً للطرفين، وعندئذ يستبعد احتمال حصول خلاف يفضي إلى التنازع⁽³⁾. وقال الإمام مالك: إن المضاربة بالعروض صحيحة لأن العروض مال مقوم فيكون كالنقد⁽⁴⁾. كما اشترط أيضاً أن يكون المبلغ المراد للمضاربة به معلوماً ومحددًا، كي يتميز رأس المال الذي ستم المضاربة به، عن الربح الذي من الممكن أن يتحقق من جراء المضاربة، وعندئذ يكون في مقدور الطرفين اقتسام الربح على وفق ما اتفق عليه⁽⁵⁾. واستند الفقهاء في حكمهم هذا على الطريقة التي عامل بها الرسول الكريم ﷺ أهل خيبر إذ جعل لكل منهم شطراً، أي

الشرح الكبير، ج5، ص135. السباغي، فروض للتفسير، ج3، ص647 (فتا زبدي)، الحلبي، شرائع الإسلام، ج2، ص139.

(1) ابن قدامة المقدسي، شرح الكبير، ج5، ص135-136.

(2) سابق، فقه السنة، ج3، ص213.

(3) السباغي، حسن بن لحد بن الحصني الصنعائي، (ت221هـ/1806م)، فروض للتفسير، ج3، مط

السعداء، ط1، (قاهرة، 1347هـ)، ص648. ينظر: الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن سليمان، مجمع الأنهر، ج2، ص322.

(4) المرغسي، المبسوط، ج22، ص33.

(5) سابق، فقه السنة، ج3، ص213.

نسبة مما تخرج ارض خيير التي حصل الاتفاق عليها⁽¹⁾، ولم يحدد مسبقاً مقداراً معيناً من المال له او للذين تعاقد معهم، اذ قد لا يكون الربح المتحقق الا القدر المعين المشار اليه توأ. وحينئذ يكون كل الربح لأحد الطرفين ولا يأخذ الطرف الآخر شيئاً يذكر منه وفي هذا الحال يصبح هذا الشرط مخالفاً لعقد المضاربة الذي يراد به تحقيق نفع لكل من المتعاقدين⁽²⁾. واشترط بعض الفقهاء ان يكون النشاط الاقتصادي في المضاربة مطلقاً بحيث لا يلزم رب المال المضارب بممارسة نشاطه الاقتصادي في بلد معين. او مجال محدد، او في وقت معين دون اخر. لان هذه الالتزامات، او الشروط، من شأنها ان توضع قيوداً امام نشاط المضارب، وتحديداً لحريته، في حين رأي فقهاء اخرون ان المضاربة، كما تصح مطلقاً، فإنها تجوز كذلك مقيدة⁽³⁾ قال الطوسي: ((متى ما تعدى المضارب مارسه صاحب رأس المال المستثمر في المضاربة، كأن يكون امره ان يصير الى بلد بعينه فمضى الى غيره من البلاد، او امره ان يمارس نشاطه الاقتصادي في مجال معين، فمارس غيره، او امره ان يبيع نقداً فباع نسيئة، كان المضارب ضامناً لرأس المال المستثمر في المضاربة وان خسر كان عليه، وان ربح كان مقدار الربح بينهما على ما وقع الشرط عليه⁽⁴⁾). كما ليس من شروط المضاربة بيان مدتها، لانها عقد جائز، يمكن فسخه في أي وقت شاء رب المال⁽⁵⁾.

اذ لصاحب المال المستثمر عند شخص ما الحق في اخذ ماله من المضارب متى اراد، ولم يكن للمضارب حق الامتناع عن ذلك، ومنع ذلك الحق، الا في حالة ان يكون المضارب قد اشترى بالمال بضاعة، فعندئذ على صاحب المال ان ينتظر

(1) ابو يوسف، الخراج، ص 50-51. ابن ادم، الخراج، ص 39-40. ابو عبيدة الاموال، ص 82-83.

البخاري، صحيح البخاري، ج 3، ص 288.

(2) سابق، فقه السنة، ج 3، ص 214.

(3) ابن قدامة، المغني، ج 5، ص 136. وينظر: سابق، فقه السنة، ج 3، ص 214.

(4) الطوسي، النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، مطاوع كتآب العربي (بيروت 1970م) ص 428.

(5) سابق، فقه السنة، ج 3، ص 214.

بيع للبضاعة وبعدئذ يحق له سحب ماله المستثمر في المضاربة⁽¹⁾. وليس من شروط المضاربة الا ان تكون بين مسلم ومسلم، بل يصح ان تكون بين مسلم ونمي⁽²⁾. ويكون المضارب مؤتمناً عادة فإذا تلف المال، او ضاع، او هلك، دون تعد، او افعال منه، فلا شيء عليه البتة، لان الاصل عدم الخيانة⁽³⁾، لا سيما في حالة جعل صاحب المال المستثمر الامر الى المضارب في ما يبيع ويشترى ويقرض ويسافر به، ويبيع بالنقد او النسيئة، كأن جميع ما يعمله ماضياً ولم يلزمه ضمان ما هلك من المال⁽⁴⁾، ولكن لا يحق للمضارب ان يدفع رأس المال الذي سبق ان اخذه على اساس ان يضارب به إلى شخص مضارب آخر، وإن فعل ذلك فإنه ملزم بضمان المال ان تعرض للخسارة لو هلك، وان ربح فذاك على شرطه⁽⁵⁾. وتكون نفقة المضارب من ماله الخاص، سواء أكان مقيماً، ام اقتضى نشاطه الاقتصادي السفر الى بلد آخر، وافتي الفقهاء بذلك لان المضارب له نصيب مشروط من الربح فلا يستحق والحال هذه معه شيئاً آخر، وفصلاً عن ذلك؛ لا قد تشمل نفقة المضارب الربح المتحقق من عملية المضاربة كلها، عندئذ يستأثر المضارب بالربح دون رب المال⁽⁶⁾. لكن ان اذن رب المال للمضارب ان ينفق على نفسه في المال المستثمر في نشاط المضاربة اثناء سفره، او كان ذلك مما جرى به العرف، فإنه يجوز له حينئذ ان ينفق من مال المضاربة على ان يكون اتفاقه من غير اسراف⁽⁷⁾.

(1) الطوسي، (م.ن)، النهاية، ص 428.

(2) ابن قدامة، المنهي، ج 5، ص 136. ينظر: سابق، فقه السنة، ج 3، ص 214.

(3) ابن قدامة، المنهي، ج 5، ص 136. ينظر: سابق، فقه السنة، ج 3، ص 214.

(4) الطوسي، النهاية في مجرد، ص 428.

(5) الطوسي، النهاية في مجرد، ص 428.

(6) سابق، فقه السنة، ج 3، ص 214-215.

(7) الطوسي، النهاية في مجرد، ص 430.

ويرى بعض الفقهاء ان يحق للمضارب ان ينفق على نفسه من مال المضاربة عندما يتلمس انه حقق ربحاً كثيراً يتسع الاتفاق منه ويبقى فضول ريع كبير يصيب رب المال⁽¹⁾ اما مهام ادارة للعمل وتنظيمه في نشاط المضاربة، فهو عادة من واجبات المضارب لانه مستحق للربح في مقابل جهده، واذا استأب المضارب من يقوم بالعمل الذي هو من واجباته لزمه دفع الاجر للاجير من ماله الخاص لا من المال المضارب به⁽²⁾، الا ان صاحب (كتاب المبسوط) اجاز للمضارب ان يستاجر معه الاجراء لمساعدته في اداء مهامه اذا كانت طبيعة عمله تتطلب ذلك⁽³⁾. ويعد عقد المضاربة بين طرفيها في حالة اهمال المضارب، او تقصيره المتعمد. وفي هذه الحال يلزم المضارب بضمان المال اذا تلف لانه هو المتسبب في ذلك، ويفسخ عقد المضاربة ايضاً اذا فقد شرطاً من شروطه الصحيحة المتفق عليها، او اذا مات احد طرفي المضاربة ايضاً. اذ في حالة موت رب المال على المضارب ان يوقف نشاط المضاربة، اذ لا يحق له الاستمرار في ممارسة نشاطه الا بأذن من الورثة، وان استمر وهو عالم بموت رب المال عد غاصباً، عندئذ يلزم بضمان المال ان تعرض للتلف⁽⁴⁾. مهما يكن من امر فانه اذا انفسخ عقد عقد المضاربة لسبب من الاسباب المذكورة ثواً، وفي رأس المال عروض، فعلى الطرفين ان يبيعا، او يقسما، لان ذلك حق لهما. ولا يحق لرب المال ان يتمتع عن بيع بقية عروض المضاربة عند البدء بفسخ العقد. وان حضور الطرفين عملية القسمة شيء ضروري لانه لقرب للعدالة⁽⁵⁾.

(1) سابق، فقه السنة، (م)، ج3، ص215.

(2) ابن قدامة، المغني، ج5، ص135-136.

(3) المرخسي، المبسوط، ج22، ص39.

(4) سابق، فقه السنة، ج3، ص215.

(5) الطوسي، النهاية في مجرد، ص430. ينظر سابق، فقه السنة، ج3، ص215.

يذكر ان عمليات الاقراض التي حصلت في صدر الدولة العربية الاسلامية، كانت ملتزمة بفضائل الاسلام ومبادئه، ومفعمة بطابعه الصميمي، وميزتها القرض الحسن الذي لا يبتغي المقرض من ورائه سوى مرضاة وجه الله جل جلاله، وحل عقد معسر، غير ان هذه الحالة ستتغير خاصةً عندما طغت عليها متغيرات ومؤثرات العصر العباسي، فمثلاً أصبح بعض المقرضين يشترطون اخذ الربا في اقراضهم. هذه السود الوافية، وهذه للطبرية العنق، فجاء الاسلام وهي كذلك، فلما كانت بنو امية وارادوا ضرب الدرهم، نظروا في العواقب فقالوا: ان هذه تبقى مع الدهر، وقد جاء فرض الزكاة اذ في كل مائتين، او في كل خمس اواق خمسة دراهم⁽¹⁾، والواقية اربعون درهماً فاشفقوا ان جعلوها كلها على مثال السود، ثم فشا فشواً بعد، لا يعرفون غيرها، ان يحملوا معنى للزكاة على انها لا تجب حتى تبلغ تلك السواد العظام مائتين عدداً فصاعداً، فيكون في هذا بخس للزكاة، واشفقوا ان جعلوها كلها على مثال الطبرية ان يحملوا المعنى على انها اذا بلغت مائتين عدداً حلت فيها للزكاة، فيكون فيها اشتراطاً على رب المال، فارادوا منزلة بينهما يكون فيها كمال الزكاة من غير اضرار بالناس، وان يكون مع هذا موافقاً وقت رسول الله ﷺ في الزكاة.. فلما اجمعوا على ضرب الدرهم نظروا الى درهم وافٍ فاذا هو ثمانية دواينق والى درهم من الصغار، فكان اربعة دواينق فحملوا زيادة الاكبر على النقص الاصغر، فجعلوهما درهمين متساويين، كل واحدة ستة دواينق، ثم وعدوها بالمناقل، ولم يزل المتقال في لباد الدهر مؤقتاً محدوداً، فوجدوا عشرة من هذه الدراهم، التي واحدها ستة دواينق ثم عدوها بالمناقل تكون وزن سبعة مثاقيل سواء، فاجتمعت فيه وجوه ثلاثة: ان وزن سبعة، وان عدل بين الصغار والكبار، وانه موافق لسنة رسول الله ﷺ في الصدقة، ولا وكس ولا شطط، فمضت سنة الدرهم على هذا، واجتمعت عليه الامة، فلم تختلف ان الدرهم التام هو ستة دواينق، فاذا زاد او نقص، قيل درهم زائد وناقص، فالناس في زكاتهم بحمد الله

(1) ابو عبيد، الاموال، ص 63.

على الأصل الذي هو السنة والهدى لم ينفوا عنه ولا التباس فيه، وكذلك المبايعات والديات على أصل الورق وكل يحتاج إلى ذكر ما فيه⁽¹⁾ وفي هذا ((تبيين من كلام أبي عبيد أنه كان في أسواق الدولة الإسلامية نوعان من النقود السود الواقية والطبرية العتق وهما الأكثر شيوعاً، وأن الدرهم الواقي ثمانية دنانير، والطبري أربعة دنانير، أي أن للطبري يمثل نصف الواقي، وأن الأمويين لما أرادوا ضرب النقود واجهتهم مشكلة اختيار عيار ملائم للزكاة التي هي ركن من أركان الإسلام فرض نصابها في زمن الرسول الأعظم ﷺ فأخذوا عياراً وسطاً بين السود والطبرية، فجعلوا درهمهم ستة دنانير، ووزن العشرة منها يساوي سبعة مثاقيل للتوفيق بينهما وبين المثال الذي هو وزن الدينار))⁽²⁾.

يتضح مما تقدم أن البداية الإصلاحية للنقود كانت زمن الخليفة الراشد الثاني ثم تطور ذلك العمل ونما وترعرع فكان تحديد رسوم النقد قد حدث في عهد عمر ابن الخطاب رضي الله عنه بالنسبة الثابتة بين وزن الدرهم والدينار أي أن وزن سبعة دراهم يكون 10:7 ومن ثم كان وزن الدرهم (20,97 غراماً) على أساس أن الوزن الشرعي للدينار هو (4,25 غراماً)⁽³⁾ وقد سار على نهجه للخلفاء الراشد الثالث (عثمان بن عفان) والخليفة الراشد الرابع (علي بن أبي طالب) رضي الله عنه.

ولما في عهد معاوية بن أبي سفيان، فإن الأمر لم يقتصر على ضرب الدراهم فقط كما يذكر المقرئ⁽⁴⁾، بل تجاوز ذلك إلى ضرب الدنانير أيضاً في سنة (41هـ/661م)⁽⁵⁾، وذهب أكثر من تناول النقود الإسلامية، إلى أن عبد الملك

(1) أبو عبيد، الأموال، ص 63-64.

(2) الطبري، لمحمد صالح، الخراج في العراق، ص 149.

(3) فهمي، عبد الرحمن، النقود العربية ماضيها وحاضرها، ص 10. وينظر: زعتري، علاء الدين، النقود، ص 151.

(4) شذور النقود في ذكر النقود، ص 60.

(5) فهمي، عبد الرحمن، النقود، ص 47.

ابن مروان هو اول من ضرب الدينار الاسلامي بحيث صار له قوة ابداء كافية، وعملة اساسية في جميع انحاء الدولة الاموية، ويبدو ان عبد الملك بن مروان قد احدث في النظام النقدي من خلال ضرب الدينار الاسلامي، وبما اوعز به الى الحجاج بن يوسف الثقفي⁽¹⁾، ولاهمية هذه العملية التي تتعلق فيها حقوق شرعية كبيرة.

ثانياً: النقود في عصر الخلافة الراشدية للمدة من 11-18هـ/632-639م:

وتمثل في عصر الراشدين وتحديدأ زمن الخلفيتين ابي بكر الصديق وعمر ابن الخطاب ؓ لغاية 18هـ/639م اذ اعتمدت القاعدة نفسها فيما يتعلق بالدرهم والدينار، اذ صار خليفة رسول الله ﷺ على نهج المعلم والقائد ﷺ، حيث لا جديد يذكر، الا ان سعر صرف النقود قد تأثر منخفضاً لاسباب سياسية واقتصادية ومالية فيما بعد، تذكر من بينها ظهور الفتن والارتداد، وتوافر الفضة في العراق، لقربها من مراكز انتاجها في خراسان وكرمان وانخفاض ثمنها في حين لوحظ ارتفاع سعرها في الشام في الوقت نفسه بسبب قلتها نسبياً هذا من جانب، ولأنها في الاغلب تتعامل بالدينار للذهبية، وتأثرها بالعرض والطلب من جانب اخر، فاصبح الحد الاعلى للجزية على اهل الورق اربعين درهماً، وعلى اهل الذهب اربعة دنانير⁽²⁾ - أي النسبة بالدرهم وما يعادلها من الذهب - وهذا ما لكده الاوزاعي ايضاً، وابقى الخليفة الراشد الثاني ﷺ الحد الاعلى للجزية في بلاد الشام على المقادير سالفة الذكر⁽³⁾، لكن هناك اختلافات قد وردت فيما يتعلق بسعر الصرف اذ بعض الروايات تعدد يعادل عشرة دراهم فضة للدينار الذهبي الواحد، بينما اخرى

(1) المقرئزي، اغتاة الامة بكتف الغمة، ص95-96.

(2) المقرئزي، شذور القود في ذكر النقود، ص62.

(3) ابو عبيد، الاموال، ص44. وينظر: البلاتري، قوح البلدان، ص131. وينظر: ابن عبد الحكم، قوح

مصر، ص152.

تعبده يعادل اثني عشر درهماً. يلاحظ ان الروايات الحجازية والشامية ترجح الرأي الاول- الذي يساوي عشرة دراهم فضية لتقدير مقادير الجزية زمن الخلافة الراشدة- في حين تعدد الروايات العراقية (باتني عشر درهماً)، وما يؤكد ترجيح الرأي الأخير ما ذكره حارثة بن مضرب الكوفي، (المتوفي سنة 48هـ/668م) من ان الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد بعث عثمان بن حنيف الانصاري الى العراق لمسح الاراضي الزراعية وتقدير الجزية على اهل النمة ((فوضع عليهم ثمانية واربعين درهماً، واربعة وعشرين درهماً، ولثني عشر درهماً⁽¹⁾)). وبذلك جعل الحد الاعلى لهم ثمانية واربعين درهماً، واربعة دنائير، مستنداً على ان الدينار الذهبي يعادل اثني عشر درهماً هذا من جانب، لما في الجانب الآخر فيبدو حرص الخلفاء ومنهم للخليفة عمر رضي الله عنه على اموال المسلمين، اذ جعل الفاروق بيت المال بدايةً في المسجد يجمع فيه الاموال التي ترد اليه من مختلف ارجاء الدولة، وامر نقرأ بالمبيت فيه لحراسته⁽²⁾. كما استعمل معيقيب بن ابي فاطمة عليه، الذي سبق وان عينه خليفة رسول الله- أي ابقاه في منصبه السابق⁽³⁾ بعد ان اخذت الاموال تتوالى بكثرة على عاصمة الخلافة، فذكر بخطبته المشهورة: ((ايها الناس انه قد جاء مال كثير فأن شئتم ان نكيل لكم كلنا، وان شئتم ان نعد لكم عدداً، وان شئتم نزن لكم، وزناً...))⁽⁴⁾ وبذلك نتلمس مدى الاهتمام بالرعية لتحسين الوضع الاقتصادي بعد ان اخذت الاموال تنهال من الامصار وغيرها، مما حدا بالخليفة الراشد الثاني ان يضع هيكلية الدولة ومنها المبادرة للمالية الجريئة بانشاء بيت

(1) ابو يوسف، الخراج، ص36 وص38 وص122. وينظر: ابن ادم، بحى القريشي، (ت203هـ/818م)، الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، (بيروت، 1979م)، ص23. وينظر: ابو عبيد، الاموال، ص44.

(2) ابو يوسف، الخراج، ص144.

(3) ابن عبد البر، ابو محمد يوسف بن عبد الله القزطبي، (ت463هـ)، الاستيعاب في معرفة الاصحاب، (بهاشم الاصابة، ابن حجر الصقلاني)، مكتبة نهضة مصر، (القاهرة، 1960م)، ج3، ص476.

(4) ابو يوسف، الخراج، ص45.

المال، ثم اقسام قائلًا: ((والله لئن بقيت ليأتين الراعي بجبل صنعاء حظة من هذا المال وهو في مكانه قبل ان يحمر وجهه))⁽¹⁾ ومما تقدم فان الروايات تؤكد ان الخليفة عمر بن الخطاب ؓ هو الذي حدد مقدار الدرهم الشرعي، وان الامر استقر على ما حدده..⁽²⁾

ولوجود علاقة قوية ومتلازمة ما بين حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي وتأثر بعضهما بالآخر، مما يشجب ايجابياً على لوضاع الدولة العربية الاسلامية، التي تنعمت بالاستقرار السياسي والامني لمنين عديدة خلت، فأسهم ذلك في عملية الانتعاش الاقتصادي والمالي، وبذلك لثر ذلك من خلال ثبات سعر صرف النقود الذي بقي يتراوح نسبياً ما بين 10-12 درهماً للدinar الواحد حتى نهاية العصر الاموي، ثم اخذ بالتناقص التدريجي بسبب انقاص الدرهم الفضي حبة ثم حبة اخرى خلال العصر العباسي- لاسباب لا مجال للخوض فيها، لكونها خارج نطاق البحث ولا يفوتنا ذكره ان الدولة العربية الاسلامية ومنذ تأسيسها قد اهتمت باقامة دور سك النقود في المدن الكبرى وفي بعض الامصار خاصة بعد اجراء عملية اصلاح النظام النقدي، اذ اخذت دور الضرب تؤدي مهمات جيدة لا تقل اهمية عما تقدمه مصارف الاصدار في يومنا هذا من حيث توفير النقود اللازمة لتنشيط الحركة المالية والتجارية- وحسب حاجة السوق المحلية- متمثلاً بتوفر المعدن المطلوب.

تشير النصوص التاريخية الى اعمال مصرفية نشطة بسبب وقوع شبه الجزيرة العربية قرب حدود الامبراطورية البيزنطية التي كان نقدها الغالب من الدنانير الذهبية وكذلك قيام الدولة الساسانية، التي كان جل نقدها من الدراهم الفضية⁽³⁾ (الكسروية)، تجدر الاشارة الى ان تلك النقود كانت تحمل الشارات

(1) ابو يوسف، (مس)، الخراج، ص46.

(2) لموردي، الاحكام السلطانية، ص147.

(3) لمقرزي، اغلثة الامة بكشف اللثمة، دار ابن الوليد، (حمص، 1956م)، ص48. وما بعدها. ينظر: ابن عبد ربه، العقد للفريد، دار الجليل، (بيروت، 1953م)، ج7، ص156.

الاجنبية التي بقيت على حالها خلال هذا العصر، وكان لها تأثير شديد على تلك الاسواق التي اخذت تتمتع بحرية واسعة في ممارسة مبادلة العملات النقدية، والذي نجم عنه تعزيز سعر صرف النقود، الذي كان موجوداً قبل ظهور الاسلام كما ورد ذكره.

ومتلما اشارت روايات المظان للتاريخية بجلاء الى وجود دراهم حميرية⁽¹⁾ شاع استعمالها في اسواق شبه الجزيرة العربية، ولاسيما اسواق الحجاز واليمن كما اسلفنا. ولا يفوتنا ان نذكر ان الدرهم والدينار كانا النقتين الاساسيين اللذين بهما قدرت قيم السلع، وبهما يتم التبادل والتعامل والتقدير في جميع انحاء شبه الجزيرة العربية، وعلى اساسهما حددت اللواجبات الشرعية⁽²⁾.

يُنكر ان في بداية ظهور الاسلام استطاع المسلمون ان يوزنوا مبالغ الزكاة عند بلوغها النصاب بالالوقية، لكن بعد ظهور الدراهم اصبحت الاوزان بالالوقية ملغاة تماماً، شأنها شأن المقايضة بسبب دقة النظام الاقتصادي والمالي الاسلامي القائم على مبادئ الحق والعدل والانصاف والمساواة.

الملكية العامة للاراضي:

اقر النهج الاقتصادي الاسلامي في الملكية العامة، فتشير النصوص الى ان الرسول ﷺ حمى البقيع وان الخليفة ابا بكر الصديق رضي الله عنه قد حمى الربذة، وحمى الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب للشرف لهذا الغرض⁽³⁾، وهما موضعان بين مكة والمدينة⁽⁴⁾.

(1) البلاذري، فتوح البلدان، طيبة، (بيروت، بلا)، ص 652-654.

(2) ابو يوسف، الخراج، ص 15.

(3) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 185.

(4) الربذة: وهما موضعان بين مكة والمدينة.

للشرف: وهما موضعان بين مكة والمدينة. ينظر عياقوت، معجم البلدان، ج 3، ص 24-25 ومن 236.

كما تذكر الروايات المظان التاريخية الى ان الخليفة الراشد الاول قد اقطع طلحة ابن عبيد الله ارضاً، وكتب له كتاباً، واشهد له ناساً من بينهم عمر الفاروق رضي الله عنه (1)، واقطع ايضاً قطعة لعيينة بن حصي، وكتب له بها كتاباً يؤكد ذلك (2)، واقطع للزبير بن العوام، ارضاً ((ما بين الجرف والقناة)) (3)، والجدير بالذكر ان عمر الفاروق رضي الله عنه كانت له وجهة نظر بهذا الامر لا تختلف كثيراً عن الخليفة الراشد الاول رضي الله عنه لكن تحمل بين طياتها الحرص على نهج للدولة وعدم خسارة احدٍ فكان يحول دون بعض اجراءات ابي بكر انطلاقاً من الحديث: ما خاب من استشار، فكان بعضهم يكمل بعضهم الاخر خدمةً للإسلام والمسلمين اذا كانت لم تؤثر على احدٍ او تتقاطع مع الشريعة الاسلامية السمحاء وعدالة الاسلام، ومنها ان لا تبقى ثروة الامة الطبيعية معطلة وغير مستثمرة.

والقطع التي منحت رقبتهما في عهد الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم، والخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم)، لم تكن في حوزة احد، ولا ملكاً لاحد ولا عمارة. ولم تكن فينا لأهل قرية، ولا موضع محتطبهم، ولا مرعى دوابهم واغنامهم.

وحدد الفقيه (ابو يوسف) الاراضي التي يجوز اقتطاعها من قبل الامام في قوله: ((كل ارض عاقرة وليست لاحد، ولا في يد احد، ولا ملك لاحد، ولا وراثته، ولا عليها اثر عمارة)) (4). ان يقطعها الامام رجلاً فيعمرها. كما ألزمت الدولة العربية الاسلامية مواطنيها بضرورة الاسراع في عمليات احياء الاراضي الموات التي كانت تمنح لهم. وحددت السلطة مدة قصاها ثلاث سنين (5)، وفي حالة تعذره

(1) ابو عبيد، الاموال، ص 287.

(2) ابو عبيد، (م.ن)، الاموال، ص 290.

(3) ابن ادم، الخراج، ص 77. وينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج 3، ص 72-73.

(4) ابو يوسف، الخراج، ص 59. وينظر: ابو عبيد، الاموال، ص 290. وينظر: للكبيسي، حمدان، النشاط

المصرفي، ص 28 وما بعدها.

(5) المقرئزي، اغلاة الامة بكشف الغمة، ص 95-96. وشذور العقود في نكر النقود، ص 62.

عن استثمارها تسحب منه وتعطى الى شخص آخر على أن يلتزم شروط الأحياء⁽¹⁾. ونتمس جدية الاجراءات الاقتصادية لخدمة المال العام والمحافظة على كيان الدولة العربية ومنع الهدر الاقتصادي، لأن الارض وما يتعلق بها كانت تمثل مورداً مهماً، والخراج كان له الأولوية في العوائد المالية.

يذكر أن موضوع الملكية الصغيرة وعدم الاضرار بها أو تجاوزها قد تناولها النهج الاقتصادي للدولة العربية الاسلامية انطلاقاً من شجبه لحبس الأموال بيد فئة قليلة من الناس على حساب الاكثرية ولما تولى الخليفة الراشد الثاني-عمر بن الخطاب رضي الله عنه، رأى ان الدراهم المستعملة مختلفة الاوزان، منها: ثمانية دنانير، واربعة دنانير، في حين كان وزن قسم منها ثلاثة دنانير، فقال الخليفة: انظروا الاغلب مما يتعامل به للناس في اعلاها وانادها، فكان البيطري ذو الثمانية دنانير، والطبري ذو الاربعة دنانير، فجمع بينهما فكان اثني عشر دانقاً، فأخذ نصفها، فكان ستة دنانير، فجعل الدرهم الاسلامي في ستة دنانير⁽²⁾، وبذلك يكون الخليفة للراشد الثاني رضي الله عنه هو الذي حدد مقدار الدرهم الفضي الشرعي مستنداً على توجيه الرسول الكريم ﷺ في مستهل البحث وان الامر استقر على ما حدده منذ وقته واعتمد فيما بعد، وهذا ما اكدته روايات الماوردي، اذ نظر في الدرهم فوجد اوزانها على ثلاثة انواع: عشرين قيراطاً، واثني عشر قيراطاً، وعشرة قيراط. فلما احتيج في الاسلام الى تقدير الزكاة اخذ الوسط، فكان اربعة عشر قيراطاً من قيراط المتقال، (أي ستة دنانير)، واعتبر هذا هو الوزن الشرعي للمعول عليه، أي الدرهم يعادل سبعة اعشار المتقال، واصبح كل عشرة دراهم التي زنة الواحد منها ستة دنانير تساوي سبعة مثاقيل⁽³⁾، وكان ذلك سنة ثمان مائة عشرة للهجرة⁽⁴⁾. والحق يذكر ان للدنانير والدراهم التي ضربها الخليفة الراشد الثاني بالرغم من انها كانت تحمل

(1) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 185.

(2) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 147. وينظر: المقرئ، اغنية الامه، ص 57.

(3) بلاتري، فتوح البلدان، ص 651-652.

(4) المقرئ، شذور العود، ص 7.

بعض الشارات الاجنبية، الا انه زاد على بعضها عبارات اسلامية: ((الحمد لله)) وعلى بعضها الاخر: ((محمد رسول الله))، ((لا اله الا الله وحده))⁽¹⁾. وأضاف بعض الكلمات العربية بالخط الكوفي.

يذكر ان الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد صنع صنجاناً للسكة، ويعني به حجر الوزن، اما السكة: فالمقصود بها الختم على الدنانير والدراهم، ليتلاءم مع الاضافات التي احدثها او يريد اضافتها او عملها الخليفة وينفرد المقريري بقوله ان الخليفة قد ضرب على قسم من النقود لفظة ((عمر))⁽²⁾.

ولاهمية الخراج وردوه في امداد بيت المال بالموارد المالية، فولى الخليفة العمال على ديوان الخراج منذ تأسيسه في الدولة العربية الاسلامية على اساس ان احداهم مصادر بيت المال، كما ورد ذكره، فقد طلب ان يبقوا له رجلاً له درايه في المساحة فرشحوا له عثمان بن حنيف، وحذيفة بن اليمان رضي الله عنه⁽³⁾. ابني عمر بن مقرن فجعل سويداً بن عمرو للمزين، ثم استعفيا اما خراج الموصل ففي السنة ذاتها كان قد ولي عليه عرفة بن هرة⁽⁴⁾. وبذلك يلاحظ ان العمال يتولّدون على الخراج من ذوي الاختيار الجيد والمشهود لهم بالبنان.

(1) المقريري، كتاب النقود الاسلامية القديمة، تج: للكرملي ضمن كتّاب النقود العربية القديمة وعلم الترميمات، ص 31.

(2) المقريري، اغلاة الامّة، ص 52.

(3) ابو يوسف، الخراج، ص 113.

(4) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج 4، ص 23. وينظر: الكتّاني، الترتيب الادارية، ج 1، ص 394.

المبحث الثاني

سعر صرف النقود والاجراءات الاقتصادية

في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه للفترة من 18-23 هـ/639-643م

لجاءات الخليفة الاقتصادية والمالية:

تشير النصوص إلى أن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى في سنة 18هـ/639م أن الدراهم الموجودة مختلفة الاوزان: فالبلطي يزن ثمانية دنانير، اما الطبري فيزن اربعة دنانير، وطلب ان يؤخذ المعدل $(8+4=12=2 \times 6)$ دانق⁽¹⁾ ويعادل الدرهم الاسلامي ويساوي 14 قيراطاً. كما يذكر الماوردي ان الخليفة عمر رضي الله عنه اول من حدد الدرهم للشرعي لتقدير الزكاة وحدد العلاقة بين الدرهم والدينار والتي هي بنسبة 1:7 أي كل 10 دراهم=7مناقل، في الوقت الذي ان دراهم الخليفة كانت تحمل بعض الشارات الاجنبية، وباضافة الحمد لله على احد الوجهين، وعلى الوجه الاخر محمد رسول الله، وبذلك استقر الامر في الاسلام على ان وزن الدرهم ستة دنانير، ووزن كل عشرة دراهم سبعة مناقيل⁽²⁾، الا ان المقرزي لم يظن الى تلك الحقيقة، وما ذكره للبلاذري بادعائه ان ما قام به في اعلاه الخليفة عبد الملك بن مروان، واعتل حقيقة ان تلك الخطوة قد اتخذت في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة 18هـ/639م و اضاف المقرزي أيضاً ان الخليفة عبد الملك كان حريصاً على أن يجعل للمعادلة التي سبق ان ثبتها للخليفة الراشد الثاني، وهي ان يكون وزن كل سبعة مناقيل (دنانير) يساوي وزن عشرة دراهم⁽³⁾ وانه عدل بين كبارها وصغارها، وصار الدرهم يساوي كدنانير وبذلك يكون موافقاً للمنة.

(1) المقرزي، اغنية الامة، ص56-57.

(2) الاحكام السلطانية، ص147. وينظر: ابن الاخرة، معالم القرية، ص82.

(3) اغنية الامة، ص57. ويذكر ان وزن الدرهم يساوي (50 حبة وخمس الحبة من حب الشعير). وهذا ورد أيضاً عند البلاذري.

موقف الاسلام من اهل الذمة:

لا ريب ان بيت المال يقوم برعاية اهل ان الذمة- ما داموا خاضعين لدولة الاسلام- فهذا عمر بن الخطاب ؓ قد اسقط الجزية عن النمي العاجز الذي راه يتسول على ابواب الناس، فلما علم ان الجزية والحاجة والسن هي التي ألجأته الى التسول، اخذه الى منزله، وامر له بشيء، ثم ارسل الى خازن (بيت المال) وقال له: ((انظر هذا وضرباءه؛ فو الله ما لتصفاه ان لكنا شبيبتة، ثم نخذله عند الهرم))⁽¹⁾. كما امر واليه على البصرة ان يأخذ نصف العشر من تجار اهل الذمة، ومن المؤكد ان هذا الاجراء طبق على التجار النُميين للذين كانوا ينفون ببضائعهم على اسواق البحرين⁽²⁾.

دور الخليفة في اجتثاث الفساد المالي:

وكجزء من اهتمامات الخليفة العادل عمر بن الخطاب ؓ طبق مبدأ عظيماً لمحاربة الفساد والفسادين وهو: (من اين لك هذا؟)، لكي لا يستغل الوالي منصبه فيثري من ورائه، فكان اذا استعمل عاملاً احصى عليه ماله اولاً، وقد قاسم عدداً من عماله اموالهم بعد ان عزل بعضهم. يذكر ان سيدنا عمر بن الخطاب ؓ قد مر في طريق بناء بينى بحجارة وطنين، فسال: لمن هذا البناء؟ فقالوا: لفلان-عامل له على البحرين، فقال: ايت الدراهم الا ان تخرج اعناقها؟ وشاطره ماله. ويذكر البلاذري نص الرسالة التي ارسلها امير المؤمنين الى عمرو بن العاص امير مصر يقول فيها: ((..قد فشت لك فاشية، من متاع ورقيق وانية وحيوان لم تكن حين وليت مصر)). فكتب اليه عمرو: ((ان ارضنا ارض مزدرع ومتجر. فنحن نصيب فضلاً عما نحتاج اليه لنفتت)). فكتب اليه: ((لتي قد خُبرت من عمال السوء ما كفى،

(1) في يوسف، الخراج، ط3، مط السلفية، (لقاهرة، 1382هـ)، ص126. وينظر: ابي عبيد، الاموال، تحقيق وتعليق، محمد خليل هراس، دار الفكر، 1408هـ/1988م، ص57.

(2) قداسة، الخراج، ص135. وينظر: ابو عبيد، الاموال، ص528 وص530. وينظر: الكبيسي، مولود بيت المال في منطقة البحرين، مقال في مجلة العرب، (الرياض، 1425هـ/2004م)، ص577-578.

وكتابك الي كتاب من قد افقه الاخذ بالحق، وقد سوت بك ظناً، وقد وجهت اليك محمد بن مسلمة ليقتاسك مالك، فأطلعه طلعه، ولخرج اليه ما يطالبك بها، واعفه من الغلظة عليك، فانه برح الخفاء، فقامسه ماله))⁽¹⁾. لقد فعل الخليفة لان عمرو هو فاتح مصر وليس اميرها، ومن حقه ان يشتغل بالزراعة او التجارة، لئلا يستعمل نفوذه في جمع المال، لما موقفه فقد لفتدى بالرسول ﷺ⁽²⁾. من تحديد لأسعار قسم من السلع لئلا يستغلها اصحابها، فيلحق الضرر بالناس الاخرين. وفيما يتعلق بنزع الملكية الخاصة من لجل المنفعة العامة: كما فعل الخليفة الراشد الثاني عمر رضي الله عنه في اخذ الدور المصقة بالمسجد الحرام، فقد اخذها ممن لم يوافق على بيعها عنوة، ووضع قيمتها في خزانة الكعبة⁽³⁾. ولكون الاسلام لا يقر بجمع وحصر الثروات في ايدي افراد قليلة، ولنتأمل ما جاء في الآية الكريمة: ((كَيْ لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ...))⁽⁴⁾، فرى انها تشير الى العلة في حكم التصرف بهذا الفيء، وهذا التعليل قاعدة مهمة من قواعد تنظيم الاقتصاد الاسلامي الذي يؤمن بالملكية الفردية المشروعة، الا انه لم يترك العنان لأصحابها يتصرفون بها كما يريدون، واراد ان يكون المال متداولاً بين المسلمين بصورة عامة كل حسب جديته واجتهاده وتوفيقه، وقد اعطت الآية الكريمة لولي الامر حق اتخاذ الوسائل التي تحقق التوازن الاقتصادي بين طبقات السكان، بقوله تعالى: ((وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ...))⁽⁵⁾، وتعني من حق المجتمع ان ينتزع الثروة (المال) من ايدي السفهاء في الوقت الذي نرى الشرع الحكيم قد جاء بنظام الارث لكي لا تنحصر الثروات

(1) البلاذري، فتوح البلدان، تطبيق رضوان محمد رضوان، مط السعادة، (مصر، 1959م)، ص221.

(2) للاستزادة فاقصصة لرسال احد عماله لجمع الصدقات وحاسبه عندما قسم الرجال المال بين الصدقات والهدية لرواه مسلم في كتاب الامارة، (باب: تحريم هدايا المال) رقم 1832 وينظر: صحيح مسلم، 1463/3.

(3) ابن الجوزي، سيرة عمر بن الخطاب، ص99 وما بعدها.

(4) سورة، الحشر، جزء من الآية-7.

(5) سورة النساء، جزء من الآية-5.

الكبيرة في ايدي عدد قليل من الناس، فيأتي هذا للنظام فيقسم الثروة الى ثروات صغيرة او متوسطة.. وبذلك فقد ادرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه بثاقب نظره سر هذه الحقيقة، فلما تشاور مع الصحابة في امر الاراضي المفتوحة: يقسمها بين الغانمين، لم تظلم ملكاً للدولة؟ فكان من رأي سيدنا عمر: ان تظل ملكاً للدولة، والناس اجراء عليها، وقد ايد الصحابي للجليل معاذ بن جبل هذا الرأي فقال: ((انكم لو فعلتم ذلك- أي لو قسمتم هذه الاراضي بين الغانمين- لأنت الى رجل واحد، او امرأة واحدة))⁽¹⁾. كان الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه يحلف على ايمان ثلاث يقول: ((والله ما احد احق بهذا المال (مال الدولة) من احد، وما لنا احق به من احد ووالله ما من المسلمين من احد الا وله في هذا المال نصيب الا عبداً مملوكاً، ولكننا على منازلنا من كتاب الله تعالى، وقسمنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالرجل وبلاؤه في الاسلام (عمله وانتاجه)، والرجل وقدمه في الاسلام، والرجل وغناؤه في الاسلام، والرجل وحاجته، ووالله لئن بقيت لهم ليأتين الراعي بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو يرعى مكانه))⁽²⁾.

النشاط الاقتصادي الاسلامي:

جعل الاسلام من حق الدولة ان تتدخل في النشاط الاقتصادي لتنظيمه، ولمراقبته، خشية من التصرفات التي تلحق اضراراً بالافراد او الجماعة. واذا كان الاسلام في العصر الاسلامي الاول لم يتدخل في النشاط الاقتصادي للأفراد كون ذلك النشاط متواضعاً من ناحية، ولأن البيئة في ذلك العصر كانت بيئة يغلب عليها طابع الفقر من ناحية ثانية. ولكن بعد ان تغفل الايمان في قلوب الناس بعد ذلك أصبح الرادع يمنعهم عن أي تصرف من التصرفات التي تضر بالناس الآخرين، لذلك نجد الدولة لم تتدخل في النشاط الاقتصادي الا في النادر، ولما اتسعت الفتوحات الاسلامية، وكثر للنشاط التجاري هنا وهناك، نجد الدولة الاسلامية تتدخل

(1) ابن الجوزي، (م-ن)، سيرة عمر بن الخطاب، ص 100 وما بعدها.

(2) ابن الجوزي، سيرة عمر بن الخطاب، ص 99-100.

من اجل اقامة موازين العدالة ما بين الناس، يذكر ان سيدنا عمر بن الخطاب ؓ باع السلع التي احتكرها اصحابها جبراً عنهم بثمن المثل. كذلك ما قام به فاروق الاسلام عمر بن الخطاب نقله المحققون وعليه الاجماع الا ابن حزم⁽¹⁾ خالف ذلك وزعم ان وزن اربع وثمانين حبة نقل عنه القاضي عبد الحق، ورده المحققون وعذره وهماً وغلطاً، وهو الصحيح والله يحق الحق بكلماته. يذكر البعض من المؤرخين، ان عمر بن الخطاب ؓ عندما رأى اختلاف الدراهم، وان من بينها البغلي⁽²⁾ وهو ثمانية دنانير، والطبري وهو اربعة دنانير⁽³⁾، والمغربي وهو ثلاثة دنانير، واليميني وهو دانق، فقال: انظروا الاغلب مما يتعامل به الناس من اعلاها وانهاها، فكان الدرهم البغلي والطبري، فجمع فكانا اثني عشر دانقاً، فأخذ نصفها، فكان ستة دنانير، فجعل الدرهم الاسلامي في ستة دنانير كما مر ذكره سابقاً، ولاهيمية فقد جرى التأكيد على تلك العملية، لانها تمثل المحور الاساس في النظام المالي والنقدي الاسلامي. ومتى زنت عليه ثلاثة اسباعه كان متقلاً، ومتى نقصت من المتقال ثلاثة اعشاره كان درهماً، فكل عشرة دراهم تساوي سبعة مثاقيل، وكل عشرة مثاقيل تعادل اربعة عشر درهماً وسبعمئة. يذكر ان هذه المفردات مجتمعة هي الاخرى وردت عند البلاذري في حالتي الدنانير والقراريط، وان للمبادر في هذه العملية هو الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب ؓ، وبذلك يكون الماوردي قد اتفق مع البلاذري وربما وهو المرجح انه نقل هذه الافكار من كتاب فتوح البلدان للبلاذري.

(1) ابن حزم، المحلى، (بيروت، دار الجيل، 1980م)، ج5، ص246.

(2) البغلي الكبير: نسبة الى البغل، وهو اسم يهودي ضرب تلك الدراهم، وكان يسمى (برس البغل) ينظر: للكرملي، النقود العربية وعلم التعميمات، نشر: محمد امين، مح، (بيروت، بلا)، ص22. وقيل نسبة الى بلدة قريبة من مدينة الحلة بالعراق. ينظر: التركماني، عنان خالد، السياسة النقدية والمصرفية في الاسلام، مؤسسة الرسالة، هلمش ص64.

(3) الطبري، الصغير، وهو نسبة الى طبرستان، حيث ضربت فيها هذه النقود. ينظر: التركماني، السياسة النقدية، هلمش، ص64.

ومن المفيد ان نذكر ان كلام الماوردي هذا ما زال يدور ويتناول الدراهم الفضية فقط. وهذا ما وجدناه ايضاً عند البلاذري، اما فيما يتعلق بالدينار الذهبي فلا البلاذري، ولا الماوردي قد تناولوا هذه المسألة الحيوية لحد الان.

واما النقد فمن خالص الفضة، وليس لمغشوشة مدخل في حكمه، وقد كان الفرس عند فساد امورهم فصنت نقودهم، فجاء الاسلام ونقودهم العين والورث⁽¹⁾ (أي الورق) غير خالصة، الا انها كانت تقوم في المعاملات الخالصة، وكان غشها عفواً لعدم تأثيرها بينهم، الى ان ضربت الدراهم الاسلامية فتميز المغشوش من الخالص، وبذلك فأن اشارة الماوردي الى علاقة الدراهم بفساد الامور في الدولة السياسية هي الاخرى مشتركة بين البلاذري والماوردي اذ كلاهما اشارا اليها، وهذا ما يؤكد الى وجودها سنة 18هـ/639م.

كما برزت النقود الابريزية: وهي نوع من النقود سعر صرفها يعادل ثلاثة عشرة درهماً، وسميت كذلك لورود كلمة ابريز عليها، والدنانير قبلها تصرف بعشرة دراهم⁽²⁾.

وفي رواية مؤكدة للماوردي⁽³⁾ نذكر ان الخليفة الراشد الثاني هو الذي حدد مقدار الدرهم الشرعي. يذكر ان الدانق يعادل 6/1 الدرهم الفضي⁽⁴⁾، ويتضح ان المبادر هو الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وبذلك يكون رأي الماوردي قد اتفق مع اراء البلاذري فيما يتعلق بالنقود، والمرجح انه قد نقل من كتاب فتوح البلدان للاخير. كما لم يتطرقا الى الدينار الذهبي بعد، فضلاً الى ان اشارة الماوردي حول

(1) العين: ويقصد به الذهب علمه، والعين الدينار، والورث والرتة: الدراهم، والورث (الورق): للفضة.

ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (بيروت، دار صادر، 1956م)، ج13، ص305. ج10، ص3375.

(2) الهمداني، محمد بن عبد الملك، (ت521هـ/1127م)، تكملة تاريخ الطبري، المطبعة الكاثوليكية، (بيروت، 1961م)، ص334.

(3) الاحكام السلطانية، ص147.

(4) الثرباصي، المعجم الاقتصادي الاسلامي، دار الجبل، (القاهرة، 1981م)، ص149.

علاقة الدراهم بفساد الامور في الدولة الساسانية هي الاخرى مشتركة بين المؤرخين لأنهما قد اشارا اليهما، وهذا يؤكد العلاقة. كما ان الماوردي مرة اخرى اتى بروايات تكاد تكون متطابقة عند البلاذري بشأن دراهم ودنانير مصعب بن الزبير، ووقع في المطب نفسه عندما قال ان مصعباً اول من ضرب النقود، ونسي الماوردي وغيره دور الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب ؓ سنة 18هـ / 639م وغيره قبل مصعب بن الزبير. في الوقت الذي يدل ان الماوردي وغيره قد نقل الروايات عما سبقهم.

الاقتراض من بيت المال:

كان بعض التجار ممن لا يملكون رؤوس اموال كافية لممارسة النشاط التجاري والاستثماري الاقتراض من بيت المال، والذي يمثل مجازياً بمثابة (البنك المركزي) الذي يقوم بجمع الموارد التي تأتيه من جباية الضرائب المتعددة، وفي مقدمتها الخراج، الجزية، عشور التجارة، خمس الغنائم، واماو الفاء⁽¹⁾. ويقوم باقراض اولئك الناس كونه يمثل كمؤسسة مالية مهمته الاشراف على ما يرد من اموال على حاضرة الخلافة، وما يخرج منه في اوجه النفقات المختلفة التي تتطلبها الدولة.

مع الاحتفاظ بمبلغ احتياطي كخزين ليصرف على مستحقه بعد حين⁽²⁾. تجدر الإشارة الى ان نصوصاً كثيرة اشارت الى كثرة الاموال التي ترد بيت مال المسلمين منذ عهد الخليفة الراشد الثاني (عمر بن الخطاب) ؓ (13هـ-23هـ) وبخاصة منذ العام 18هـ/، يذكر ان الخليفة خاطب المسلمين بقوله: ((ايها الناس انه قد جاء مال كثير فان شئتم ان نكيل لكم كلنا، وان شئتم ان نعد لكم عددا، وان

(1) البقوي، تاريخ البقوي، ج2، ص 221-222.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج3، ص 131-132.

سُئِمَ نَزَنَ لَكُمْ، وَزَنَا لَكُمْ))⁽¹⁾. جاء تأكيد أبي يوسف⁽²⁾، والماوردي⁽³⁾، من أن هذه الاموال للكثيرة التي تكففت الى حاضرة الخلافة، كانت من الاسباب للرئيسة في الادللم على المبادرة المالية الجريئة التي تم بموجبها انشاء بيت المال في الدولة العربية الاسلامية منذ عهد خليفة رسول الله ﷺ أبي بكر ؓ، وكان الخليفة عمر قد اعظم من ذلك بقوله: ((والله لئن بقيت لياثين الراعي بجبل صنعاء حظه في هذا المال وهو في مكانه قبل ان يحمر وجهه))⁽⁴⁾. ويلاحظ ان الفاروق ؓ قد تراعت امامه افاق المستقبل الزاهر لاقتصاد الدولة التي ستعم مردوداته الايجابية على جميع الناس، حتى ولو كانوا في افضى اقاليم الدولة البعيدة، لذلك قال: ((اما والله لئن بقيت لارامل اهل العراق، لا دعهن لا يقتقرن الى امير بعدي))⁽⁵⁾. وهذا يشير الى كثرة موارد بيت المال بسبب التوسع في الفتوحات الاسلامية ومن بينها وصول موارد كثيرة من المنطقة المطلة على الساحل الغربي للخليج العربي (البحرين)، وكذلك من خلال الاشراف والمحاسبة المباشرة للمحافظة على بيت مال المسلمين (الخيرة على الدين) مما ادى الى وجود اموال فائضة فيه. وان اجراء الخليفة الراشد الثاني- ؓ اجراء اقتصادي سليم لتعزيز النمو في الدولة العربية الاسلامية وتنشيط الاقتصاد من خلال تشغيل الناس ومنع الربا.

بيت المال:

لقد استعمل الخليفة الراشد الثاني (معيقب بن أبي فاطمة) الذي استعمله صاحبه الخليفة للراشد الاول ؓ، أي إبقاه في منصبه السابق⁽⁶⁾، كما يلاحظ وجود هيكلية ادارية منظمة توائم الظروف المستجدة. كما ان الخليفة الراشد الثاني جعل

(1) أبو يوسف، الخراج، ص45.

(2) أبو يوسف، (م.ن)، الخراج، والصفحة ذاتها.

(3) الاحكام السلطانية، ص199.

(4) أبو يوسف، للخراج، ص46.

(5) أبو يوسف، (م.ن)، الخراج، ص37. وينظر: ابن ادم، الخراج، ص من76-77.

(6) ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الاصحاب، ج3، ص476.

موقع بيت المال في المسجد، إذ كان يجمع الأموال التي ترد إليه من الأمصار في المسجد، وأمر نفرًا للمبيت فيه لحراستها⁽¹⁾، كما أن سعد بن أبي وقاص قد اختط موضع بيت المال عندما أسس مدينة للكوفة بجانب المسجد الجامع⁽²⁾. وبذلك فإن النهج الاقتصادي العربي الإسلامي لإباح للخليفة، أو أمير الإقليم، الاستفادة من بعض المال الخزين في بيت المال-بيت المال للمركزي لوبيت مال الإقليم- في أي مجال من مجالات الاستثمار المباحة شرعاً، أو اقراض المواطنين. وفي هذا المجال يذكر الطبري أن الخليفة عمر اقترض هند بنت عتبة أربعة آلاف درهم من بيت المال لتتجر بها، فخرجت إلى بلاد كلب، فاشتريت وباعت وبعثت استرجع منها الخليفة عمر المبلغ الذي سبق أن اقترضته⁽³⁾، ويؤكد الخليفة أيضاً بقوله: إن جاعني خمس العراق، لا ادع هاشمياً إلا زوجته، ولا من لا جارية له إلا اخذ منه⁽⁴⁾.

كما اقترض عبد الله بن مسعود، مسؤول بيت مال الكوفة، والوالي سعد بن أبي وقاص مبلغاً من المال، واشتد في مطالبته حين آخر والوالي سعد دفع القرض، وأزاء ذلك سارع سعد بن أبي وقاص ودفع للقرض⁽⁵⁾، ويروى إلى أن عبد الله، وعبيد الله، ابني عمر بن الخطاب (رضي الله عنهم أجمعين) إذ كانا قد اقترضنا مبلغاً من المال من بيت مال البصرة، أيام والي موسى عبد الله بن قيس الأشعري، واشترينا به بضاعة أخذناها إلى الحجاز للمتاجرة⁽⁶⁾، وبعد أن صرفناها حاولنا دفع المبلغ الذي الذي اقترضناه إلى بيت المال في الحجاز، إلا أن الخليفة رفض قبول المبلغ وأصر

(1) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج4، ص135.

(2) الطبري، (م-ن)، تاريخ الرسل، ج3، ص45.

(3) الطبري، تاريخ الرسل، ج4، ص221. وينظر: ابن الأثير، الكامل، ج3، ص33.

(4) أبو عبيد، الأموال، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1986م)، ص245. (الختمته: في الخدمة، أي هيات له له من يخدمه). وهذا نص.

(5) ابن الأثير، الكامل، ج3، ص42.

(6) لشافعي، الأم، ج3، ص158. وينظر: السرخسي، المبسوط، ج22، ص18، لطي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص225.

على ان يقاسمهما للربح على اساس ان المبلغ الذي اقترضاه من بيت مال البصرة كان ((قرض مضاربة))⁽¹⁾، في حين ان مصطلح المضاربة مرادف للمقارضة، للمأخوذة من القرض⁽²⁾، ذلك ان مفردة ((المضاربة)) اخذت من الضرب في الارض، وهو السفر للتجارة وللربح الحلال، قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ((وَأَخْرَوْنَ بِضْرِيُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ))⁽³⁾، وهي كلمة مرادفة لمفردة ((المقارضة)) التي اشتقت من القرض او القراض⁽⁴⁾. ومعناه ان يدفع رجل ماله الى رجل اخر يتجر له فيه على ان يحصل من الربح الذي تحققه عملية المتاجرة، حسب ما يشترطانه، فاهل العراق سموا هذا النشاط التجاري مضاربة على اساس انه مأخوذ من الضرب في الارض، وهو السفر للتجارة وغيرها من النشاط الاقتصادي؛ بينما سماه اهل الحجاز ((القراض)) على اساس انه مشتق من القطع. كان صاحب المال اقتطع من ماله قطعة وسلمها الى المضارب. وقيل انه اخذ اشتقاقه من المساواة والموازنة⁽⁵⁾ واجمع اهل العلم على جواز المضاربة في الجملة⁽⁶⁾. وتشير النصوص الى ان جمهور الفقهاء اجازوا للمسلم ان يستثمر مال غيره للمضاربة، وعندئذ يكون للمضارب من الربح بمقدار ما وقع الشرط عليه من نصف، او ربع، او اكثر او اقل⁽⁷⁾. واستدلوا في حكمهم هذا.

(1) للمرخسي، المبسوط ج22، ص18.

(2) الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص21.

(3) سورة المزل، جزء من الآية-20.

(4) الخوارزمي، (ممن)، مفاتيح العلوم، ص21.

(5) الخوارزمي، (ممن)، مفاتيح العلوم، ص21.

(6) للكبيسي: حمدان عبد المجيد، نشاط الشركات التجارية في النهج الاقتصادي الاسلامي. ((بحث غير منشور، ص11)). ينظر: (في مسألة الاشتقاق: الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص21).

(7) ابن قدامة، المغني، ج5، ص135. وينظر: الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص21.

موقف الخليفة من ملكية الاراضي والثروة:

يذكر ان الخليفة الراشد الثاني- عمر بن الخطاب ؓ قد توجس خيفة من ان تتجمع ملكية الاراضي الزراعية والثروة عموماً، بيد قلة من الناس خوفاً من ان تكون دولة بين الاغنياء والفقراء، وعندئذ تحصل ظاهرة استغلال جهد الغير في المجتمع العربي الاسلامي الجديد لقد تمسك الخليفة الفاروق برأيه للقاضي بعدم قسمة الاراضي الزراعية التي حررت، ولاسيما عندما وجد ان اكثر الصحابة يؤيدونه، ومنهم: عثمان بن عفان، والامام علي بن ابي طالب، وطلحة بن عبيد الله، ومعاذ بن جبل، وعبد الله بن عمرو وغيرهم⁽¹⁾ (رضي الله عنهم لجمعين)، وكجزء من تحقيق العدالة الحقبة التي تمارس في المنهج الاسلامي الحنيف، عندما اقدم الفاروق ؓ من ان يشرك الانتصار في هذا الامر، فاحتكموا الى خمسة من الاوس، وخمسة آخرين من الخزرج، لاذ عرض الخليفة عليهم رأيه للصائب بتوزيع الغنائم (المادية والعينية) على الجند الذين اسهموا في عمليات التحرير، على ان يوقف الاراضي للزراعية التي حررت بعمالها، ويوضع عليهم الخراج يؤدون فتكون فيناً دائماً للمسلمين؛ المعاتلة وللزيرة، ولمن يأتي بعدهم، أي انها تصبح ملكاً عاماً للامة⁽²⁾، كما خاطب الخليفة المجتمعين قائلاً: ((ارايتم هذه المدن العظام لا بد لها من ان تشحن بالجيوش وادرار العطاء عليهم، فمن اين يعطي هؤلاء اذا قسمت الارضون؟))⁽³⁾، ثم قرأ قوله ﷻ: [مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى الرَّسُولِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى، فَلَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَلِلْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ، كَيْ لَا يَكُونَ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ]⁽⁴⁾ كما يروى للبلاذري ان القائد عمرو بن العاص قد فرض الخراج على ارض مصر التي حررت عنوة، وبعدئذ كتب الى الخليفة الفاروق فأجازه بذلك، الا

(1) ابو يوسف، الخراج، ص25 وص35. وينظر: البيهقي، تاريخ، ج2، ص411.

(2) ابو يوسف، (ممن)، الخراج، ص25. وينظر: ابن ادم، الخراج، ص48.

(3) ابو يوسف، (ممن)، الخراج، ص25. وينظر: ابو عبيد، الاموال، ص58.

(4) سورة الحشر، الآية-7. وينظر: ابو يوسف، الخراج، ص23 وص26 وص140.

ان رواية سفيان بن وهب الخولاني التي اوردها المؤرخ الجليل وتبدو اكثر دقة، ذلك ان سفيان الخولاني كان شاهداً لبيان تحرير مصر: فقال: ((لما حررنا مصر بغير عهد، قام الزبير فقال اقسما يا عمرو، فأبى، فقال للزبير: والله لنقسمها)) كما قسم الرسول ﷺ خير، فكتب عمرو الى عمر في ذلك، فكتب اليه عمر اقراها حتى يغزو منها جبل الحبلة))⁽¹⁾.

ومن الاشارات التي توميء الى لجوء الناس الى الاقتراض من الاشخاص والمؤسسات المصرفية، ما كان يقوم متقبلوا الضرائب الذين تعاملت معهم الدولة والصرفون-في العاصمة والاقليم-اذ كان هؤلاء يتولون جمع الضرائب من المزارعين في المقاطعات، ويدفعونها الى مسؤولي بيت المال في العاصمة او الاقليم⁽²⁾، وان هذه الاشارات ظهرت في العراق بصورة مبكرة وواضحة وجليّة⁽³⁾، اذ اورد قدامة⁽⁴⁾ اسماء الدهاقين⁽⁵⁾ الذين تعامل معهم المسلمون منذ بدء تحرير العراق. وكان على هؤلاء الدهاقين ان يدفعوا الى بيت المال المبالغ السنوية المفروضة على المقاطعات التي توكل امر استيفاء مواردها. منهم والحال هذه ملزمون بدفع ثلث وارد المقاطعة كل اربعة اشهر بصورة منتظمة، وعندئذ يتحتم على كل واحد من هؤلاء المتقبلين ان يكون تحت تصرفه مبالغ كافية لسد هذه الاقساط في مواعيدها المحددة، والا تعرض المتقبل الى المسائلة، وربما العقاب، ومن المحتمل ان بعض الدهاقين لم يمتلك ما يكفيه للايفاء بهذه المتطلبات وحينئذ

(1) ابو عبيد، الاموال، ص 58. وينظر: ابن زنجويه، حميد بن مخلد بن قتيبة الازدى، (ت 251م)، الاموال، ج 1، ته، الدكتور شلكر ذيب فواض، طباعة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، (جدة، 1406هـ/1986م)، ص 192-193. البلاتري، فتوح البلدان، ص 221 وص 225.

(2) العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، ص 287. (ونحنى بمقبلي الضرائب: الدهاقين).

(3) البلاتري، فتوح البلدان، ص 260. وينظر: قدامة، الخراج، ص 361.

(4) الخراج، ص 361.

(5) الدهاقين: جمع دهقان، وهو رئيس الاقليم، ولزيادة من المعلومات عن دهاقين خراسان ينظر: فتوح

البلدان، ق 3، تحقيق: صلاح المنجد، (القاهرة، 1957م)، ص 505.

يضطر الى الاقتراض من الصرافين وغيرهم، ومن جانب اخر قد لا تتوافر لدى دافعي الضرائب المبالغ اللازمة التي يتحتم عليهم دفعها، فينبغي هؤلاء الدهاقين لأقراضهم للنقود التي يحتاجونها لكي يمكنهم من دفع ما بئمهم من ضرائب، من المحتمل ان الدهاقين يجنون ارباحاً طيبة، وان لم تكن دائماً شرعية⁽¹⁾.

(1) علي (م.م.)، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، ص 281 وص 285.

المبحث الثالث

سعر صرف النقود زمن الخليفة الراشد الثالث

عثمان بن عفان ؓ للمدة من

(24-35 هـ/644-655 م)

ببيع الخليفة الراشد الثالث- عثمان بن عفان ؓ بالخلافة للمدة من 24-35 هـ/644-655م ف ضرب دراهم نقش عليها لفظ الجلالة والتكبير: ((الله اكبر))⁽¹⁾.

ثبات سعر صرف النقود:

وان سعر صرف النقود زمن الخليفة الراشد الثالث يميل الى ثبات وزنه وسلامة عياره، اذ تطرق المقرئ قائلًا: ((ان المتقال منذ وضعه لم يختلف في جاهلية ولا اسلام)⁽²⁾، وهذا يعود الى الاستقرار السياسي والاقتصادي والتقدم المالي في ظل الدولة العربية الاسلامية بسبب السيطرة على وزن وعيار النقود، ومحاسبة المقصرين، وفي حالة العثور على نقود مغشوشة او مزيفة فأنها تباع بسعر اقل. ويؤكد البلاذري عن الواقدي: ((ان عمر وعثمان كانا اذا وجدا الزيوف⁽³⁾ في بيت للمال جعلها فضة))⁽³⁾. وما نؤكد في هذا المجال، ان الموازنة بين سعر الدينار الذهبي، والدرهم الفضي، وصرفها بما يوازيها من النقود والعملات الاخرى، هو امر تولاه الصيارفة في العهود كافة، ومن بينها عصر الراشدين، والذي شكل جزءاً من النشاط المصرفي في الدولة العربية.

(1) المقرئ، اغلة الامة، ص52.

(2) (م-ن)، اغلة الامة، ص50.

(3) درهم الزائف: تكون فضته مخطوطة، وكانت تقبل بقيمتها في المعاملات التجارية، ينظر: المقرئ،

اغلة الامة، ص62.

(3) البلاذري، فتوح البلدان، ص475.

الملكية العامة للأراضي وما يتعلق بها والاستغلال:

تعرف الملكية في النهج الاقتصادي العربي الإسلامي: على أنها العلاقة الشرعية بين الإنسان والأشياء، التي يمكن التصرف بها بالطرق الشرعية، أو بعبارة أدق تمثل: ((اتصالاً شرعياً بين الإنسان وبين شيء يكون مطلقاً لتصرفه فيه، وحاجزاً عن تصرف غيره فيه))⁽¹⁾، فهي تعطي صاحبها حق الانتفاع والإفادة والاستعمال والاستثمار والتصرف شرعاً، ومن بيع وإجارة وإعارة.. دون الحاجة إلى إذن مسبق وبالشكل الذي يريته⁽²⁾ غير مقيد بزمان أو مكان، ما لم يكن ذلك الشكل محرماً شرعاً أو قانوناً وهو ثابت، ولا ينتهي إلا بهلاك العين المملوك، أو بانتقاله إلى غيره بالورثة، أو بتصرف شرعي ناقل للملكية كالبيع والهبة⁽³⁾، كما أن الملك لا يسقط بالتقادم في النهج الاقتصادي العربي الإسلامي⁽⁴⁾. ويلاحظ أن للفكر الاقتصادي العربي يتميز عن غيره من النظم بموقفه من الملكية عامة، لأنه يعتبر أن شكلها - أي شكل ملكية الثروة ووسائل لتناجها - يحدد مضمون أي نظام اقتصادي بلا موازنتها. وبذلك منذ قيام الدولة العربية الإسلامية وعبر مراحل تطورها قد افادت من الإرث الحضاري العربي، فعنت الموارد الطبيعية الرئيسة والمنافع العامة ملكاً مشتركاً للامة، بدءاً بالماء والكلاً وحطب الوقود⁽⁵⁾، ثم شمل الأراضي، ولاسيما الأراضي⁽⁶⁾ المحررة والمفتوحة، والأشياء المخصصة للمنافع العامة؛ كالطرق والجسور والأنهار.. فقد ورد عن الرسول الكريم ﷺ في غنائم خيبر أنه

(1) إمامة، الخراج، ص 238. وينظر: التشريعي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، ص 441.

(2) زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، ص 224.

(3) أم، الخراج، ص 90. وينظر: السليبي، محمد علي، ملكية الأفراد والأرض ومنافعها في الإسلام، ص 203.

(4) زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، ص 241 وص 263.

(5) أبو يوسف، الخراج، ص 97. وينظر: أبو عبيد، الأموال، ص 297. ابن ماجه، سنن، ج 2، ص 826.

المأوردي، الأحكام السلطانية، ص 187 وما بعدها ابن الجوزي، الخراج، ص 92.

(6) أبو يوسف، الخراج، ص 24.

خص نصفها بما ينزل بالمسلمين من الوفود والاحداث اقراراً بملكية الارض ملكية جماعية، فالنصف كان ملكاً لجماعة المسلمين، تصرف غلته في نوائبهم جميعاً⁽¹⁾ شأن الملكية في الفياء والغنائم مما دفع ببعض الصحابة من ان ينعت به (مال الله) ويقصد به مال المسلمين جميعاً، وهذا الذي جعل (ابا زر الغفاري) يتمسك به، وحمل معاوية بن ابي سفيان وهو امير الشام يومئذ من الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان ؓ، على اظهاره⁽²⁾. كما حوت المضان التاريخية وصفاً جليلاً لسخاء الخليفة الراشد الثالث في منح القطناع لخمسة من اصحاب رسول الله ﷺ وهم؛ الزبير بن العوام، سعد بن ابي وقاص، عبد الله بن مسعود، اسامة بن زيد، خباب بن الارث⁽³⁾ وهذه للرواية قد وردت في كتاب ابي عبيد، بينما يخالفه ابن ادم، لذ يقول ان اقطاع هؤلاء للصحابة تم في عهد الخليفة عمر بن الخطاب⁽⁴⁾. كما كما اقطع عثمان بن ابي العاص الثقفي الارض التي تعرف (بشط عثمان) بالبصرة، وبما ان جل منطقة البصرة يومئذ مباح، فأقطعه اياها، فاستخرجها واحياها، يذكر ان ارض المباح عند الفقهاء موات، لا تصلح للاستثمار الا بعلاج، فاذا عولجت جرت مجرى الارض المستحبة من للموات التي يقطعها الائمة⁽⁵⁾.

وبذلك فأن اجراءات الخليفة تعد توسعاً في الاستثمار الزراعي، والذي كان يبغي منه تشغيل ايدٍ عاملة، وزيادة الانتاج ومن ثم زيادة عوائد بيت مال المسلمين. اما فيما يتعلق بالاراضي المحررة عنوةً، والتي كانت تملكها الاسر الحاكمة، مثلاً ما كان لكسرى ومرزبته، واهل بيته، وارض من قتل في الحرب، وارض من هرب ولحق بأرض العدو، وكل مفيض ماء، او اجمة، ودير يريد، وعد (ابو

(1) ابو داود، سنن، ج2، ص142-143. وينظر: الخفيف، علي، الملكية الفردية، ص107.

(2) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج4، ص283.

(3) عبيد، الاموال، ص291.

(4) ابن ادم، الخراج، ص78.

(5) ابن الجوزي، الخراج، ص93.

يوسف) ذلك بمنزلة المال الذي لم يكن لأحد، ولا في يد وارث. فهي والحالة هذه ملك للامة، وهي ما اصطلاح على تسميتها بـ((الصوافي)) والتي بلغت مساحتها في سواد العراق فقط في عهد الخليفة الفاروق اربعة الاف الف جريب^(١)، ويطلق عليها احياناً بـ((صوافي الاثمار)) وبلغ خراجها سبعة الاف الف درهم سنوياً^(٢)، بينما يذكر (ابن الجوزي) ان غلتها سبعة الاف الف درهم، فرأى الخليفة الراشد الثالث- عثمان بن عفان رضي الله عنه ان من الأفضل لقطاعها لأن ذلك اوfer لفتها من تعطيلها، وشرط على من قطعها اياه ان يأخذ منه حق الفيء، فكان قطاع اجارة، لا قطاع تملك فزادت غلتها حتى بلغت خمسين الف الف درهم^(٣). وللمحافظة على اقتصاد الامة الاسلامية، يرى الفقهاء، انه لا يترك للخليفة ارضاً لا ملك لأحد فيها معطلة، وغير مستثمرة، وانما يقطعها الى من يستطيع ان يستثمرها ((لأن ذلك اعمر للبلاد واكثر للخراج))^(٣).

(١) الجريب: وحدة قياس المساحة في بعض اقاليم الدولة الاسلامية وفي العراق خاصة ويعادل 1592م. ينظر: هنتس، المكايل والاوزان الاسلامية، ص96.

(٢) ابو يوسف، الخراج، ص57. وينظر: فين دم، الخراج، ص64. وابن الجوزي، للخراج، ص93-94.

(٣) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص193. وينظر: ابن الجوزي، للخراج، ص93.

(٣) ابن الجوزي، الخراج، ص93 وما بعدها.

المبحث الرابع

سعر صرف النقود زمن الخليفة الراشد الرابع

علي بن أبي طالب عليه السلام للفترة من

(36-40 هـ/656-660م)

ببيع الخليفة الراشد الرابع-علي بن أبي طالب عليه السلام للمدة من 35-40 هـ/655-660م وما يهمننا قوله للمأثور: ((ان الله فرض على اغنياء المسلمين في اموالهم بقدر الذي يسع فقراءهم، ولن يجهد الفقراء اذا جاعوا او عروا ألا بما يصنع اغنياؤهم، الا وأن الله يحاسبهم حساباً شديداً، ويعذبهم عذاباً اليماً))⁽¹⁾.

ولكون النقود أصبحت مألوفة في التعامل في مجال التجارة والسوق، وبالرغم من وجود الثمارات الاجنبية الا ان الامام علي بن أبي طالب عليه السلام قد سعى ابان خلافته بوضع نقوش اسلامية من خلال المسكة (الختم) على الدنانير والدرهم ليتلاءم مع الاضافات التي يراها مناسبة، لكننا نفقر الى نماذج هذه النقود، بسبب الاعتقاد بصهرها لدى قيام الخليفة الاموي عبد الملك بن مروان باصلاح المسكة⁽²⁾.

وتجدر الإشارة الى ان سيننا علي كرم الله وجهه، والذي نقصت موجودات (الواردات) بيت المال في عهده بسبب اعادة النظر في الاجراءات المالية؛ اذ كان لا يرتاح وفي بيت المال درهم لم يقم بتوزيعه قبل ان يغتمل مقره في الكوفة لأداء الصلاة.

(1) الطبراني، المعجم الكبير، نج، حميد عبد المجيد السلفي، ط2، مط الزهراء، (المراق، بلا).

(2) المقرئزي، اعانة الامة، ص52 وما بعدها. الكبيسي، حمدان الدكتور، اصول النظام النقدي في الدولة العربية الاسلامية، ص10.

المضاربة في الاسلام:

تطرقنا الى نشوء المصارف وبرز ظاهرة المضاربات قبل الاسلام بشيء مختصر لكن وبعد مجيء الاسلام الذي لقر بالمضاربة، واعترف بشريعتها، تيسيراً للناس فقد روي عن الامام علي بن ابي طالب عليه السلام، بقوله: ((في المضاربة الوضعية على المال، والربح على ما اصطلحوا عليه))⁽¹⁾، وما يؤكد ما جاء عن قتادة، عن الحسن؛ ان الامام علي بن ابي طالب عليه السلام، قال: ((اذا خالف المضارب فلا ضمان لهما على ما شرطاً))⁽²⁾.

الاقتراض من بيت المال:

ومن المفيد للتطرق لاهمية خزانة بيت مال المسلمين لتسهيل اعمال العباد واشباع او سد بعض الحاجات الضرورية اذ بسبب للتوسع في ظل الدولة العربية الاسلامية، ولكثرة موارد بيت المال والذي ادى الى وجود اموال فائضة فيه، ففكر الاحتياطي في بيت مال البصرة ابان واقعة الجمل عام 36هـ ستمائة الف درهم⁽³⁾ بينما ارتفع في نهاية خلافة الراشد الرابع-علي بن ابي طالب عليه السلام، (35-40هـ/655-660م) الى ثمانية الاف الف درهم⁽⁴⁾. بينما بلغ احتياطي بيت مال المدينة المنورة الى عشرة الاف الف درهم-وما نريد ان نؤكد حقيقة ان بيت مال المسلمين قد حقق فائضاً (وفورات) في العصر الراشدي⁽⁵⁾. بينما من جانب اخر اذا

(1) الصنعاني، الحافظ ابي بكر عبد الرزاق بن همام، مصنف عبد الرزاق، تح عبد الرحمن الاعظمي، ج8، ط1، (1390هـ/1970م)، ص348. ينظر: النسفي، طلبية الطلبة، ص100.

(2) ابن قدامة، المغني، ج5، ص135. النسفي، طلبية الطلبة، ص100.

(3) ابر يوسف، الخراج، ص37. وينظر: ابن ادم، الخراج، ص76-77. ابن رجب الحنبلي، ابو الفرج عبد الرحمن بن احمد، (ت795هـ/1393م)، الاستخراج في احكام الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، (بيروت، 1979م)، ص62.

(4) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج4، ص514.

(5) الكبيسي، للنشاط المصرفي في الدولة العربية الاسلامية، بيت الحكمة، قسم للدراسات الاقتصادية، ص33.

لم تكف المبالغ لحد ما هو مستحق على بيت المال، فكان المسؤولون عنه يضطرون لما إلى تخفيض النفقات⁽¹⁾، ولما يلجأون إلى الاقتراض من أصحاب المصارف للخاصة⁽²⁾ ومن الأمثلة ما تشير إليه روايات المضان التاريخية إلى أنه خلال تمرد اللخوارج في منطقة البحرين⁽³⁾، فقد انخفضت واردات بيت المال في البصرة، فقام التجار والصيارفة والموسرون للدولة بأسعاف الحال، وتحذير مركزها ليتسنى لها مجابهة التمرد والقضاء عليه⁽⁴⁾.

توزيع العطاء:

اهتم الخليفة الراشد الرابع - علي بن أبي طالب بشؤون رعيته اسوةً بمن سبقه من الخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم جميعاً) ولاسيما في اعطياتهم بعد زيادة الأيراد الداخل إلى بيت المال فكان يخرج جميعه على الفقراء والضعفاء⁽⁵⁾، وما يؤكد ذلك تركته بعد وفاته تقدر بثلاثمائة درهم فقط⁽⁶⁾، لأن كثيراً ما كان يعمل من أجل اسعاد الناس بعيداً عن ما تهوى النفس، فلا يرغب أن تغضب عيناه والناس في حاجة، فقد جاء إليه ابن النجاج قائلاً: يا امير المؤمنين امتلاً بيت مال المسلمين من صفراء وبيضاء فقال الله اكبر فقام متوكئاً على ابن النجاج حتى قام على بيت مال المسلمين فقال:

هَذَا جَنَائِي وَغَيْرُهُ فِيهِ وَكُلُّ جَنَائِي يَهْدِي إِلَى فِيهِ

(1) مسكويه، تجارب الامم، ج1، ص29 وص152. ينظر: الصابي، الوزراء، ص152.

(2) مسكويه، تجارب الامم، ج1، ص213.

(3) قصد بالبحرين هنا الاجزاء الشرقية من شبه الجزيرة العربية المطلة على الخليج العربي. ينظر: البلاذري، فتوح البلدان، ص وينظر: ياقوت الحموي، البلدان، 72/2. وينظر: الكبيسي، (م-ن)، للنشاط المصرفي، والصفحة ذاتها.

(4) الكبيسي، حمدان، فنشاط المصرفي، ص58.

(5) ابن الطلقطي، الفخري في الادب السلطانية والدول الاسلامية، دار صادر (بيروت، 1966م)، ص66.

(6) ابن عبد ربه، العقد الفريد، 124/3.

يا ابن النجاج عليّ بأشباع الكوفة، قال نفوذ في الناس فأعطى جميع ما في بيت مال المسلمين وهو يقول: يا صفراء ويا بيضاء غري غري ها وهيا حتى ما بقي منه دينار ولا درهم ثم صلى فيه ركعتين⁽¹⁾، ان هدف العطاء يعني للقضاء قدر الامكان على الفقر الاقتصادي الذي يعيشه بعض المسلمين، والعمل بكل جبر وإخلاص لمعالجة آثاره على حياة المجتمع المسلم الذي يعيش حالة من الحياة الجديدة، والتي قضت على بعض الممارسات غير الاقتصادية، والتي أنزلها الله في محكم كتابه العزيز لتكون منهاج عمل للناس جميعاً دون تفرق.

يذكر ان بيت مال المسلمين لم يبق فيه شيء لم يعط الى المستحقين، حتى أصبح الخليفة مرتاح البال مطمئناً على للرعية، وكثيراً ما يصلي فيه متخذاً إياه مسجداً رجاء ان يشهد له يوم القيامة⁽²⁾. وبذلك نتلمس بأن نظيرته للحياة فانية ويطمع برضا الله عزوجل للفوز بالآخرة. فمن خلال النظرة الثاقبة والمتفحفة الى المجتمع الجديد، والتي تقوم على اساس ان للرعية لا تصلح الا بصلاح الولاة من خلال أفعالهم وقولهم. فالعطاء يدل على حسن الولاة، بل مؤشر لعمله الخالص لله بعيداً عن الأهواء، فقد كان الخليفة الراشد الرابع كثير العطاء من بيت المال حتى انه أعطى في سنة ثلاث مرات ثم اتاه مال من أصبهان، فقال: اغدوا الى عطاء رابع اني لست بخازنكم، فأخذها قوم وردوها قوم⁽³⁾. وهذا دليل آخر على انفاق الاموال بما يكفل المسلمين بعضهم لبعض لاسيما وانهم كانوا يؤدون الحقوق الشرعية دون عناء او تردد لاسيما عصر الخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم جميعاً) لأنهم أقاموا الحق والعدل متقنين بمنهج ووصايا المعلم الأول ﷺ وحكموا بالقرآن الكريم والسنة النبوية لمطهرة. إذ كان الخليفة يأخذ في الجزية والخراج من اهل كل صناعة من صناعته وعمل يده حتى يأخذ من اهل الابر والمال والخيوط

(1) الاصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، 80/1.

(2) (م.ن)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، 81/1.

(3) المنتقى، كنز العمال، 320/2.

والحيال ثم يقسمه بين الناس وكان لا يدع في بيت المال مالا يبيت فيه حتى يقسمه - كما أسلفنا الا ان يظلمه منه شغل فيصبح اليه⁽¹⁾، وكان يردد دائماً قوله للمأثور: يا دنيا لا تغريني غري غيري، لكونه يخص دائماً الى تقسيم الاعطيات على الناس كلما اجتمع لديه منه شيء، ويكره ان يؤخرها عنهم، كأنما يتألم من ارجائها او اكتنازها الى حين⁽²⁾. في الوقت الذي كان للخليفة يوصي ويؤكد ويتابع ولاته بضرورة العمل الجاد والمخلص لتطبيق شعائر الدين الاسلامي من خلال توفير كل ما يمكن للمسلمين كافة اذ يأمرهم بضرورة العناية بأمر الرعية والنزاهة والابتعاد عن الشهوات والرغبات ومصاحبة ذوي النفوذ والتأثير بما يملكون فكان يوصي ولاته من خلال رسائله اليهم قائلاً: ((انصفوا الناس من انفسكم واسبروا لحوائجهم فأنتهم خزان الرعية، ولا تحسموا احداً عن حاجته ولا تحبسوه عن طلبه ولا تبين للناس في الخراج كسوة شقاء ولا صيف ولا دابة يحملون عليها ولا عبداً ولا تضرين احداً سوطاً لمكان درهم))⁽³⁾، مؤكداً على تقوى الله والايفاء بالكيل والميزان وعدم بخص العامة (الناس) لأثنياتهم، فكان يدعو الولاة الى المساواة والعدل والعيش بصورة ايسر للناس، وذات يوم بعث الخليفة الراشد الرابع عليه السلام لعامله ابن حنيف قائلاً: ((فقد بلغني ان رجلاً من فتية اهل البصرة دعاك الى مأدبة فاسرعت اليها تستطاب لك الالوان وتتل اليك الجفان وما ظننت انك تجيب الى طعام قوم عائلهم مجفو وغنيهم مدعو، فأنظر الى ما تقضيه من هذا المقضم فما اشتبه عليك علمه فالفظه وما ايقضت وجوهه فقل منه))⁽⁴⁾، في الوقت نفسه كتب الي واليه في مصر ايضاً يقول: ((ثم الله الله في الطبقة السفلى - أي الدنيا - من الذين لا حيلة لهم من المساكين والمحتاجين واهل البؤس))⁽⁵⁾. وما يجدر الاشارة الى ان الخليفة ومن

(1) ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، مكتبة النهضة، ج2، (قاهرة، بلا)، ص465.

(2) عبد المقصود عبد الفتاح، الامام علي بن ابي طالب، مكتبة العرفان، (بيروت، بلا)، ص2.

(3) محمد عديم، شرح نهج البلاغة، 25/2.

(4) (م)، شرح نهج البلاغة، 25/2.

(5) (م)، شرح نهج البلاغة، 27/2.

حسه الانساني العالي المرهف فقد نراه يؤكد على كبار السن قائلاً: ((وتعهد اهل اليتيم وذوي الرمة في السن ممن لا حيلة له))⁽¹⁾. وانطلاقاً من حرصه على اموال المسلمين، فتمس تأكيدته بأن الاسلام دين المحبة والاخاء والتعاون.. ويهدف الى تحقيق التوازن الاجتماعي بين افراد المجتمع في مستوى المعيشة لاقى مستوى معين من الناس-أي المال موجود لدى الجميع بما يؤمن قوتهم ومتداولاً بينهم الى درجة ان كل فرد يعيش ضمن الحالة العامة للمجتمع-الا انه كان شديداً مع من تسول له نفسه الاطراف بأموال المسلمين، فقد كتب الى عامله (زيد بن ابيه) قائلاً: ((واني اقسم بالله قسماً صادقاً لئن بلغني انك خنت في شيء المسلمين شيئاً صغيراً او كبيراً لأشدن عليك شدة تدعك قليل الوقر، قليل الظهر، ضئيل الامر والسلام))⁽²⁾، كما لكد على احقاق الحق والعدل والمكيال.مضمناً لقوله ايات قرآنية بقوله: ((..فأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس اشياءهم ولا تعثوا في الارض مفسدين.. اذا اتاك كتابي هذا فاحتفظ بما في يدك يأتي من يقبضه منك))⁽³⁾.

الزروع والمواد التي ينفع عنها العشر:

ان الاختلاف في امتي نعمة، حديث متفق عليه للنبي ﷺ، ان نظام الشورى يمثل قمة (العدالة) الحق، وما لا يوجد في كتاب الله فيتم الاعتماد على المصدر الثاني في التشريع الا وهي السنة النبوية الطاهرة واخيراً الاجتهاد، وذكرونا بتوجيه الرسول الكريم ﷺ الى معاذ عندما ارسله قاضياً الى اليمن وامتحنه فيما يتعلق بمصادر التشريع الثلاثة المعتمدة في الاسلام، ومن ضمن هذه الاختلافات ما جاء برواية (محمد بن عبد الرحمن بن ليلي) فيما يتعلق بأخذ العشر من انتاج الحنطة، الشعير، التمر، والزبيب فقط مع مراعاة طريقة السقي⁽⁴⁾، وجاء التأكيد برواية

(1) محمد عبده، (م)، شرح نهج البلاغة، 28/3.

(2) محمد عبده، شرح نهج البلاغة، 19/3.

(3) جرداق، جورج، علي وحقوق الانسان، ص137.

(4) ابو يوسف، الفراج، ص53. وينظر: ابن ادم، الفراج، ص113 وص115. وابو عبيد، الاموال،

عمر بن عثمان عن موسى بن طلحة، انه كان لا يرى وجوب دفع العشر الا في الحنطة والشعير والتمر والزبيب، مستنداً الى كتاب النبي ﷺ لمعاذ بن جبل عندما ارسله الى اليمن لجباية عشر انتاج الارض العشرية هناك⁽¹⁾، فرواية (ابن طلحة) هذه تؤكد انه لا عشر في الخضر للرطوبة والبطيخ والقثاء والخيار، ولما للعشر في النخل والحنطة والشعير والكرم⁽²⁾. وجاء تأكيد (ابن عمر) بقوله ان ليس في الخضر عشر⁽³⁾. وما يهمننا في خلافة علي بن ابي طالب عليه السلام من ان رواية (قيس ابن الربيع الاسدي) عن الامام انه قال: ((ليس في الخضر عشر: كالبقل والقثاء والخيار والبطيخ وكل شيء ليس له اصل))⁽⁴⁾. وبذلك فأن لا يحق للامام ان يزيد العشر او ينقص منه، ولا سيما الذي سبق ان فرض على ارض الحجاز، مكة، والمدينة، وارض اليمن، وبقيّة ارض شبه جزيرة العرب التي ظهر عليها للرسول الكريم ﷺ في حياته، لأنه شيء قد جرى عليه امر رسول الله ﷺ وحكمه، فلا يسع الامام، ولا يحل له ان يحوله الى غير ذلك⁽⁵⁾.

يذكر ان ملكية الاراضي التي حررت عنوة هي ملكية عامة، وقد ضرب عليها الخراج ضرباً مؤبداً، من غير حيف بمالك، ولا اجحاف بزراع⁽⁶⁾، ففي رواية عن الشعبي ان الخليفة الراشد الرابع عليه السلام قال للذين حاوروه في تغيير مقادير الخراج بقوله: ((ان عمر كان رشيد الامر، ولن اغير شيئاً صنعه عمر))⁽⁷⁾.

(1) ابو يوسف، الخراج، ص54. وينظر: ابن ادم، الخراج، ص115. ابو عبيد، الاموال، ص471.

(2) ابو يوسف، (م.ن)، الخراج، ص55. وينظر: للشافعي، الام، ج2، ص29.

(3) (م.ن)، الخراج، ص55. وينظر: للشافعي، الام، ج2، ص29.

(4) (م.ن)، الخراج، ص55.

(5) (م.ن)، الخراج، ص58.

(6) (م.ن)، الخراج، ص49. وينظر: المالودي، الاحكام السلطانية، ص148.

(7) ابن ادم، الخراج، ص23.

وبذلك نستطيع القول ان سياسة الخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم جميعاً) متوافقةون يكمل بعضهم البعض نحو الهدف المنشود-لبناء الدولة العربية الاسلامية، وتحقيق العدالة الاجتماعية ويذكر ان علي بن ابي طالب ؑ قد ولي الخراج على طساسيج السواد-أرصنة بن كعب الارجبي⁽¹⁾.

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ص378.

الفصل الرابع

جهود ووصايا الخلفاء الأمويين وأثر ذلك في الاستقرار السياسي والمالي للدولة العربية الإسلامية وبواقع سعر صرف النقود

المبحث الأول: أثر وصايا الخلفاء الأمويين في الاستقرار

السياسي وعلى سعر صرف النقود

المبحث الثاني: جهود الخليفة عبد الملك بن مروان ووصايا

السياسية

المبحث الثالث: جهود الخليفة عمر بن عبد العزيز السلمية

للفترة من (99- 101 هـ/ 717- 719م)

ووصاياهم السياسية والمالية

المبحث الرابع: جهود الخلفاء الأمويين المتأخرين ووصاياهم

في إرساء الاستقرار

ملخص

الوصية ومشروعيتها

بذل الخلفاء الامويون جهوداً حثيثة في المحافظة على بناء الدولة وتبين ذلك من خلال وصاياهم وخطبهم التي كانوا يوجهونها الى ابنائهم وولاة الاقاليم وعامة الناس. وكانت تلك الوصايا تحمل التوجيهات السياسية والادارية والاقتصادية، ثم العقائدية والاجتماعية والاخلاقية فضلاً عن اثرها في تطور ما يمكن ان نسميه بأدب الخطابة وتاريخ الوصايا ولأهمية للوصية السياسية كونها تمثل مرآة سياسية عاكسة بالدرجة الاولى لعمل وتصرفات وتوجهات الخليفة (الحاكم) ولما كان الاقتصاد يتأثر بالسياسة ويؤثر فيها وهذا ما سنتعرف عليه لاحقاً وجدنا من الاهمية بمكان التطرق الى معنى الوصية بدايةً.

فلاوصية في اللغة: بمعنى العهد، يقال وصيته أي عهدت اليه القيام بأمر⁽¹⁾، كقوله تعالى: ((أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَى آدَمَ))⁽²⁾ وهي مأخوذة من وصيت الشيء: اذا اوصلته لان الموصي وصل خير دنياه بخير عقابه⁽³⁾، وسميت وصية لاتصالها بأمر الميت⁽⁴⁾. واوصيته، ووصيته، ايضاء، وتوصية بمعنى واحد، وتواصى القوم: أي

(1) للفراهيدي، الخليل بن احمد، (ت175هـ/791م)، تح عبد الله درويش، العين، مط العالي، (بغداد، 1967م) مادة عهد. وينظر: الفيروز ابادي، بشارت ذوي التمييز في لطائف الكتاب المفريز، (القاهرة،

1969م)، ج4، ص114 و ج5، ص229.

(2) سورة يس، جزء من الآية - 60.

(3) للفرسي، ابراهيم بن عبد الله بن ابراهيم، من علماء القرن الثاني الهجري، الثامن عشر ميلادي، المعذب للفتن شرح عدة الفارض، ج2، ص174.

(4) الازهري ابو منصور محمد بن احمد، (ت370هـ/980م)، تهذيب اللغة (القاهرة 1964م) مادة (وصى). وينظر: ابن منظور، لسان العرب، بيروت 1956م، مادة (وصى). وينظر: الزبيدي، تاج العروس، مط الخيرية، (القاهرة 1889م).

أوصى بعضهم بعضاً وفي الحديث: ((استوصوا بالنساء خيراً فانهن عندكم عوان))،
(والاسم الوصاة والوصاية؛ والجمع أوصياء))⁽¹⁾.

قال الليث: الوصاة كالوصية ولتشدد:

الامن مبلغ عني يزهداً وصلة من اعشى ثقة وبود⁽²⁾

وتعني هذه الكلمة ايضاً الامر كقوله تعالى: ((وَرَوِّى بِهَا اِبْرَاهِيْمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ))⁽³⁾ وقوله تعالى: ((ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ))⁽⁴⁾، ومنه قول الخطيب: ((أوصيكم بتقوى الله)) أي امركم⁽⁵⁾، ولهذه الكلمة معانٍ أخرى أوردتها كتب اللغة⁽⁶⁾، غير ان المعنى الاول هو الاقرب الى المفهوم السياسي لها.

الوصية في الشرع: ((تقي تملك مضاف لما بعد الموت عيناً كان او ديناً))⁽⁷⁾ كما عرفها الحنابلة: بأنها ((الامر بالتصرف بعد الموت))⁽⁸⁾، بينما يعدها فقهاء آخرون: ((تبرع مضاف لما بعد الموت ولو تقديرأ))⁽⁹⁾، قال الشوكاني: انها ((عهد خاص مضاف الى ما بعد الموت))⁽¹⁰⁾ ويبدو من هذه التعريفات ان الفقهاء المسلمين متفقون في المعنى العام للوصية، وان الاختلاف في التعريفات المذكورة، لا يعدو ان يكون اختلافاً لفظياً⁽¹¹⁾ ويجمل السيد سابق هذه التعريفات

(1) الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، (بصر 1957م) مادة (وصى).

(2) الأزهري، (م من)، تهذيب للغة، مادة وصى، وابن منظور، لسان العرب، مادة (وصى).

(3) سورة البقرة، جزء من الآية-132.

(4) سورة الانعام، جزء من الآية-153.

(5) الزمخشري، اساس البلاغة، مادة (وصى). وينظر: ابن منظور لسان العرب، مادة (وصى).

(6) البهوتي، كشف القناع، ج4، ص335. وينظر: ابن قدامة، المغني، (بيروت 1983م) ج6، ص414.

(7) القلوبي، حشوية القلوبي على مناهج الطالبين، ج3، ص156.

(8) الشوكاني، نيل الاوطار، ج6، ص142.

(9) حسين، احمد فراج، الوصية في الشريعة الاسلامية، (القاهرة، بلا)، ص13.

(10) الشوكاني، (م من)، نيل الاوطار، ج6، ص142 وما بعدها.

(11) حسين، احمد فراج، الوصية في الشريعة الاسلامية، (القاهرة، بلا)، ص13.

بتعريف شامل فيقول: ((وهي في الشرع هبة الانسان غيره عيناً او ديناً او منفعة على ان يملك الموصي له الهبة بعد الموت الموصي))⁽¹⁾ وفي اجماله هذا يقترب بالوصية من جانبها للمالي الموروث عن المتوفي.

ومن الضروري الإشارة في هذا المقام الى ان هناك فرقاً بيناً بين الهبة والوصية، ولعل اهم فرق يعنينا فيما نحن بصدد، ان الهبة لا تكون الا بالعين، في حين تكون الوصية بالعين وبالدين والمنفعة⁽²⁾، ولهذا فأن الوصية تارة تكون بالفعل، كما اوصى خليفة رسول الله ابو بكر الصديق ؓ لعمر، ووصى بها عمر لاهل الثوري، وتكون اخرى بالمال، عن هشام بن عروة قال: ((اوصى الى الزبير سبعة من اصحابه فكان يحفظ عليهم اموالهم وينفق على ايتامهم من ماله))⁽³⁾.

والوصية السياسية منها وغير السياسية هي ما يقدم عليه الانسان في اخر حياته كي يتدارك بها ما فاتته، لو هي محاولة تقديم خيرة وتجارب الموصي الى الموصى له. والوصية مشروعة بالكتاب والسنة والاجماع⁽⁴⁾، ففي الكتاب بقوله تعالى: ((كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ))⁽⁵⁾، وقوله ﷺ: ((مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ))⁽⁶⁾، ومما يستدل به على مشروعيتها ان الله جل شأنه ندبنا الى الاشهاد على حال الوصية⁽⁷⁾ بقوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَدُوا بَيْنَكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ))⁽⁸⁾.

(1) السيد سابق، محمد، فقه السنة دار الكتاب الاسلامي، (بيروت 1972م)، ج3، ص414.

(2) سيد سابق، (م)، فقه السنة، ج3، ص414.

(3) للفرضي، المحب القفاض، ج2، ص174. وينظر: البهوتي، كشف القناع، ج4، ص335.

(4) ابن قدامة، المغني، ج6، ص414. وينظر: الفرضي، المحب القفاض، ج2، ص174 وما بعدها.

(5) سورة البقرة، جزء من الآية-180.

(6) سورة النساء، جزء من الآية-11.

(7) حسين، الوصية في الشريعة الاسلامية، (القاهرة، بلا)، ص13-14.

(8) سورة المائدة، جزء من الآية-106.

لو في المنة: فقد حث الرسول ﷺ على العمل بها، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: ((من مات على وصيته، مات على سبيل ومنة، ومات على تقى وشهادة، ومات مغفوراً له))⁽¹⁾، وعن نافع، عن عبد الله، عن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: ((ما حق امرء مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده))⁽²⁾ قال ابن عمر ما مررت على ليلة قد سمعت رسول الله ﷺ، قال ذلك إلا وعندي وصيتي⁽³⁾. والوصية المتفق على العمل بها هي التي تكتب ويشهد عليها ثم تختتم، لأن الكتابة تنبئ عن المقصود وتقطع النزاع⁽⁴⁾، وعد بعض الفقهاء الكتابة شرطاً من شروط الوصية لقوله ﷺ ((وصيته مكتوبة عنده))⁽⁵⁾ عنده⁽⁵⁾ أي بشرطها لما فيها من ضبط المشهود به. إلا أن هناك من يرى أن كتابة وصية الوصية ليست مأخوذة من القرآن الكريم إنما من حديث ابن عمر المذكور، وفائدتها المبالغة في زيادة الاستيثاق، ويصح لديهم بناء على ذلك أن يشهد عليها الشهود لفظاً من غير كتابة لتكون نافذة⁽⁶⁾، على أن يكون الشهود نكراً⁽⁷⁾، ولهذا فأنهم يفسرون قوله تعالى: ((شهد)) في الآية الكريمة بمعنى أوصى، ويفسرهما للبعض الآخر بالحضور في حين يذهب فريق ثالث إلى معناها اليمين، أي أن يحلف اثنان⁽⁸⁾. وتشير النصوص على أن علماء المسلمين اتفقوا على جواز الوصية

(1) ابن ماجه، سنن، (الرياض، 1984م)، ج2، ص115.

(2) البخاري، صحيح البخاري، (بيروت، 1987م)، ج4، صص386-387 وينظر: مسلم، صحيح مسلم، (القاهرة، 1955م)، ج3، ص1249.

(3) ابن حزم، المحلى، مط المنيرية، (القاهرة، 1932م)، ج9، ص312. وينظر: ابن كثير، تفسير، ج1، ص289.

(4) البهوتي، كشف القناع، ج4، ص ص337-338.

(5) الشوكلي، نيل الأوطار، (بيروت، بلا)، ج6، ص ص145-146.

(6) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (بيروت، 1967م)، ج2، ص267.

(7) القرطبي، (م-ن)، الجامع، ج6، ص348.

(8) القرطبي، (م-ن)، الجامع، ج6، ص ص347-348.

الوصية ومشروعيتها⁽¹⁾، وعن الأثر المترتب عليها، أي حكمها من حيث كونها مطلوبة الفعل والتنفيذ لو الترك والاعراض، فأن الفقهاء اختلفوا في هذا الشأن وفتتوا الى عدة آراء: الأول يرى ان الوصية، ومنها السياسية واجبة التنفيذ⁽²⁾، أما الثاني فيرى انها ليست فرضاً، وان تنفيذها مستحب، والغالب يرى انها ليست فرضاً ولا واجباً، وان حكمها يختلف باختلاف الاحوال، لاذ قد تكون واجبة.

(1) ابن قدامة، المغني، ج6، ص414. للفرضي، المحذب للفتن، ج2، ص174. سيد سابق، فقه السنة،

ج3، ص415. حسين، الوصية، ص17.

(2) الطبري، جلع البيان عن تأويل القرآن، (القاهرة 1954م)، ج2 صص 115-116.

المبحث الأول

أثر وصايا الخلفاء الأمويين في الاستقرار السياسي وعلى سعر صرف النقود.

مرحلة تأسيس الدولة الأموية:

كان معاوية- بحق- داهية العرب ومن أوفرهم حظاً في السياسة والدبلوماسية والعلاقات، وتدعى مدة حكمه بالعصر الأموي الأول زمنياً، كما تمثل بداية تأسيس الدولة. يقول فيه صاحب الفخري (ص99-100): كان معاوية عاقلاً في دنياه، لبيباً، عالمًا، حليماً، ملكاً قوياً، جيد السياسة، حسن التدبير لأمور الدنيا، حكيمًا، فصيحاً، بليغاً. يحلم في موضع الحلم، ويشد في موضع الشدة، إلا أن الحلم يغلب عليه، كان كريماً، بإذلاً المال سخياً محباً للرياسة مشغولاً بها، كان يفضل على إشراف رعيته كثيراً فلا يزال إشراف قريش يفدون عليه بنمشق فيكرم مثواهم ويحسن قراهم ويقضي حوائجهم، ولا يزالون يحدثونه أغلظ الحديث ويجبهونه أقبح الجبة وهو بداعبهم تارةً، ويتغافل عنهم تارةً أخرى. ولا يصدهم إلا بالجوائز السخية والصلاة الجمّة. ومن المؤكد أن نجم معاوية لم يافل⁽¹⁾. وزادت من مكانته إذ تحدى وحارب الروم البيزنطيين طوال حكمه في البر والبحر بحماسة ومواظبة تفوق كل من خلفه، واقتنت يده مرتين إلى عاصمة العدو نفسها⁽²⁾ المغيرة وزياد، فتذكرهما أكثر معاوية نفسه، شأنها في ذلك شأن الأخبار الأخرى وبما أن الوصية السياسية تعد مرآة عاكسة لعصر كل خليفة، فهي توضح الحوادث السياسية في ذلك العهد أيضاً، وفي الوقت نفسه تبرز سبل معالجته للموقف الذي يواجهه من خلال نصائحه ووصاياه التي تعد خلاصة لتجاربه في الحياة، وثمرة فكرية جناها من

(1) ينظر: ابن حجر، الإصابة في معرفة الصحابة، ج6، ص113. ابن الططقي، الفخري في الأدب

السلطانية، ص99-100.

(2) قهلاوون، يوليوس، تاريخ الدولة العربية، ص94-95.

تفاعله مع بيئته، فهي وثائق مهمة توضح سياسة الخليفة معاوية بن أبي سفيان هي الاساس، فسوف نتطرق الى وصيته الى ابنه يزيد قائلاً: ((اني كفيتك الحل والترحال ووطأت لك الاشياء، وثقلت لك الاعداء، ولخضعت لك اعناق العرب، وجمعت لك ما لم يجمعه احد، فأنظر اهل الحجاز فأنهم اصلك، فاکرم من قدم عليك منهم، وتعد من غاب عنك منهم، وانظر اهل العراق، فأن سألوك ان تعزل عنهم في كل يوم عاملاً فأفعل فأن عزل عامل لحب اليك من ان يشهر عليك مائة الف سيف، وانظر اهل الشام، فيكونوا بطانتك وعتيك، واذا لصبت بهم عدوك فأردهم الى بلادهم فأنهم ان اقاموا بغير بلدهم اخذوا بغير اخلاقهم، واني لست اخاف عليك من قريش الا الحسين بن علي، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير (رضي الله عنهم اجمعين). فاما الحسين فأن له رحماً ماسة وحقاً عظيماً وقرابة من محمد ﷺ ولا اظن اهل العراق تاركيه حتى يخرجوه، فأن قدرت عليه فأصفيح عنه، لو أوتي به عفوت عنه، ولما ابن عمر حفيده، ايمانه، ولما ابن الزبير فخب ضب، بجثم لك ندم الاسد يراوذك روغان الثعلب، فأن امكنه وفرصة وثب، فأن فعل فقدرت عليه ان تقطعه ارباً ارباً فافعل))⁽¹⁾ وقال معاوية: ((ان لم يكن الا ما يشفي به القاتل بلسانه فقد جعلت له دبر انني، وتحت قدمي))⁽²⁾ وهو القاتل: ((لو ان بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، كنت اذا شدوها ارخيتها، واذا ارخوها شددتها))⁽³⁾. وقد تورع بحلمه في كثير من الاوقات على معارضيه، والمتهمين عليه، واذا كانت الحكومة الاموية قد حاربت الاحزاب، فان هذه الحروب كانت تؤرث الخطابة وتفسح مجال القول امام الخطباء. كما نجد في خطبة عبد الله بن جعفر بن ابي

(1) للسجستاني، ابو حاتم سهل بن محمد بن عثمان، (ت255هـ/864م) المعمرون والروصا، تح عبد المنعم عمر، دار احياء للكتب العربية، (مصر، 1961م)، ص155. كذلك ينظر لهذه الرواية للوصية بقرب من القائلها في: الجاحظ البين والشتين، ج2، ص115. البلاذري، انساب الاشراف، ج4، ص83.

(2) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج2، ص14 من خطبته في المدينة.

(3) البقوي، تاريخ البقوي، ج2، ص283.

طالب، وفي خطبة عبد الله بن الزبير عند معاوية حينما اراد البيعة لابنه يزيد وعارضه فيها ولم تكن هذه الشجاعة النفسية مقصورة على الزعماء او المتحيزين، فقد شهد اعرابي امام معاوية بشيء كرهه، فقال معاوية: كذبت يا اعرابي، فرد الاعرابي الكاذب والله مترقل في ثيابك، وحصب بعضهم المغيرة بن شعبة⁽¹⁾ وهو يصعد المنبر والياً من قبل معاوية، وتندر بعضهم بالحجاج لما صعد المنبر ومكث برهة لا يتكلم قال بعضهم له بعد سماع خطبته: ان صدقناك ارضنا الله، وان غشناك اغضبنا الله، فغضبك اهلون علينا من غضب الله. وقال بعضهم لعبد الملك ابن مروان وهو يخطب: اتق الله، واذا كانت السياسة مشغلة العصر، وكانت الخطابة من اعظم عُدَدِ السماسي كما ان يزيداً شدد على زياد بن ابيه بقوله: ((لقد نقلناك من ولاء تعيف الى عز قریش، ومن عبید الله الى ابي سفيان، ومن القلم الى المنابر))⁽²⁾. وأشار الجاحظ⁽³⁾ على ان بعض الخطب والوصايا كانت مدونة، وكان بعض الخطباء يحفظونها او ينقلون عنها. وقول عتبة⁽⁴⁾ بن ابي سفيان بمصر: يا حاملي الام انوف كُتبت بين اعير على ظهورهم والله لا قطعن بطون السياط فان

(1) المغيرة بن شعبة: بن ابي عامر بن معور الثقفي ابو عبد الله احد دماء العرب وقلائتهم وولاتهم، صحابي يقال له مغيرة للرأي، ولد في الطائف سنة 20ق. هـ/603م اسلم سنة 5هـ واصبح والياً على البصرة من قبل عمر بن الخطاب، ثم والياً للكوفة، وتوفي في الكوفة سنة 50هـ/670م وله 136 حديثاً، وهو اول من وضع ديوان البصرة. ينظر الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج6، ص131، ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج3، ص182.

(2) اليقوي، تاريخ، ج2، ص168. وينظر: المسعودي، ابو الحسن علي بن الحسين بن علي، (ت346هـ/957م)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج2، ط5، دار الانتلج للطباعة والنشر، (بيروت، 1983م)، ص67.

(3) البيان والتبيين، ج1، ص201.

(4) عتبة بن ربيعة: بن عبد شمس ابو الوليد كبير قریش ولحد سادتها في الجاهلية خطيباً نافذ القول نشأ يتيماً في حجر حرب بن امية اصلح بين قبيلة هوازن وكثافة في حرب الفجار وقتل في معركة بدر سنة 2هـ/624م. الزبيری، نسب قریش. تحقيق: ليفي بروميتال، ط2، 1976م، ص125 وص153. ابن تغري بردي، جمال الدين ابي المحاسن يوسف، (ت874هـ/1469م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج1، ط1، مطبعة للكتب المصرية، (القاهرة: 1929م)، ص122-124.

حسنت ادواكم والا فان السيف من ورائكم⁽¹⁾ ان خطب ووصايا الخلفاء الامويين يغلب عليها العنف والتهديد اذ تشن الحملات على الخصوم وخاصة خطباء الحزب الاموي الحاكم بالويل وللثور لكل من يحدث فتنة او يتمرد على الحكام، وكذلك من الطرف المناوئ ايضاً. وقول معاوية بالمدينة بعد ان تولى الخلافة ((والله ما وليتها بمحبة علمتها منكم، ولا قسرة يولايتي ولكني جالنتكم بسيفي هذا مجالدة))⁽²⁾ وكانت الخطب والوصايا تحوي على الكثير من الاقتباس من القرآن الكريم والمهارة في وضع الآيات بالمواضع الملائمة، فضلاً الى الشعر، والامثلة احياناً، كقول عبد الله ابن الزبير: ((فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا))⁽³⁾ فهذه آية قرآنية، وقول محمد بن الحنفية⁽⁴⁾: ((وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَقْضُوعًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَقْدُورًا))⁽⁵⁾ وقول عبد الله بن مطيع والي ابن الزبير على الكوفة: ((والله لا وُقِنَ بالمقيم العاصي ولا قيم درء الاصعر المرتاب))⁽⁶⁾.

يذكر ان مصعب بن الزبير بعثه اخوه عبد الله بن الزبير والياً على البصرة فقد حمد الله واثنى عليه، بسم الله الرحمن الرحيم ((طسم))⁽⁷⁾ ((تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ، نُنَزِّلُهَا عَلَيْكَ مِنْ تَبَا مُوسَى وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ، إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ، وَجَعَلْنَا أَهْلَها شِيْعًا، يَسْتَضَعِفُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ، يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ، وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ، إِنَّه

(1) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج2، ص140.

(2) ابن عبد ربه، (م.ن)، ج2، ص140.

(3) سورة مريم، جزء من ليله-59.

(4) محمد بن الحنفية: هو محمد بن علي بن ابي طالب الهاشمي القرشي، ابو القاسم احد الابطال الاشداء في صدر السلام ولمه خولة بنت جعفر الحنفية، توفي في المدينة وقيل هرب مع ابن الزبير الى الطائف مات هناك سنة 81هـ/700م. ابن سعد، (م.ن)، الطبقات الكبرى، ص66 وينظر: الطبري، تاريخ، ج7، ص97-ابن خلكان، ابو العباس شمس الدين احمد بن ابي بكر، (ت681هـ/1283م)، وفيها الاعيان وانباء ابناء الزمان، مط السعداء، (القاهرة، 1948م)، ج1، ص449.

(5) سورة الاحزاب، اجزاء من ليله-37.

(6) الطبري، تاريخ، ج6، ص273.

(7) سورة النمل، جزء من الاله-1. وسورة القصص، الاله-1.

كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ⁽¹⁾، وأشار بيده الى الشام⁽²⁾. ((وَوَرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ، وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً وَجَعَلْنَاهُمُ الْوَارِثِينَ⁽³⁾)) وأشار بيده الى الحجاز. كانت سياسة الخليفة معاوية شديدة وصارمة، واطلق في لقامة لمن في البصرة وايران، بل في جميع الصحراء الغربية. حتى ان للخوارج طأطأوا رؤوسهم في البصرة من خلال عماله وولاته واعاد بناء جامع الكوفة، وقام بالتدابير الادارية، وقسم للكوفة الى اربع زمر لتوحيد القبائل المختلفة كما يذكر ان الخليفة معاوية كان متسامحاً في سياسته مع للتصارى من رعيته، وبذلك استطاع كسب عطفهم، وكانوا يشعرون في عصره انهم في رخاء لا يقل عما كانوا عليه في ظل حكم الروم، ونلمس ذلك من الاخبار التي صورت عنهم، فهذا يتوفان يحدثنا عن عطف معاوية على النصارى بتجديده عمارة كنيسة الرها، التي خربها الزلزال، وهذا سرجون بن منصور من اكبر مستشاري معاوية اثراً، وهو نصراني. ان هذه السياسة قد اسهمت في الاستقرار والطمأنينة، وكان معاوية يترصد الاشخاص الذين قد يحتاج اليهم فيؤكل اليهم اعماله فضلاً عن صلات معاوية باعيان الاسلام للروحيين وال البيت واسر الصحابة الاولين والائصار⁽⁴⁾.

(1) سورة القصص، الايات من 1-4.

(2) للطبري، تاريخ، ج7، ص146.

(3) القصص-اية-5.

(4) ينظر: ابن عبد ربه، للعقد الفريد، ج4، ص373. ويرد اسم عبد الرحمن بن ابي بكر في بعض رواة الوصية عند: (الديوري، الاخبار الطوال، ص226. والطبري، تاريخ الرسل، ج5، ص322. ابن كثير، البداية والنهاية، ج8، ص115. وهذه الرواية خاطئة، لان عبد الرحمن بن ابي بكر قد توفي سنة 53هـ، ويقال، بل سنة58هـ فلم يدرك موت معاوية (ينظر: ابن خلكان، وفیات الاعيان وابناء الزمان، ج3، تحقيق، احسان عباس، دار صادر، بيروت. بلا)، وقد صحح بعض المؤرخين هذه الرواية، فكتب للبلاذري: (روى بعضهم ان عبد الرحمن كان باقياً حتى مات معاوية، وذلك باطل). ينظر: انساب الاشراف، ج4 ص124. وذكر ابن كثير: (الصحيح ان عبد الرحمن كان قد توفي قبل موت معاوية بستين) ينظر: البداية والنهاية، ج8، ص115، وقد اشار معاوية الى موت عبد الرحمن ابن ابي بكر، في رواية للبلاذري، اذ يقول: (وقد كفلك الله عبد الرحمن بن ابي بكر ينظر: انساب الاشراف، ج4، ص82.

يذكر بأنه جرت رسائل ومخاطبات ما بين الدولتين الاموية والبيزنطية، فقد كتب قيصر الروم الى معاوية قائلاً: (((سلام عليك، اما بعد، فانبئتني باحب كلمة الى الله، وثانية وثالثة ورابعة وخامسة، وما اكرم عبارة اليه، واكرم امانة، وعن اربعة اشياء فيهن روح ولم يرتكضن في رحم، وعن قبر يسير بصاحبه، ومكان في الارض لم تصبه الشمس إلا مرة واحدة، والمجرة وما موضعها من السماء وقوس الرحمن وما بدأ امره؛ فكتب اليه قائلاً: اما احب كلمة الى الله، فلا اله الا الله، لا يقبل عملاً الا بها وهي المنجية، والثانية سبحان الله، صلاة الخلق، والثالثة الحمد لله، كلمة الشكر، والرابعة الله اكبر، فواتح الصلوات والركوع والسجود، والخامسة، لا حول ولا قوة الا بالله، اما اكرم عباد الله اليه فادم، خلقه بيده وعلمه الاسماء كلها، واكرم امانة عليه مريم التي احصنت فرجها، والاربعة التي فيهن روح ولم يرتكضن في رحم فادم، وحواء، وعصا موسى والكبش، والموضع الذي لم تصله الشمس الا مرة واحدة، فالبحر حين انفلق لموسى، وبني اسرائيل والقبر الذي سار بصاحبه، في بطن الحوت الذي كان فيه يونس⁽¹⁾.

وكتب قيصر الى معاوية قائلاً: أخبرني عما لا قبلة له وعن لا اب له، وعن لا عشيرة له، وعن سار به قبره، وعن ثلاثة اشياء لم تخلف من رحم وعن شيء ونصف شيء ولا شيء، وابعث لي في هذه القارورة كل شيء، فبعث معاوية الى ابن عباس رضي الله عنه وقال الاخير: اما لا قبلة له فالكعبة، واما من لا اب له فميسى، واما من لا عشيرة له فادم، واما من سار به قبره يونس، ولما ثلاثة اشياء لم تخلق في رحم فكبش ابراهيم وناقاة ثمود وحية موسى، ولما شيء فالرجل له عقل يعمل بعقله، واما نصف شيء فالرجل ليس له عقل ويعمل برأي ذوي العقول مأواها لا شيء، فالذي ليس له عقل يعمل به ولا يستعين بعقل غيره. وملاً للقارورة ماء،

(1) ابن قتيبة، عيون الاخبار، ج4، ص198-199. عثمان، فتحي، الحدود العربية البيزنطية، ج3،

وقال هذا برز كل شيء، فبعث به إلى معاوية، فبعثه معاوية إلى قيسر، فلما وصل إليه الجواب والقارورة، قال ما خرج هذا الا من اهل بيت نبوة⁽¹⁾.

يتضح جلياً أن مدن خراسان كانت تنتهز كل فرصة تسنح لها بالثورة والخروج على الدولة، فيبادر الجيش إلى إعادتها إلى حظيرة الدولة والاذعان لها⁽²⁾. ومما تقدم يتضح بما لا يقبل الشك أن الخليفة معاوية بن أبي سفيان بدهائه وحنكته السياسية (ودبلوماسيته) كما مر ذكره، قد أدار معركة واسعة ومتشعبة، فمن جهة حقق من خلال الفتح للدولة العربية الإسلامية الحفاظ على كيان الدولة الإسلامية وراثتها باخضاعها للبلاد المفتوحة وإجبارها على الاذعان والخضوع المستمر للدولة القوية، ومن جهة ثانية، قدم على إضافة بلدان أخرى وضمها إلى كيان الدولة⁽³⁾. يقول الذهبي: ((وصلار تحت حكم معاوية من حدود بخارى إلى القيروان في المغرب العربي ومن أقصى اليمن إلى حدود قسطنطينية (إسطنبول حالياً) ومن إقليم الحجاز والشام ومصر والمغرب والعراق، والجزيرة وارمينية والروم وفارس وخراسان والجنال وما إلى وراء نهر جيحون))⁽⁴⁾.

الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والمالية:

اهتم الخليفة معاوية بن أبي سفيان بالجوانب الاقتصادية والمالية وبالنقد خاصة، ينقل من أنه قام بمك دراهم زنة كل منها ستة دنانير ودنانير في خلافته، كما أوعز لواليه على العراق (زياد بن أبيه) بضرب الدراهم أيضاً، وضرب الخليفة

(1) ابن عبد ربه، (مجم)، العقد الفريد، ج2، ص201. السمرقاني، يونس، المفارقات في لتاريخ الاسلامي، ص404.

(2) بلانزري، فتوح البلدان، ص394-420.

(3) البطلينة، محمد ضيف (الدكتور)، الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية الأولى، دار طاروق ودار للكتبي، (الأردن، بلا)، ص138.

(4) للذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، (ت748هـ/1347م)، دول الاسلام، مط المعارف، (حيدر اباد، الدكن-1365هـ)، ص36.

دنانير واضعاً عليها صورته متقلداً سيفاً⁽¹⁾. ومن المؤكد ان دراهمه ودنانيره هذه كانت مستقرة في صرفها لان وزنها وعيارها جيدان وتعرض المقرزي الى موضوع غش الدراهم بقوله: ان اول من غش الدراهم وضربها زيوفاً (عبيد الله بن زياد)، حين فر من البصرة سنة 64هـ/683م في خلافة يزيد بن معاوية بن ابي سفيان، ثم فشّت في الامصار ليام تغلب بني بويه وبني سلجوق والله اعلم⁽²⁾. وهو خارج نطاق البحث (العصر العباسي). تجدر الاشارة الى ان المسؤولين في الدولة العربية الاسلامية يعالجون شحة بعض المواد الغذائية الاساسية في الاسواق باتباع سياسة دعم التجار وتقديم للقروض لهم ففي هذا الصدد اشار البلاذري الى ان الوالي (زيد بن ابيه) كان قد تلمس زيادة حادة في اسعار المواد اiban ولايته على البصرة، فأقرض التجار اموالاً من بيت المال، لكي يستعينوا بها على جلب المواد الغذائية وتوفيرها في الاسواق، وعندئذ يكون باستطاعة الناس شراء ما يحتاجونه باسعار مناسبة⁽³⁾.

كما في سنة 64هـ/684م ايضاً اجمع اهل البصرة وأمرؤا عليهم عبد الله بن الحارث آبن عبد المطلب الهاشمي فأخذ من بيت مال البصرة اربعين ألف درهم، وبما ان مدة امارته على البصرة لم تستمر، اكثر من شهرين، اذ قد عين عمر بن عبيد الله آبن معمر من قبل عبد الله بن الزبير الذي انفرد بالسلطة بالحجاز، فاسترجع الوالي الجديد المبلغ الذي اخذه عبد الله بن الحارث⁽⁴⁾ ان العصر الاول يمثل مرحلة بناء الدولة السياسية الدنيوية بالشكل الذي حدده وارثاه معاوية ابن ابي سفيان ولكون الوصية السياسية:تمثل مرآة عاكسة لتصرفات واجراءات الخليفة لذلك

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ص653. وينظر: ابن الاثير، الكامل، ج4، ص418. وينظر: المقرزي، اغلة الامة، ص53.

(2) المقرزي، اغلة الامة، ص58-60.

(3) البلاذري، قصص الاشراف، ج1، قسم4، ص237.

(4) الطبري، تاريخ الرسل، ج5، ص527 و ص529.

منقصر على تحليلها بالرغم من أنها لا تخلو من الحكمة، لما تتضمنه من مصلحة العبد في الدنيا والآخرة وتستل مشروعيتها من كتاب الله والسنة والاجماع فهذه وصية الخليفة معاوية بالخلافة لابنه وهو ما زال في الحكم⁽¹⁾، وهذه الوصية تمثل النموذج للوصية السياسية في العصر الأموي، ولكون معاوية- كما اشرنا- اول من اوصى في الاسلام، ولأنه اشهر خلفاء بني امية بعد معاوية، حاولوا ان يسيروا على خطا هذه الوصية التي تركزت كما سنرى- على القوة والحزم، وهذا ما عكسته وصاياهم لأبنائهم، وبعد هذا الاستطراد الضروري نعود لتحليل وصية الخليفة معاوية، تلك الوصية الشهيرة التي اشارت لها المصادر بروايات مختلفة فذكرها الطبري في روايتين: الاولى بسند عن ابي مخنف⁽²⁾، والثانية بسند عن عوانة⁽³⁾، وذكر الجاحظ رواية عوانة بسند عن الهيثم بن عدي عن ابي بكر بن عياش⁽⁴⁾، بينما ذكر السجستاني في الروايتين الاولى بدون سند والثانية بسند عن ابي عياش⁽⁵⁾، وبين الروايتين اللتين اوردتهما الطبري لاختلاف بين: ففي الرواية الثانية يذكر الطبري رأي معاوية بالامصار العربية كالحجاز والعراق والشام، بينما لا نجد اشارة لها في الرواية الاولى ((هذا بالاضافة الى اننا نجد في الرواية الاولى ان معاوية يحذر ابنه يزيد من اربعة اشخاص بينما لا نجد ذكراً لعبد الرحمن بن ابي بكر في الرواية الثانية، وعلى الرغم من ذلك، فإن الرواية الثانية هي للنص الصحيح للمرجح، ذلك لأنها تشير بوضوح الى عدم وجود يزيد عندما توفي معاوية

(1) للمسعودي، مروج الذهب، ج3، ص28. وينظر: السكري، ابو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، (ت395م/1004م)، الاوائل، تح محمد السيد الوكيل، للنشر اسعد طرايزوني، (المدينة المنورة، 1966م)، ص188. وينظر: الثعلبي، لطائف المعارف، ص16.

(2) الطبري، تاريخ، ج5، ص322.

(3) الطبري، (م-ن)، تاريخ، ج5، ص323.

(4) الجاحظ، البيان والقبين، ج2، ص131.

(5) السجستاني، المصرون والوصايا، ص155-156.

وقد بلغ بالوصية عن طريق للضحك بن قيس الفهري ومسلم ابن عقبة المرى⁽¹⁾، في حين تؤكد الرواية الاولى والتي نستبعدا وجود يزيد مع معاوية حال الوصية⁽²⁾، وقد اثبتت المصادر في روايات عدة غير التي ذكرت في نص الوصية ان يزيداً كان غائبا⁽³⁾. ومهما يكن من شيء، وبعد ان اثبتنا ترجيح رواية الطبري الثانية للوصية فان اول ملاحظة يمكن تثبيتها على وصية معاوية هي خلوها من الارشادات الدينية ومن الديباجة التي كانت تتقدم وصايا المعلمين السياسية وغير السياسية في العصر الراشدي، فلا نجده يوصي بتقوى الله، وشدة مخافته، وحمل الرعية على الحق وغير ذلك مما كنا نقرأه في الوصايا السابقة، في الوقت تظهر الوصية كفاية معاوية ودهاءه السياسي من خلال تشخيصه لاهمية الامصار العربية ومدى تأثيرها المستقبلي على اوضاع الدولة الاموية واستقرارها فنذكر في وصيته ثلاثة اقاليم فقط هي: الحجاز ان يوصي معاوية ابنه يزيد قائلاً ((انظر اهل الحجاز فانهم اسلك فأكرم من قدم عليك منهم وتعهده من غاب⁽⁴⁾، وعلى الرغم من كونها محل اهله وعشيرته فهو من الناحية السياسية كان ولوقت قريب تمثل مركز الثقل السياسي للدولة العربية الاسلامية (مقر الخلافة)، ومن الناحية الدينية لم يزل يحتل مركز الصدارة لاحتضانه جل ما تبقى من صحابة الرسول ﷺ، وبماكانه تقويض حكم بني امية فيما لو اجتمعت كلمة واتحدت الفرصة له، وهو لا يزال يمثل المكان الحقيقي للبيعة⁽⁵⁾ فضلاً عن انه يضم عدداً من الشخصيات المعارضه في العصر

(1) الطبري، تاريخ، ج5، ص323. وينظر: ابن الاثير، الكامل، ج3، ص369.

(2) الطبري، (م-ن)، ج5، ص322.

(3) ينظر ثلاث روايات للطبري، تاريخ، ج5، ص327 وص328. ينظر: المسجستاني، المعصرون والوصايا، ص155، حيث يذكر ان يزيد كان في بيت المقدس. اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص215. ابن الاثير، الكامل، ج4، ص6.

(4) الطبري، تاريخ، ج5، ص323.

(5) لفلاوزن، يوليوس، تاريخ الدولة العربية، ترجمة، محمد عبد الهادي بوريدة، (القاهرة، 1968م)، ص135.

الاموي، امثال الحسين بن علي عليه السلام، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وابن عباس (رضي الله عنهم جميعاً) وذلك يرى معاوية ضرورة يزيد على استخدام الوسائل التي من شأنها استقطاب اهل الحجاز، بما في ذلك اغراق الاموال، ولهذه الاسباب ايضاً وضع معاوية السلطة في هذا الاقليم تحت مراقبته المباشرة، لاذ قام بتنفيذ سياسته، وقام بتشجيع مختلف للنشاطات غير السياسية فيها⁽¹⁾. اما الاقليم الثاني الذي يثير اهتمام معاوية فهو العراق، لذا يوصي ولي عهده ان يعامل اهل العراق معاملة خاصة فيقول: ((وانظر اهل العراق فان سألوك ان تعزل كل يوم عاملاً فأقبل فان عزل عامل احسب الي من ان يشهر عليك مائة ألف سيف))⁽²⁾. تجدر الإشارة الى ان شكاية اهل العراق من ولاتهم امر كان قد شخصه الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه منذ وقت مبكر اذ تشير احدى الروايات الى ان رجالاً من اهل الكوفة قدموا على الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه يشكون سعد بن ابي وقاص فقال عمر: ((من يعزني من اهل الكوفة ان وليت عليهم التقي ضعفوه، وان وليت عليهم التقي فجروه))⁽³⁾.

ثم جاء مروان بن الحكم⁽⁴⁾، والذي اصبح خليفة بعد مؤتمر الجابية⁽⁵⁾ سنة 64هـ/683م والذي ضرب الدنانير للشامية، رغم ان خلافته لم تدم طويلاً وتوفي

(1) بيضون، ابراهيم (الدكتور)، ملاحم التيارات السياسية في القرن الاول الهجري، (بيروت، 1979م)، ص156.

(2) الطبري، تاريخ، ج5، ص323. وينظر: السجستاني، المعمرون والوصايا، ص155. الجاحظ، البيان، ج2، ص131، ابن الاثير، الكامل، ج4، ص6.

(3) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج1، ص22.

(4) هو مروان بن الحكم بن العاص بن امية بن عبد شمس بن عبد مناف، ولد بمكة، ومات بالشام سنة 65هـ/684م. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج5، ص35. وينظر: الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج5، ص534. وينظر: ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج4، ص180.

(5) يتعلق بتأييد ترشيح مروان بن الحكم خليفة استناداً لمبدأ المن والخبرة، ولمزيد من المعلومات عن هذا المؤتمر. ينظر: البلاذري، انساب الاشراف، ج5، ص127 لها بعد، وينظر: الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج5، ص530 لها بعد.

في الشام سنة 65هـ/684م واكمل المشوار ابنه عبد الملك بن مروان والذي كان متأثراً بمسيرة الخليفة عمر بن الخطاب ؓ سياسياً واقتصادياً ومالياً...وسوف نتطرق اليه بالمبحث الثاني.

وبالرغم من التحول الكبير الذي اصاب الحياة في العصر الاموي وما واجهته الخلافة الدينية، دولة سياسية لموية، وكثرت الطوائف المختلفة، وسادت الحزبية، واخذت الحياة ذلك الطابع السياسي الحزبي فغلبت على الخطابة هذه الصيغة، وكان طبيعياً ان تختلف موضوعاتها عندئذ كما كانت عليه في عصر النبوة والخلافة الراشدة. وان تأخذ اتجاهات جديدة بحيث اصبحت موضوعاتها تمثل احوال العصر واتجاهاته، وقد كان ابرز ألوان الحياة العامة والحياة الادبية الخاصة ذلك اللون السياسي الحزبي الصارخ ودخلت معارك الرأي والعقيدة بحوارها وجدلها وفخرها ومخاصماتها واقتحمت ميادين الحروب فيما بينها ولم يكن لها غنى عن الاحتماء بالدين، فلجأت اليه تعتمد عليه وتستظل بظله فهذه خطبة معاوية في طلب البيعة ليزيد والتي لم تمر بسلام اذ كانت محط خصام وخلاف نتطرق اليها: ((ايها الناس، قد علمتم ان رسول الله ﷺ قبض ولم يستخلف احداً، فرأى المسلمون ان يستخلفوا ابا بكر ؓ وكانت بيعته بيعة هدى، فعمل بكتاب الله وسنة نبيه، فلما حضرته الوفاة رأى ان يستخلف عمر ؓ، فعمل عمر بكتاب الله وسنة نبيه. فلما حضرته الوفاة رأى ان يجعلها شورى بين ستة نفر اختارهم من المسلمين فصنع ابو بكر ما لم يصنعه رسول الله ﷺ. وصنع عمر ما لم يصنعه ابو بكر، كل ذلك يصنونه نظراً للمسلمين، فلذلك رأيت ان ابايح ليزيد لما وقع الناس فيه من الاختلاف، ونظراً لهم بعين الانصاف))⁽¹⁾ وعارضه عبد الله بن

⁽¹⁾ صفوت، احمد زكي، جمهرة رسائل العرب في المصور العربية الزاهرة، ج2، مط الباهي الحلبي، (القاهرة 1937)، (رقم 249)، ص259.

عباس، وعبد الله ابن جعفر⁽¹⁾، وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن الزبير
والحسين⁽²⁾..

ولكون الوصايا المالية ذات التأثير السياسي لها علاقة بالفصل الرابع، والتي
ابتدأها بعض الخلفاء الآخرين، لذا سوف نركز عليها، ومن بينها:

عندما ولي الخلافة خطب قائلاً: ((أيها الناس انا قدما على صديق مستبشر،
او على عدو مستتر، وناس بين ذلك ينظرون وينتظرون، فان اعطوا منها رضوا،
وان لم يعطوا منها اذا هم يسخطون، ولست واسعاً كل الناس، فان كانت محمدة فلا
بد من منمة، وليكن يوماً هوناً اذا ذكر غفر، وإياكم والتي اخفيت او اوتفت⁽³⁾، وان
ذكرت اوتفت⁽³⁾)).

ومن يتدبر خطبة الخليفة الذي فطن بدهائه السياسي مستخدماً المال لاستمالة
بعضهم واخضاع البعض من خلال اتفاق المال على مناولته فيخمد مقاومتهم، لانه
يدرك ان الرعية على ثلاث فئات: فئة الموالين، وفئة لا تنف موقفاً ثابتاً بل تميل
طمعاً⁽⁴⁾، وفئة المعارضين الذين لا ينجح فيهم ترغيب او ترهيب. ويواصل معاوية
وصيته لابنه يزيد بعد ان قضى في الحكم زهاء اربعين عاماً، وعشرين سنة اميراً،
وعشرين اخرى كخليفة، مكنته الظروف واكتسب خبرة بالمجتمع. ويوصي يزيد ان
يعطي من يقدم عليه طالباً مساعدته بصدق، وان لم يكن يحبه، لان الخليفة اذا

(1) عبد الله بن جعفر: هو عبد الله بن جعفر بن ابي طالب عليه السلام ولد بالحبشة حين هاجر ابوه وامه مع من
هاجر الى الحبشة. ويابع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان لاجود العرب ولم يبايع طفلاً غيره فهي من خصائصه.
ينظر: الزبير، نسب قريش، ص 80. وتوفي بالمدينة سنة 81هـ/700م ينظر: ابن سعد، الطبقات
الكبرى، م 4، ص 42.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى، م 4، ص 42 وما بعدها.

(3) الوثبة: الهلاك.

(3) ينظر: التوحدي، ابو حيان علي بن محمد بن عباس، (ت 414هـ/1023م)، البصائر والخباير،
(جزءان)، م 1، تحقيق: ابراهيم الكيلاني، مط الانشاء، (دمشق، 1964م) ص 263.

(4) حاوي، فن الخطابة، ص 232.

اعطى حسب رغبته ومحبيه (فواجه) ضاع العدل، وفسد الملك، فاوصاه قاتلاً: ((اعط من اناك صادقاً بما تكره كما تعطي من اناك بما تحب، اعلم انه اذا اعطى الامير على الهوى لا على الغنى فسد ملكه))⁽¹⁾، وبذلك فان الخليفة معاوية اراد ان يذكر ابنه يزيد في وصيته باهمية المال في تركيز اسس الدولة على قواعد متينة اذ اوصاه قاتلاً: ((وجمعت لك ما لم يجمعه احد...))⁽²⁾، ويرى الباحث ان الخليفة بحماسة وتأكيده هذه اراد ان يحسن توظيف الاموال لتخدم نهج الدولة.

وصية الخليفة معاوية لولاة الاقاليم:

يؤكد بعض المؤرخين بحكمة معاوية بن ابي سفيان وحسن تدبيره وحنكته السياسية، اذ كانت له القدرة والشجاعة الفائقة في استمالة الناس باللين والمال والسياسة، واكتسب خبرة واسعة، فقد شهد روعة الرسالة، ثم ولي الشام عشرين سنة وانغمس خلالها بالسياسة وادارة شؤون الحكم⁽³⁾، فأتسع امامه افق جديد، فأدهش من تولى امرهم بحلمه وعلمه وثاقب رايه⁽⁴⁾، ولهذا عد من دهاة العرب⁽⁵⁾. وعليه فانه لا يالوا جهداً لتقديم وصاياه السياسية الهادفة لولاته وامراته، كوصيته الى واليه زياد ابن ابيه التي توضح السياسة للقويمة للخليفة الاموي وتجربته التي كان يشدد على ولاته بوجوب اتباعها في ادارة شؤون الدولة، من ان يصبروا على الخصوم المخالفين لسياسته، كما يحثهم على مكاشفة المخالفين لأمره تنقيساً عن السخط بقوله: ((...اما بعد، فانه ليس ينبغي لمظلي ومثلك ان نسوس بين الناس جميعاً بمساسة واحدة، وان نلين جميعاً فنخرج للناس في انة مصيبة وتنفيذها جميعاً فتحمل للناس على المهالك، ولكن تكون انت على الشدة والفظافة واكون انا للين

(1) ابن عبد البر، بهجة المجالس وانس المجالس وشنن الزاهن والهاجس، ج2، ق1، تحقيق: محمد مرسى

الغولي، دار الجبل، (بيروت، بلا)، ص345.

(2) الطبري، تاريخ الرسل، ج5، ص322.

(3) الطبري، تاريخ الرسل، ج5، ص296.

(4) ابن الاثير، الكامل، ج3، ص263.

(5) الطبري، تاريخ، ج2، ص211.

والرافة...⁽¹⁾) ومن يتدبر وصية الخليفة معاوية يصل الى انه يربط بين الدين بالشدّة، والحلم بالغضب، والتزغيب والترهيب. كما اوصى عبيد الله بن زياد عندما ولاه خراسان سنة 54هـ/673م بقوله: ((اني قد عهدت اليك مثل عهدي الى عمالي...⁽²⁾)) يستشف ان الخليفة معاوية يهدف من وصاياه السياسية الى جميع عماله بأن لا يتعدوا عن عامة الناس.

وان تأكيدات الخلفاء والامراء على رؤوسهم بتقديم افضل الرعاية للاماكن التي وطأت اقدامهم عليها وبسبب وفاء العرب المسلمين في عهودهم، فقد ضمنوا شطراً من الرأي العام في البلاد من خلال تحييد المعاهدين، الذي ادى الى نشوء ود وتبادل بين العرب المسلمين وبينهم، وكان من تلك الاقوام نذكر عنصر الجات (الزط) الذين سرعان ما اطلعوا على مزايا الاسلام ومعاملته، ومن ثم انخرطوا فيه، ويذكر بعض المؤرخين رواهم وانطباعاتهم حول ما اثاره بعض القادة العسكريين في اعجاب واحترام الناس، بفضل فروسيّتهم وسماحتهم، وكرم معاملتهم، الاثر للفاعل في هذا الجانب، مما سهل سبل اتصال الفاتحين المسلمين بالناس (السكان)، ومن ثم مكن لهم الاطلاع-عن كتب-على معالم هذا الدين العظيم ومزاياه الانسانية، ومن ثم انخرطوا فيه...⁽³⁾).

ونجم عن هذه السياسة اسقاط الحولجز ما بين هذه الشعوب المسحوقة وبين الحكم العربي الاسلامي، وكان الوفاء سمة عامة، اضطلعت بها الدولة، حكومة وشعباً وافراداً، وعليه شعرت الطبقات الدنيا (المنبوذون) لأول مرة بنعمة حقوق الانسان التي حققها الاسلام⁽⁴⁾ والتي يجلبها. يقول الواقدي ان الخليفة معاوية بن ابي

(1) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 202.

(2) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج 5، ص 295-296.

(3) لمه اراد بذلك (ثابت بن قتيبة) الذي اشترك في حملات تروا. وثار احترام الناس، وظلوا يتكبرون وقتاً

طويلاً. ينظر: الطبري، تاريخ، ج 6، ص 514.

(4) محمود، حسن احمد، الاسلام في اسيا الوسطى، ص 337.

سفيان قد توفي يوم الثلاثاء من منتصف رجب سنة 60هـ/680م (أي 18 نيسان منه) كما يذكر ابو معشر ان حكم معاوية قد امتد تسع عشرة سنة وثلاثة اشهر، ويضيف الواقدي الى ذلك سبعة وعشرين يوماً لخرى، ودفن قريباً من الباب الصغير بدمشق⁽¹⁾ وعهد الخلافة من بعده الى ابنه يزيد وفق نظام الوراثة وتبعاً لوصيته وارادة الذكر. فتلمس من وصاياه التوجيهية لولي عهده (يزيد) والتي تدل على شخصيته السياسية، فقد اوصاه بضرورة طاعة الله تعالى، والانتباه الى اقليمي الحجاز والعراق، ولكرام للناس.. استمرت الفتوحات الاسلامية في خلافة يزيد بن معاوية، وكان ميدانها ما وراء النهر وبلاد سجستان في بلاد الشرق، وبلاد افريقية في الغرب، حتى قيل ان سهم المقاتل بلغ في حرب السند من الجبهة الشرقية الفين واربعمائة درهم للفارس، والفاً ومائتي درهم للرجل⁽²⁾.

(1) فلهوزن، تاريخ للدولة العربية، ص114.

(2) خليفة، تاريخ، ص 235-236. وينظر: ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص 99. وينظر: البقوي، تاريخ، ج2، ص252.

المبحث الثاني

جهود الخليفة عبد الملك بن مروان ووصاياه السياسية

ولاهمية هذا العصر في تثبيت اركان الدولة العربية الاسلامية اقتصادياً ومالياً، فكان لا بد من التطرق الى:

موارد بيت المال:

اخذت موارد بيت المال تزد بكثرة الى عاصمة الدولة العربية الاسلامية وتوابعها، ومنها، واقاليهما زمن الخليفة عبد الملك بن مروان (65-86هـ/684-705م)، يذكر ان الاحتياطي من بيت مال الكوفة عند قيام حركة المختار بن يوسف الثقفي سنة 66هـ/686م بلغ حوالي ثمانية الاف الف درهم، لما احتياطي المدينة المنورة ايام ابي محمد المخزومي بلغ عشرة الاف الف درهم⁽¹⁾. ولدور النقود في هذا العصر المتميز فمثلاً بالخليفة-الاموي عبد الملك بن مروان، الذي اثار حفيفة الروم البيزنطيين باجراءاته الحكيمة.

سك النقود:

يذكر ان السكة الحديدية التي يطبع عليها الدراهم، ولذلك سميت الدراهم المضروبة سكة. وقد كان يذكر ذلك ولاية بني امية حتى اسرفوا فيه، فأخذ مروان ابن الحكم رجلاً قطع درهماً من دراهم فارس فقطع يده. استمر المسلمون في التعامل بالنقود الى ان آلت الخلافة الى عبد الملك بن مروان الذي ضرب الدنانير الذهبية 74هـ والدراهم سنة 75هـ بعد ان لوعز الى الحاجب بن يوسف الثقفي

(1) ابو محمد المخزومي: تقيته المدينة، واحد للتبعين، كان واسع العلم والفكر الحرمة، متين الديانة، قولاً بالحق، عزيز وثقي للنفس، توفي سنة 64هـ/683م على الأرجح. (ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج1، ص54. وينظر: المقريزي، اغلة الامة، ص54).

بالتقيام بضربها. كما امر بضربها بجميع النواحي سنة 76هـ⁽¹⁾ ووجد للمسلمين نقود خاصة بهم، وتخلوا عن نقد غيرهم وسنأتي إليها تفصيلاً.

دور الصيرفة في المعاملات المالية:

ولاهمية عمل الصيرفة والصرافين، فقد تشدد المسؤولون في الدولة العربية الإسلامية في مختلف العقود التي مرت بها، وكانوا ينزلون أقصى العقوبات⁽²⁾ بمن يتلاعب بوزن النقود وعيارها، لأن ذلك يتنافى مع أخلاقية المسلم. ومما ينشط عمل للصرافين أيضاً ما كانوا يقومون به من تسهيل مهمة صرف الصكوك التي تمنح من قبل الخلفاء أو احد المسؤولين الى المقربين منهم لقاء نسبة عمولة، ففي هذا المجال يذكر الحموي ان الحسن بن مخلد منح الشاعر جحظة خمسمائة دينار واعطاء صكاً بها الى صيرفي، فتوجه اليه، فأفهمه الصيرفي ان الرسم ينقص في كل دينار درهماً⁽³⁾ وإذا ما عرفنا ان الدينار الذهبي انذاك كان يصرف بـ14 درهماً فضياً، فيكون ربح الصيرفي (الفائدة او العمولة) تعادل 7% وهو ربح مجزٍ، كما اسهم الصرافون في تحويل السفائح او صرفها بنقود مقابل خصم من المبلغ المحول⁽⁴⁾. يتضح جلياً أهمية وجود الصرافين في الاسواق، لذ ان الناس كانوا مضطرين الى التعامل معهم، لأن اقاليم الدولة العربية الإسلامية المتباعدة احياناً والمنقسمة الى شرقية وغربية؛ فالشرقية منها كانت تتعامل بالدرهم الفضية في الغالب، في حين كانت الاقاليم الغربية منها تتعامل بالدينار الذهبية⁽⁵⁾. وإذا خلص للعين والورق من

(1) البلاذري، النقود، تح، للكرملی، ضمن كتاب النقود العربية وعلم النملات، ص12.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص74 وما بعدها. وينظر: الماوردي، الاحكام السلطانية، ص154.

(3) ياقوت، معجم الادباء، مطبوعات دار المأمون، (لقاهرة 1938م)، ج2، ص272-273.

(4) للثعالبي، الاعجاز والايجاز، ص135. وينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص298. وينظر:

الكبيسي، اصول النظام النقدي، ص39، ولنشاط المصرفي، ص13.

(5) الجهنياري، الوزراء، ص281 وما بعدها. وينظر: ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص73-74.

الصافي، رسوم دار الخلافة 28-29. للتوخي، الفرج بعد الشدة، ج1، ص75. وينظر: الكبيسي،

لنشاط المصرفي، ص14.

غش، كان هو المعتبر في النقود المستحقة والمطبوع منها بالسكة السلطانية، الموثوق بسلامة طبعها، المؤمن من تبديله وتلييسه وهو المستحق دون نقار الفضة⁽¹⁾. وسبائك الذهب، لأن لا يوثق بهما، الا بالمسبك والتصفية، والمطبوع موثوق به، ولذلك كان هو الثابت في الذمم فيما يطلق من اثمان المبيعات وقيم المتلفات. ينكر ابو الزناد بقوله: ((فأمر عبد الملك ابن مروان الحجاج بأن يضرب الدراهم بالعراق، فضربها سنة اربع وسبعين للهجرة⁽²⁾)). وقال المدائني: ((بل ضربها الحجاج في اخر سنة خمس وسبعين للهجرة⁽³⁾)).

ثم ولي عمر بن هبيرة⁽⁴⁾ ايام يزيد بن عبد الملك، فضربها لوجود مما كانت، ثم ولي بعده. يذكر بأن عبد الله بن الزبير قد قام بمكة في خلافة عبد الملك بن مروان بضرب دراهم مدورة، يقال أنه أول من ضرب الدراهم المستديرة، ونقش على احد الوجهين عبارات اسلامية: (محمد رسول الله)، وعلى للظهر: (امر الله بالوفاء والعدل)، كما ضرب اخيه مصعب ابن الزبير دراهم بالعراق سنة 70هـ/690م وعليها لفظة (بركة)، و(الله) بالجانب الاخر واعطاها للناس في العطاء⁽⁵⁾، وظل التعامل بها جاريًا هناك.

(1) جمع نقرة: وهي للقطعة المزابة من الذهب والفضة. وهي المسبكة، وقيل: ما سبك منها مجتمعاً، وعند الزمخشري: انها الفضة المزابة. ينظر: لزيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، (المطبعة الخيرية، مصر، 1306هـ)، ص 276/14، ص 984. للزمخشري، اساس البلاغة، (القاهرة، دار الكتب المصرية، 1923م)، ص 984.

(2) ابو عبد الرحمن عبد الله بن نكران المنني، كان فقيه المدينة، وكان صاحب كتابة وحساب مات سنة 131هـ. ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ ج1، ص 134-135.

(3) وهو الصحيح، لان الحجاج كان اميراً على الحجاز سنة 74هـ، ولم يتول امره العراق الا سنة 75هـ. ينظر: الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تح: محمد ابو الفضل ابراهيم، (القاهرة، دار المعارف، 1971م)، ج6، ص 202.

(4) عمر بن هبيرة بن سعد بن عدي الغفاري، ولي العراقين لـ(يزيد بن عبد الملك) ست وستين، ومات بالشام سنة 110هـ. وينظر: ابن قتيبة، المعارف، تصحيح: محمد اسماعيل الصاوي، (بيروت، دار احياء التراث 1970م)، ص 408.

(5) المقرئزي، ذخور الحرف، ص 9 وص 10.

دور الوصايا السياسية:

ولئن اشتهر خلفاء بني امية بعد معاوية حاولوا ان يسيروا على خطا هذه الوصايا التي تركز-كما سنرى- على القوة والحزم، وهذا ما عكسته وصاياهم لأبنائهم فعلى سبيل المثال لا الحصر، يوصي عبد الملك بن مروان ابنه الوليد ولي عهده قائلاً: ((يا بني اعلم انه ليس بين السلطان وبين ان يملك الرعية تملكه الرعية الا حزم او توان))⁽¹⁾، ووصاه ايضاً حين حضرته الوفاة في اشارة واضحة لاستخدام مبدأ القوة والحزم قائلاً: ((..يا وليد لا اعرفك اذا وضعتني في حفرتي تسمح عينيك وتمصرهما فعل الامة ولكن اذا وضعتني في شمر واتزر واليس جلد نمر ثم اصعد المنبر فادع الناس الى البيعة فمن قال كذا قتل كذا وما إليه، من قال: لا فاقته))⁽²⁾، وفي حديث اخر لعبد الملك مع ابنائه يحدد فيه مواصفات من يصلح للخلافة منهم اذ يقول: ((كلكم يترشح لهذا الامر ولا يصلح له منكم الا من كان له سيف مسلول ومال مبدول وعدل تطمئن له القلوب))⁽³⁾. وهذه المبادئ هي ذاتها التي ركزت عليها وصية معاوية.

الدرهم الاموي:

يذكر ان الدرهم الاموي ينذر ان تصل الى الوزن الشرعي للدرهم، وهو (97، 2 غرام)، ذلك ان كثيراً من تلك الدراهم يقع وزنه بين (70، 2-90، 2 غرام) بالرغم من تشديد الخلفاء والامراء الامويين على دور الضرب ونقاوة المعدن ودقة الوزن، كما ان الصنح الزجاجية للدرهم الموجودة في المتحف البريطاني، ومجموعة متحف الفن الاسلامي في القاهرة، تقرب من الوزن الشرعي وهذا الامر يدعونا ان نشك في وجود نقص في الوزن اثناء عمليات الضرب، وربما يكون

(1) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج1، ص43. وينظر: للتويري، نهاية العرب، ج6، ص45.

(2) المسكتاتي، المعرون والوصفا، ص160. وينظر: المسعودي، مروج الذهب، ج3،

صص 160-161.

(3) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج1، ص24.

متأنيًا من كثرة استعمال النقد وتآكله بمرور الزمن، والدليل على ذلك ان صنع الدرامم في عصر للخلفاء الامويين المتأخرين أصبح اقرب الى الوزن الشرعي للدرهم⁽¹⁾. ولتسهيل التعامل التجاري بالنقود من جهة، ولإبقاء بالالتزامات الضرائبية كالزكاة وغيرها من جهة اخرى، قد دفعها لسك قطع نقدية تمثل اجزاء الدينار ابان العصر الاموي، واستمر على هذا الحال لاحقاً، وفي الوقت الذي وجدت للدينار اجزاء، كما وجدت للدرامم اجزاء ومضاعفات ايضاً⁽²⁾. وبذلك بقي دينار الخليفة الذهبي على وضعه حتى عام 92هـ/710م. ثم اعتراه بعض التحوير في الكتابة والنقش، واضيفت اليه البسلة كاملة، وفي سنة 94هـ/712م حصل تطور اخر على نقش الدينار، واستمر للتعامل به على هذا النمط الى اخر العصر الاموي. يذكر ان الخلفاء الامويين قد شددوا على دور ضرب النقود.

اما ما اختلف فيه البلاذري والمقريزي فيما كتبه الوالي (الحجاج على الدرامم) يقال البلاذري: لوان الحجاج ضرب درامم بغلية كتب عليها ((بسم الله الحجاج))، ثم كتب عليها بعد سنة ((الله احد، الله الصمد))، فكره الفقهاء ذلك فسميت درامم مكروهة⁽³⁾ بينما يذكر المقريزي: [ونقش على احد وجهي الدرهم: ((قل هو الله احد))، وعلى الوجه الاخر: ((لا اله الا الله))، وطوق الدرهم على وجهيه بطوق، وكتب في الطوق الواحد: ((ضرب هذا الدرهم بمدينة كذا))، وفي الطوق الاخر: ((محمد رسول الله ارسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون))⁽⁴⁾ واضاف قائلاً: وقيل الذي نقش فيها: ((قل هو الله احد الله الصمد الحجاج))⁽⁵⁾ ما زاد فيه المقريزي على البلاذري في ذكر الدرامم ومنها:

(1) المقريزي، اغاثة الامة، ص53. وينظر: الكبيسي، اصول النظام النقدي، ص28.

(2) فهسي، عبد الرحمن، صنع السكة في فجر الاسلام، (القاهرة، 1970م)، ص30-31 و ص34.

(3) البلاذري، فتوح البلدان، ج3، ص454.

(4) المقريزي، اغاثة الامة، ص55.

(5) المقريزي، (م-ن)، اغاثة الامة، ص55.

(الجواز)⁽¹⁾ و(جوارقيه)⁽²⁾، وكذلك الدرهم الطبري⁽³⁾ - ثمانية دوانيق. يذكر المقرئ في أنه لما احتيج إلى دفع الزكاة في كل مائتي درهم (أو خمس أواق) اشفق أن يجعلها مثال السوء العظام مائتين عدداً، ولكون ذلك بخساً للزكاة، وأن عملها كلها مثال الطبرية كان ذلك حيف وشطط على رب المال، فأخذ عبد الملك منزلة بين المنزلتين فيها كمال الزكاة من غير بخس ولا اضرار بالناس، فجمع ثمانية دوانيق مع أربعة دوانيق=12 وأخذ للوسط لها، ولم يفتن المقرئ لما سبق أن ذكره اللبازي من أن هذه الخطوة قد اتخذت في خلافة عمر رضي الله عنه سنة 18هـ، وقد عبد الملك من سبقه⁽⁴⁾ يعد المقرئ خير من ذكر عن النقود من أقرانه، وزاد عن ابن خلدون واللبازي فيما يتعلق بالنقود، إذ جاء بنظريات اقتصادية معمقة كنظرية القيمة المضافة بالنسبة للاقتصاد المعاصر، إلا أنه ما يؤخذ عليه أنه خصص قلائل هنا وهناك عن النقود، وللكثير من الأمور الاقتصادية. في حين نجد أن ابن خلدون يعكس مباشرة إلى عهد الخليفة عبد الملك في مجال سك النقود وليكون بذلك قد غيبن الجهود القيمة التي بذلها الآخرون من قبل في هذا الميدان (سك النقود).

ومما يؤكد على القوة المالية الكبيرة للدولة الإسلامية في العصر الأموي ففي جانبها الشرقي ما يذكره الذهبي أيضاً من الحوادث، فعندما مات الحاج عام 95هـ/713م كان في بيت مال العراق مائة وبضعة عشر مليون درهم⁽⁵⁾. بينما في

(1) الدراهم للجواز: مشتقة من قولك: جاوز الدراهم قبلها على ما فيها من الدخل. ينظر: الرازي، مختار الصحاح (باب جواز)، (بيروت، دار الكتب العربي، بلا)، ص147.

(2) جوارقيه: الجوارقية الوسط وتساوي 4,8 دراقم وتساوي بدورها اثني عشر قيراطاً، منسوبة إلى جورقان بالضم، قرية بنو لحي همدان. ينظر: السمعاني، أبو سعد عبد الكريم، (ت562هـ/1167م) الاسماء، (لبنان، بيروت، 1408هـ/1988م)، ج2، ص114. ولم يذكرها ياقوت في معجم البلدان. للتركمان، السياسة، ص64.

(3) الطبري، نسبة إلى طبرستان. ينظر: الحموي، ياقوت، معجم البلدان، (القاهرة، مطبعة السعادة، 1324هـ)، ج4، ص13.

(4) المقرئ، (أغنية الأئمة، (م)، ص56-57. وينظر: الكيس، أصول النظام النقدي، ص14-15.

(5) المسعودي، القتيبة والإشراف، ص274. وينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ص27.

في الجانب الغربي للدولة الإسلامية، كان عبد الملك بن مروان يبحث بالوفود والمبعوثين من بلاد الشام تساعدوا جيوش مصر وهو يستقبل قاداتها وأخبارها وغنائمها، فعندما خلص أمر الخلافة إليه أرسل حسان بن النعمان عام 73هـ/692م والياً على المغرب فمضى حسان في جيشه وأعاد فتح طرابلس وأفريقية، ودون للدواوين، ووضع الخراج على عجم أفريقية، وعلى من أقام معهم على نصرانية من البربر العاد في عام 76هـ/695م بغنائمه إلى عبد الملك بعد أن استقر أمر البلاد، فسر عبد الملك بما أورده عليه حسان من الفتوح والغنائم⁽¹⁾ ومن ثم استأنف جهاد المسلمين في أفريقية وحصل لهم غنائم كثيرة، لأن الجيش الذي بعثه موسى أبن نصير في أواخر خلافة عبد الملك بقيادة ابنه مروان قد أصاب من السبي في حروبه هناك ما يقدر بعشرين ألفاً⁽²⁾، وقيل لكثير من ذلك⁽³⁾، فبعث بالخمسة إلى عبد الملك بن مروان. ومن الجدير بالذكر أن الموازنة بين صرف الدينار الذهبي والدرهم الفضي وصرفها بما يوزنها من النقود الأخرى هو أمر تولاه الصيرفة في عصر الرسالة، وعصر الراشدين والعصر الأموي وبعد هذا العمل بحد ذاته جزء من النشاط المصرفي بالدولة العربية الإسلامية.

الأقراض من بيت المال:

قام بيت المال في مدينة واسط سنة 82هـ/701م، زمن والي الحجاج بن يوسف الثقفي بدور مصرف التسليف الزراعي، فأقرض الفلاحين والزراعيين مليوني درهم لتخفيف الضائقة المالية التي كانوا يعانونها⁽⁴⁾، ذكر ابن رسته: أن توظيف القروض في مشاريع زراعية انمائية أدى إلى زيادة الدخل العام بقيمة ستة عشر مليون درهم⁽⁵⁾، ولیده في ذلك ابن خرداذبة في كتابه المسالك

(1) لأفريقي، تاريخ، ج2، ص277.

(2) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص232.

(3) خليفة، تاريخ، ص279. وينظر: ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص205-211.

(4) ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص15. وينظر: ابن رسته، الإعلاق النفيسة، ص105.

(5) ابن رسته، الإعلاق النفيسة، ص105.

والممالك⁽¹⁾ تجدر الإشارة الى ان ابا حنيفة الدينوري ينكر: ان والي العراق خالد بن عبد الله القسري، اقترض من بيت مال ولايته مبلغاً من المال⁽²⁾.

ولعل خطوة والي واسط الحجاج بن يوسف الثقفي⁽³⁾، في اقراض المزارعين من بيت المال، كانت قد فوّتت على الدهاقين (المقرضين) فرص جني الارباح، وابان ولاية الحجاج بن يوسف الثقفي على العراق، اصبح بيت المال في إقليم العراق مسؤولاً عن مك النقود (الدرهم) للخاصة بالدولة، كما اذن لمن لديه سبائك فضة، بضرب دراهم في دور الضرب الحكومية طبقاً للوزن المقرر شرعاً، نظير اجرة قدرت بواحد في المئة، عن ثمن الوقود وحق الضرب كما اسلفنا، الامر الذي زاد من اعمال بيت المال، وجلب له ارباحاً طيبة⁽⁴⁾.

تجدر الإشارة الى ان النشاط المصرفي في اسعاف المسؤولين في الدولة العربية الاسلامية. وبخاصة عندما يتعرض بيت المال (او ميزانية الدولة) لعجز مالي مستعص⁽⁵⁾، فاذا قصرت وارادات بيت المال عن سد النفقات المطلوبة التي تتطلبها اجهزة الدولة الادارية والعسكرية، فعندئذ يضطر المسؤولون الى الاستعانة بالمبالغ الاحتياطية المدخرة في بيت المال⁽⁶⁾، واذا لم تكف هذه المدخرات لسد ما هو مستحق على بيت المال، فان المسؤولين يضطرون لما الى تخفيض النفقات⁽⁷⁾.

(1) المسالك والممالك، ص 15.

(2) الدينوري، ابو حنيفة احمد بن داود، (ت 282هـ/ 895م)، الاخبار الطوال، تج، عبد المنعم عامر، ط1، دار احياء الكتاب العربية، (القاهرة، 1960م)، ص 348.

(3) ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص 15. وينظر: ابن رسته، الاعلاق النفيسة، ص 105. باقوت، معجم البلدان، ج 3، ص 374.

(4) البلاذري، فتوح البلدان، ص 474.

(5) التتويحي، نشور المحاضرة، ج 3، ص 79-80.

(6) مسكويه، تجارب الامم، ج 1، ص 129.

(7) التتويحي، نشور المحاضرة، ج 3، ص 80، ج 3، ص 374.

وأما يلجؤون الى الاقتراض من اصحاب المصارف الخاصة⁽¹⁾، ولدينا ما يؤكد على ذلك، فقد تشير روايات المظان للتأريخية الى اصابة بيت واسط بعجز مالي مؤقت ابان ولاية الحجاج بن يوسف الثقفي من جراء حركة عبد الرحمن بن الاشعث وحرق الديوان سنة 82هـ/701م فانخفضت وارادات بيت المال من جراء ذلك⁽²⁾، لكن لم يلجأ امير واسط الى الاقتراض من الصرافين والتجار والموسرين، بل اقدم على خطوة مالية اخرى عالج من خلالها العجز المالي، اذ قرر انقاص عيار النقود ووزنها واضطر والي مصر الى الاقتراض من الصرافين والموسرين عشرين الف دينار كي يتم بها عطاء اهل الديوان⁽³⁾. ينكر ان المصارف الخاصة والتجار والموسرين قد اسهموا في النشاط المصرفي للدولة العربية الاسلامية، وانهاش الحياة الاقتصادية وازدهارها، كما خفف بعض الابعاء المالية الملقاة على عاتق الدولة وبعض المواطنين على حد سواء.

سعر صرف النقود:

تبرز اهمية الاستقرار السياسي والاقتصادي الى حرص ومثابرة اولى الامر (المسؤولين الامويين) على تثبيت وزني الدينار والدرهم وحماية عيارهما، على ايدي ولاتهم في العراق خاصة: خالد بن عبد الله القسري، وعمر بن هبيرة الفزاري، ويوسف بن عمر الثقفي، وتشدهم في توجيه عقوبة من يتلم النقود او يفسها⁽⁴⁾. والتي ينهى عنها الدين الاسلامي الحنيف وتبيننا الكريم ﷺ في الوقت الذي كانت تعالج الدراهم غير المعربة والناقصة الوزن، ومغشوشة العيار، بأن يكون سعر صرفها اقل من سعر صرف الدراهم للمعربة كاملة الوزن والعيار. فكان

(1) مسكويه، تجارب الامم، ج1، ص273-274. ينظر: التتوخي، نشور المحاضرة، ج8، ص270-271.

(2) ابو يوسف، الخراج، ص57. الطبري، ترويح الرسل، ج6، ص342 وما بعدها. التتوخي، نشور المحاضرة، ج2، ص161-162. ابن الاثير، للكلل، ج4، ص80 وما بعدها.

(3) المقري، احمد بن علي، المواظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار، مطبعة بولاق، (مصر، 1294هـ)، ج1، ص125.

(4) البلاذري، فتوح البلدان، ص474. وينظر: الماوردي، الاحكام السلطانية، ص154.

سعر صرف الدراهم غير المعربة إلى الدينار يساوي خمسة عشر درهماً، أو عشرين درهماً، أو واحداً وعشرين درهماً منها في زمن الخليفة عبد الملك بن مروان⁽¹⁾. وفي مثل هذه الحالات ترسل تلك الدراهم غير المعربة (الناقصة والمغشوشة) إلى دار الضرب لاعادة سكها على وفق الاوزان الرسمية للمعتمدة من قبل الدولة العربية الاسلامية بعد تنقية عيارها. وتؤكد رويات المظان التاريخية إلى ان ولاية العراق في تلك الفترة كانوا يضربون النقود مما يجتمع لهم من التبر، وخلاصة الزيوف⁽²⁾، والسئوف⁽³⁾، والبهرجة⁽⁴⁾، بعد الاعتناء بتخليص الذهب والفضة خوفاً من الله ﷻ لمنع الغش والتقليص، وبذلك كانت نقودهم نقية العيار، تامة الوزن، اذ لمست نقود الثقة، مما دفع للخليفة العباسي ابا جعفر المنصور بقبول نقود بني امية ذات الاسماء الثلاثة (الخالدية، والهبيرية والبوسفية)⁽⁵⁾، نسبة إلى اسماء الولاة الثلاثة سالفى الذكر. وبذلك فقد اسهم المسؤولون في الدولة الاموية في حماية نقودهم، ولتسهيل عمل الصيارفة وبناء اقتصاد متين لثبات سعر الصرف ولدور الوصية السياسية في العصر الاموي وما جرى التركيز عليه لانها تمثل الواقع السياسي الملزم للواقع الاقتصادي، ولدور للخليفتين معاوية بن ابي سفيان مؤسس للدولة الاموية، وعبد الملك بن مروان مثبت اركانها ولدوره المشهود من خلال ارساء القاعدة الاقتصادية والمالية بتعريبه للنقود وللداوين على حد سواء، اذ تتلقى بعض وصايا الخليفة معاوية بن ابي سفيان مثلاً مع معظم وصايا الخليفة عبد

(1) السعدي، الصيرفة والجهننة، ص 136-137.

(2) الدرهم الزائف: تكون فضته مخطوطة، وكانت تقبل بقيمتها في المعاملات التجارية. ينظر: المقرئزي، اعادة الامه، ص 62.

(3) الدرهم السئوف: وهي دراهم سك من النحاس مغطى بطبقة من الفضة، ولم تكن معتبرة من الدراهم الشرعية. ينظر: المقرئزي، اعادة الامه، ص 62. وشنور، ص 74.

(4) الدينار البهرجة أو المبهرجة: هي نوع من الدراهم التي تضرب بدار الدولة وهي غير مقبولة في التعامل التجاري. ينظر: المقرئزي، اعادة الامه، ص 62. وعادة يكثر فيها نسبة المعدن الرخيص (مشوشة). ينظر: الماوردي، الاحكام، ص 154-155.

(5) البلاتري، فتوح البلدان، ص 474.

للملك بن مروان، فكلاهما قد اوصى ولي عهده بأن يتبع الحزم في ادارة شؤون البلاد. فالخليفة معاوية في هذا الصدد قد حث ابنه يزيد على ان يتبع الشدة والحزم في ادارة شؤون البلاد كما ورد ذكره، ومع معارضيه لا سيما ابن الزبير، كما ان الخليفة عبد الملك هو الآخر قد اوصى ابنه وولي عهده الوليد.

المبحث الثالث

جهود الخليفة عمر بن عبد العزيز السلمية

للفترة من (99-101 هـ / 717-719م)

ووصاياه السياسية والمحالية

ولاهمية الوصية السياسية بالنسبة لخلفاء هذا العصر وما من عن استقرار
وهيمنة فلا بد من التطرق إليها.

دور الوصية السياسية السلمية في الحكم:

ولكون الوصية بشكل عام تمثل انعكاساً لمسيرة الخليفة السياسية في الحكم
متمثلاً ذلك في إجراءاته وتصرفاته وقراراته، فجاءت وصيته الأولى والتي تنل
على سياسته الحكمة ضمن خطبة طويلة جاء فيها: ((لوصيكم بتقوى الله ولزوم
كتابه والافتداء بسنة نبيه ﷺ وهديه، فإن الله قد بين لكم ما تأتون وما تتقون، واعذر
اليكم من الوصية، واخذ عليكم الحجة، حين نزل عليكم كتابه الحفيظ الذي لا يأتيه
الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد...))⁽¹⁾.

من يلتزم الخطبة جيداً يلاحظ المطالبة بتقوى الله ﷻ وتشديد الخليفة على
ولاته لخدمة للرعية وإداء الأمانة، وفي مجال وصيته إلى واليه على خراسان (عبد
الرحمن بن نعيم) بقوله: ((فكن عبداً ناصحاً من عباد الله، ولا تأخذك في الله لومة
لاثم فإن الله أولى بك من الناس وحقه عليك اعظم، فلا تولين شيئاً من امر المسلمين
الا المعروف بالنصيحة لهم، والتوقيير عليهم وإداء الأمانة فيما استرعى، وإياك ان
يكون ميلك ميلاً إلى غير الحق فإن الله لا تخفى عليه خافية، ولا تذهبن على الله
مذهباً فإن لا ملجأ من الله الا إليه))⁽²⁾.

(1) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص 69-70.

(2) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج6، ص566.

وفي وصية اخرى لولايه يزيد بن المهلب قائلاً:

((اما بعد، فأَنْ سليمان كان عبداً من عباد الله انعم الله عليه ثم قبضه واستخلفني ويزيد بن عبد الملك من بعدي ان كان، وان الذي ولاني الله من ذلك وقد لي ليس علي بهين ولو كانت رغبتني في اتخاذ لزواج واعتقال اموال لكان في الذي اعطاني من ذلك ما قد بلغ بي افضل ما بلغ بأحد من خلافة وانا اخاف فيما ابتليت به حساباً شديداً ومسألة غليظة الا ما عفا الله ورحم وقد بايع من قبلنا قبايع من قبلك))⁽¹⁾. ومن يتدبر للوصايا اعلاه، يلاحظ السياسة السلمية والمالية الهادفة للعبد الصالح في التوجيه ويحث رؤوسه لاداء الامانة وفق مرضاة الله، وان المسؤولية عمل صالح وليس غيره، لخدمة العباد والبلاد. وقد لا يرى وضوحاً كافياً في مدى تطبيق الامويين لسياسة صرف لموال للزكاة في المصارف التي وردت في كتاب الله ﷻ لانه لا توجد وثيقة يمكن اعتمادها تدعونا للحكم القاطع بذلك الا في خلافة عمر بن عبد العزيز ؓ، فقد حفظ للتاريخ وثيقة هامة، تؤكد تنفيذه لحكم الله تعالى في امر الزكاة على وفق مقتضيات العصر وما تتطلبه ظروف نفقتهم او رعايتهم من مال الله تعالى، قائلاً: ((هذه منازل الصدقات ومواضعها ان شاء الله))⁽²⁾.

وكان عمر بن عبد العزيز يكتب الى الولاة ان اقضوا عن الغارمين، فكتب اليه انا نجد الرجل له الممكّن والخادم والفرس والاثاث، فكتب عمر انه لا بد للمراء المسلم من سكن يسكنه وخادم يكفيه مهنته وفرس يجاهد عليه عدوه، وان يكون له الاثاث في بيته نعم فألقضوا عنه فانه غارم⁽³⁾.

⁽¹⁾ ابن اعثم، الفتوح، ج7، ص311. وينظر: الطبري، تاريخ الرسل، ج6، ص567. وينظر: ابن الاثير، الكامل، ج5، ص24.

⁽²⁾ ابو عبيد، الاموال، ص691-692.

⁽³⁾ ابو عبيد، (م.ن)، الاموال، ص666-667.

يذكر يحيى بعثي عمر بن عبد العزيز على صدقات إفريقيا فاقبضها وطلبت فقراء نعلتها لهم فلم نجد فقيراً، ولم نجد من يأخذها منا، فقد اغنى عمر بن عبد العزيز الناس فاشترت بها رقاباً فاعتقتهم⁽¹⁾.

تميز عهد هذا الخليفة العادل بالرغم من قصر المدة نسبياً، إذ بدأها منذ اليوم الاول اقتداءً بالسلف الصالح، ولكونه بطمح بالمسير بالناس بسيرة الخليفة الراشد الثاني عليه السلام⁽²⁾ إذ كان متأثراً بسياسته، وقد انعكس ذلك على وصاياه التي اهتمت النقاط الرئيسة التي وردت في وصية الخليفة معاوية بن ابي سفيان، والخليفة عبد الملك بن مروان بالرغم من اهمية دوريهما في ارساء صرح الدولة العربية الاسلامية-الا انه يختلف عنهما في الكثير. وعلى الرغم من كثرة عدد الخلفاء الامويين الذين تولوا الحكم بعد الخليفة عمر بن عبد العزيز، الا ان وصاياهم قد تميزت بالتركيز والقتصر⁽³⁾، إذ كانت تحتوي على شذرات من التركيز على العدل والورع والتقوى والالتزام بالكتاب والسنة⁽⁴⁾، فهي-اذاً تكون قد اهتمت نقاطاً اساسية قد وردت في وصايا الخلفاء الامويين، الذين حكموا في النصف الثاني من القرن الاول الهجري ووصاياهم هذه على قصرها فقد شكلت اساساً هاماً في الموضوع السياسي المرتبط بالعمل الاقتصادي والمالي. كان الخليفة العادل عمر ابن عبد العزيز⁽⁵⁾ تقياً ورعاً زاهداً اماماً عادلاً رشيداً محباً للرعية رقيقاً بها محصناً اليها، لم يشغله شيء عن عبادة ربه عزوجل من العباد وغيرهم والذي لم ينسَ

(1) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص 65.

(2) ابن الجوزي، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص 106 و ص 112 و ص 116.

(3) ابن الاثير، الكامل، ج 5، ص 67.

(4) الطبري، تاريخ، ج 7، ص 22. وينظر: ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج 4، ص 91 و ص 441.

(5) يجمع المؤرخون على انه اصلح بني امية، ومتبعاً لكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الخلفاء الراشدين ويجعلونه خامسهم. وينظر: خليفة بن خياط تاريخ، ص 316. ينظر: البخاري، تاريخ، ج 2، ص 44-

52. وينظر: الطبري، تاريخ، ج 6، ص 213-216. ينظر: ابن الاثير، الكامل، ج 5، ص 15-25. ابن

كثير، البداية والنهاية، ج 8، ص 219.

أحداً، ولعلله وتقواه ولتميزه وتقواه عن بقية الخلفاء الامويين من باب التعاون والمساعدة الاجتماعية للرعية كلفة من دون استثناء، وبذلك فإن مدة خلافته تمثل نزوة الاهتمام الاجتماعي والإنساني في العصر الأموي من خلال المعايير والمواقف التي توسم بها الخليفة العادل، وقد سئل محمد بن علي بن الحسين عليه السلام عن عمر بن عبد العزيز فقال: ((هو نجيب بني أمية، وأنه يبعث يوم القيامة لمة واحدة))⁽¹⁾، فقد كان يوفر العطاء لجميع المسلمين من خلال ما يوصي به عماله على الأمصار، وعلى سبيل المثال فقد كتب إلى عقبة بن زرعة اللطائي الذي ولاه خراج خراسان، إذ استوعب للخراج ولحرزه من غير ظلم، فإن به كفافاً لأعطياتهم في سبيل ذلك والا فأكتب إلي أحمل اليك الأموال فتوفر لهم أعطياتهم، فوجد عقبة خراجهم بفضل على أعطياتهم فكتب إلى الخليفة عمر بن عبد العزيز فاعلمه بما موجود من فضل فكتب عمر إليه إن أقسم الفضل في أهل الحاجة⁽²⁾. ومن يتدبر الوصايا الاتفة الذكر يرى مدى اهتمام الخليفة الصالح بإداء ولايته وضرورة تواضعهم لخدمة الدين والعباد للمحافظة على المال العام.

الإجراءات المالية:

يذكر أن الخليفة للعادل قد أقر نظاماً لا مركزياً مفتوحاً في جميع الأموال وتوزيعها، فجعل كل ولاية من ولايات الدولة الإسلامية تسعى إلى نوع من الاكتفاء الذاتي في جمع الضرائب وتوزيعها على احتياجاتها المحلية⁽³⁾. إذ كان الولاية في عهده يأخون من الغني الحقوق الشرعية لغرض إعطائها للفقراء والمحتاجين، كون هذا الأمر مبدءاً مسلماً به ومراعى من قبل ولاية أمور المسلمين من الوجه الشرعي العملي، لذلك لا غرابة بأن يتأثر الخليفة أو والي عندما يأتيه أحد ويشتكى كون ذلك غير مألوف، مما جعل للدولة العربية الإسلامية لا تنظر حتى يتقدم إليها

(1) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 23.

(2) الطبري، تاريخ، ج 5، ص 596-597.

(3) عماد الدين خليل، ملاحم الانقلاب الإسلامي، ص 125.

الضعفاء يطلب المساعدة الاجتماعية. تجدر الإشارة الى ان عدالة الخليفة عمر بن عبد العزيز ومواقفه التكافلية الاجتماعية، والتي لم تُبنَ على اساس القرابة والبيد او الغنى والفقير، وانما شملت الناس جميعاً كلاً حسب ما تملئ عليه المصلحة الاسلامية العليا، وبما يعزز تطبيق الاحكام الشرعية الاسلامية للمصلحة، فقد كان يعظ الناس الى ضرورة فعل للخير وتقديم كل ما مطلوب على المسلم فعله حتى يلاقي ربه بوجهٍ باسم، فقد توفي رجل من اصحابه، فجاء الى اهله يعزيهم فيه، فصرخوا في وجهه بالبكاء، فقال عمر: ان صاحبكم لم يكن يرزقكم، وان الذي يرزقكم حي لا يموت، ان صاحبكم لم يدس شيئاً من حفركم وانما سد حفرة نفسه، وان الله لما خلق الدنيا حكم عليها بالخراب وعلى اهلهما بالفناء وهو الذي يرث الارض ومن عليها ممن كان منكم بأكياً فليبك على نفسه⁽¹⁾.

وبذلك فإن الخليفة يوازن بين الامور الشرعية وبين النهج الاقتصادي والاسلامي الذي يعد الله ﷻ وهو المالك الاصيل وان الانسان مستخلف وكان يمارس الاستخلاف بانواعه فضلاً عن ان الفرائض الشرعية قد فقدت محتواها الذهبي وغدت ادوات مالية تقترب من الضرائب للوضعية، لذلك وجدنا ردة فكرية اسلامية ضد تطبيقات المرحلتين الاولى والثانية، هذه الردة التي قادها الخليفة عمر ابن عبد العزيز، لذلك فإن كل من اتى بعده كان ارتداداً الى ما قبل عصره فكان عصره ثالثاً. استخلف عمر بن عبد العزيز (99-101هـ/717-719م)⁽²⁾ وبحكمته وسياسته السلمية المعهودة وعدالته، فقد حث الناس على ارسال المعونات الى الجيش الاسلامي، وارسل اليه يأمره بالقول من غزو القسطنطينية⁽³⁾، ولغرض

(1) دروزة، محمد عزة، تاريخ الدولة الاموية، ج8، ص130.

(2) ابن خلدون، خليفة، تاريخ، ص316.

(3) القسطنطينية: تعني اسطنبول حالياً، لجأ الخليفة العادل الى اتباع سياسته الجديدة بسبب شعوره بأن الجيش في عهد سلفه قد عانى كثيراً. واصابه الضر والجوع والاجهاد. ينظر: خليفة، تاريخ، ص32. وينظر: ابن الاثير، الكامل في التاريخ، 43/50 وينظر: للذهبي، تاريخ الحوادث، 81-100هـ، ص273.

تقييم الوضع، فقد كتب الى عامله على خراسان (الجراح الحكمي) بقوله: ((الا تغزوا، وتمسكوا بما في ايديكم))⁽¹⁾، وعندما لصاب الترك من الناس في انريجان وجه اليهم الخليفة العادل (هشام بن النعمان الباهلي) فقتل اولئك ولم يفلت منهم الا لليسير، وقدم على الخليفة منهم بخمسين اسيراً⁽²⁾ وفي السنة المائة للهجرة امر عمر بن عبد العزيز اهل طرنده بالقفول عنها الى ملطية، لان طرنده كانت واغلة في ارض الروم خوفاً عليهم من العدو.

الاستثمار ودور بيت المال:

يشير ابو عبيد الى المساعدات المالية التي قدمت من بيت مال المسلمين للمزارعين في العراق في خلافة العادل عمر بن عبد العزيز (99-101هـ/718-719م) والذي كان يدعو الى تقديمها انسانياً باستمرار لانها تقوي من قدرة الفلاحين وقابليتهم على استثمار اراضيهم وتحقيق الاستمرارية في زيادة انتاجية الارض، حيث كتب الى عامله في العراق قائلاً: ((ان انظر من كانت عليه جزية فضعف عن ارضه فاسلفه))⁽³⁾، ما يتقوى به على ارضه، فانا لا نريدهم لعالم ولا لعامين⁽⁴⁾)). كما تشير روايات المظان التاريخية الى ان الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز كان يقضي ديون بعض التجار من بيت المال في حالة العسر، فيقول لعامله: ((ان انظر من ادان (استدان) في غير سفه ولا سرف، فأقضه عنه))⁽⁵⁾)). كما كان يفضل اعطاء ارض الصافية⁽⁶⁾، بالمزراعة؛ بالنصف، او الثلث، او العشر، فان لم

(1) خليفة، تاريخ، ص320.

(2) خليفة، تاريخ، ص320. وينظر: ابن الاثير، الكامل، 54/50.

(3) اي مضاه اعطه قرضاً. ينظر: ابو عبيد، الاموال، ص265.

(4) ابو عبيد، (م-ن)، الاموال، والصفحة ذاتها.

(5) ابو عبيد، الاموال، ص265.

(6) ارض للصافية: هي نوع من الاراضي التي خضعت للدولة العربية الاسلامية عوناً وجبراً، وان اصحابها السابقين غير موجدين. ينظر: ابو يوسف، الخراج، ص57. وينظر: ابن ادم، الخراج، ص63. الماوردي، الاحكام السلطانية، ص137. وقد تسمى هذه الاراضي بالمصوفي، او للصافية وكلتاها ولردة في المصادر.

يزرعها لحد كان يأمر بالاتفاق عليها من بيت المال⁽¹⁾، وإبان عزل الجراح بن عبد الله عن ولاية خراسان من قبل الخليفة عمر بن عبد العزيز، اخذ الولي من بيت مال خراسان عشرة آلاف درهم، وقال: ((هي علي سلف حتى اوديها الي للخليفة))⁽²⁾. كما ان الخليفة عمر بن عبد العزيز⁽³⁾، قد ساهم في لقراض المزارعين من بيت المال مجاناً (أي بدون فائدة)، وبذلك فقد فوتت- هذه الفرصة الإيجابية ذات الأبعاد الإنسانية- على للداهقين (المقرضين) من فرص جني الأرباح من العباد. ومن جانب آخر، فقد شدد للخلفاء الأمويين للرقابة والإشراف على دور ضرب للنقد، فهذا الخليفة للعدل عمر بن عبد العزيز 99-101هـ/ قد عاقب رجلاً لانه ضرب النقود على غير سكة المسلمين خوفاً من التكليس والغش.

الوصية المسيحية:

اما فيما يتعلق بموقفه من قبول الهدية فكان موقفه من هذه القضية متأثراً بالخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه، اذ اهدى احد من الناس هدية له، فابى ان يقبلها، فقال له المهدى: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل الهدية، فاجابه عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه بقوله: كانت الهدية لرسول الله صلى الله عليه وسلم هدية، لما لنا، فهي رشوة!⁽⁴⁾ كما رفض الخليفة عمر بن عبد العزيز هدايا للنوروز والمهرجان والتي استمرت هذه الهدايا حتى بداية خلافته، اذ امر واليه على الكوفة (عبد الحميد بن عبد الرحمن) بالغائها، حتى ان ((عمر بن عبد العزيز نهى ان يذهب اليه في النوروز والمهرجان))⁽⁵⁾. بالرغم من انهما قد استمريا من بعده في فترة ولي عهده يزيد في يوم المهرجان⁽⁶⁾، اذ ينكر في رواية المبرد ان خالد القسري، والي العراق كان

(1) ابن ادم، الخراج، ص63. وينظر: ابن رجب الحنبلي، الاستخراج، ص14.

(2) الطبري، تاريخ الرسل، ج6، ص560.

(3) ابو عبيد، الاموال، ص265.

(4) رواه مسلم في كتاب الامارة (باب: تحريم الهدايا)، رقم 1832. ينظر: صحيح مسلم، 1463/3.

(5) المعنوي، تاريخ، 613/2. وينظر: ابن قتيبة، عيون الاخبار، 37/3.

(6) ابن قتيبة، عيون الاخبار، 37/3.

يتسلم من الدهاقين هدايا للنوروز والمهرجان فيحبس أكثرها ويرسل أقلها⁽¹⁾. وقام الخليفة بإصلاحات جزرية؛ كدفع الجزية عن اسلم، والغناء هدايا للنوروز والمهرجان، ورفع الظلم عن كثير من القضايا المقدمة إليه العامة والخاصة، قد حمل بدايةً أعباء مالية الدولة كبيرة، وأحدث خللاً في وارداتها من خلال سيرته العادلة والتي حفظت كيان الدولة متكاملاً حفظت حقوق الناس أفراداً أو جماعات، حتى بلغ الخراج مبلغاً عظيماً من خلال التجاوب بين الخليفة والرعية.

وأخيراً، اتخذ الخليفة الخامس عمر بن عبد العزيز رحمه الله حزمة إصلاحات اقتصادية ومالية واضحة لتنظيم شؤون دولته الإسلامية يبدأ بنفسه وعائلته ثم بمقربيه إلى عماله، حيث أصدر أمر بمنع استلام الهدايا وعدداً رشوة، كما كان يطفى لمراج الحكومي عند الانتهاء من مهامه وظيفته الرسمية، ويوقد سراج الخاص، وكما كان يستمع إلى مظالم العباد ويحل شكواهم ويجزل العطاء للمحتاجين من العباد دون تمييز، حتى وصل به الحال أن ينادي هل من فقير ومحتاج لنعطيه... الخ من إجراءات إصلاحية تصلح للقضاء على حالات الفساد المالي والإداري والقيمي والتبذير الذي لبثت به بعض لقطار الأمة العربية والإسلامية. وأوصى بالعودة إلى دراسة منهجه الاقتصادي والمالي الإصلاحية للنهوض بواقع امتنا العربية والإسلامية.

وفي السنة الحادية بعد المئة للهجرة توفي الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رحمه الله ⁽²⁾ لمدة وجيزة قضاها بالبر والتقوى لخدمة الدولة الإسلامية والعباد على حدٍ سواء، فقال احترام وتقدير الجميع، وروى هشام بن حسان عن خالد الربيعي قائلاً: ربما نجد أن في التوراة أن السموات والأرض لتبكي على عمر بن عبد

(1) المبرد، الكامل في اللغة والأدب، مؤسسة المعارف، ج2، (بيروت، بلا)، ص388.

(2) ابن خياط، خليفة، تاريخ، ص321. وينظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج5، ص58.

العزیز أربعین صباحاً أو سنة⁽¹⁾. ولكون الوصية قد شغلت الخليفة وهذا ما يؤكد ذلك وصيته إلى الحاجب بقوله: ((وليتك ما حضر بابي الا اربعة: المؤمن فانه داعي الله تعالى فلا حاجة عليه، وطارق الليل فشر مائتي به ولو وجد خيراً لنام، والبريد، فمتى جاء من ليل او نهار فلا تحجبه، فربما افسد على القوم سنة حبسهم البريد ساعة. والطعام اذا ادرك، فافتح الباب وارفع الحجاب وخل بين الناس وبين الدخول))⁽²⁾ وتتضح عظم المسؤولية رفع الحواجز بين من يقومون بخدمة الرعية، وانسيابية عمل مؤسسات الدولة دون ابطاء من خلال تأكيده على قسم البريد. وبذلك فإن الوصايا تعكس سياسة الخليفة واجراءاته لما وصيته إلى أخيه عبد العزيز بقوله: ((البسط بشرك، والآن كنفك، واثر الفرق في الامور فهو ابلغ بك، وانظر حاجبك وليكن من خير اهلك فإن وجهك ولسانك، ولا يقفن احد ببابك الا اعلمك مكان لتعلم انت الذي تأذن له او ترده، فاذا اخرجت الى مجلسك فأبدا جلساءك بالكلام بأنسوا بك، وتثبت في قلوبهم محبتك، واذا انتهى اليك مشكل فاستظهر عليه بالمشارة فأنها تفتح مغاليق الامور المهمة، واعلم ان لك نصف الرأي ولاخيك نصفه، ولا يهلك امرؤ عن مشورة، واذا سخطت على احد فأخر عقوبته، فانك على العقوبة بعد التوقف عنها اقدر منك على ردها بعد امضاها والسلام))⁽³⁾. ومن يتكبر هذه الوصية للملوكية والادارية الشاملة وما احتوتها من اداب مختلفة والتي بدأها بحسن مقابلة الناس، والاهتمام بنوعية من يقف على الباب وهو يمثل تصرفات الحاكم يقرر مقابلة المراجعين لم لا من الرعية لاداء الامانة..

كما اوصى يزيد بن عبد الملك بقوله: ((اما بعد، يا يزيد فأنتق السرعة عند الغفلة، فلا تقال، العثرة، ولا تقدر على الرجعة لو تترك ما تتركه لمن لا يحقك،

(1) ينظر: ابن الجوزي، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص329. الذهبي، تاريخ الاسلام، حوانث101-120هـ، ص204.

(2) القلقشندي، صبح الاعشى، ج14، ص368.

(3) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج2، ص40. وينظر: ابن عبد ربه، العقد القرئد، ج1، ص41. ابن الاثير، الكامل، ج4، ص212. ابن الطقطقي، الفخري في الاداب السلطانية والدولة الاسلامية، ص126.

وتقلب إلى من لا يعزرك⁽¹⁾، وفي وصية أخرى قال له: ((..عليك بتقوى الله، وللرعية للرعية..))⁽²⁾. وأخيراً احتضر الخليفة الصالح عمر بن عبد العزيز رحمه الله وقال له مسلمة بن عبد الملك، لوصل لهم، (أي لابنائك)، قال عمر: ((ان وصيي ووليي فيهم))⁽³⁾ ((الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصّليحين))⁽⁴⁾. كما وجه كلاماً لأبنائه عند احتضاره قائلاً لهم: ((أوصيكم بتقوى الله العظيم..))⁽⁵⁾ وما يعكس النظرة الإنسانية والإيمانية والأخلاقية للعائلة ما أكله الخليفة يزيد بن عبد الملك إلى عمال عمر بن عبد العزيز بقوله: ((لما بعد، فإن عمر كان مغروراً غررتموه انتم واصحابكم وقد رأيت كتبكم إليه في انتشار الخراج والضريبة، فإذا اتاكم كتابي هذا فردوا ما كنتم تعرضون من عهده، واعيدوا الناس إلى وظيفتهم الأولى احصوا ام اجنبوا. حيوا ام ماتوا))⁽⁶⁾. وكثرة اهتمام الخليفة باموال الدولة والمحافظة عليها، فقد قام بسجن (يزيد بن المهلب) وأمر باستخراج الاموال التي ورد ذكرها في كتابه إلى سليمان بن عبد الملك⁽⁷⁾. وتولت الفتوحات والانسياح الاسلامي من قبل القائد موسى بن نصير في بلاد المغرب ثم تم فتح بلاد الاندلس، جامعاً للاموال نحو سنتين حتى رجع إلى الوليد باموال عظيمة سلمها إليه⁽⁸⁾. كمعلومة نورد في

(1) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص121. وينظر: ابن الاثير، الكامل، ج5، ص27.

المجستاني، المصمرون والوصايا، ص164.

(2) الاصبهاني، حلية الاولياء، ج5، ص275. وينظر: ابن الجوزي، سيرة عمر، ص273. للذهبي، تاريخ الاسلام، ج4، ص213.

(3) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص115. ابن قتيبة، الامامة والسياسة (منسوب)، ج2، ص102. المجستاني/المصمرون والوصايا، ص115.

(4) سورة الاعراف، جزء من الآية-196.

(5) ابن قتيبة (منسوب)، الامامة والسياسة، ج2، ص102.

(6) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج4، ص441.

(7) ابن اعثم الكوفي، ابو محمد احمد، (ت314هـ/1314م)، الفتوح، دائرة المعارف العثمانية، (حيدر آباد 1968م)، 4/221 و ص233-237.

(8) خليفة، تاريخ، ص304. ينظر: الطبري، تاريخ، ج6، ص468. ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج4، ص566. ابن عذاري، ابو عبد الله محمد المرکشي، البيان المغرب في اخبار ملوك الاندلس والمغرب، (اليد، 1851/1848م)، 43/1. وينظر: الذهبي، تاريخ الاسلام، حواشي عام 81-100هـ ص255.

المناقشة ويمكن ذكرها فعندما كانت الاموال تصل في زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز منها، للحفاظ عليها اقترح احد الاندلسيين على الخليفة عمر بوضعها في بيت المال.

ولدى فتح طليطلة في بلاد الاندلس وجدت مائدة النبي سليمان عليه السلام وهي من ذهب مكللة بالجواهر⁽¹⁾. اذ اخذ ما كان عند لذريق من الجواهر والمصاح والمذهب والفضة والاثنية، واصاب ما سوى ذلك من الاموال لم يُرَ مثله⁽²⁾، كما استولى المسلمون على اموال لذريق التي اقبل بها الى طارق بن زياد وهي سبعون الف عنان⁽³⁾. وفي رواية اخرى انها مائة الف عنان⁽⁴⁾، ومعه العجل تحمل الاموال والزخرف وهو على سرير بين دابتين وعليه قبة مكللة باللؤلؤ والياقوت والزبرجد⁽⁵⁾. وبذلك فتح الله ﷻ على الاسلام فتوحاً عظيمة في خلافة الوليد بن عبد الملك، وعاد الجهاد شبيهاً بايام عمر بن الخطاب رضي الله عنه⁽⁶⁾ فقد ارسل موسى بن نصير رجلاً يقال له عياش بن اخيل لفتح كل من (هواره)، و(زنانة) وانتصر عليها وبلغ السبي خمسة الاف رأس⁽⁷⁾، ولدى فتح (صنهاجة) بلغ السبي مائة الف رأس ومن الابل والبقر والغنم والخيول والحراث والثياب ما لا يحصى، ولما سمع المسلمون من الاجناد وبما كان من فتح وغنائم، رغبوا في الخروج الى الغرب، فخرج نحوها فكان معه، فقتلوا، فهزم الله العدو، فبلغ سبيهم ستين ألف رأس⁽⁸⁾، ويفتح بلدة (سجوما) بلغ مائتي الف رأس فيهم بنات كسيلة وبنات ملوكهم ومن لا يحصى من النساء المسلمات اللاتي ليس لهن ثمن ولا قيمة⁽⁹⁾، وبذلك تم لموسى بن

(1) الطبري، تاريخ، 481/6. وينظر: الذهبي، تاريخ الاسلام، ص256.

(2) ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج4، ص561-563.

(3) ابن قتيبة، الامامة والسياسة، ج2، ص87 (منسوب).

(4) ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج4، ص556.

(5) ابن قتيبة، الامامة والسياسة، ج2، ص87 (منسوب). وينظر: ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج4،

ص564.

(6) الذهبي، تاريخ الاسلام، حوادث سنة 81-100 هـ ص261.

(7) ابن قتيبة، الامامة والسياسة، ج2، ص76 (منسوب).

(8) (م-ن)، ج2، ص76 (منسوب اليه).

(9) (م-ن)، الامامة والسياسة، (منسوب)، 77/2-78.

نصير فتح المغرب وبلاد الأندلس وما حصل عليه من الذهب والجواهر وما قوم بمائتي ألف دينار، وأصاب ما سوى ذلك من الأموال ما لم ير مثله. وحين عاد امر بصناعة العجل العربات-فعملت ثلاث مائة عجلة⁽¹⁾، ثم حمل عليها الذهب وللجواهر وأصناف الوشي الأندلسي، فأتي بها إلى إفريقية وأرسل الخمس إلى بيت المال⁽²⁾. وكان الوليد في انتظاره، وفي البيان المغرب مائة وأربع عشرة عجلة⁽³⁾، عجلة⁽³⁾، وفي رواية أخرى: مائة وثلاثون عجلة⁽⁴⁾. ثم قفل القائد العربي موسى ابن ابن نصير راجعاً من المغرب إلى الشام لملاقاة الوليد بن عبد الملك وحمل معه الأموال على العجل ومعه ثلاثون ألف رأس⁽⁵⁾.

وفي السنة السادسة والتسعين للهجرة مات الخليفة الوليد بن عبد الملك في جمادي الآخرة، ودولته استمرت عشر سنين، وكان يختم القرآن في ثلاث. قال إبراهيم بن أبي عجلة: ((كان يختم في رمضان سبع عشرة مرة، وضم لدولته بلاد الهند وبعض بلاد الترك وجزيرة الأندلس، كما بنى الجامع، وكان يعطيني أكياس الدراهم أقسمها في الصالحين⁽⁶⁾)).

وبويج من بعده سليمان بن عبد الملك⁽⁷⁾، فأغزى الصائفة أخاه مسلمة⁽⁸⁾، وغزا العباس بن الوليد طوبس أو طبرس أو طولس⁽⁹⁾، والمرزبانين⁽¹⁰⁾.

(1) خليفة، تاريخ، ص 306. وينظر: ابن الأثير، للكل، 4/566.

(2) ابن عذري لمراكشي، البيان المغرب في أخبار ملوك الأندلس والمغرب، 1/43.

(3) للدينوري، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة (منسوب)، 2/95.

(4) الذهبي، تاريخ الحوادث، 81-100 وص 262.

(5) الذهبي، دول الإسلام، ص 55.

(6) خليفة، تاريخ، ص 309. وينظر: الطبري، تاريخ، ج 6، ص 505.

(7) خليفة، تاريخ، ص 309. وينظر: الطبري، تاريخ، 6/522. الذهبي، تاريخ الإسلام، (حوادث 81 -

100هـ-)، ص 264.

(8) خليفة، تاريخ، ص 313. وينظر: الطبري، تاريخ، 6/492.

(9) خليفة، تاريخ خليفة والصفحة ذاتها. وينظر: الطبري، تاريخ، 6/493.

(10) الطبري، تاريخ، 6/534، وص 539.

ولدى تولية يزيد بن المهلب على العراق وخراسان لم تكن لديه سوى (جرجان) ففتحها ولصاب لموالاً كثيرة، وكان أهلها يصلحون أهل للكوفة على مائة ألف، ومائتي ألف درهم أحياناً، وبثلاثمائة ألف درهم صالحوهم عليها، فلما اتاهم الوالي الجدير يزيد استقبلوه بالصلح وهابوه وزادوه⁽¹⁾.

وفي رواية أخرى يذكر الوليد بن هشام بن عبد الملك أن الوالي يزيد بن المهلب صالحهم على خمسمائة ألف درهم في العام⁽²⁾، وهذا ما تؤكد رواية حاتم ابن مسلم عن يونس بن أبي إسحاق، أن شهد ذلك مع يزيد، قال: صالحهم على خمسمائة ألف درهم، وبعثوا إليه بثياب وطيلاسة ألف رأس⁽³⁾.

وفي رواية أخرى أن يزيد كتب إلى سليمان يخبره بالفتح، وزعم أن ذلك لم يتأت لسابور ذي الاكتاف وكسرى بن قباد، وكسرى بن هرمز، وأعيان عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان رضي الله عنهما. ومما جاء في كتابه: ((وصار عندي من خمس ما آفاه الله على المسلمين بعد أن صار إلى كل ذي حق حقه من الفداء والغنيمة ستة آلاف))⁽⁴⁾، فلما تولي عمر بن عبد العزيز بالمال، فقال يزيد: إنما كتبت إلى سليمان لأسمع الناس⁽⁵⁾. وفي سنة ثمان وتسعين غزا يزيد بن المهلب طبرستان فصالحهم الأصهبزي على سبعمائة ألف درهم، وأربعمائة ألف درهم نقداً، ومائتي ألف، وأربعمائة حمار، وموقرة زعفراناً، وأربعمائة رجل، على رأس كل رجل برنس، وعلى البرنس طيلسان ولجام من فضة وسرقة من حرير كسوة، فقبل يزيد وأنصرف عنهم⁽⁶⁾.

(1) الطبري، (م. ن)، تاريخ، والصفحات ذاتها.

(2) خليفة، تاريخ ص 314. وينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام ص 266.

(3) خليفة، تاريخ، والصفحة ذاتها. وينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، والصفحة ذاتها.

(4) الطبري، تاريخ، 544/6.

(5) الطبري، تاريخ، ج 2، ص 301-302.

(6) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج 6، ص 535.

وسار مسلمة بن عبد الملك الى القسطنطينية^(*) في البحر والبر فجازر
الخليج، وفتح مدينة الصقالبة واغارت خيل برجان على مسلمة فهزمهم الله وضرب
مسلمة ما بين الخليج وقسطنطينية بعد حصارها⁽¹⁾.

(*) قسطنبول حالياً، وردت وعرفت سابقاً.

(1) قطري، تاريخ، ج6، ص 535 وما بعدها.

المبحث الرابع

جهود الخلفاء الأمويين المتأخرين

ووصاياهم في إرساء الاستقرار

أثر الفتوحات الإسلامية اقتصادياً:

شكلت الفتوحات الإسلامية مردوداً اقتصادياً وهيبه سياسية لذلك استمرت تلك الفتوحات الإسلامية ففي عام 84هـ/703م تم فتح قلعة ينزك بباذغيس على يد يزيد ابن المهلب، فصالحه على ان يدفع اليه ما في القلعة من الخزائن، ويرتحل عنها بماله، وكان ينزك يعظم للقلعة اذا رآها سجد لها⁽¹⁾. وفي عام 85هـ/704م اصاب المسلمون من فتح باذغيس مغتماً فقسم بين الناس، فأصاب كل رجل منهم ثمانمائة درهم⁽²⁾، وعندما فتح قتيبة بن مسلم بيكند اصابوا منها من آنية الذهب والفضة ما لا يحصى فاذابوا تلك الآنية، فخرج من ذلك خمسون ومائة ألف متقال، او خمسون ألف متقال. وقوى المسلمون واشتروا السلاح والخيول وجلبت اليهم الدواب، وتنافسوا في حسن الهيئة والعدة⁽³⁾، وجاءت ايضاً الهدايا ومفتاح ذهب من دهاقين⁽⁴⁾ بلخ، وملك للصغانين عام 86هـ/705م⁽⁴⁾ دخل العام 87هـ/705م اذ تولت فتوحات قتيبة بن مسلم الباهلي بعدها الى بخارى وما وراءها ففتحها وسبى في الحرب مع خوارزم مائة ألف رأس وصالحوه على عشرة الاف رأس، وحاصر اهل سمرقند فصالحوه على ألفي ألف، ومائتي ألف، وعلى ان يعطوه تلك السنة

(1) البقوي، تاريخ، ج2، ص286. وينظر: الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج6، ص286-287.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص407. وينظر: البقوي، تاريخ، ج2، ص286. وينظر: الطبري، تاريخ، ج6، ص397.

(3) البلاذري، فتوح البلدان، ص407. وينظر: البقوي، تاريخ، ج2، ص286. وينظر: الطبري، تاريخ، ج6، ص431-432.

(4) الدهاقين: جمع دهقان، وهو رئيس الاقليم، ولزيادة في المعلومات (ينظر: البلاذري، فتوح البلدان، ج3، تحقيق: صلاح الدين المنجد، (قاهرة، 1957م)، ص505، وقد تعرفنا سابقاً.

(5) خليفة، تاريخ، ص291. وينظر: البقوي، تاريخ، ج2، ص285.

ثلاثين ألف رأس، كما فتح شومان وكش ونسف، وسار إلى رتييل فصالحه وحاصر فرغانه وفتح الشاش⁽¹⁾. وفتح مسلمة (جرثومة)، و(طوانة) سنة 88هـ/706م، ثم فتحت (منورقة) و(ميورقة) وهما تقعان بين الأندلس وصقلية، ولما بلغ الفتح السوس الأقصى بلغ السبي أربعين ألفاً⁽²⁾. كما وجه الحجاج محمد بن القاسم إلى السند عام 92هـ/710م وفتح الديبل ولخذ منها أموالاً كثيرة، ومضى في بلاد السند يفتتحها بلداً تلو الآخر، ورجع إلى الحجاج بأكثر مما انفق⁽³⁾، وكان قد انفق على محمد بن القاسم ستين ألف ألف درهم، ووجد ما حمل إليه عشرين ومائة ألف ألف درهم، فقال: ((شفينا غيظنا وادركنا ثأرنا، وزدنا ستين ألف ألف درهم، ورأس داهر))⁽⁴⁾. وكان قد أصاب المسلمون ذهباً كبيراً، فجمعت تلك الأموال في بيت يكون عشرة أذرع في ثمانية أذرع⁽⁵⁾.

يتضح أن الفتوحات الإسلامية في عهد الوليد بن عبد الملك قد توالى لتعكس المنفعة المادية من كثرة الأموال لدعم نهجه السياسي والاقتصادي والمالي والاجتماعي ونمو ذلك لبناء الدولة القوية، تجدر الإشارة إلى أن تلك الأموال تدخل إلى بيت المال بشكل نظامي، يقول الذهبي: ((فكان في كل وقت يجيء البريد بفتح بعد فتح، ويحمل إليه خمس المغنم ومملكت خزائنه وعظمت هيئته))⁽⁶⁾.

تجدر الإشارة إلى أن موسى بن نصير عندما استقر في طليطلة بعد فتح الأندلس سارع بضرب عملة ذهبية (دنانير) لينفع رواتب الجند الذين كانوا معه،

(1) خليفة، تاريخ، ص 305-307. ينظر: البقوي، تاريخ، ج 2، ص 287. وينظر: الذهبي، دول الإسلام، ص 51-52. وينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، وحوادث عام 81-100هـ، ص 258.

(2) منورقة وميورقة: وتدعيان حالياً منوركا وميوركيا وهما جزيرتان من جزر الكناري الثلاثة في البحر الأبيض المتوسط. ينظر: البلاتري، فتوح البلدان، ص 427.

(3) البقوي، تاريخ، ج 2، ص 289.

(4) البلاتري، فتوح البلدان، ص 427.

(5) (م-ن)، فتوح، ص 427-428.

(6) الذهبي، دول الإسلام، ص 55.

ولا يعلل ضرب موسى لهذه العملة التي كانت-في ذلك الحين- والتي هي من حق الخليفة وحده او بتحويل منه فقط لموسى باصدار العملة الذهبية لانه كان والياً لأفريقية، فأباحه لنفسه في الاندلس لانها كانت معتبرة في نظره ارضاً مفتوحة تابعة لأفريقية، وكان المسلمون يتعاملون خلال هذه المدة القصيرة في الاندلس- بالعملة الافريقية التي ضربها موسى بن نصير قبل ذلك سنة 90هـ/708م زمن الخليفة الوليد ابن عبد الملك، وقد رسمت هذه اللنانير للذهبية الجديدة على هيئة العملة الافريقية التي كانت لاتينية - عربية، فمن ناحية منها كتب عليها النص (محمد رسول الله) يحيط بها باللاتينية على هيئة دائرة: In no mine Dominini Pens nisi Dens Solus Saplens non Deosi-milis Altus.

وفي الناحية الثانية تم وضع نجمة ذات ثمان اذرع كتب حولها باللاتينية: Solidus Leritus in Spania. ويلي ذلك تاريخ سكها وهو سنة 97هـ/715م في خلافة سليمان بن عبد الملك، اذ ضرب موسى كذلك عملة برنزية صغيرة لاتينية الكتابة⁽¹⁾. كما قيل ان العرب في اسبانيا وفرنسا لم يكونوا-الى القرن العاشر الميلادي- يعرفون سوى مسكوكات قرطبية. فاما مسكوكات ما قيل هذا للتاريخ فلم يكن فيها شيء سوى ايات قرآنية، ولم يكن فيها ذكر ملك ولا امير. فمن اجل هذا كان من الصعب جداً معرفة اخبار العرب في الادوار الاولى من السيطرة على اسبانيا. واصعب منه معرفة اخبار استيلائهم على ما استولوا عليه من فرنسا⁽²⁾.

التعامل بالدينار والدرهم:

لقد تعاملت الدولة العربية الاسلامية بالدينار والدرهم معاً واقترهما واعترفت بهما ايضاً، ويمكن تحويل أي من اللقدين الى النوع الاخر حسب الاحتياج ويسعر الصرف السائد في السوق الذي تحدده الاحوال التجارية دون تدخل السلطة

(1) مزنس، حسين (الدكتور)، فجر الاندلس، ص 100-101.

(2) جوزيف، تاريخ غزوات العرب في فرنسا، ص 21.

الحكومية، كما كان باستطاعة للناس ان يستبدلوا دراهم بننانير جديدة حسان⁽¹⁾، وان ذلك لا يعني ان سعر الصرف كان ثابتاً، بل كان يتعرض ويتأثر بتقلبات السوق، وهذا امر طبيعي، فالدينار بعد ان كان مساوياً لعشرة دراهم في صدر الاسلام، اصبح في النصف الثاني من العصر الاموي يعادل اثني عشر درهماً، يدل على متانة الاقتصاد، الذي أخذ يتأثر سلباً تدريجياً في العصر الاحق لذا انقصوا العملة حبة ثم اخرى حتى وصل الى ثلاثة عشر واربعة عشر درهماً او اكثر⁽²⁾.

واعترف الشرع الاسلامي باستيفاء الزكاة بالنقدين⁽³⁾، التي حدها المصطفى ﷺ. كما يلاحظ ان الاقبال على التعامل بالدينار الذهبي في مختلف الاسواق كان انشط واوسع في التعامل بالدرهم الفضي لا قبال اكثر الناس على خزن الذهب، لان طبيعة هذا المعدن الثمين يتحمل الخزن وقيمته فيه، عكس نظيره الدراهم الفضية التي تتأثر بالصدأ والسوفان.

دور بيت المال:

يذكر ان بيت مال المسلمين لم يتأخر عن تقديم المنح المالية للمواطنين، اسهاماً منه في رفع دين عجز المواطن عن الايفاء به، على ان يكون مبعث هذا الدين في غير سفه، ولاسرف، كما اسهم بيت المال ايضاً في تزويج الفتيان من غير المسلمين الذين لم يكن في مقدورهم دفع مهر الزواج⁽⁴⁾.

الفتوحات الاسلامية والاهتمام بضرب النقود:

وفي خلافة يزيد بن عبد الملك للمدة من 101-105هـ/719-723م تقلد (عمر بن هبيرة)⁽⁵⁾ ولاية العراق وضرب الدراهم ايجاد مما كانت عليه، وخلص

(1) المجهشوري، الوزراء والكتاب، ص 281-282. وينظر: الكيسي، اصول للنظام النقدي، ص 38.

(2) مسكويه، تجارب الامم، ج 2، ص 31. وينظر: متر، الحضارة الاسلامية، ج 2، ص 277.

(3) مسلم، صحيح مسلم، ج 3، ص 67. وينظر: الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 147.

(4) ابو عبيد، الاموال، ص 265.

(5) هو عمر بن هبيرة بن سعد بن عدي القزويني، ولي العراقيين من قبل الخليفة (يزيد بن عبد الملك) ست

وستين ومات في الشام سنة 120هـ/737م. وينظر: ابن فكيمة، المعارف، ج 1، ص 408.

الصلوي، دهر لحياء لتراث العربي، (بيروت، 1970م)، ص 408.

الفضة من الشوائب فكان عيار الدراهم في عهده على الوزن الاسلامي الشرعي (سنة دوانيق)، ولم يقل اهتمام والي العراق الجديد (خالد بن عبد الله القسري)⁽¹⁾ عن سيقه بشأن النقود التي تشدد في تجويدها حتى احكم امرها، وصير عيار الدرهم الى سبعة دوانيق، ولما ان يبطل الضرب من كل بلد الاواسط بغية ضبط الوزن والنقاوة، وضرب بعده والي (يوسف بن عمر الثقفي)⁽²⁾، فافطر في التشديد فيها، وانزل باصحاب العيار عقوبات قاسية، لانه وجد درهماً ينقص حبة، واستمر في حصر ضرب النقود بمدينة واسط، ((فكانت الهبيرية، والخالدية، واليوسفية اجود نقود بني امية، ولم يكن الخليفة العباسي (ابو جعفر المنصور) يقبل في الخارج من نقود بني امية غيرها))⁽³⁾. وافتتح المفضل بن المهلب (باذغيس) وغيرها، وقسم الغنيمة بين الناس، فأصاب الرجل ثمانمائة درهم⁽⁴⁾، ومن الغنائم اصاب الفارس ثلاثمائة دينار وكانوا بضعة وثلاثين ألفاً⁽⁵⁾، وفي وقعة (تتهر الزان شهر شهر) ركب المسلمون اقية الترك ولسروا سبياً، ومن الغنائم اصاب الفارس ثلاثمائة دينار، وكانوا بضعة وثلاثين ألفاً ايضاً⁽⁶⁾ وغزا بشر بن صفوان وهو والي افرريقية- عمر بن فاثك الكلابي في البحر فغنم ومبى وسلم⁽⁷⁾.

(1) هو خالد بن عبد الله بن يزيد بن لشد بن كرز الجبلي القسري، ولاء الخليفة هشام بن عبد الملك لمر العراقيين، ثم عزله سنة 120هـ/737م، ولما بمحاسبته، وسجنه، وعذبه، ثم قتله سنة 126هـ/743م. ينظر: ابن قتيبة، المعارف، ص398.

(2) هو يوسف بن عمر بن محمد بن الحكم ابو يعقوب الثقفي، ولي اليمن من قبل الخليفة هشام بن عبد الملك سنة 106هـ/724م، ثم العراق سنة 121هـ/738م بعد عزله لخالد القسري، وازاد اليه خراسان، عزله يزيد بن الوليد، ووضع في السجن، وارسل اليه يزيد ابن خالد القسري فقتله ليثا لايه عام 127هـ/744م. ينظر: ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج7، ص101.

(3) البلانري، فتوح البلدان، ص ص656-657. وينظر: الماوردي، الاحكام السلطانية، ص154. وينظر: الكبيسي، اصول النظام النقدي، ص29، والنشاط المصرفي، ص72 وص77.

(4) للذهبي، تاريخ الاسلام، ص9.

(5) خليفة، تاريخ، ص329. وينظر: الطبري، تاريخ، ج7، ص14.

(6) ابن عساکر، ابو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت571هـ/1175م)، تاريخ دمشق، ج210، مطروحة للناس، (دمشق، 1913م)، ص92.

(7) ابن عساکر، (م)، تاريخ دمشق، والصفحة ذاتها.

لما في السنة الخامسة بعد المائة للهجرة 723م فقد بويغ هشام بن عبد الملك بالخلافة⁽¹⁾، فتشطت الفتوحات الإسلامية، وانطلقت من بلاد الأندلس الى بلاد الفرنجة، ومن بلاد المغرب الى جزر البحر المتوسط، والى ارض السوس والسودان⁽²⁾، فأصابوا من الغنائم والسبي شيئاً كثيراً، ونالوا من الخيل والدواب والجواري، والذهب والفضة والاثنية، فبعثوا بها الى هشام في دمشق، وكتب الاخير الى الجنيد عامله على السند عام 107هـ/725م يخبره ان المسلمين اسروا عدة وغنموا حمراً وبقراً من بلاد الروم، فكتب اليه الجنيد اني نظرت في ديواني فوجدت ما افاء الله علي منذ فارقت بلاد السند ستمائة الف وخمسين الف رأس في السبي، وحملت ثمانية آلاف الف درهم، وفرقت في الجند امثالها مراراً⁽³⁾.

كما وجه تميم القيني، الذي عينه خالد القسري خلفاً للجنيد على السند. كما ان الانصاري كان قد اقرض اليمانية في حمص عشرين الف دينار من بيت مال حمص، وارجعها منهم عند العطاء⁽⁴⁾. كما ان والي المدينة كان يقرض قريشاً من مال الصدقة⁽⁵⁾، وقدم الخليفة سليمان بن عبد الملك قرضاً الى جعفر بن الزبير من مال الصدقة⁽⁶⁾. وصرف والي الموصل (الحر بن يوسف) في عام 107هـ/726م ثمانية الاف الف درهم من اجل انشاء بعض مشاريع الري في ولايته، كمل صرف والي العراق خالد القسري اثني عشر الاف الف درهم من بيت المال حيث حفر نهر المبارك في ارض السواد بين واسط والبصرة⁽⁷⁾.

(1) خليفة، تاريخ، ص332. ينظر: الطبري، تاريخ، ج7، ص21.

(2) الخطيب، محمد (الدكتور)، الحياة الاقتصادية في العصور الاسلامية الاولى، ص143.

(3) البلاذري، فتوح البلدان، ص430.

(4) الاصفهاني، الاغانى، ج6، ص58.

(5) الاصفهاني، (م.ن)، الاغانى، ج15، ص5.

(6) الاصفهاني، (م.ن)، الاغانى، ج15، ص4.

(7) البلاذري، فتوح البلدان، ص356.

اثر الاستقرار السياسي في الانتعاش الاقتصادي والمالي:

بلا ريب فإن الذي مرت به الدولة العربية الإسلامية قد اسهم في الانتعاش الاقتصادي والمالي اللذان التيا بظلالهما على واقع سعر صرف النقود واثرا ايجابياً على تحسن المستوى المعاشي من خلال الرعاية والتسهيلات التي قدمت للناس من خلال قروض بيت المال بدون فائدة، إذ اسهم في النشاط المصرفي وعزز من حركة السوق.

وما نريد ان نسلط الضوء عليه في هذا الشأن؛ ان القروض ومقاديرها كانت تدون في سجلات خاصة كي يضمن استرجاعها من الذين حصلوا عليها⁽¹⁾. كما ان الاقتراض من بيت المال لم يكن مقصوراً على المسؤولين في الدولة، والتجار، والمزارعين في الاغلب، إذ قد يلجأ الى بيت المال افراد من عامة الناس، او من الجند من اهل العطاء ولاسيما عندما لا يدفع لهم العطاء في الوقت المحدد، واحياناً عندما لا يكفيهم هذا العطاء لسد حاجاتهم للمعاشية⁽²⁾.

والحق ان بيت المال فيه فائض في العصر الأموي⁽³⁾ بثمانية عشر ألف ألف درهم، كان الجنيد خلفها في بيت المال⁽⁴⁾، وبذلك فتح الجنيد اليلمان والجزر، ولم يحصل في منزله سوى ما اعطى زواره اربعين ألف ألف وحمل مثلها⁽⁵⁾. وفي ارمينية واذريجان والجزيرة، فقد حقق المسلمون مكاسب جمة، ففتح مسلمة بن عبد الملك عام 112هـ/730م مدينة الباب، واسكنها اربعة وعشرين ألفاً من اهل الشام على العطاء، وبنى هراً لطعام الشعير، وخزانة للسلاح ورمم المدينة، واصلاح

(1) ابن الزبير، لقاضي احمد بن علي الفسافي، (ت563هـ/1167م)، النختر والتحف، مط حكومة الكويت، (الكرت 1959م)، ص224.

(2) التوخي، نشوار المحاضرة، ج8، صص117-118. وينظر: ابن الزبير، النختر والتحف، ص224.

(3) للكبيسي، النشاط المصرفي في الدولة العربية الإسلامية، بيت الحكمة، قسم الدراسات الاقتصادية، ص33.

(4) الليثاني، فتوح البلدان، ص430.

(5) (م.ن)، فتوح البلدان، والصفحة ذاتها.

قلعتها فأصبح يوجه الحملات من هناك الى داخل ارمينية، ثم ولى الثغر مروان بن محمد عام 114هـ/732م فكثف الغارات، ودخل ارض الخزر مما يلي باب اللان، و اغار على الصقالبة الذين كانوا بارض الخزر.

تغير سعر صرف النقود:

ومن نافذة القول، يذكر ان الاوضاع السياسية والاقتصادية المستقرة الى حد ما باستثناء الفتن الداخلية - فضلاً عن قلة الكميات المتوفرة من المعادن الثمينة (الذهب والفضة) و بروز الغش والتدليس جميعها عوامل مهمة اثرت على سعر صرف النقود.

وما تجدر الاشارة اليه ان حال النقد في الدولة الاسلامية كان مستقراً، لاعتيادها نظاماً مزدوجاً، يقوم على اساس الدينار الذهبي والدرهم الفضي. وتطلبت عملية تبديل احد النقيدين بالآخر من وجود صرافين، ووجود سعر للصرف من اجل تسهيل المعاملات المالية والتجارية، كدفع الاجور والرواتب واستيفاء الضرائب المستحقة وبذلك نستطيع ان نجزم بأن سعر صرف النقود لم يكن ثابتاً في العصور المختلفة التي مرت بها الدولة العربية الاسلامية، فعندما يخل عيار النقود وتفشى فيها الغش بخاصة الدراهم الفضية، الامر الذي خفض قيمتها بالنسبة للدينار. ويستطيع القول انه لم يطرأ تعديل جوهري على الدينار العربي الاسلامي، اذ بقي الحجم والوزن والقطر ايضاً، لذلك حافظ الدينار على الوزن الشرعي (52، 4 غرام).

الوصايا السياسية:

ولكون موضوع الوصايا السياسية واسعاً ولا مجال لاستيعاب تحليل وصايا الخلفاء الامويين كافة، لذا سنكتفي بذكر ان وصية الخليفة الاموي كانت تحترم من لدن الموصى له، ومن لدن عامة الناس، ولم يتمكن أي من الخلفاء نقض وصية سلفه، او اعادة النظر بها او تعديلها، بالرغم من محاولات الكثير منهم الاحتفاظ

بالخلافة لأبنائهم. فلم يتمكن الخليفة عبد الملك بن مروان من نقض وصية مروان بن الحكم بخلع أخيه عبد العزيز، والبيعه لابنه الوليد إلا بعد موت عبد العزيز⁽¹⁾. كما لم يستطع الوليد بن عبد الملك أن يخلع أخاه سليمان ويوصي لابنه عبد العزيز من بعده، وقد رفض طلب الخليفة في أن يجعله ولياً للعهد بعده.

ويذكر أن الخليفة كان يلاقي صعوبة كبيرة في العمل بما يخالف وصية سلفه، فقد تكرر ذلك في خلافة هشام بن عبد الملك الذي حاول خلع الوليد بن يزيد ابن عبد الملك الذي أوصى له يزيد بعد هشام - والبيعة لابنه مسلمة على الرغم من أن الوليد لا يصلح للخلافة كما تنكرها الروايات التاريخية⁽²⁾. رفض الوليد أن يوصي لمسلمة بعده فعمل سراً في البيعة لمسلمة، لكنه لم يجبه إلا القليل من خاصته⁽³⁾. كما أن الوصية السياسية في العصر الأموي تتمتع بالقوة و باحترام الناس لها. يذكر الطبري أن هشاماً قال لأبن الزبير ((يا نسطاس أتى الناس يرضون بالوليد أن حدث بي حدث.. فقال يا امير المؤمنين ان له في اعناق الناس بيعة..))⁽⁴⁾. التأكيد على الشروط الواجب توافرها في الموصى له كشرط البلوغ والرشد والعقلية، فلم يتمكن سليمان بن عبد الملك تجاوز هذه الشروط والوصية لبعض بنيه الذي لم يبلغ بعد، إذ اجابه رجاء بن حيوة عندما حاول أن يوصي لابنه ((ما تصنع يا امير المؤمنين انه مما يحفظ الخليفة في قبره ان يستخلف على المسلمين الرجل الصالح. فقال سليمان: اني استخير الله وانظر فيه ولم اعزم عليه. فقال: فمكث يوماً او يومين ثم خرقه))⁽⁵⁾.

(1) البلاذري، انساب الاشراف، ج5، ص183. وينظر: الطبري، تاريخ، ج6، ص412.

(2) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج5، ص498-499.

(3) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج7، ص209-210. وينظر: فوزي، فاروق عمر، العباسيون الاول، ج2، ط2، (دمشق، 1973م) ص202.

(4) الطبري، تاريخ، ج7، ص213.

(5) (م.ن)، تاريخ، ج6، ص550.

وعهد الى عمر بن عبد العزيز ثم الى يزيد بن عبد الملك⁽¹⁾، واضطر يزيد ابن عبد الملك ان يوصي الى هشام بن عبد الملك ويجعل بينه وبين ابنه الوليد لحداثة سن الاخير، ((وقد ندم يزيد على استخلافه هشاماً اخاه بعده اذا لم يمت يزيد حتى بلغ ابنه الوليد خمس عشرة سنة فكان يزيد يقول ((الله بيني وبين من جعل هشاماً بيني وبينك))⁽²⁾). وهذا يعني ان الخليفة نفسه لا يتمكن في نقض وصيته، لانه لا يستطيع ان يجبر الناس على التوصل من البيعة التي في اعناقهم للموصى له. ومن يتمكن بالمدة التي اعقبت موت معاوية بن يزيد، والذي دون ان يوصي لاحد⁽³⁾ - والتي ادت الى عقد مؤتمر الجابية⁽⁴⁾ - والذي تمخض عنه اختيار مروان ابن الحكم خليفة للمسلمين تأكيداً لمبدأ السن والخبرة⁽⁵⁾.

وظهر واضحاً من خلال المناقشات التي جرت بين طرفي الصراع، يذكر ابو مخنف والواقدي ان ابن عضاة الاشعري عندما شعر بأن حسان بن مالك يدير الامر لخالد بن يزيد قال: ((راك تريد هذا الامر لخالد بن يزيد، وهو حدث للسن، فقال (حسان) انه معدن الملك ومقر السياسة والرئاسة))⁽⁶⁾، أي انه صاحب الحق الشرعي وفق مبدأ الورثة، والذي لم يقنع كثيرين، ومن بينهم اهل الاردن على قتال ابن الزبير الا بشرط ان يُستبعد خالد وعبد الله ابنا يزيد عن المنصب بسبب حداثةهما، وقالوا: ((نحن نكره ان يأتي للناس بشيخ ونأثيهم بصبي))⁽⁷⁾، وقد ايد

(1) (م.ن)، تاريخ، ج6 والصفحة ذاتها.

(2) (م.ن) تاريخ، ج7، ص209.

(3) الطبري، تاريخ، ج5، ص530-531.

(4) البلائري، انساب الاشراف، ج5، ص127 فما بعد. وينظر: الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج5، ص530 وما بعدها.

(5) النوري، عبد العزيز (الكتور)، التظلم، ص41. وينظر: الحلي، حقي اسماعيل ابراهيم، الوصية السياسية في العصر العباسي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (بغداد، 1994م)، ص37 وص47-49.

(6) البلائري، (م.ن)، انساب الاشراف، ج5، ص128.

(7) البلائري، (م.ن)، انساب الاشراف، ج5، ص132. وينظر: الطبري، تاريخ، ج5، ص531-532.

للحسين بن نمير هذا الرأي⁽¹⁾، وذكر مؤيداً ترشيح مروان بن الحكم بقولهم: ((مروان شيخ قريش))⁽²⁾. يذكر ابن سعد عن ابن عمر ان اهل الاردن، قالوا لمروان: ((انت شيخ، وابن يزيد غلام، وابن الزبير كهل، وانما يقرع الحديد بعضه ببعض فلا تباره بهذا الغلام وارم نحرك في نحره ونحن نبايعك...))⁽³⁾.
تم اختيار مروان بن الحكم ومن بعده خالد بن يزيد، فقال حسان مبرراً هذا الاختيار ((أي بني اختي ان الناس قد ابوك لحدثك سنك))⁽⁴⁾، وما تقدم يؤكد مبدأ أي السن والخبرة في الوصية السياسية الاموية. وما يبدو على الخلفاء الامويين اهتمامهم بالنسب، اذ اشترطوا ان يكون الموصى له بالخلافة من ابوين عزييين حرين، وبذلك لم تسنح الفرصة المواتية لكثير من ابناء الخلفاء من الوصول الى سدة الخلافة، وبالرغم من كفاية البعض منهم كمسلمة بن عبد الملك، لان امه كانت ام ولد⁽⁵⁾. ويلاحظ ان البيت الاموي كان يعترض على ذلك، فعندما قرر سليمان بن عبد الملك ان يوصي اخر ايامه، استشار رجاء بن حيوة فأشار عليه بابنه داود، فقال سليمان: ((كيف؟ وهو ابن ام ولد، واهل بيتي لا يرون ذلك))⁽⁶⁾. يذكر القيرواني من ان هشام بن عبد الملك قال لزيد بن علي: ((يلغني انك تروم الخلافة وانت لا تصلح لها لأنك ابن امة))⁽⁷⁾ وختاماً: ((فان الوليد بن يزيد اول من ولي هذا هذا الامر ولمه ام ولد))⁽⁸⁾.

(1) البلاتري، انساب، ج5، ص134. وينظر: الطبري، تاريخ، ج5، ص536.

(2) البلاتري، (م)، انساب، ج5، ص134.

(3) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج5، ص534.

(4) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج5، ص537.

(5) فوزي، فاروق عمر (الكتور)، العباسيين، ج2، ص202.

(6) المسكتني، للمعمرون والوصفاء، ص116.

(7) القيرواني، زهر الادب وثمر الاياد، شرح الدكتور زكي مبارك. مط الرحمانية، (القاهرة 1931م).

ج1، ص117.

(8) المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج3، ص226.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الحديث النبوي الشريف.
- اولاً- المصادر العربية الأولية المطبوعة:
 - ابن ادم- يحيى القرشي (ت203 هـ/818م)
 - الخوارج دار المعرفة للطباعة والنشر(بيروت 1979)
 - ابن الاثير- عز الدين علي ابي للكرم بن محمد (ت 630هـ/1232م)
 - الكامل في التاريخ دار صادر (بيروت، بلا)
 - معالم القرية في احكام الحسبة مطبعة دار الفنون(كمبرج)
 - الازهري ابو منصور محمد بن احمد(370هـ/980م) .
 - تهذيب اللغة 15 جزء(لقاهرة 1964م) (مادة وصي)
 - الاصفهانى ابو الفرج على بن الحسين (ت 356هـ / 967م)
 - حطبة الاولياء وطبقات الاصفياء مؤسسة جواد للطباعة (بيروت 1980م)
 - ابن اعثم الكوفي ابو محمد احمد (ت314هـ / 1314م)
 - الفتوح دائرة المعارف العثمانية(حيدر اباد 1986م)
 - الانصاري الشيخ مرتضى
 - الروضة البهية مع اللمعة الدمشقية (بيروت 1960م)
 - المكاسب الجزء 1
- البابرننى اكمل الدين محمد بن محمد بن محمود (ت 786هـ)
 - شرح العناية على الهداية(مطبوع بهامش فتح للقدير)(بلاق 1318هـ/ 1900م)
 - البخاري ابو عبدالله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم (ت 256هـ/869م)
 - صحيح البخاري دار الجيل (بيروت1987)
 - المتقى، البرهانپوري علاء الدين على المتقى الهندى(975هـ)

كنز العمال في سنن الاقوال والافعال، مكتبة التراث الاسلامي، ط1 (حلب
390هـ / 1970م)

- مؤسسة الرسالة (1979م)

ابن يعة الكلبي، منصور الذهبي (عاش من النصف الاول من القرن السابع
الهجري)

كشف الاسرار العلمية بدار الضرب المصرية، مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر
(القاهرة، 1966)

البلاذري، ابو الحسن احمد بن يحيى بن جابر بن داود (ت 279هـ / 892م)

- انساب الاشراف (مطبعة القدس، 1938م)

- فتوح البلدان، مطبعة الموسعات (القاهرة 1901م) ق 3 تح، صلاح المنجد
(القاهرة 1957م)

- مطبعة المساعدة (مصر 1959م)

- مراجعة رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية (بيروت 1978م)

اللب بن ابي بكر، (660هـ / 1267م)

مختار الصحاح (باب جواز 9، المركز العربي للثقافة والعلوم (بيروت، بلا)

- دار للكتاب العربي (بيروت، بلا)

ابن رجب الحنبلي، ابو الفرج عبد الرحمن بن احمد (ت 795هـ / 1393م)

الاستخراج في احكام الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر (بيروت 1979م)

ابن رسته، احمد بن عمر (ت 310هـ)

الاعلاق النفسية (لندن 1891م)

ابن رشد، ابو الوليد محمد بن احمد (ت 595هـ)

بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار المعرفة، ط4 (بيروت 1978م)

ابن الرفعة، احمد بن محمد (ت 710هـ)

الرتبة فى الحصة، مخطوطة بمعهد المخطوطات جامعة الدول العربية (يفردها
عنوان، المخطوطات).

الرملي، محمد ابن ابى العباس احمد بن حمزة بن شهاب الدين المصري نهاية
للمحتاج، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي
الزبيدي، محب الدين ابو الفيض محمد بن محمد الحسيني (ت 1205هـ/
1790م)

تاج العروس من جواهر القاموس ، مط، الحيرية (مصر 1306هـ)

الزبيدي، المصعب بن عبدالله (ت 236هـ/850م)

نسب قريش، مط دار للمعارف (القاهرة 1976م)

ابن الزبير، القاضي احمد بن على الغساني (ت 563هـ/1167م)

للخائى والتحف، مطبعة حكومة الكويت (الكويت 1959م)

الزمخشري، ابو القاسم ابو جارا الله محمد بن عمر (ت 538هـ/1143م)

اساس البلاغة، دار مطابع الشعب (القاهرة 1960م)

- الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1985م

- الكشف عن حقائق التنزيل وعلوم الاقاويل فى وجوه التاويل. القاهرة

(1968م)

السجستاني، ابو حاتم سهل بن محمد بن عثمان (ت 250هـ/864م)

المعمرون والوصايا، تح، عبدالمنعم عامر، دار احياء الكتب العربية (مصر

1961م)

السجستاني، الامام ابو داود سليمان بن الاشعث الازدى (ت 275هـ)

السنن، تح محمد محي الدين، دار الفكر (بيروت، بلا)

مطبعة البابي الحلبي، ط1 (القاهرة 1953م)

السرخسي، شمس الدين محمد بن احمد بن ابى سهل (ت 483هـ) المبسوط مطبعة

المعاصرة. القاهرة 1324هـ)

ابن سعد، أبو عبدالله محمد بن سعد الكاتب (ت 230هـ/844م)
الطبقات للكثيري، مطبعة بريل (لندن 1332هـ) دار صادر (بيروت 1957م)
المسقطي، أبو عبدالله محمد بن أبي محمد
في اداب الحسبة (باريس 1931م)
ابن سليمان، عبد الرحمن بن محمد (الشيخ)
مجمع الأثر
السمعاني، أبو سعد عبد الكريم (ت 562هـ/1167م)
الانساب (بيروت 1408هـ/1988م)
السمنلي، علي بن محمد (ت 499هـ)
روضة القضاء وطرق النجاة (بغداد 1970م)
المباغي، حسن بن احمد الحسني الصنعاني (ت 1221هـ/851م)
رحلة الى الهند والصين واليابان واندونيسيا، سلسلة التواريخ (باريس 1881م)
السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (ت 911هـ/1505م)
تاريخ الخلفاء، دار الكتب العربية (بيروت، بلا)
الفتح للكبير في ضم على الجامع الصغير المكتب الاسلامي، (بيروت 1969م)
الشافعي، أبو عبدالله محمد بن ادريس (ت 204هـ/819م)
الام، مطبعة دار الشعب (مصر 1968م)
القشاطبي، اسحق ابراهيم بن موسى الغرناطي (ت 790هـ)
الاعتصام، تقديم محمد رشيد رضا، مطبعة المنار (القاهرة 1913م)
الموافقات في اصول الشريعة، تح، الشيخ عبدالله (مصر، بلا)
ابن شبة، أبو زيد عمر النميري البصري (ت 262هـ/875م)
تاريخ المدينة المنورة، دار التراث، ط1 (بيروت، 1410هـ/1990م)
الشمراني، عبدالوهاب بن احمد الاتصاري (ت 973هـ)

العراقي، زين الدين ابي الفضل، عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن بن زيد الدين (735هـ/806م)

المغنى عن حمل الاسفار فى تخريج معاني الاحياء من الاخبار

ابن عساكر، ابو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت 571هـ/1175م)

تاريخ دمشق، مطروضة الشام (دمشق 1913)

العسكري، ابو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل (395هـ/1004م)

اثر الاول فى ترتيب الدول (بهامش كتاب الخلفاء للسيوطي) مط اليمينية (القاهرة 1305هـ/1953م)

الاوائل تح، محمد

المسيد الوكيل، الناشر، اسعد طرايزوني (المدينة المنورة، 1966م)

الغزالي، ابو حامد محمد بن محمد (ت 505م)

احياء علوم الدين، مطبعة مصطفى باب الحلبي

مطبعة دار التنوير الجديدة (بيروت، بلا)

الغزالي، الخليل بن احمد (175هـ/791م)

العين، تح عبدالله درويش، مطبعة العاني (بغداد 1967م) مادة (عهد)

الفرضي، ابراهيم بن عبدالله بن ابراهيم (من علماء القرن 12هـ/18م)

العذب الفاتح شرح عمدة الفارض على منظومة عمدة كل فارض فى علم الوصايا

والفرائض المعروفة بالفية الفرائض جزءان (بلا، ت)

الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (817هـ/ 1414م)

القاموس المحيط (مصر بلا)

ابن قتيبة الدينوري، عبدالله بن مسلم (ت 276هـ/889م)

الامامة والسياسة، جزءان، تح الدكتور طه محمد الزيني، دار الاندلس للطباعة

والنشر والتوزيع (لنجف 1967م)

عيون الاخبار، مطبعة دار الكتب المصرية (القاهرة 1925م)

- المعارف، المطبعة الاسلامية (مصر 1934م)
- نح، محمد اسماعيل الصاوي، دار احياء التراث العربي (بيروت 1970م)
- ابن قدامه، موفق الدين ابي محمد بن عبدالله بن احمد بن محمد قدامه (ت 620هـ / 1223م)
- الشرح الكبير على كتاب المقنع، الشافعي، مطبعة المنارة (القاهرة 1341هـ / 1933م)
- المغني في فقه الامام احمد بن حنبل، دار الفكر للطباعة والنشر (بيروت 1985م)
- المقنع ط3 مط، السلفية (الرياض، بلا)
- القرطبي، ابو عبدالله محمد بن احمد (ت 671هـ / 1273م)
- الجامع لاحكام القرآن، 20 جزء، دار إحياء التراث العربي (بيروت 1965-1967م)
- القلقشندي، ابو العباس احمد بن علي (ت 821هـ / 1418م)
- صبح الاعشي في صناعة الانشاء، المطبعة الاميرية (القاهرة 1920م)
- نسخة مصورة عن الطبعة الاميرية، مطبعة كو ستاتسوماس (القاهرة 1383هـ)
- القيلوبي، شهاب الدين احمد بن محمد (ت 1069هـ / 1658م)
- للبدائع
- حاشية رد المختار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي (مصر 1386هـ / 1966م)
- حاشية القيلوبي على مناهج الطالبين
- القيرواني، ابو اسحاق الحصري (ت 488هـ / 1095م)
- زهر الادب وثمر الالباب، اجزاء شرح الدكتور زكي مبارك، ج1 و ج 2، للمطبعة الرحمانية (القاهرة 1931م) ج3 وج4، مطبعة حجازي، (بلا. ت)
- الكاساني، علاء الدين ابوبكر بن سعود (ت 587هـ)
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، مط، الاميرية للكبري (بولاق 1318هـ)
- كتاني، عبد الحق الفاسي، محمد بن عبد الله الكبير (ت 1333هـ)

البدائع مطبعة محمد امين (القاهرة/بلا)
 التراثيب الادارية، الناشر محمد امين، (مطبعة القاهرة/بلا)
 ابن كثير، عماد الدين ابو الفداء اسماعيل بن عمر (ت774هـ)
 البداية والنهاية فى التاريخ، مطبعة السعادة (القاهرة 1932م)
 تفسير القرآن الكريم، تح إبراهيم خليل المشهداني، مكتبة النهضة (بغداد1950م)
 الكندى، ابو عمر محمد بن يوسف (ت 350 هـ / 961م)
 الولاة والقضاة، تصحيح، رفن كيست، مطب الالباء اليسوعيين، (بيروت 1958م)
 ابن ماجة، ابو عبدالله محمد بن يزيد (ت 275هـ/888م)
 سنن ابن ماجة، طبع فى شركة الطباعة السعودية (الرياض 1984م)
 مالك بن انس الاصمعي (179هـ)
 حياته وعصره، اراءه وفقه، دار الحماس للطباعة (القاهرة، بلا)
 المدونة الكبرى، تح، محمد القاضى بن رشد، 4 اجزاء (القاهرة 1324هـ)
 موطأ، شرح الزقاوي، مط مصطفى محمد (مصر 1971م)
 دار النفائس (بيروت. 1985م)
 الماوردي، على بن محمد (ت450هـ/ 1058م)
 الاحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية (بيروت 1978م)
 المبرد، محمد بن يزيد (ت285هـ/898م)
 الكامل فى اللغة والادب، تح، محمد ابى الفضل ابراهيم (1977)
 المسعودى، ابو الحسن على بن الحسين بن على (ت 346هـ/957م)
 التنبيه والاثراف، مكتبة خياط (بيروت 1965م)
 مروج الذهب ومعادن الجوهر، 4 أجزاء مطب دار الاندلس للطباعة والنشر (بيروت 1983م)
 مسكويه، ابو على احمد بن محمد (ت 421هـ/874م)
 تجارب الأمم وتعلقب الهمم، مطبعة شركة التمدن الصناعية (القاهرة 1915م)

مسلم، هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري (ت 261هـ / 874م)
صحيح مسلم فى الامارة (باب تحريم هدايا العمال) (القاهرة 1955م)
الجامع الصحيح (صحيح مسلم) دار الطباعة (القاهرة 1332هـ)
ابن مفلح، ابو اسحاق برهان الدين ابراهيم بن محمد المقدسي (ت 884هـ)
المبدع فى شرح المقنع، تح، زهير للشاويش، المكتب الاسلامي (بيروت 1968م)
المقدسي، ابو عبدالله محمد بن احمد (ت 387هـ / 997م)
احسن التقاسيم فى معرفة الاقاليم، مطبعة بريل (لين 1906م)
البدء والتاريخ، 6 اجزاء، باعثناء هوار (باريس 1916 / 1919م)
المقرئ، الشيخ احمد بن محمد بن على الفيومي (ت 770هـ)
المصباح المنير، مط مصطفى البابي الحلبي ولولده (مصر، بلا)
القربي، احمد بن على
المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، مط بولاق (مصر 1294هـ)
المقريزي، نقى الدين احمد بن على بن عبدالقادر بن محمد (ت 845هـ / 1441م)
اغاثة الامة فى كشف الغمة (القاهرة 1940)
الخطط المقرية (القاهرة 1913م)
شذور العقود فى ذكر النفود القديمة والاسلامية، صححه وعلق عليه محمد صادق
آل بحر العلوم، مطبعة الحيدرية (النجف 1937م)
ابن مماتي، اسعد بن المهذب (ت 606هـ / 1203م)
كتاب قوانين الدوليين، تح، عزيز سوريال عطية، مطبعة مصر (القاهرة 1943م)
ابن منظور، ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711هـ / 1311م)
لسان العرب، دار صادر (بيروت 1956 / 1994م)
بن منيع، الشيخ عبدالله بن سليمان (ت 160هـ / 344هـ)
الورق النقدى، ط2 مطابع الفرزدق للتجارية (الرياض، بلا)

موسي، محمد يوسف

الاموال ونظرية العقد في اللغة الاسلامة، دار الفكر العربي

ابن المهلب، هيثم بن سليمان (ت275هـ)

ادب للقاضي، مط الشركة التونسية(تونس 1970)

ابن نجيم، زين الدين بن ابراهيم بن محمد (ت970هـ)

البحر الرائق شرح كنز الرقائق مط، دار للكتب العربية الكبرى (مصر، بلا)

ابن النديم، محمد بن اسحاق (ت385هـ / 995م)

الفهرست، تح، ناهدة عباس، اليمامة دار القطري بن الفيحاء، ط2، 1995م

النسفي، عمر بن محمد بن احمد (ت357هـ/1142م)

طلبة الطلبة، المطبعة العامرة (القاهرة1311هـ)

النووي، محيي الدين ابو نكريا (ت676هـ)

روضة الطالبين، مكتب الاسلام، ط2(1405هـ/1985م)

رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، تح عبدالله احمد ابو زينه دار العلوم

الحديثة (بيروت، بلا)

مجمع دار الفكر(بيروت بلا)

النويري، شهاب الدين احمد بن عبدالوهاب (ت732هـ/ 1331م)

نهاية الارب في فنون الادب، مطابع كوستانتينوماس وشركاءه (القاهرة، بلا)

النيسابوري، ابو الحسن علي بن احمد الولحدي (ت468هـ/1075م)

اسباب النزول، المكتبة الثقافية (بيروت 1989م)

ابن هشام، عبدالملك (ت218هـ/1127م)

تهذيب سيرة بن هشام (من قبل عبد السلام هارون) منشورات المجمع العلمي

الاسلامي (بيروت 1373هـ)

الهمداني، محمد بن عبدالملك (ت521هـ/1127م)

تكملة تاريخ الطبري، المطبعة الكاثوليكية (بيروت 1961م)

وكيع، محمد بن خلف بن حيان (ت306هـ)
 لخبار القضاء (القاهرة 1947م)
 المعجم، حققه إبراهيم انيس ومصطفى وآخرون .
 ياقوت، شهاب الدين ابو عبدالله ياقوت بن عبدالله (ت 626هـ/1228م)
 معجم الادباء، مطبعة دار المامون (للقاهرة 1938م)
 معجم البلدان، دار صادر (بيروت، بلا)
 اليعقوبي، احمد بن ابي يعقوب (ت 393هـ/897م)
 البلدان، مطبعة بريل (لندن 1892م)
 تاريخ اليعقوبي، مطبعة الغري (النجف 1358م)
 ابو يعلى، لقاضى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (ت 458هـ/1065م)
 الاحكام السلطانية، نج، الشيخ محمد حامد الفقسي، دار الكتب العلمية (بيروت
 1403هـ/1983م)
 ابو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت 182هـ)
 الخراج، مطبعة المملقية (القاهرة 1382م)
 - دار المعرفة (بيروت 1979م)

ثانياً : المصادر العربية الثانوية والمراجع المطبوعة

اشرف
 تطبيق النظام الاقتصادى الاسلامى فى المجتمع، نج، زكى محمود شيبان
 ود. ابراهيم انيس وآخرون
 -المعجم الوسيط دار احياء التراث العربى (بيروت، بلا)
 باقر طه (الاستاذ)
 مقنة فى تاريخ الحضارات القديمة، شركة التجارة والطباعة المحدودة (بغداد
 1955م)

- للبطانة، محمد ضيف (الدكتور)
- الحياة الاقتصادية في العصور الاسلامية الاولى، طارق طارقة، ودار كندى
(الاردن، بلا)
- بيضون، ابراهيم (الدكتور)
- ملاحح التيارات السياسية في القرن الاول لهجري (بيروت 1979م)
- التركمانى، عدنان خالد (الدكتور)
- السياسة النقدية والمصرفية في الاسلام، مؤسسة للرسالة (عمان 1981م)
- المذهب الاقتصادي الاسلامي، مكتبة السوادى (1411هـ/1960م)
- جردادق، جورج
- علي وحقوق الاثمان، جزئين (بيروت، بلا).
- حاجى، جعفر عباس (الدكتور)
- المذهب الاقتصادي في الاسلام، مكتبة الافنين، ط1، (الكويت 1408هـ/ 1987م)
- حاوى
- فن الخطابة (بيروت، بلا)
- حسين، احمد فراج
- الوصية في الشريعة الاسلامية (القاهرة، بلا)
- الحلى
- شرائع الاسلام (بغداد، بلا)
- حمزة، سعد ماهر
- علم الاقتصاد، دار المعارف (بغداد، بلا)
- الخطيب عبدالكريم
- السياسة المالية في الاسلام (دار المعرفة (بيروت، بلا)
- الخفيف، على
- الملكية الفردية، مطبعة لجنة التأليف (1363هـ/1944م)

خليل، محسن
 في الفكر الاقتصادي العربي الاسلامي (بغداد 1938م)
 خماس نجدة
 الادارة في العصر الاموي (دمشق، بلا)
 الدجيلي، خولة شاكر
 بيت المال نشاته وتطوره، مط وزارة المعارف (بغداد 1396هـ/1976م)
 دروزه، محمد عزة
 تاريخ الدولة الاموية، 8 أجزاء (بيروت 1964م)
 الدوري عبدالعزيز (الدكتور)
 تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مطبعة المعارف (بغداد 1945م)
 النظم الاسلامية، مطبعة المعارف (1988م)
 الريمس، محمد ضياء الدين
 الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية (القاهرة 1961م)
 الزحيلي
 للفقه الاسلامي وادلته، 4 أجزاء (بيروت بلا)
 الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله (ت 794هـ)
 المنثور في القواعد
 زعتري، علاء الدين محمود
 النقود وظائفها الاساسية ولحكامها الشرعية، دار قتيبة، ط1 (سورية 1417هـ/
 1996م)
 زلوم، عبدالقيوم
 الاموال في دولة الخلافة، دار العلم للملايين (دمشق، بلا)
 ابن زنجوية، الشيخ حميد

الاموال، تح الدكتور شاكِر ذياب فياض، طباعة مركز الملك فيصل للبحوث
والدراسات الاسلامية (جدة 1406هـ/1986م)

ابوزهرة، محمد

التكافل الاجتماعي في الاسلام، دار الفكر العربي (القاهرة، بلا)
في المجتمع الاسلامي (القاهرة، بلا)

الزيات، حبيب

الخزانة الشرقية (بيروت 1937م)

زيني، دحلان احمد نور الدين على بن ابراهيم الحلبي

السيرة الحلبي، مطبعة الازهرية (القاهرة 1320هـ/1903م)

السامرائي، يونس

المسافرات في التاريخ الاسلامي

السايس، محمد على

ملكية الارض والافراد ومنافعها في الاسلام

سعود، د. سميع

الموسوعة الاقتصادية، شركة المطبوعات ط1 (بيروت 1993م)

السيد سابق، محمد

فقه السنه، 3 اجزاء، دار الكتاب الاسلامي (بيروت 1972م) و (القاهرة 1982م)

الشرباصي، احمد

المعجم الاقتصادي الاسلامي، دار الجيل (القاهرة 1981م)

الشريني، محمد الخطيب

الدر للمختار

شليبي، محمد مصطفى

للمدخل في التعريف بالفقه الاسلامي وقواعد الملكية والمعقود فيه، دار النهضة

للعربية (بيروت 1405هـ/1985م)

- الصابوني، محمد على (الشيخ)
صفوة التفسير (دار القرآن الكريم) (بيروت 1981م)
صفوت، احمد زكي
جمهرة رسائل العرب في العصور العربية الزاهرة، مطبعة البابى الحلبي (القاهرة، 1937م)
الصكبان، عبدالعال وآخرون
الاقتصاد (بغداد، 1969م)
الصنعاني، الحافظ ابي بكر عبدالرزاق بن همام (ت311هـ)
مصنف عبدالرزاق، نح، عبدالرحمن الاعظم، ط1، 1390هـ/1970م)
طرايزوني، محي الدين
النظام المالي الاسلامي، بحث منشور في مجلة وقائع ندوة النظم الاسلامية (ابوظبي، 1984م)
العبادي، عبدالسلام
الملكية في الشريعة الاسلامية (بغداد، بلا)
عبدالباقي، محمد فؤاد
المعجم المفهرس للالفاظ، مطابع الشعب (1378هـ/مادة مول)
عبدالسامي، ثوقي
المال وطرق استثماره في الاسلام (بغداد، 1985م)
عبد، محمد
شرح نهج البلاغة، نح محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة الاستقامة (مصر، بلا)
عبد العظيم محمدي
السياسات المالية والتقديرية في الميزان، مكتب النهضة المصرية ط1 (القاهرة 1986م)
عبدالمقصود، عبدالفتاح

الامام على بن ابي طالب، مكتبة العرفان (بيروت، بلا)
 عثمان، فتحي
 الحدود العربية للبيزنطية
 عقلة، ابراهيم احمد
 حوافز العمل بين الاسلام والنظريات الوضعية، ط1، (مكتبة الرسالة الحديثة (الاردن
 1408هـ)
 عماد، حامد
 بعض مفاهيم علم الاجتماع دار المعرفة (بيروت 1962م)،
 عماد الدين خليل
 ملاحم الانقلاب الاسلامي (بيروت، 1976م)
 المعاني، عبد القادر
 العوض في المتلفات المالية
 عثر، نور الدين
 المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الاسلام، ط4، مؤسسة الرسالة
 (1400هـ/1980م)
 العلي، صالح احمد (الدكتور)
 التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الاول الهجري، مطبعة
 المعارف (بغداد 1953م)
 العوضي، رفعت (الدكتور)
 في الاقتصاد الاسلامي - المراكز - التوزيع - الاستثمار - النظام المالي
 (القاهرة، بلا)
 غنيمه، يوسف
 الحيرة، المدينة، المملكة العربية (بغداد 1936م)
 ابو الفتح

- المعاملات فى الشريعة الاسلاميه، ط2، (القاهرة، بلا)
 فهمي، عبدالرحمن
 صنع المسكه فى فجر الاسلام (القاهرة، 1967م)
 -فجر المسكه العربيه، مطبعة دار الكتب (القاهرة، 1965م)
 -النقود العربيه ماضيها وحاضرها، ضمن سلسله المكتبة الثقافيه رقم (103) شباط،
 دار القلم (القاهرة، 1964م)
 فوزي، فاروق عمر (للككتور)
 العباسيون الاوائل، ط2، للقحف، (دمشق، 197م)
 محمد، منذر
 الاقتصاد الاسلامي، دار القلم، ط2، (للكويت 1401هـ/1981م)
 القرضاوي، يوسف
 دور الزكاة فى علاج للمشكلات الاقتصادية، بحوث فى الاقتصاد الاسلامي، طبعة
 الملك عبدالعزيز
 -فوائد البنوك هي الربا الحرام، ط1، دار الصحوة للنشر (القاهرة 1410هـ)
 -مشكلة الفقر وكيف عالجه الاسلام، دار العربية (بيروت، بلا)
 -اسواق بغداد حتى بدايه العصر البويهي، دار الحرية للطباعة، (بغداد 1979م)
 -اصول النظام النقدي فى الدولة العربيه الاسلاميه، ط1، 1988م)
 -محاضرات فى النظم الاسلاميه
 -نشاط للشركات التجاريه فى النهج الاقتصادي الاسلامي (بحث غير منشور)
 -النشاط المصرفي فى الدولة العربيه الاسلاميه، بيت الحكمة (بغداد 2000م)
 كحلوت، عبدالعزيز
 الاسلام والثروة، منشورات صحيفه الدعوة الاسلاميه، ط1، 4001هـ
 الكرملى، نعمتاس ماري
 النقود العربيه وعلم النميات، نشر محمد امين (بيروت، بلا)

الكفراوي، عوف محمود
 النقود والمصارف في النظام الاسلامي، دار الجامعات المصرفية (الاسكندرية، بلا)
 لقبال، موسي
 الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي (الجزائر 1971م)
 المجيلدي
 التيسير في احكام التسعير
 محمود، سامي حسن احمد
 الاسلام في اسيا الوسطي
 - تطوير الاعمال المصرفية بما يتفق والشرعة الاسلامية مطبعة الشرق (عمان
 1982م)
 المصري، عبدالمسيح
 مقومات الاقتصاد الاسلامي، مطبعة الحضارة العربية (القاهرة 1395هـ)
 المعاضيدي، عبدالقادر سلمان واخرون
 واسط في العصر الاموي، جامعة الموصل (بغداد)
 معروف، ناجي
 المدخل في تاريخ الحضارة العربية (بغداد 1966م)
 مؤنس، حسين (اللكثور)
 فجر الاندلس (نمشق، بلا)
 المودودي، ابو الاعلى (العلامة)
 الربا، تعريب، محمد عاصم الحداد، دار الفكر (بيروت، بلا)
 -مبادئ الاسلام، ط3، مكتبة للشباب المسلم (نمشق 1318هـ / 1961م)
 المباركفوري، صفى الرحمن
 الرحيق، المختوم، دار القلم، ط2 (بيروت 1988م)
 موسي، محمد يوسف

الاموال ونظرية العقد في اللغة الاسلامية، مطابع دار الكتاب العربي ودار الفكر العربي

الذنهان، محمد فاروق

ابحاث في الاقتصاد الاسلامي

النقشبندي، ناصر السيد محمود

الدينار الاسلامي في المتحف العراقي (بغداد 1953م)

هيكل، محمد حسنين

الفاروق عمر، مطبعة مصر (القاهرة 1364هـ)

يس، نجمان

تطور الاوضاع الاقتصادية في عصر الرسالة والراشدين (دار الشؤون الثقافية العامة 1999م)

ثلاثا: المراجع الأجنبية للمعربة المطبوعة

البستاني، بطرس

محيط المحيط (بيروت، 1870)

نماذج للعناصر البشرية، مجلة الشرق، العدد (32) (السنة 1934م)

جوزيف، رينو

تاريخ غزوات العرب في فرنسا

دانيال، دينيت

الجزية والاسلام، ترجمة فوزي فهم (بيروت 1960)

فلهاوزن، يوليس

تاريخ الدولة العربية من ظهور الاسلام الى نهاية الدولة الاموية، ترجمة الدكتور

محمد عبدالهادي ابو ريذة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة 1968م)

ماسينيون، لويس

خطط للكوفة، مط الغري الحديثة (النجف 1979م)

مقرّ، ادم

الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى، مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر (القاهرة 1948م)

هنتس، فالتر

المكايل والاوزان الاسلامية وما يعادله فى النظام المتري، ترجمة د. كامل العسلي، منشورات الجامعة الاردنية(عمان، 1970)

رابعاً: البحوث والدراسات:

للحسب، فاضل عباس

الماوردى فى نظرية الادارة الاسلامية العامة، منشورات المنظمة العربية للعلوم الادارية (الاردن، 1984م)

زيدان، عبدالكريم

المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية (183) وقد نقله عن الشيخ على الخطيب من مذكراته

الفنجري، محمد شوقى

الاسلام وخطط التوازن الاقتصادى بين افراد المجتمع، بحث منشور فى مجلة منبر الاسلام العدد (2)، (القاهرة 1393هـ/1973م)

-الاسلام وعدالة التوزيع، بحث منشور فى مجلة ثروة الاقتصاد الاسلامي، معهد البحوث والدراسات العربية (بغداد 1403هـ/1983م)

مجلة البنك المركزي العراقي

نشرة صادرة بعنوان(هل تعرف نقودك جيداً؟) (بغداد 1973)

مجلة العرب

مقال بعنوان (موارد بيت المال فى منطقة البحرين (الرياض 1425هـ/2004م)
مجلة الفكر الاسلامي

نظرة الاسلام الى المال العام، مقال التحرير، السنة الثامن عشر العدد(11)، (ربيع
الاول 1409هـ/1988م)

الموسوعة للفقهية

وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية، ط3، (الكويت 1400هـ/1984م)

خامسا: الرسائل والاطاريح الجامعية

الدبو، فاضل ابراهيم

عقد المضاربة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية الشريعة
(جامعة بغداد 1973م)

المعدي، امل عبدالحسين

الصيرفة والجهيزة في العراق من القرن الثاني الى الرابع الهجري، اطروحة
دكتوراة، كلية الاداب (جامعة بغداد 1985م)

العاني، حقي اسماعيل ابراهيم

الوصية السياسية في العصر العباسي، اطروحة دكتوراة غير منشورة(بغداد
1994م)

الفاضلي، خولة عيسى

الرقابة الادارية والمالية

-مستوي المعيشة في الدولة العربية الاسلامية، بحث غير منشور، مقم الى بيت
الحكمة ضمن الموسوعة الاقتصادية

-وسائل الاستثمار المالي في المجال التجاري (بحث غير منشور)

للقيسي، كامل الصكر

المياسة المالية لعمر بن الخطاب، رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية العلوم
الاسلامية، جامعة بغداد (1414هـ/ 1993م)

ABSTRACT

In the name of God the Merciful
Praise be to God, who taught by the pen, anthropology did not know what, and prayers and peace be upon the holy Prophet (peace be upon him) and The God of the good and virtuous and his family Almentajabin (may Allah be pleased with them all) either after:

Country has witnessed the Arab Islamic and particularly since the 18 AH / 639 AD onwards, both of which promise to a natural extension of the age of the message immortal, although for turning large in the history of the political transition of succession to the Umayyad, from the era of the Shura to the age of genetics, and developments in their time events important political and economic affected In the course of the public life of the Arab-Muslim community, and form a solid state system after in the course of relations with other countries and empires.

The study research is marked by ((constant exchange rate of the money in the state Islamic Arab for the duration of 18 - 132 AH / 639-749 m)) is an important topic in the field of academic studies, but the most vital in the history of the Arab-Muslim because reflected in economic and financial conditions in the country the effects directly because of the pride and greatness, and indirect on the overall activities and their organizations, as well as a close relationship with the political situation of the State.

But in part, the other is to develop the financial and monetary to achieve social welfare and pension for Muslims and others in the light of the Arab State Islamic through constant exchange rate of money (gold dinar turkeys, and silver dirham Baghli Sassanian, and Humairi Yemeni) until three decades, the first Umayyad mediator, then as any gold and silver Xlotain Madnitani Nafistin are being base in the market (supply and demand) and to increase and decrease thanks to the efforts and attention of some of the Umayyad caliphs tireless efforts to achieve independence .

The importance of the subject, in the measure promoted nation, aware that such a study has become of appearances required and urgent in the field of recent studies and renaissance and complexity on the one hand, and set apart by the study of successful policies and interests of the affairs of the country and its people, and its impact on the economic level represented steady exchange rate of money, which represents an indicator of the growth and economic development and living standards, on the other hand.

Atzmn first quarter economic stability and financial progress and their impact on the stability of the exchange rate money, while the second chapter focused on the definition of the exchange rate of money in Islamic Economics, and Chapter III contains the subject of exchange rate money in the age adults, either with respect to the fourth quarter and the latter addressed the efforts and the commandments of the Umayyad caliphs and after in the political stability of the Arab-Islamic state and steadily money exchange rate.

The researcher in this study on the sublime words (is the word of God - the Koran) as the use of some of the Hadith of Asahah and cushions, how great of sources and historical references, literary and .. language translations, and some of the studies and research other academic.

Search this humble between tightly stones represents a combined effort to inter valuable efforts that have been made in the field of historical studies in Islamic Economics on the topic, and the fruit is ripe Arab Azdeha to our libraries to occupy its position in the service of our intellectual and cultural heritage of Arab Scientific immortal.

In conclusion, we can only give thanks deep into our professors evacuation all, Thzerna sincere efforts Azdaha a 0 d Hamdan Abdul Majeed - the supervisor of the thesis, which did not spare no effort to serve the research, as well as gentlemen Chairman and members of the defense committee Distinguished to hold them bother to reach here to take advantage of experience the prestigious address lapses and calendar thesis to show Bhltha Gorgeous service

Darcyan, researchers and readers, and for generations promising general, and for them Mnaaly work this richly rewarded fluidly Mawla bulk of the gaze that inspires payment to reach the desired end to serve our Islamic religion, the injured That grace may Amanan by God to please Almighty reward him and made a mistake then it slip repentance announced them and ask forgiveness of God and *. that Etjaozni, praise be to God first and foremost to him Resurrection and peace, mercy and blessings of God.

السيرة العلمية والذاتية

- الدكتور جلال جميل سلمان جلاله الأزهرى/ بغداد- الكرخ
- عراقى الجنسية من مواليد بغداد 1950 عمل في دولة الامارات ص.ب 150587-
للشارقة.البريد الالكتروني والهاتف:
07808899439 Mail1950iq@yahoo.com نقال:
- يتكلم اللغات العربية- الانكليزية- والاسبانية.
- يحسن تقنية المعلومات باستخدام الحاسوب والتواصل التاريخي والسياسي والاجتماعي والثقافي عبر لشبكة الحنكوبتية.
- انهى البكالوريوس في قسم الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية/ 1975 بدرجة جيد.
- دبلوم عالي لغة اسبانية بعد البكالوريوس من اسبانيا والمكسيك/معللة من دائرة البعثات والعلاقات الثقافية 1980-1983م مع التدريب العملي على المؤتمرات(دراسة مستمرة)
بكتاب معهد الخدمة الخارجية/وزارة الخارجية المرقم 110104/4/23/12 في 1983/5/29.
- أنهى دراسة الماجستير والدكتوراة في عمادة معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا/بغداد في مجال التأريخ الحديث والاقتصاد، حصل على الأمتياز في الرسالة، والأطروحة.
- أنهى دورة معهد الطيران العلمية 1972م وعمل موظفاً في وزارة للنقل والمواصلات 1972-1979م في مديرية للطيران- منشأة المطارات/مطار بغداد الدولي - محاضراً ومسؤولاً عن اعداد النورات التدريبية للكادر الوظيفي لتقديم وللجديد في مجال الطيران .
- ساهم بجدية في برنامج محو الأمية المكثف في الطيران/مطار بغداد الدولي 1978-1979م.
- عمل في وزارة الخارجية للفترة من 1979-2001/9/19م فترة الأحالة على التقاعد في لجان بونترتيب بوزارة بونترتيب دخل العراق وخارجه ولقيت محاضرات على طلبة للدراسات العليا- العلوم السياسية في الجامعة المكسيكية، وعن القضية الفلسطينية، والعراق.
- دراسة تأريخ اسبانيا والآنكلس/جامعة مدريد للمدة 1981-1982م، وأمريكا اللاتينية مع الجار الأمريكي(اليانكي) في الجامعة المكسيكية الأولى 1982-1983م.

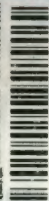
- أكاديمي وكاتب في الصحف والمجلات ولمراكز الدراسات ومؤلف كتب في مجال التاريخ والاقتصاد والتراث العراقي والعربي المجيد.
- عضو جمعية الاقتصاديين العراقيين - المقر العام/ المنصور - 1975م.
- عضو اتحاد المؤرخين العرب منذ العام 2002م.
- عضو اتحاد المؤرخين العراقيين والاكاديميين منذ 2005
- ساهم في التدريس في جامعات عراقية ولعراقية ومعاهد ابن خلدون، وبغداد وبابل/الشارقة، وأشرف على رسائل، وبحوث علمية.
- له بحوث ودراسات تاريخية وتراثية واقتصادية وثقافية تم نشرها في الصحف العراقية (صحيفة بغداد) والاماراتية الخليج، والمجلات الاماراتية تراث أبوظبي، والعربية، والاقتصادي، والرائد. ولمراكز لدراسات الشرطي من بينها . وأخرى عديدة صالحة للنشر.
- شارك في التعداد العام للسكان في الشارقة عام 2005م ونال على شكر وتقدير المبيدة وزيرة الاقتصاد (الاستاذة لبنى لقاسمي).
- رئيس التدريب الفني والمتابعة لمصح للصناعة للتحويلية-غرفة تجارة وصناعة الشارقة- 2007م وحصل على شكر وتقدير مدير عام الفرقة ومعاونيه.
- عضو مشارك في المؤتمر الاول العلوم عند العلماء العرب والمسلمين أ.ع.م - الشارقة آذار/ 2008م. عن بحثه المقدم ((الكيميائي-جابر بن حيان الكوفي)) جامعة الشارقة، أ.ع.م.
- عضو مشارك في المؤتمر العلمي العالمي تحديثات العلم والتعلم في القرن الواحد والعشرين 2009م. عن بحثه ((استخدام تقنية المعلومات لطلبة للجامعات في حدود المقبولة 20%) جامعة الشارقة، أ.ع.م.
- عضو مشارك في مؤتمر الطاقة النووية والبيدلة (بحث استخدام الطاقة من القمامة والمياه الثقيلة) نيسان 2011م- جامعة الشارقة، أ.ع.م.
- المشاركة في ندوة الفكر الإسلامي واقع وأفاق وتقدمت ببحث أثار العولمة السلبية على الأمة الإسلامية بتاريخ 18 / 12 / 2012.
- ندوة بغداد عاصمة الثقافة أقيمها قسم الإعلام والعلاقات العامة في الجامعة العراقية بتاريخ 6 / 3 / 2013 م ببحث الموسوم (بغداد في الفترة العثمانية).
- المشاركة في المؤتمر العلمي الثاني جامعة سامراء 29 - 30 / 4 / 2013 ببحثه الموسوم نظم الأسرة المسلمة والعولمة.

- ندوة علمية (التاريخ عطاء دائم وإبداع متجدد) الجامعة العراقية بتاريخ 2013/ 4/ 15 .
- تأثير التقنيات الحديثة في السلوك الأخلاقي / الجامعة العراقية 2013 / 3/ 6.
- المشاركة في المؤتمر التربوي الثاني الموسوم (التعليم الجامعي وسبل الارتقاء به) الجامعة العراقية 3 - 4 / 4 / 2013
- من مؤلفاته: العلوم والمنهج الاقتصادي الاسلامي. أثر مقاومة القتل والقتل والمشار في الخليج العربي. أهمية المصارف الاسلامية ودورها في الانتعاش الاقتصادي، واقع التعاملات المالية والمصرفية في الدولة العربية الاسلامية مع الاقتصاديات الأخرى. الجودة في التعاملات الاقتصادية المالية والمصرفية الإسلامية. واقع سعر صرف النقود في الدولة العربية الإسلامية (الطروحة). وأثر السياسة السلمية للعرب في نشر الدعوة الإسلامية (الرسالة)، توسع الدولة العثمانية وإنهيارها، أوضاع الوطن العربي قبل وبعد الحرب الكونية الأولى 1914-1918م، سياسة الاحتواء المزدوج وحروب الاستنزاف العربي- الأجنبي.
- حصل على القم للوظيفي الممتاز في كلفة الدورات والدراسات الأكاديمية في داخل وخارج العراق، وتشكرات عديدة عن الأداء والعمل الوظيفي والحرص خارج أوقات الدوام الرسمي، وفي اللجان (أربعة من وزارة الخارجية، وشكر من وزيرة الاقتصاد الأمارتية عن المشاركة في التعداد العام للسكان 2005م وعن القيام بالمشاركة القطية بالمشح الصناعي للصناعة التحويلية، اعداد أستمارة الأستبيان، وتكريب المشرفين والعدائين/غرفة تجارة وصناعة الشارقة 2009م والتأليف، وأهداء البحوث الصادرة في المجلات (5) من قبل الأمين العام لأتحاد المؤرخين العرب/الأمانة العامة بكتابه المرقم 82 والمؤرخ في 2008/4/15م.
- شكر وتقدير عن المشاركة القطية في نشاطات الجامعة العراقية بوجامعة بغداد/كلية الآداب-قسم التاريخ 2013 بورئاسة جامعة سلبراء 2013
- متقاعد من الوظيفة المدنية قبل بلوغ السن القانوني في وزارة الخارجية، وله خدمة وظيفية حكومية حسنة تبلغ 36 عاماً وتسعة أشهر متبقة في الأضبارة الوظيفية.
- أعيد إلى الخدمة الجامعية استقداً إلى قرار مجلس الوزراء 441 لسنة 2008م كونه أحد الكفاءات العلمية العائدة إلى الوطن للمدة 2004-2011م من دولة الإمارات العربية المتحدة.
- متزوج وله أبناء جلمعين.

واقع سعر صرف النقود في الدولة العربية الاسلامية



Bibliotheca Alexandrina



1213704



9 789957 329709



دار الحamed للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - ص.ب. 386 عمان 11941 الأردن

هاتف: 5231081 فاكس: 5235594 009626

E-mail: dar_alhamed@hotmail.com

daralhamed@yahoo.com

www.daralhamed.net